

١٩٩٥

٩

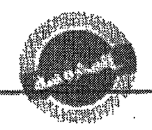

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد السادس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٦ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السادس

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الليمان وليس البرلمان فى انتظار مرشحى المعارضة !			
سامى ابو العز	الوفد	١٢٤٩	٩٥-٠٨-٢٦
تفصيلات ترشيحات الأحزاب لملجس الشعب الجديد			
خيرات عبد المنعم	الحياة المصرية	١٢٥٤	٩٥-٠٨-٢٧
من الآخر			
محمد نور الدين	حريتى	١٢٥٥	٩٥-٠٨-٢٧
.. وبدأت المناورات الانتخابية فى الدوائر الساخنة ..			
مراد مجلع	السياسى المصرى	١٢٥٧	٩٥-٠٨-٢٧
الضوابط الانتخابية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٢٥٩	٩٥-٠٨-٢٧
أطالب الرئس بالتدخل لضمان نزاهة الانتخابات القادمة			
عصام هادى	الاحرار	١٢٦١	٩٥-٠٨-٢٧
خرابيش			
اسامة الكرم	الاحرار	١٢٦٣	٩٥-٠٨-٢٨
زعماء المعارضة يطالبون برحيل حكومة صدقى ويقترحون تكوين حكومة ائتلافية !!			
احمد الدسوقى	الاحرار	١٢٦٤	٩٥-٠٨-٢٨
هموم .. وأحزاب			
شوقى السيد	مايو	١٢٦٦	٩٥-٠٨-٢٨
الوفد .. بعد التعديل !			
-----	مايو	١٢٦٧	٩٥-٠٨-٢٨
المجلس الملى أنصار الحكومة وأنصار البابا شنودة			
اسامة سلامة	روزاليوسف	١٢٦٩	٩٥-٠٨-٢٨
رفعت السعيد : حسن البنا سقط فى أول انتخابات نزيهة !			
ناجى وليم	الاحرار	١٢٧٣	٩٥-٠٨-٢٨
الزعامة التى كانت			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	١٢٧٥	٩٥-٠٨-٢٨

مجلد رقم ٦ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السادس

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المرشحون فى قريتنا			
صلاح منتصر	الاهرام	١٢٧٨	٢٨-٠٨-٩٥
تمثيل الشباب فى انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية المقبلة			
نهال شكرى	الاهرام	١٢٧٩	٢٨-٠٨-٩٥
الرئيس يطلب تذليل العقبات أمام تنفيذ مشروعات الشباب			
-----	الاهرام	١٢٨٠	٢٨-٠٨-٩٥
أحزاب المعارضة تستعد للانتخابات			
محمد الضبع	روزاليوسف	١٢٨١	٢٨-٠٨-٩٥
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	١٢٨٢	٢٨-٠٨-٩٥
مخالفات بنكية أم تكتيكات انتخابية ؟			
منال لاشين	العربى	١٢٨٣	٢٨-٠٨-٩٥
مبارك أقر الإجراءات التنظيمية لمرشحى الوطنى بالانتخابات القادمة			
رضوان الزياتى	الجمهورية	١٢٨٤	٢٨-٠٨-٩٥
حكاية جدى شا - لا - بى			
احمد وجيه	العربى	١٢٨٥	٢٨-٠٨-٩٥
مدير أمن المنيا يهدد نواب "الوطنى"			
-----	الشعب	١٢٨٦	٢٩-٠٨-٩٥
أدلة تزوير الانتخابات القادمة !			
محمد عبد القدوس	الشعب	١٢٨٧	٢٩-٠٨-٩٥
اللجنة العليا تناقش الموقف السياسى والانتخابات			
-----	الشعب	١٢٨٨	٢٩-٠٨-٩٥
قبول التحدى فى حلبة الانتخابات لا يعنى التنازل عن الضمانات الواجبة لنزاهتها			
محمد حلمى مراد	الشعب	١٢٨٩	٢٩-٠٨-٩٥
ترشيح ٦ أعضاء للجنة التنفيذية			
-----	الشعب	١٢٩١	٢٩-٠٨-٩٥
نص مذكرة قادة المعارضة التى لم يرد رئيس الجمهورية عليها			
-----	الشعب	١٢٩٢	٢٩-٠٨-٩٥
القضاء وحده			
امين محمود العقاد	الشعب	١٢٩٥	٢٩-٠٨-٩٥
نائب الكيف			
-----	الشعب	١٢٩٦	٢٩-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٦ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السادس

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٥ احزاب معارضة تشيد بتأكيد مبارك نزاهة الانتخابات القادمة			
-----	الاهرام	١٢٩٧	٢٩-٠٨-٩٥
وقف العمل بقانون الطوارئ فور دعوة الناخبين للانتخاب			
ناصر فياض	الوفد	١٢٩٨	٢٩-٠٨-٩٥
"مبارك" يتلقى مذكرة رؤساء الأحزاب حول ضمانات الانتخابات			
-----	الوفد	١٣٠٤	٢٩-٠٨-٩٥
الوفديون قادمون			
خالد الصاوى	الوفد	١٣٠٧	٢٩-٠٨-٩٥
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	١٣٠٨	٢٩-٠٨-٩٥
لنا قضية			
محمود أباظة	الوفد	١٣٠٩	٢٩-٠٨-٩٥
مبارك : لم أعط أى تعليمات بنجاح أو سقوط أى شخص			
احمد السكرى	الحياة	١٣١١	٢٩-٠٨-٩٥
أربعاء جديد			
-----	الاهالى	١٣١٣	٣٠-٠٨-٩٥
الانتخابات تفرض نفسها على احتفالات مطروح بعيدها القومى			
-----	الاهالى	١٣١٤	٣٠-٠٨-٩٥
جلال رجب : برنامج إنقاذ للزراعة والحرفيين ومكافحة البطالة			
فؤاد سراج الدين	الاهالى	١٣١٥	٣٠-٠٨-٩٥
لا أملك شبر أرض سوى (طربة) فى جبانات بورسعيد			
احمد الحصرى	الاهالى	١٣١٨	٣٠-٠٨-٩٥
حكومة أدمنت التزوير ومعارضة تطالب بالتغيير			
سليمان شفيق	الاهالى	١٣٢٢	٣٠-٠٨-٩٥
القيود على الحريات تؤثر على وعى الناخبين والمرشحين			
-----	الاهالى	١٣٢٥	٣٠-٠٨-٩٥
القضاء والشرطة والتزوير بـ (التقفيل)			
عطية الصيرفى	الاهالى	١٣٢٨	٣٠-٠٨-٩٥
الأخوان .. رحبانى !!			
ناجى جورج	الاهالى	١٣٣٠	٣٠-٠٨-٩٥
١٥ ألف مرشح و١٥٠٠ مليون جنيه فى انتخابات مجلس الشعب القادمة			
سليمان شفيق	الاهالى	١٣٣٢	٣٠-٠٨-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
برلمان السبع ساعات			
-----	الاهالى	١٣٣٣	٩٥-٠٨-٣٠
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٣٣٤	٩٥-٠٨-٣٠
الانتخابات القادمة .. ودعم الديمقراطية			
-----	الجمهورية	١٣٣٥	٩٥-٠٨-٣٠
ضوابط لوضع إعلانات المرشحين لانتخابات مجلس الشعب			
محمد عبد السلام	الاهرام المسائى	١٣٣٦	٩٥-٠٨-٣٠
طوارئ الانتخابات .. وانتخابات الطوارئ !!			
-----	الوفد	١٣٣٧	٩٥-٠٨-٣٠
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	١٣٣٩	٩٥-٠٨-٣٠
حى على التنسيق			
-----	الاهالى	١٣٤٠	٩٥-٠٨-٣٠
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	١٣٤٧	٩٥-٠٨-٣٠
المعارضة المصرية تطالب مبارك بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى			
محمد صلاح	الحياة	١٣٤٨	٩٥-٠٨-٣٠
ألف جنيه تأمين لإزالة الإعلانات المخالفة فى انتخابات مجلس الشعب			
عبد الهادى تمام	الاهرام	١٣٥٠	٩٥-٠٨-٣٠
صراع الديوك فى الدوائر الانتخابية			
عبد الجواد على	الاهرام	١٣٥١	٩٥-٠٨-٣٠
الرموز السياسية .. خارج المنافسة			
احمد البطريق	الاهرام	١٣٥٢	٩٥-٠٨-٣٠
الأحرار يصر على استعارة "شعبية التحالف" لضمان مقعد بالبرلمان			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٣٥٣	٩٥-٠٨-٣٠
.. واقتربت معركة التغيير !			
شريف العبد	الاهرام	١٣٥٤	٩٥-٠٨-٣٠
ايهما احق ؟!			
-----	الاهرام	١٣٥٦	٩٥-٠٨-٣٠
صرع العائلات يشعل الانتخابات			
عبد الجواد ابو كب	صباح الخير	١٣٥٧	٩٥-٠٨-٣١

مجلد رقم ٦ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السادس

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الانتخابات .. مسئولية الناخب والمنتخب			
-----	الاهرام	١٣٥٨	٩٥-٠٨-٢١
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٣٥٩	٩٥-٠٨-٢١
بدون تحرك الأغلبية الصامتة لا أمل فى التغيير ..			
عباس الطرابيلى	الوفد	١٣٦٠	٩٥-٠٨-٢١
مصر : سحب أسلحة من أعضاء فى مجلسى الشعب والشورى			
محمد صلاح	الحياة	١٣٦٢	٩٥-٠٨-٢١
مافيا الفساد من التسلل للبرلمان ؟			
نادية مطاوع	الاحرار	١٣٦٣	٩٥-٠٨-٢١
طوابير على ترشيحات الوطنى			
نبيل رشوان	المصور	١٣٦٦	٩٥-٠٩-٠١
نسعى لرفع معيشة المواطنين فى كل الاتجاهات			
-----	الاخبار	١٣٧٨	٩٥-٠٩-٠١
مصر دائما فى المقدمة فيما يتعلق بالسلام			
-----	الاخبار	١٣٨٠	٩٥-٠٩-٠١
لا توجد شروط سياسية للمساعدات .. تحت أى مسمى			
-----	الجمهورية	١٣٨٤	٩٥-٠٩-٠١
تعليمات للوزراء بعدم تسريب الخلافات لصحف المعارضة			
مصطفى عبد العزيز	الوفد	١٣٩٠	٩٥-٠٩-٠١
ندوة للإعداد لانتخابات لجان الوفد بالجيزة			
-----	الوفد	١٣٩١	٩٥-٠٩-٠١
مواجهة			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٣٩٢	٩٥-٠٩-٠١
الوفد يخوض معركة شرسة .. وجماهير الأمة تسانده			
ارمنيوس المنياوى	الوفد	١٣٩٣	٩٥-٠٩-٠١
"عامر" يفتح مقرا جديدا لحزب الاحرار ببنى عبيد !!			
عزت سلامة	الحقيقة	١٣٩٥	٩٥-٠٩-٠١
إجراءات حكومية لتحصيل نحو ٤١ مليار جنيه من الضرائب والرسوم الجمركية			
كمال ريان	الاحرار	١٣٩٩	٩٥-٠٩-٠١
أحزاب المعارضة المصرية تناقش مسودة ميثاق الوفاق الوطنى			
-----	الحياة	١٤٠٠	٩٥-٠٩-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صراع الظالمين !			
-----	الاحرار	١٤٠١	٠٢-٠٩-٩٥
النائب (المعصور) !			
-----	الاحرار	١٤٠٢	٠٢-٠٩-٩٥
أيها الشعب : كن عادلا !			
حسن حافظ	العربى	١٤٠٣	٠٢-٠٩-٩٥
الوحدة ركيزة لحماية الوطن			
-----	الاهالى	١٤٠٥	٠٢-٠٩-٩٥
كاريكاتير (تعليق على الانتخابات)			
-----	الوفد	١٤٠٦	٠٢-٠٩-٩٥
التصدى للسلبية السياسية واجبنا جميعا			
سمير السعيد وهبة	الوفد	١٤٠٧	٠٢-٠٩-٩٥
لعبة الأقسام وصراع الأقزام			
امين القصاص	العربى	١٤٠٨	٠٢-٠٩-٩٥
لم احسم دخولى الانتخابات حتى الآن			
-----	اخبار اليوم	١٤٠٩	٠٢-٠٩-٩٥
لقطات برلمانية			
عبد الفتاح الديب	اخبار اليوم	١٤١٠	٠٢-٠٩-٩٥
انقسامات بالوطنى واعتقالات جماعية بالوفد فى كفر الدوار			
بدران عبد الهادى	الحقيقة	١٤١١	٠٢-٠٩-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	اخبار اليوم	١٤١٢	٠٢-٠٩-٩٥
كرنفال الدعاية .. تحت السيطرة			
محمد عبد السلام	الاهرام المسائى	١٤١٣	٠٢-٠٩-٩٥
انتخابات حرة ونزيهة			
-----	الاهرام	١٤١٧	٠٢-٠٩-٩٥
اخبار الانتخابات			
-----	اخبار اليوم	١٤١٨	٠٢-٠٩-٩٥
لتتمسك المعارضة بتصريحات الرئيس !			
عبد الستار الطويلة	المساء	١٤١٩	٠٢-٠٩-٩٥
الاجتماعات الانتخابية للمعارضة .. للتنسيق أم للتحالف ؟			
محمد عبد الحافظ	اخبار اليوم	١٤٢١	٠٢-٠٩-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معالى الوزير مرشح فوق العادة !			
سامى ابو العز	الوفد	١٤٢٢	٩٥-٠٩-٠٣
هموم قبطية			
يوسف سيدهم	وطنى	١٤٢٧	٩٥-٠٩-٠٣
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	١٤٢٩	٩٥-٠٩-٠٣
كل يوم			
خالد جبر	الاخبار	١٤٣٠	٩٥-٠٩-٠٣
الطهارة وحسن السمعة شرط لاختيار المرشح			
-----	الاخبار	١٤٣١	٩٥-٠٩-٠٣
مع .. "قافلة الحوار"			
-----	الاخبار	١٤٣٣	٩٥-٠٩-٠٣
الوفد يخوض الانتخابات فى الدوائر السلهة لن ترشح المطرودين من الحزب الوطنى			
-----	السياسى المصرى	١٤٣٤	٩٥-٠٩-٠٣
سيدخلون الانتخابات تحت راية الحزب الناصرى			
فيصل مصطفى	السياسى المصرى	١٤٣٥	٩٥-٠٩-٠٣
ومرشح نجع حمادى يحذر من استمرار فرض ضريبة المبيعات على العسل الأسود			
عصام هادى	الاحرار	١٤٣٧	٩٥-٠٩-٠٣
بعد التحية			
محمد صيفى	السياسى المصرى	١٤٣٨	٩٥-٠٩-٠٣
زعماء الإخوان أمام القضاء العسكرى لأول مرة منذ ٣٠ عاما			
سعيد فرج	الاحرار	١٤٣٩	٩٥-٠٩-٠٣
إحالة قادة "الإخوان المسلمين" على القضاء العسكرى المصرى للمرة الأولى منذ محاكمة سيد قط			
محمد صلاح	الحياة	١٤٤٢	٩٥-٠٩-٠٣
الترشيحات النهائية للحزب الوطنى تناقشها الأمانة العامة الأسبوع الحالى			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	١٤٤٤	٩٥-٠٩-٠٣
خيار الفشل والنجاح			
حسنى رشوان	الاحرار	١٤٤٥	٩٥-٠٩-٠٣
انتخابات مجلس الشعب القادمة			
-----	وطنى	١٤٤٦	٩٥-٠٩-٠٣
أبو النصر لـ "الحياة" : لن نلجأ إلى العنف وسنطرح قريبا برنامجا انتخابيا			
محمد صلاح	الحياة	١٤٤٧	٩٥-٠٩-٠٤

مجلد رقم ٦ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السادس

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مساجد الانتخابات			
اسامة الكرم	الاحرار	١٤٥٠	٩٥-٠٩-٠٤
مصطفى مشهور : لا علاقة للإخوان المسلمين بـ "مستر فهمى"			
باسل رمسيس	العالم اليوم	١٤٥١	٩٥-٠٩-٠٤
[illegible]			
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مذكرة رؤساء الأحزاب مجرد وسيلة لتبرير الفشل .. مقدما			
-----	مايو	١٤٥٦	٩٥-٠٩-٠٤
بكرى يتقدم ببلاغ إلى وزير الداخلية ضد شفيق وزير الأوقاف			
-----	الاحرار	١٤٥٨	٩٥-٠٩-٠٤
أعضاء الحزب الوطنى فى الإسكندرية يهددون بالاستقالة الجماعية			
هشام عياد	الاحرار	١٤٥٩	٩٥-٠٩-٠٤
مركز استشارى لتخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين			
احمد سيد	الاحرار	١٤٦٠	٩٥-٠٩-٠٤
سوف انتخب مرشح الحزب الوطنى			
حسن دوح	الوفد	١٤٦١	٩٥-٠٩-٠٤
"نزيهة" .. وانتخاباتها !			
جلال عارف	العربى	١٤٦٢	٩٥-٠٩-٠٤
انقسامات واستقالات بالحزب الوطنى بالاسماعيلية			
-----	العربى	١٤٦٤	٩٥-٠٩-٠٤
مبارك يستعرض ترشيحات الحزب الوطنى لمجلس الشعب منتصف سبتمبر			
-----	الاهرام المسائى	١٤٦٥	٩٥-٠٩-٠٤
نخوض الانتخابات .. ولا نعبأ بتهديدات الإرهابيين			
-----	مايو	١٤٦٦	٩٥-٠٩-٠٤
الحكومة تؤكد نزاهة الانتخابات والمؤشرات تقول عكس ذلك !			
ماجدى البسيونى	العربى	١٤٦٧	٩٥-٠٩-٠٤
تنسيق مفاجئ بين الوفد والإخوان			
ابراهيم خليل	روزاليوسف	١٤٧٠	٩٥-٠٩-٠٤
اعتداء صارخ على الدستور والقانون !			
محمود التهامى	روزاليوسف	١٤٧١	٩٥-٠٩-٠٤
ضمانات عصر مبارك .. لم تتوفر فى أى فترة سابقة			
-----	مايو	١٤٧٦	٩٥-٠٩-٠٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	١٤٧٩	٩٥-٠٩-٠٤
الأزمة تشتعل .. بين الوفد والاخوان			
-----	مايو	١٤٨٠	٩٥-٠٩-٠٤
فشل التنسيق الانتخابى بين أحزاب المعارضة واستبعاد الأحزاب الصغيرة			
محمد الضبع	روزاليوسف	١٤٨١	٩٥-٠٩-٠٤
شباب سوهاج يطالب بضمانات أوسع للانتخابات			
-----	العربى	١٤٨٢	٩٥-٠٩-٠٤
لم نتلق يوما تعليمات .. بمجاملة مرشح على حساب آخر			
-----	مايو	١٤٨٣	٩٥-٠٩-٠٤
منشورات وبيانات سرية فى المعركة الانتخابية بالمحافظات			
احمد نجم	العربى	١٤٨٧	٩٥-٠٩-٠٤
الرئيس والمعارضة .. والاخوان المسلمون ؟!			
عبد الستار الطويلة	الوفد	١٤٨٨	٩٥-٠٩-٠٥
مرشحو حزب العدالة الاجتماعية فى انتخابات مجلس الشعب القادم			
-----	الوطن العربى	١٤٩١	٩٥-٠٩-٠٥
اليوم .. ندوة عن انتخابات مجلس الشعب			
-----	الوفد	١٤٩٢	٩٥-٠٩-٠٥
من وراء الكواليس			
-----	الشعب	١٤٩٣	٩٥-٠٩-٠٥
فكرة			
مصطفى امين	الشعب	١٤٩٤	٩٥-٠٩-٠٥
وزير الداخلية ينفى علاقة القرار بالانتخابات القادمة ويؤكد نزاهتها			
عماد ناصف	الاحرار	١٤٩٥	٩٥-٠٩-٠٥
الألفى يؤكد وجود أدلة تثبت تورط الإخوان المسلمين			
-----	الحياة	١٤٩٦	٩٥-٠٩-٠٥
مصر : الألفى يؤكد وجود أدلة تورط "الجماعة"			
محمد صلاح	الحياة	١٤٩٧	٩٥-٠٩-٠٥
"الألفى" يؤكد حياد الشرطة فى الانتخابات القادمة			
محمد زكى	الوفد	١٤٩٩	٩٥-٠٩-٠٥



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٥

أول انتخابات في ظل قانون اغتيال الصحافة

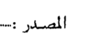
الليمان وليس البرلمان في انتظار مرشحي المعارضة!

القانون المشبوه يمنح الحزب الوطني سلطة حبس المرشحين إذا انتقدوا الحكومة!

قيود شديدة على حرية الدعاية الانتخابية

تحقيق:
سامى أبوالعز



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٦ [illegible] 1995

عزيزى المرشح لانتخابات مجلس الشعب. عفوا.. بالقانون لن تستطيع إقامة سرادقات بدائرتك أو حتى توزيع منشورات للدعاية الانتخابية.. ولن تستطيع نقد الحكومة وحزبها أو حتى سياستها الاقتصادية.. وإلا فأنت متهم بموجب القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الذى تقع كل حملتك الانتخابية تحت طائلته ليتحول مستقبلك من نائب فى البرلمان إلى مواطن فى الليمان!!

رغم تشكيل لجنة لإعداد قانون جديد إلا أن القانون المشبوه سيسرى خلال الفترة القادمة على المرشحين لمجلس الشعب فى محاولة حكومية لتضييق الخناق على رجال المعارضة والمستقلين للحد من انتشارهم وتقليص دورهم فى الشارع المصرى ومنعهم من دخول مجلس الشعب.

نعم إنها الكارثة فالسرادقات الانتخابية وما يحدث بداخلها من نقد لسياسة الحكومة.. تلقى بالمرشح فى غياهب السجون.

منشورات الدعاية الانتخابية التى يوضح خلالها المرشح برنامجه الانتخابى ومنه التصدى للظواهر السلبية فى المجتمع والإهمال الحكومى مصير صاحبها السجن!

اللوائح والملصقات الإعلانية التى تكشف الخداع الحكومى.. تلقى بالمرشحين ومندوبيهم خلف القضبان!

السيارات التى تجوب الدوائر الانتخابية محمولة فوقها ميكرفونات للدعاية للمرشح والتعريف به وتوضيح برنامجه الانتخابى.. تلقى بالمرشح ومندوبيه وراء الأسوار.

هكذا اثبتت الحكومة انها ضاقت بالديمقراطية والتعددية فاخترعت قوانين لم نجد مثلها فى دساتير العالم بهدف العودة بشعب مصر لعصور الظلام.

بعيدا عن الانفعال والخطب الرنانة والأرقام الحقيقية التى تصيب الحكومة بارتكارية.. تعالوا نحاول حل تلك الفزورة التى نعيشها فى كل انتخابات وهى كيف تقام انتخابات حقيقية فى ظل قوانين معيبة؟!

الحزب الحاكم يعرف أن بقاءه فى التزوير وتقفيل الصناديق والحصول على اكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب.. الواقع يقول ان ٧٪ فقط من المصريين يشاركون فى الانتخابات وكمبيوتر الحكومة يؤكد دائما ان النسبة ٩٩٪ والفارق بين النسبتين يسئل عنه ترزية القوانين وبلطجية الحزب الوطنى.

المحاكم تقول هناك اكثر من ٨٠ قضية تزوير حكم بصحتها.. والحكومة تعلن انه مجلس الأغلبية.

.. مضابط المجلس تؤكد ان هناك سلقا للقوانين.. والحكومة تعلن اننا نعيش حياة نيابية سليمة!!

ببساطة فاقد الشىء لا يعطيه ومجالس نيابية تاتى بأوامر حكومية بعيدة عن الإرادة الشعبية يعنى انه من المستحيل أن تكون هناك انتخابات حقيقية.. وإذا لم تصدقوا اسألوا التاريخ!!

التآمر

● العمل السياسى فى مصر يمر بأزمة حقيقية ومستحكمة تتمثل فى الفجوة الواسعة بين المفهوم الديمقراطى عند طرفى المباراة السياسية كانت تلك بداية كلمات محمد احمد لبيب عضو الهيئة العليا بالوفد ومحافظ بنى سويف السابق والذى اكد قائلا: إن النظام الحاكم والذى يزعم ويردد لأسباب دعائية ليس إلا على أن المعارضة جزء من نظام الحكم لا يؤمن إلا بالبقاء فى كراسى الحكم دون أن ترد ـ حتى فى تصوره ـ فكرة تداول السلطة وهو لذلك يعتبر ان اجهزة الحكومة كلها فى خدمة الحزب الحاكم ورجاله وان إمكانيات هذه الأجهزة ـ الممولة من مال الشعب كله ـ مسخرة لخدمة أهداف الحزب ومصالح كوادره بدءا من التداخل المخل على مستوى المحافظ عند طلبه المعلومات عن المرشحين فى المجالس المحلية والنيابية من أجهزة الأمن المحلية وانتهاء بالاصرار ـ غير المقبول ـ على الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم.

اما الطرف الآخر فيتمثل فى قوى المعارضة المعلن عنها فى شكل الأحزاب وغير المعلن عنها والمرفوضة بالقانون أن تقوم لها تنظيمات علنية رغم انها قوى سياسية لا يستهان بها ويعمل لها النظام ألف حساب.. لقد طالبت فصائل المعارضة مجتمعة قبل انتخابات مجلس الشعب الحالى عام ٩٠ كما عادت وعاودت طلبها هذا العام بضمانات قانونية وواضحة وقاطعة للعملية الانتخابية حتى تاتى النتيجة معبرة تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية الحقيقية.

وفى اعتقادى ان المعارضة المصرية تخطئ، خطأ جسيما فى حق تاريخها ومصداقيتها إذا تصورت أنها ستتلقى ردا أو ان نظام الحكم سيستجيب لمطالبها كما ان التاريخ سيدينها إن هى سارت وراء سراب التصريحات والوعود الرسمية حول نزاهة الانتخابات إذ ان نظام الحكم يصمم ـ بالرغم من كل الاحتقانات التى يمكن أن تحدث ـ على سير العملية الانتخابية بالشكل الذى تجرى به بدءا من عدم دقة كشوف الناخبين وانتهاء بتزوير النتائج عند فرز الأصوات.. وتقارير



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٥

محكمة النقض تغنى عن الكلام عند التحدى!!

ويضيف محمد احمد لبيب قائلا: لقد شهد العام الحالى جهودا حكومية مكثفة لتزوير الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب فى الدوائر التى خلت وكذلك انتخابات مجلس الشورى.. ولأن تزييف إرادة الشعب هذه المرة كان فاضحا فقد لجات الحكومة إلى إصدار القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بطريقة هى أشبه بالتآمر وبعيدة جدا عن الطرق السوية العلنية لإصدار التشريعات.. لقد جاء هذا القانون لكى يقضى على ما تبقى من حرية التعبير وهو ما تفتق عنه ذهن الشموليين الذين يتحكمون فى أمور هذا البلد. وقد سبق إصدار هذا القانون المشبوه وتلاه اعتقال بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين «المنحلة بالقانون» والمعروف عنهم شعبيتهم الكاسحة فى دوائرهم ومقدرتهم التنظيمية على إدارة العملية الانتخابية ومازالت النيابة العامة تجدد حبسهم لمدد وصلت فى بعض الحالات لأكثر من ستة أشهر لم يتم خلالها التحقيق فيما وجه إليهم من اتهامات. وأما الذى يستحق الازدراء حقا لأنه كشف نقاب الحياء عن مفهوم الديمقراطية السائدة فى دوائر الحكم فهو ذلك القرار الخاص بإلغاء البرنامج التليفزيونى ــ حكايات مصرية ــ الذى يقدم لشعب مصر وأجياله الجديدة عرضا لجزء من تاريخ بلدهم لأن مقدم البرنامج ومعده يرأس تحرير الجريدة المعارضة ذات الشأن التى تصدر يوميا وتعارض بحزم وعزيمة القانون الأخير لكبت حرية التعبير ولكن بماذا نعلق على مدة سطوة «جوبلز» المتنزى ومقدرته الفائقة على توجيه عمليات غسيل المخ!! والتى يمارسها عن طريق الأجهزة التى يسيطر عليها وتنفق عليها الدولة ــ من مال الشعب الفقير ــ بسفه بالغ.

وفى النهاية لا أعرف كيف يتسنى لمواطن صادق فى معارضته وأمين على مصالح بلده أن يتقدم لترشيح نفسه لمجلس الشعب القادم ثم يخوض المعركة فى ظل الستار الحديدى المفروض ــ بقانون الطوارىء ــ على حرية المواطنين فى الاجتماع وفى ظل قانون تعيين العمد وقانون تعيين عمداء الكليات الجامعية وأخيرا وليس آخرا هذا القانون المشهور برقم ٩٣ لسنة ٩٥ والخاص بتقييد حرية الصحافة والذى سيصحو فجأة لينقض على المرشح الذى يدعو الناس لانتخابه لكى يصحح ما ارتكبته الحكومة من أفعال ويشرح لهم بالمنطق والحساب مدى فساد هذه الحكومة!! وإنه سيسعى لإسقاطها لتفشى عمليات النهب والاستنزاف التى يتسم بها الأداء فى قطاع الأعمال وذلك نتيجة لاختيار المحاسيب من الحزب الحاكم لأعمال القيادة ثم التستر على عدم انضباطهم وتسرب المال العام!!

واختتم محمد أحمد لبيب حديثه قائلا: قلبى على المعارضين الجادين الصادقين الشرفاء وأسفى على المعارضين المتفاهمين سلفا مع الحزب الحاكم.

حبس المرشحين

● لقد طالبت أحزاب المعارضة بتقرير الضمانات اللازمة لكفالة حرية الانتخابات ونزاهتها وإلا فإنها ستكون مضطرة لعدم المشاركة فيها لإنعدام توفر هذه الضمانات التى سبق وكما يقول الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل أن ضمنها الاتحاد البرلمانى الدولى فى وثيقة دولية تتناول المعايير اللازم توافرها لضمان نزاهة الانتخابات وجديتها وأضاف قائلا: لا يتصور بطبيعة الحال أن أحزاب المعارضة التى تطالب بذلك وتنتظر الرد المناسب من رئيس الجمهورية أن تصدم بتطبيق القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ الخاص باغتيال حرية الصحافة على ماقد تتضمنه الدعاية الانتخابية للمرشحين المعارضين للحكومة إذ أن ذلك يقيد حرية الدعاية الانتخابية ويعرض المرشحين للقبض عليهم واتهامهم بالتهم ذات التعبيرات المطاطة الواردة فى القانون المذكور الذى أثار ثائرة شعب مصر بأسره ورؤى إعادة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٥

النظر فيه لتنقيته مما تضمنه من عقوبات قاسية مغلظة ومن تعبيرات غير منضبطة لجرائم الرأى والنشر والغيت بمقتضاه ضمانة عدم الحبس الاحتياطى عند تحقيق جرائم النشر وهو ما يؤدى إلى استطاعة الحكومة أن توجه الاتهام إلى أى مرشح وفقا لهذا القانون وتقوم النيابة بحبس هذا المرشح احتياطيا على ذمة التحقيق مما يؤدى إلى فقدانه الفرصة للقيام بدعايته الانتخابية ويخيف الناخبين من التعبير الحر عن رأيهم فى اختياره.

وأوضح الدكتور حلمى مراد أن الحكومة بذلك تكون قد تدخلت فى التأثير على نتائج الانتخابات لصالح مرشحيها بوسيلة تبدو قانونية ومشروعة بينما هى وسيلة مطعون فيها بتطبيق قانون صدر بليل وملىء بالمسالب التشريعية وذلك كله بقصد التأثير فى نتائج الانتخابات لمجلس الشعب لصالح مرشحى الحكومة.

لذا فإننا نناشد السيد رئيس الجمهورية بأن يصدر قرارا بقانون فى غيبة مجلس الشعب بإلغاء القانون رقم ٩٣ لسنة ٩٥ والعمل بالقوانين الملغاة لحين إتمام وضع وإصدار القانون محل الدراسة لتنظيم كافة أوضاع الصحافة فى مصر باعتبارها سلطة شعبية مستقلة توفر حرية الصحافة والتعبير ومراقبة الانحراف والفساد.

حرية التعبير والانتقاد

الانتخابات النزيهة الشريفة فى كل بلاد العالم تجرى فى جو من الحرية والديمقراطية وفى مناخ تسوده المنافسة الشريفة من أجل خدمة المواطن.. من هذا المنطلق يؤكد الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع أنه من حيث المبدأ يفترض أن تجرى الانتخابات فى حرية كما أنها فى الأساس منافسة تفرض حق كل طرف فى انتقاد الطرف الآخر دون أن يكون هذا الانتقاد مخالفا للقانون.

ويقول: إن القانون هنا هو القانون القانونى وليس القانون الذى يجرى تفصيله مسبقا ووفقا لحسابات محددة ومحدودة وضيقة الأفق.

.. القانون الذى نعنيه هو الذى يسمح وفقا للدستور بحرية الانتقاد وحرية إبداء الرأى كمبدأ أساسى وبطبيعة الحال فإن إجراء الانتخابات فى ظل قيود تحد من حرية الانتقاد وحرية إبداء الرأى سيضيف حالة من الخمول والتردد بل والتراجع عن العملية الانتخابية وكأنها بحاجة إلى المزيد فالمراقبون المحايدون يعلمون أن نسبة التصويت الفعلية لا تزيد على ٦٪ أو ٧٪. فإذا كانت الدعاية الانتخابية باهتة خالية من النقد الحقيقى فلا شك أن هذا سيؤثر على اندفاع المواطنين للمشاركة فى العملية الانتخابية خاصة إذا ماحاول الطرف الآخر استخدام نصوص قانونية هى مطاطة بطبيعتها بحيث يعتبر أن كل انتقاد له ازدراء فيؤدى ذلك إلى تردد الطرف الآخر فى إبداء انتقاداته ولاشك أن هذا سيؤثر بالسلب على دور المعارضة فى الانتخابات.

ويضيف الدكتور رفعت السعيد قائلا: بطبيعة الحال نحن ضد التقول والاتهام غير المستند إلى الحقيقة وضد الألفاظ غير اللائقة وضد أن يتحول الجدال السياسى إلى قذف أو تقول أو اختلاق لكن فيما عدا ذلك نحن نرى أن تجرى الانتخابات فى أوسع مجال من حرية التعبير وحرية الانتقاد.

مناخ الديكتاتورية

● الانتخابات فى مصر لها طابع خاص فهى تجرى تحت مظلة العديد من القوانين المقيدة للحريات وأخطرها قانون الطوارىء وأخيرا قانون تكميم الأفواه.. هذا ما يؤكده كمال خالد عضو مجلس الشعب المستقل ويضيف: خدعوك فقالوا أنه ستجرى انتخابات بالمعنى الذى تعارفت عليه الدول فالانتخابات فى مصر ستجرى أولا فى ظل قانون الطوارىء الذى يسلب كل الحريات والضمانات للمواطنين ويجعل أى مواطن عرضه للاعتقال والاختفاء فى غياهب المعتقلات والسجون ومناخ كهذا لا ينبغى ولا يصح أن نتصور أن تجرى فيه انتخابات حرة شريفة تعبر نتائجها عن إرادة الناخبين.. كل ما يجرى على الساحة بدءا من الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب وانتخابات مجلس الشورى وماجرى فيهما من تزوير مفضوح ظاهر للعيان يقطع بأنه لن تجرى انتخابات فى مجلس الشعب بالصورة التى يتمناها الشعب.. بل إن الحزب الحاكم يعرف أن

بقاءه فى التزوير وتقفيل المناديق والحصول على اكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب حتى ولو كان ذلك «بالذراع» ولذلك وحسب علمى علم اليقين بانه لن تجرى انتخابات حرة سليمة فى مصر لمجلس الشعب وعليه فقد أعلنت أننى لن اشارك فى هذه الانتخابات لا مرشحا ولا ناخبا فالانتخابات التى لا تجرى فى ظل إشراف قضائى كامل وحقيقى هى انتخابات باطلة مخالفة للدستور «المادة ٨٨» من الدستور التى توجب أن تتم عملية الاقتراع ــ وهى مرحلة الانتخابات التى تجرى فى اللجان الفرعية تحت إشراف الهيئات القضائية ــ وهذا النص الدستورى وروحه يقطعان بأن المفقود هو أن يجرى الانتخابات فى ظل إشراف قضائى كامل وحقيقى وليس إشرافا صوريا وهامشيا تجرى فى ظله كل انواع التزوير وتقفيل الصناديق.

وأضاف كمال خالد قائلا: من هذا المنطلق فإننى اندهش ممن يتوسمون خيرا فى الانتخابات القادمة واندهش من اين أتوا بهذا التفاؤل فى حين أن الحكومة والحزب الحاكم لم يتورعا فى تزوير الانتخابات التكميلية التى لم تتجاوز مدة بقاء نوابها تحت القبة ستة شهور.. فماذا ننتظر من تزوير من أجل ٥ سنوات وهى مدة الفصل التشريعى السابع القادم.. إن القانون المشبوه ٩٣ لسنة ٩٥ «البغيض» هو عامل مساعد للعمل بقانون الطوارىء وعامل مساعد لكل أساليب التزوير وقهر إرادة المواطن المصرى.

النضال والتضحية

● الشعب المصرى له تجارب عديدة اكتسبها من خلال معاناته التى دامت سنوات طويلة تحدى خلالها جهابذة الحكومة وترزية القوانين وحول هذه التجارب يقول احمد طه عضو مجلس الشعب المستقل: إن تجربة الشعب المصرى طويلة وعميقة ذلك ان شعبنا قد عانى على طول تاريخه فترات قهر متصلة اكثر مما سعد بوجود حكام من ابناء وطنه أو قدر من الحريات فى ظل مراحل الاستقلال القصير.

ويستمر احمد طه قائلا: لذلك فإنى لا اتشاءم من أى قيود تفرض على المواطن فى سلوكه العام أو فى سلوكه السياسى ذلك أننى أثق فى قدرة شعبنا فى استنباط اشكال واساليب تتيح له التغلب على اى صعاب تنشأ فى طريقه. لذلك فهذه القيود هى قيود تقليدية قد يتغير الشكل لكن الجوهر واحد وهو الحد من حرية المواطن وحرية السياسى فى الحركة لذلك فإنى اتصور انه ايا كانت هذه الأشكال المفروضة والقيود فإن شعبنا قادر على التغلب عليها بشرط أن نتسلح بالاستعداد للنضال والتضحية كطلائع سياسية مثلا للجماهير.

ضرب السلام الاجتماعى

● السلام الاجتماعى وتكاتل شعبها يدا واحدة تجاه كل الأزمات والكوارث هو الأمل لإصلاح اى امة، ويؤكد الفنان حمدى احمد عضو مجلس الشعب السابق ان السلام الاجتماعى والمحافظة على الجبهة الداخلية ليس فقط دور المواطنين ولكنه ايضا دور الحكومة بالدرجة الأولى لكنها ــ اى الحكومة ــ ضربت السلام الاجتماعى فى عدة زوايا اهمها:

● ارتفاع نسبة البطالة وخصوصا بين المتعلمين إلى درجة كبيرة.

● تشريد العمال وهى التى وعدت بعدم المساس بمكاسب العمال.

● بطالة الحرفيين بعد هدوء ثورة الانفتاح.

● الارتفاع الشديد فى الأسعار واتساع الفجوة بينها وبين الأجور.

● تعقيدات القبول فى المدارس الحكومية.

ويوضح الفنان حمدى احمد ان الفرصة مما سبق اصبحت مهيأة لضرب هذا السلام الاجتماعى باجتماع كل هذه الأسباب وأيضا هناك فرصة لإحداث شرخ فى هذا التماسك فى الجبهة الداخلية وتأتى الكارثة الكبرى عندما تم فرض قيود على حرية الكلمة فى الصحافة وهى المتنفس الوحيد للناس ثم فرض قيود على حرية الشارع المصرى فى الانتخابات والسرادقات والاجتماعات علما بأن طبيعة العملية الانتخابية هى تناول المرشحين لبرامج الخصوم وتحليلها ونقد سياسة الحكومة وعند تطبيق القانون المشبوه فى هذه الحالة سيكون على المرشح والجمهور الذى سيتفاعل مع المرشح الذى يعبر عن آلامه وأحزانه.

وبذلك سوف تشارك الحكومة فى ضرب السلام الاجتماعى وإحداث شرخ بالجبهة الداخلية فالأرض المصرية بالعوامل السابقة أصبحت ممهدة لإحداث خلل بداخلها والشعب المصرى يمثل بالونة قابلة للانفجار فى أى لحظة وأقرب فرصة. وانصح الحكومة بألا تصطدم بجموع الشعب المصرى فى شارع الانتخابات فلتخش الحكومة انتفاضة الشعب ولتتعلم من التجارب السابقة.

وقال: إننى انصح الحكومة بأن تكون الانتخابات القادمة بالتعيين ليصبح البرلمان بذلك معينا حتى نحافظ على السلام الاجتماعى وتماسك الجبهة الداخلية طبقا للقوانين الحكومية. وأنهى حديثه مرددا قول الشاعر:

اعتراض صارخ ممن يحبك
لهو خير ألف مرة من رضا كاظم غيظ يرهبك.

تفصيلات ترشيحات الأحزاب لمجلس الشعب الجديد

ماذا يحدث في الوطني والعمل والوفد والتجمع والأحرار

تحليل ومتابعة : خيرات عبد المنعم

أصبحت انتخابات مجلس الشعب هي القضية الهامة التي تشغل بال الناس في مختلف محافظات مصر وعلي الرغم من تواجد أربعة عشر حزبا شرعيا إلا أنه نتيجة ظروف هذه الأحزاب فإن أكثرها لن يخوض هذه الانتخابات نتيجة عدم قدرته علي اختيار ممثلين لهم يضمن نجاحهم أما الأحزاب الكبيرة فإن بعضها يتردد في الدخول للانتخابات متعللا بخوفه من « التزوير » مثل حزب الوفد الذي لم يصدر قراره بعد في ذلك حيث أن هناك جناحا في الحزب يطالب بدخول الانتخابات وإن كانت بعض القيادات المؤثرة في القرار لا تميل لذلك .

أما حزب التجمع فإنه يتجه فعلا لدخول الانتخابات وإن كان الخلاف بين بعض قياداته حول أسلوب المشاركة فيها حيث يطالب البعض بأن تكون الترشيحات واسعه ومتاحة لكل من يرغب من أعضاء الحزب وهناك اتجاه آخر يرغب في أن تكون الترشيحات في أضيق الحدود لضمان نجاح المرشحين بعد مساندتهم المسانده الأدبية والمادية التي تحقق هذا النجاح ويري هذا الجناح الاكتفاء بإعادة ترشيح أعضاء مجلس الشعب الحاليين الذين يمثلون حزب التجمع مع إضافة عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة علي امتداد الجمهورية من الذين لهم ثقلهم وعلي رأسهم أبو العز الحريري بالاسكندرية ويشترط حزب التجمع علي أعضائه الراغبين في الترشيح أن يكونوا قادرين علي اختيار العدد المطلوب من المندوبين لصناديق الانتخابات ... أما حزب العمل فعلي الرغم من أنه لم يتخذ قراره بعد الآن إلا أنه هناك اتجاه قوي جدا لدخول الانتخابات ومن المتوقع تنسيق ذلك مع التيار الديني المتحالف مع الحزب وفي حالة نزول الحزب للانتخابات سيختار عددا كبيرا من الدوائر للترشيح فيها .

ومن الأحزاب التي لم تتخذ قرارها بعد ولكن هناك اتجاه قوي بداخلها لدخول الانتخابات يوجد حزب الأحرار الذي من المتوقع أن يختار عددا من الدوائر لترشيح بعض أعضائه فيها وسوف يدفع بعدد من كوادره لخوض المعركة الانتخابية .

أما باقي أحزاب المعارضة فإن بعضها سوف يساند الأحزاب الأخري وبعضها لن يشارك في الانتخابات مكتفيا بمشاهدتها .

أما الخزب الوطني الديمقراطي فإنه سيخوض الانتخابات في جميع الدوائر وسوف يعيد ترشيح بعض أعضائه في مجلس الشعب الذي انتهت مدته نتيجة تقييم شامل لأدائهم وشعبيتهم كما أنه سيرشح وجوه جديدة من أعضائه من خلال أنشطتهم وانجازاتهم في مواقعهم الحزبية خلال المرحلة الماضية وصرح السيد / كمال الشاذلي الأمين العام المساعد وأمين التنظيم للحزب بأن هناك وجوه جديدة سوف تخوض الانتخابات كما سوف تتاح الفرصة لعدد كبير من الشباب وأن توجيهات الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية ورئيس الحزب تؤكد علي أن هناك معايير محدده للإختيار وأنه لا مجاملة علي حساب هذه المعايير .

ويواجه الحزب الوطني مشكلة أنه يتمتع بعضوية عدد كبير من الكوادر الذين يمكن من خلالهم خوض معركة انتخابية يضمن فوزه الساحق فيها نتيجة شعبيتهم وتمتعهم بثقة جماهيرية نتيجة خدماتهم وانجازاتهم ويحاول الحزب أن يكون الالتزام الحزبي هو الذي يجب أن يسود بين أعضائه في حرص كامل علي كل أعضائه ويحاول عدد كبير من أعضاء الحزب الحصول علي ترشيحه بتكثيف الاتصالات والزيارات والاقناع لعدد من قياداته القادرة علي المشاركة في القرار ولكن هذا لن يؤثر في هذه القيادات التي ترشح من خلال تقارير متعددة ومتابعات ميدانية سابقة سواء لعمله الشخصي نفسه أو لعلاقاته الجماهيرية .

ونستطيع التأكيد بأن هناك عددا من الوزراء ورؤساء الهيئات والشخصيات العامة والنقابية سيقوم الحزب الوطني بترشيحها في الدوائر المختلفة بجميع المحافظات كما تتاح الفرصة لعدد من أساتذة الجامعات والشباب للمشاركة ودخول مجلس الشعب الجديد .

كمال الشاذلي — فؤاد سراج الدين — مصطفى كامل مراد — خالد محي الدين

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٥

من الآخر

■ كل المؤشرات والدلائل.. تؤكد أن الغلبة والأغلبية سوف تكون للحزب الوطني.. في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. ولن يلقى أدنى منافسة أو ندية من جانب بقية الأحزاب.. خاصة وأنه يدخل المعركة ليس إعتماداً على رصيده الجماهيري اللامحدود.. أو إنجازاته المتعددة فحسب.. بل تساعده وتقويه التصرفات اللامسئولة.. والسلوكيات المخزية.. والمواقف المتخاذلة.. التي تصدر من قيادات المعارضة !!

إذ كيف يختار الناخب «المرشح الناصري».. وقيادات حزبه تسارع إلى تقديم فروض الطاعة والولاء لـ «صدام حسين».. وتذهب إليه تتمسح في رداء صلفه وغروره.. وترجو منه الرضا والقبول.. متناسية فعلته الشنعاء عندما غزا الكويت واغتصب الأرض والمال والعرض.. وأنه السبب الأول فيما وصل اليه العرب من فرقة وتشتت.. متجاهلة أيضا البلاء والعذاب الذي يلقاه العراقيون على يد «التكريتي».. من جراء ديكتاتوريته وسيطرته على المقاليد بالحديد والنار.. ولا تأبى بالاهانات والبذاءات التي يوجهها الى مصر وقياداتها بين حين وآخر !!

من يرضى أن يعطي صوته لـ «مرشح الوفد» وبرنامج حزبه لايعترف بحقوق العمال والفلاحين.. ويطالب بالغاء نسبة الـ ٥٠٪.. إلى جانب عزوفه عن المشاركة في حل القضايا المصيرية.. وتتفرغ قياداته للتجريح والنقد الهدام.. وتثبيط الهمم.. وتشويه الإنجازات.. وتسفيه الاصلاحات!!

هل يلقى مرشح «العمل» قبول الناخب.. بينما صحيفته تسبح بحمد البشير والترابي.. وتتبنى آراء المتطرفين.. وتدافع عن جرائم الإرهاب.. متخذة من التهييج والإثارة وسيلة.. ومن الانهيار والتقويض وتعطيل مسيرة التنمية غاية!!

ما هي الدوافع التي تجعل الناخب يؤيد مرشح «اليسار».. في حين أن الحزب يعارض الإصلاح.. ويرفض النظام الإقتصادي الحر.. ويناهض الخصخصة.. ويسعى بخطى حثيثة للعودة الى الماضي البغيض.. أيام أن كان «الفرد» يتحكم وحده في مقدرات الشعب.. ويحجر على الآراء.. ويقصف الأقلام.. ويغلق الصحف.. ولا يطيق سماع كلمة «ديمقراطية»!!

بأي حق يختار الناخب مرشحي «الامة أو الخضر أو الاتحادي أو العدالة».. تلك الاحزاب الورقية التي تفتقد الجماهيرية.. وليس لها وجود على الساحة.. وتختفي وقت الازمات.. وتبتعد عن مشاركة المواطن همومه وقضاياه ومشاكله.. ولاتمتلك ابسط مقومات المساهمة في التخفيف عن كاهل البسطاء والغلابة.. وهوايتها الدائمة «مسك العصا من الوسط»!!

إن إنجازات «الوطني» والطفرات والنجاحات التي حققها خلال السنوات الماضية.. تكفيه لكي يحظى بالفوز في المعركة الانتخابية القادمة.. لكن في نفس الوقت.. فإن مواقف وآراء وبرامج احزاب المعارضة.. تكفل له حسم «الجولة» مبكراً.. وتتيح له الانتصار الساحق..

الغريب.. أنه رغم كل ذلك.. لن تتورع صحف هذه الأحزاب عن مخالفة العقل والضمير.. وتزعم أن هناك تزويراً وتزييفاً!!

صحيح.. «اللي اختشوا.. ماتوا»!!

□ □ □ □ □

■ حرية الرأي والتعبير.. وافساح المجال للاراء المعارضة.. وتهيئة المناخ الصحي للتجويد والابداع.. من أهم سمات ومميزات العصر الحالي .

على الوجه المقابل.. لا يمكن أبداً ادراج «التطاول» تحت بند حرية الرأي.. ومستحيل أن يكون التهكم على الرموز والقيادات من باب الممارسة الديمقراطية.. وليس معنى حرية التعبير.. الخروج عن الآداب العامة!! .. وهذا بالضبط ماحدث من مؤلف وأبطال مسرحية « دستور يا اسيادنا».. ومع ذلك «غلق المسرحية» ممنوع.. وسحب الترخيص مرفوض.. وإنما المطلوب معالجة الأمر بصبر وكياسة وهدوء.. و«قرص» الأذن.. يكفي!!

□ □ □ □ □

■ بنجاح منقطع النظير.. استطاع «فاروق جعفر» الوصول الى هدفه ومآربه.. لاسيما وأنه اختار بذكاء من يشاركه مكره ودهاءه.. ووجد من ينفذ خططه ببراعة ومهارة.. وبالتالى كان لابد أن يفر «فيرتر» الألمانى بجلده.. قبل أن يدفع الثمن غالياً !!

طبعا.. لايمنع هذا من ابداء التقدير والاعجاب بـ «عقلية» جعفر التى إن دلت على شيء.. فإنما تدل على صعوبة خسارة الزمالك للبطولات القادمة بشرط ألا تأتى الرياح بما لاتشتهى السفن.. وينال «الغدر» من «جعفر» من حيث لايدرى ولايحتسب!!

محمد نور الدين



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٥

.. وبدأت المناورات الإنتخابية فى الدوائر الساخنة ..

قيادات الوطنى ترحب بتعدد المرشحين فى الدائرة الواحدة

والمعارضة تلوح بمرشح وحيد لمواجهة مرشحى الوطنى

كتب مراد مجلع :

اثارت تصريحات الرئيس مبارك بشان دفع اكثر من مرشح للحزب الوطنى فى عدد من الدوائر الساخنة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ردود فعل متباينة داخل وخارج مقار الحزب الوطنى بالمحافظات .. وفى نفس الوقت اثارت هذه التصريحات العديد من التساؤلات فى اوساط احزاب المعارضة حتى ان البعض منهم وصف هذا الاتجاه بانه محاولة لحصار مرشحى المعارضة وتفتيت الاصوات التى يمكن ان تحصل عليها احزاب المعارضة فى بعض الدوائر بعينها .. وايا كان الهدف الحقيقى الذى يرمى اليه هذا الاسلوب .. فإن احزاب المعارضة بدأت تعيد حساباتها وتعيد ترتيب اوراقها من جديد على ضوء المستجدات الجديدة التى طرات على الساحة الحزبية مؤخراً .. اسئلة عديدة طرحها « الشارع الحزبى » على قيادات الوطنى والمعارضة فما هو الهدف الحقيقى الذى يرمى اليه هذا الاتجاه ؟.. وماهى اليات العمل التى ستواجه بها احزاب المعارضة هذا الأسلوب من جانب الحزب الوطنى الديمقراطى ..



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٥

في البداية يقول الدكتور اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة بمجلس الشورى واحد قيادات الحزب الوطني .. ان الحزب الوطني غني بقياداته السياسية في كل المواقع .. وهذا الكم الكبير من القيادات يصعب إرضاؤه في ان ينال شرف تمثيل الحزب الوطني في الانتخابات العامة القادمة والذى يقيدها الحزب الوطني معركة يتنافس فيها الكل من قيادات الحزب الذى اشرف بالانتماء اليه وبين احزاب المعارضة .. من هنا يمكن القول ان تداعيات هذا الكم الوفير من اعضاء الحزب الوطني هو الذى دفع – وهذا من وجهة نظرى – بان يكون هناك اكثر من مرشح للحزب الوطني الديمقراطي في الدائرة الواحدة .. الفكرة في مجملها طيبة وهذا اتجاه جديد يحسب لقيادات الحزب في ظل هذه الظروف الراهنة التى تتطلب لم الشمل لكل اعضاء الحزب .. وهذا اسلوب يحرص عليه الرئيس مبارك .. وهو اسلوب ديمقراطي بكل المقاييس لانه يحمل في طياته المنافسة الشريفة لكل الاعضاء الذين يرغبون في ان ينالوا شرف تمثيل الحزب في الانتخابات النيابية القادمة .

ويشير الدكتور اسماعيل سلام ان تطبيق هذا الاسلوب والذى يطبق لاول مرة من جانب الحزب الوطني من شأنه ان يثرى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب بالرغم من ان القاعدة العامة في الانتخابات هى ان الكلمة الاولى والاخيرة ستكون للناخب .. وان قواعد الترشيح يحكمها الدستور والقانون .. الامر الذى دعا الرئيس مبارك ان يتيح بفكرة الثاقب ورؤيته المستقبلية الفرصة للقيادات الشعبية في ان تمارس العمل السياسي والانتخابي بعقل مفتوح وبطريقة ميسورة ..

ويضيف الدكتور سلام .. ان الرئيس مبارك دائماً يقول « ان مصر لكل المصريين » وان القيادات التى تبدع في الحزب الوطني او في احزاب المعارضة هى مكسب في المقام الاول لإثراء الممارسة السياسية في مصر .. ولاشك أن الرئيس مبارك قد لاحظ ان في بعض الدوائر الانتخابية يوجد اكثر من قيادة حزبية ترغب في خوض الانتخابات .. وانه من الصعب الوقوف على قيادة بعينها نظراً لتساوى معايير الاختيار التى يتم من خلالها تقييم اداء القيادات خلال فترة زمنية معينة .. فما المانع ان تخوض هذه القيادات التى تتساوى في القدرات الانتخابات على ان تكون الكلمة الأخيرة للناخب في عملية الاختيار ؟

نظام افضل

أما الدكتور نبيه العلقامي امين شباب الحزب الوطني .. وعضو مجلس الشورى فيقول انه حينما يعلن الرئيس مبارك عن تطبيق هذا النظام في الانتخابية القادمة .. فهذا سيكون بالتاكيد لتحقيق المصلحة العامة للحزب في ظل المرحلة القادمة التى سيخوض فيها الحزب الانتخابات النيابية القادمة .. وقد طبق الحزب هذا النظام خلال انتخابات الشورى في دائرتين انتخابيتين هى السيدة زينب ودائرة بالدقهلية .

اضاف العلقامي انه ليس هناك اية مشكلة من وراء تطبيق هذا الاسلوب في الانتخابات العامة القادمة .. وكما قال الرئيس مبارك فان الحزب الوطني به العديد من القيادات الحزبية القادرة على خوض المعركة والانتخابية القادمة .. فنحن نحرص في الحزب الوطني على احتواء الخلافات ووحدة الصف في المعارك الانتخابية التى يخوضها الحزب سواء المحليات او الانتخابات النيابية .. في المقابل وعلى صعيد أحزاب المعارضة .. طرحنا العديد من الاسئلة على قيادات هذه الاحزاب في محاولة من جانبها لمعرفة ردود الفعل داخل الاحزاب حول اتجاه الحزب الوطني للدفع باكثر من مرشح في الدائرة الواحدة الانتخابية .. والبدائل التى ستلجأ اليها المعارضة في هذا الصدد ..

يقول حسين عبد الرازق احد قيادات حزب التجمع التقدمى الوحدوى وامين اللجنة السياسية بالحزب انه في ظل الإطار القانوني والسياسي الذى تتم فيه الانتخابات العامة في مصر والتى تعطى للحزب الحاكم التحكم في نتائج هذه الانتخابات بحيث يضمن الاغلبية على الاقل بغض النظر عن الراى الحقيقى والتصويت الفعلى للناخبين .. إزاء هذا الواقع الذى تعيشه احزاب المعارضة الان وعلى ضوء ماينادى به الحزب الوطني الان وهو نزول اكثر من مرشح له في بعض الدوائر الانتخابية .. ماالذى يمكن ان تفعله احزاب المعارضة لكى تواجه الذخيرة الحية التى يخرجها الحزب الوطني من جعبته من آن لآخر ؟ يجيب عبد الرازق على تساؤله ، بان على احزاب المعارضة ان تطرق ابواب التنسيق بكل شجاعة وبعيداً عن التخوفات التى يثيرها البعض من ان لآخر بهدف ان يكون للمعارضة نوع من التواجد على الساحة في المرحلة القادمة .. ومن هذا المنطلق اولاً فإن احزاب المعارضة يمكنها مواجهة مخطط الحزب الوطني في الانتخابات القادمة بنفس اسلوب الحزب الوطني بل في رأيى سيكون اشد قوة وهذا الاسلوب هو ان يكون لكل أحزاب المعارضة مرشح واحد فقط في كل دائرة انتخابية تتكتل وراءه وتسانده في مواجهة مرشحى الحزب الوطني ..

ونفى الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد وجود اية اتصالات بشأن التنسيق للانتخابات القادمة مع اى حزب من احزاب المعارضة مشيراً الى ان هذا الامر متروك لكل حزب يقرره حسب توجهاته ورؤيته حول الانتخابات .. وعندما يقرر الحزب الوطني الاخذ بنظام الدفع باكثر من مرشح له في الدوائر الانتخابية فهذا حقه ورؤيته لطبيعة المعركة الانتخابية .. ومن حق كل احزاب المعارضة ان تفكر بطريقتها في كيفية ادارة المعركة الانتخابية القادمة ..

ويؤكد عبد الحميد بركات امين التنظيم بحزب العمل .. ان حزب العمل سيخوض نفس الاتجاه الذى سيطبقه الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات القادمة .. وهذا مانسعى اليه في حزب العمل .. ونبذل جهداً كبيراً مع احزاب المعارضة الفاعلة للتنسيق فيما بينها بحيث لايكون في مواجهة مرشح الوطني سوى مرشح واحد للمعارضة



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٥





●● بقلم : مصطفى كامل مراد

الضوابط الانتخابية!! فى المرحلة الانتقالية!!(٢)

اوضحنا فى المقال السابق فلسفة الديمقراطية ومعناها ونشاتها واهميتها وفى هذا المقال نوضح وجهة نظر حزب الاحرار فى الضوابط التى يتحتم ان توضع لضمان نزاهة الانتخابات وسلامتها من اى تدخل كان!!!

اولا: ان يشرف القضاء او بمعنى ادق ان تشرف الهيئات القضائية إشرافا كاملاعلى الانتخابات وهذا يعنى ان يخصص لكل لجنة عامة (حوالى ٢٣٠ لجنة) وفى كل لجنة فرعية (حوالى ٢٢ الف لجنة) مستشار او قاضى يشرف إشرافا مباشرا على الانتخابات من بدايتها إلى نهايتها(من ٨ ص إلى ٥ مساء) ويتاكد بنفسه ان التصويت يتم فى سرية وبمنتهى حرية الناخب وان يعطى له حق حبس من يحاول التاثير على الناخبين او التزوير فى بطاقات إبداء الراى وان يعطى للقاضى رئيس اللجنة الحق فى حبسه لمدة ١٢ ساعة اى حتى انتهاء وقف التصويت!!

ثانيا: إن يوقع الناخب امام اسمه فى جداول الناخبين او يبصم إذا كان امياً وان يوقع بجانبه رئيس اللجنة (القاضى)!!!

ثالثا: ان يسمح لكل مرشح بتوكيل مندوب عنه داخل اللجنة الانتخابية ليحضر عملية التصويت من بدايتها إلى نهايتها وان يحضر كذلك عمليات الفرز ويكتفى ان يكون المندوب من ناخبى الدائرة وليس من ناخبى اللجنة الفرعية!!

رابعا: ان يتم الفرز لصندوق كل لجنة على حدة وان يوقع رئيس اللجنة وسكرتيرها على كشوفات فرز الاصوات!!

خامساً: ان يوقع رئيس اللجنة العامة (المستشار) على جميع كشوفات الناخبين فى اللجان الفرعية التابعة وان يوقع بجانبه على الكشف النهائى لنتائج الانتخابات كافة رؤساء اللجان!!



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

سادسا: ان يعلن المستشار رئيس اللجنة العامة نتائج الانتخابات مباشرة بدون الرجوع إلى أى جهة قضائية او إدارية!!
ولما كانت هذه الحكومة غير قادرة على وضع هذه الضوابط وتنفيذها حيث إنها اشرفت على انتخابين لاعضاء مجلس الشعب وانتخابين لأعضاء مجلس الشعب وانتخابين واصدرت محكمة النقض ما يزيد على سبعين قراراً ببطلان الانتخابات في هذه الدوائر ولذا فإننا نقترح باصرار على الرئيس مبارك ان يشكل حكومة إنتقالية لإجراء الانتخابات البرلمانية وذلك يتم كالآتى:

اولا: تنحية رئيس مجلس الوزراء الحالى وتعيين رئيس جديد محايد يختاره رئيس الجمهورية لهذه المهمة..

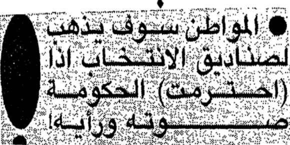
ثانيا: دخول اربعة او خمسة وزراء دولة من احزاب المعارضة فى مجلس الوزراء للمشاركة فى تنظيم عملية الانتخابات والتاكد من نزاهتها

ونحن فى انتظار قرار الرئيس مبارك الذى سيكون الخطوة الأساسية للإصلاح الديمقراطى فى مصر وتحقيق تبادل السلطة بين الأحزاب السياسية بدلا من الحزب الوحيد الذى يحكم بغير تجديد!!

مصطفى كامل مراد

شفيق جاد وكيل الحزب:

أطالب الرئيس بالتدخل لضمان نزاهة الانتخابات القادمة



اقتربت انتخابات مجلس الشعب ويتوقع الجميع ان تكون المعركة شرسة بين احزاب المعارضة والحزب الوطنى الذى يهمه ان يظل قابضاً على زمام الامور بكل الوسائل بينما تخشى المعارضة ان يتكرر ما حدث فى انتخابات الشورى الماضية ويتم تزوير الانتخابات

اجرى الحوار:
عصام هادى

يقول شفيق جاد: وكيل الحزب: الانتخابات القادمة مهمة للحزب الوطنى بسبب معاناة المواطن من ارتفاع الاسعار وبيع القطاع العام وبالتالى سيعمل الحزب الوطنى على السيطرة على المجلس خاصة ان هناك العديد من القوانين التى ستتم مناقشتها مثل قانون الاسكان والعلاقة بين المالك والمستاجر اضافة الى سوء الحالة الاقتصادية الحالية مما يوحى بأن الحكومة ستتجه الى ترشيح المستثمرين وأصحاب رءوس الاموال.

ولكن المسئولين اكدوا أن الانتخابات ستكون نزيهة

●● التصريحات التى خرجت بهذا الشأن اعتقد انها مبالغ فيها لحد كبير ولذلك أرى ضرورة التدخل الايجابى للرئيس مبارك خاصة ان الفترة القادمة سيتم فيها التجديد للرئيس مبارك لذلك قد يلجأ الحزب الوطنى لإنجاح أكبر عدد من مرشحيه حتى يكون ثلثا المجلس من أعضاء الحزب الوطنى لذلك فإن حدوث التزوير والرشاوى من جانب مرشحى الحزب الوطنى شبه مؤكد.

● وما دور احزاب المعارضة فى حالة تزوير الانتخابات القادمة؟

●● المعارضة الان تقوم بإعداد افضل العناصر لخوض العملية الانتخابية والاعداد لعقد المؤتمرات الشعبية كما ان الاتصالات مستمرة بين كافة احزاب المعارضة للتنسيق فيما بينها واذا لم تكن هناك الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات سيؤدى ذلك الى انسحاب المعارضة من الانتخابات لذلك ستطالب المعارضة باشراف القضاء اشرافا «كاملا» على سير العملية الانتخابية ولابدّ أن يكون دور الشرطة حياديا خاصة ان هناك (وعدا) من وزير الداخلية بنزاهة الانتخابات وحياد الشرطة فيها.

● وكيف يمكن للمعارضة ان تدفع



المصـدر : الأحـــــــــرار

التاريـخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المواطن للإدلاء بصــــوته فى الانتخابات؟

●● للأسف الشديد فالمعارضة مهما حاولت من جهد فالمواطن اصبح لديه قناعة بان صوته (غير محترم) نتيجة التزوير الذى يحدث لذلك لا يشارك فى العملية الانتخابية وعندما يجد المواطن ان العملية الانتخابية تسير فى طريقها الصحيح دون تزوير لإرادته فإنه من تلقاء نفسه سيدلى بصوته فى الانتخابات.

● وماذا سيحدث اذا اخلفت الحكومــة وعـــودها وتم تزوير الانتخابات كما حدث فى مجلس الشورى؟

●● اذا تم التزوير فى انتخابات مجلس الشعب سوف تزداد المعاناة والكوارث على المواطن كما ان غياب دور المعارضة فى المجلس يؤدى الى غياب الديمقراطية وبالتالى ستعم الفوضى وسيؤثر ذلك على صورتنا امام العالم فلابد اذن من توازن بين المعــارضــة والحـزب الوطنى فى مجلس الشعب.

● مـا الهـدف من اتجـاه بعض اعضاء الحزب الوطنى الى تشويه صورة المعارضة امام المواطنين؟

●● هذا التشـويه يدل على ان الحـزب الوطنى لا يتـبـع الاسلوب الصـحـيح والشـريف فى المعـارك الانتخـابيـة كمـا انه يدل على ثقة الحزب الوطنى فى قدراته وافتقاد وجوده فى الشـارع المصرى لذلك يتجه الى تجريح المعارضة ويجب الاقلاع عن هذا الاسلوب.

● وكـيف يمكن للمـعـارضـة الاسـتـفـادة من المواطن كـاداة فى التغيير المنتظر؟

●● المعارضة تكتسب التأييد فى الشارع المصرى لمواقفها الوطنية ومن الضـروری عـقـد لقـاءات جماهيرية وشرح المواقف السياسية واعطاء المواطن الفـرصـة فى ابداء رأيه فيما يطرح من حلول للمشكلات التى تهمه والاستماع اليه لتحقيق الالتحام بين المواطن والحزب الذى ينتمى اليه.

● وهل سيلجأ مرشحو الحزب الوطنى الى ميزانية الدعاية المفتوحة من الدولة وهيئاتها وشركاتها؟

●● اعتقد ان الحزب الوطنى لن يتخلى عن ذلك خاصة ان الحكومة ستقف خلف مرشحيه مستغلة ميزانية الدولة وان كنا نتمنى ان يلتزم الحزب الوطنى بالقانون الذى يحدد ميزانية دعاية المرشح فى الانتخابات تحقيقاً للمساواة وتكافؤ الفرص.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نشر البيتش

شعرت بسعادة بالغة لان كبير المنافقين الحكوميين اعلن عن تاييده لمعالى سيدنا وزير الاوقاف فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب .. فالمنافق الكبير له بركات عظيمة فى اسقاط كل من يؤيده .. فالمنافق اعلن عن تاييده للدكتور بدران كنقيب للاطباء .. ورغم ان الرجل كان اقوى المرشحين للفوز الا ان تاييد المنافق الحكومى سحب البساط من تحت اقدام د. بدران فخسر المعركة الانتخابية تماما كما سقط المنافق الكبير فى انتخابات النادى الرياضى لذلك فإنى اعلن عن تاييدى وسعادتى لتاييد كبير المنافقين لوزير الاوقاف الذى تكرم وتطوع وتبرع بتوزيع ابتساماته على ابناء دائرة حلوان .. ولكن شعرت بالخوف لان كبير المنافقين لم يدافع عن اخر هدايا معالى الوزير - كرم الله وجهه - لابناء دائرته . حيث تمكن شقيقه من اختطاف عامل نظافة بحلوان داخل الكازينو الذى يمتلكه لان العامل البسيط تجرا ونفذ تعليمات المحافظ التى تقضى بطمس اى دعاية انتخابية تشوه المبانى الحكومية .. ولكنى شعرت بالسعادة مرة اخرى عندما اعلن كبير المنافقين الحكوميين عن رغبته فى اعداد مؤتمر لتاييد صاحب المعالى وزير الاوقاف ليشرح فيه مبررات الخطف والضرب وسيكون المؤتمر بموقع الحدث داخل الكازينو وسيحيى المنافق الكبير المؤتمر ويقدم وصلة فنية فى فن التسبيح والتهليل بحمد مولانا الوزير الذى يسهر ليلته فى الصلاة والعبادة وقيام الليل داخل حرم الكازينو

اسامة الكرم

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة:

زعماء المعارضة يطالبون برحيل حكومة صدقى ويقترحون تكوين حكومة أئتلافية!!

تحقيق:
أحمد الدسوقى

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها خلال شهر نوفمبر المقبل..فإن قادة وزعماء المعارضة طالبوا مجددا بضرورة رحيل حكومة الدكتور عاطف صدقى التى ادمنت تزوير الانتخابات بعدما فشلت سياساتها فى مختلف المجالات ووصلت بالبلاد الى حالة من الجمود والركود الاقتصادى والسياسى...

وأكدوا على ضرورة التغيير قبل الانتخابات وتشكيل حكومة ائتلافية تتولى شئون البلاد خلال الشهور المقبلة لضمان نزاهة الانتخابات حتى تكون الانتخابات فرصة للتغيير الحقيقى من خلال صناديق الاقتراع ووصفوا الحكومة الحالية بانها تعبر عن سياسة الحزب الواحد وانها لم تقدم دليلا واحدا للابقاء عليها واتفق رؤساء الأحزاب على ضرورة رحيل حكومة النكبات والتى اثمرت سياساتها الفاشلة المتعاقبة عن وصول البلاد الى حالة من الغليان تهدد بالانفجار ومن جانبهم طالبوا الرئيس مبارك بالتدخل وفقا لوعوده السابقة.


عاطف صدقى

مصطفى كامل مراد

●● حكومة ائتلافية

يطرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار فكرة تكوين حكومة ائتلافية يشكلها الرئيس مبارك الذى يمنحه الدستور أحقية تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء .. تضم هذه الحكومة كل الاتجاهات السياسية حتى تستطيع وضع برنامج وطنى للخروج بمصر من مأزق الركود الاقتصادى الذى تعانى منه.

يضيف مراد .. إن طبيعة المرحلة القادمة تحتاج لحكومة محايدة تؤمن بضرورة التغيير حتى لا يصاب المجتمع بحالة من الشلل التام ويرى أن انتخابات مجلس الشعب القادمة تعد علامة فاصلة فى تاريخ الحياة السياسية ويأمل فى حياديتها وأن تتم تحت أشراف القضاء ووصف مراد الحكومة الحالية بأنها صاحبة اكبر رصيد من النكبات وتجويع الشعب وتفريق شمل الأمة.


ابراهيم شكرى

ويعتبر المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل التغيير حتميا قبل الانتخابات لضمان نزاهتها وافراز قيادات شعبية حقيقية تستطيع تحقيق برنامج انمائى طموح يعبرعن جموع المصريين .. ويرى أن الحكومة الحالية غير قادرة على تحقيق أى تقدم أو تنفيذ برامج تنمية وانها فشلت طوال السنوات الماضية



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى كل المجالات.

●● ثورة اصلاح

وفى حزب التجمع يرى خالد محيى الدين رئيس الحزب ان الرئيس مبارك يمكنه القيام بثورة اصلاح بعد نجاته من حادث اديس ابابا والتفاف الشعب حوله بكل تياراته وفئاته مشيرا الى ان الحزب كان قد قدم عام ٩٠ برنامجا متكاملا للاصلاح يعتمد على المصالحة الشعبية ومواجهة الفساد ويحقق مبدأ العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

ويؤكد محيى الدين على ضرورة تغيير الحكومة قبل اجراء الانتخابات القادمة لضمان نزاهة الانتخابات التى يمكن ان تقود للتغيير الفعلى ولتحقيق مبدأ الحياد.

ويتفق ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة على ضرورة رحيل الحكومة الحالية وايجاد حكومة محايدة تتولى الاشراف على الانتخابات القادمة وطالب سراج الدين الرئيس مبارك بالتدخل الفعلى لمواجهة الأزمة السياسية الاقتصادية الحالية وان يتنازل عن رئاسة الحزب الوطنى باعتباره رئيسا لكل المصريين.

اما حسين عبد الرازق امين لجنة الشئون السياسية بحزب التجمع فيرى ان الحزب الوطنى الحاكم يمارس السلطة من خلال منهج الحزب الواحد ولا يريد ان يعدل من افكاره بما تتفق مع ظروف ومعطيات التعددية الحزبية وتبقى حكومة الحزب الواحد الحالية على احزاب المعارضة كديكور يجمل العملية السياسية امام المجتمع الدولى وانه آن الوقت لرحيل هذه الحكومة!!

اما ضياء الدين داود الأمين العام للحزب الناصرى فينظر الى التغيير من زاوية مختلفة .. فهو يرى أن الفرصة بالفعل سانحة لاجراء تغيير فى السياسات الحكومية التى ثبت فشلها ويرى أن التغيير يجب أن يكون فى السياسات قبل الاشخاص ويتفاءل داود بما ستسفر عنه الانتخابات القادمة لمجلس الشعب مشيرا الى انها ستكون مرحلة فاصلة فى تاريخ البلاد.

«المطالبة بالتغيير الآن ليست قفزا على الواقع»...

كما يقول كمال كيرة «رئيس حزب الخضر المصرى» فالرئيس مبارك وعد باجراء التغيير فى الوقت المناسب ثم كان الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى اكتوبر ٩٣ وظن الناس ان التغيير على الابواب إلا أن الحكومة خيبت ظن الاحزاب باجراء حوار وطنى شامل مع الأحزاب وفشل المؤتمر كما



هموم .. وأحزاب



بقلم :

د. شوقى السيد

★ اخيراً هدى الله الاحزاب .. فاستقرت معظمها .. او كادت ، على خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة حتى من كان منها اشدهم رفضا لها وايا ما كانت الاسباب التى اعلنها وقتئذ ، المهم انه قد ثبت منذ الاسبوع الماضى ان معظم الاحزاب قادمة على الانتخابات ، وهى غاية مستهدفة ان تشارك الاحزاب جميعا ..

والمستقلين .. وعلى ذلك سوف تشهد المعركة الانتخابية القادمة سخونة فى الشارع السياسى سواء من سوف يدخلها من الباب وفى النور .. او من يحاول دخولها فى الظلام وتحت اية عباءات !!

★ لكن الامر ينبغى الا يقف عند حد القول بهذا التقدير .. بل يتعين القول عن الامال .. بان تتخير الاحزاب جميعا خيرة من فيها .. والفضل من يمثلها .. لتتقدم بهم فى الانتخابات باعتبارهم رسلها .. وطنية وحماسا وموضوعية وادبا .. او بالجملة « حسن السمعة » وهو شرط « جامع مانع » وفى النهاية وان اختلفت الاحزاب فى برامجها ..

وممثليها من حيث انتماءاتهم واستقلالهم .. فانهم فى النهاية هم ابناء مصر .. وممثلو شعب مصر ، سوف تجمعهم قبة واحدة لتحقيق هدف واحد هو مصلحة شعب مصر جميعا .. لهذا كانت حسن السمعة شرط لازم يجمع بينهم ..

★ فاذا ما اعلن عن بدء « الدعاية الانتخابية » فان الامر مازال فى حاجة الى تنظيم وتحديد .. « تصرفا وسلوكا ومالا » .. على ان يكون فى وضح النهار حتى يرى الناس دليلا ملموسا للديمقراطية .. وتكافؤا للفرص بغير حدود .. عندئذ يختفى من الساحة السماسرة وتجار الانتخابات ومحتكرو الاصوات .. وتنتهى اعمال البلطجة .. والاتفاقات الخلفية التى يظهر فيها البعض .. ومنهم حزبيون يعملون ضد احزابهم من الخلف وفى الظلام .. نفاقا .. وخوفا وتزلفا !! فاذا ما بدت النتائج مشجعة .. سوف يظهر الصامتون .. ويخرجون عن صمتهم باصواتهم عن ثقة .. وهو هدف مطلوب ..

★ فاذا ما ظهرت نتائج الانتخابات .. واعلن عن الفائزين ممثلى دوائرهم .. وهم ممثلو ابناء مصر جميعا .. فليس هناك غالب ومغلوب .. فالفائزون مطالبون قبل غيرهم بالايفرطوا فى الثقة .. بل عليهم مراجعة حساباتهم وقواعدهم وابناء دوائرهم .. اذ انهم وحدهم الذين يعلمون ماذا جرى فى « مطبخ الانتخابات » فلا يتوقف سعيهم الى الناخبين .. بعد الفوز حتى لا يتهمون بسرقة دوائرهم .. وسرعان ما تمضى السنون ويعودون الى قواعدهم مرة اخرى « بخفى حنين » اما الخاسرون فى نتائج الانتخابات فهم ايضا فائزون فلقد عرفوا تواجدهم بين الناس .. وشعبيتهم بين ذويهم واخوانهم ..

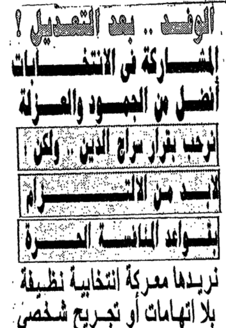
وثقة الناس فيهم حتى ولو كانت مجرد اقوال بغير افعال .. وقد يفاجأون بافعال عن غير اقوال .. لهذا فعليهم ايضا اعادة حساباتهم وهم بكل المقاييس فائزون !!

★ اما عن الممارسة الحزبية او النيابية ، فحدث ولا حرج ، فلعل كل ما سبق من سلبيات ومغظمها ، وعلى السادة النواب تلافيها وفاء للقسم .. والتزاما بامانة الامة .. فالرأى العام لايترك عملا الا هو يحصيه .. ولاسلبية الا ويرصدها ، .. فالاستجوابات « الفرقعة » معروفة .. محسوسة .. والانتهازية والتملق اسلوب واضح ..

وادوار « الشطرنج » مكشوفة .. كما ان الب الخطاب مطلوب .. والبعد عن ضرب الاحذية والتشابك امران محظوران لا يحتاجان الى خطاب .. فالكل جامع للمشاركة فى سلطة التشريع ومناقشة السياسة العامة للدولة والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية .. لانهم جميعا يشاركون فى مسئوليات الحكم ..

★ وليتذكر الناس جميعا .. « التعويضات » التى تدفع من اموالهم .. عن بطلان الانتخابات حتى ولو كانت عن اجراءات شكلية ..

وليشارك الناخبون والمرشحون فى صد البطلان ونزيف التعويضات حماية لاموالهم .. وكان الله فى عون وزارة الداخلية .. وايضا خزانة مجلس الشعب .. فاذا ما بلغنا هذه الاهداف .. او على الاقل سرنا على الطريق .. فانه بالقطع سوف تتبدد الهموم .. وتتجدد دماء الاحزاب .. روحا وعطاء ..



الوفد .. بعد التعديل !
المشاركة فى الانتخابات أفضل من الجمود والعزلة
نرحب بقرار سراج الدين .. ولكن !
لابد من الالتزام
بقواعد المنافسة الحرة
نريدها معركة انتخابية نظيفة بلا اتهامات أو تجريح شخصى

● خصصت جريدة «الوفد» العديد من صفحاتها لتمجيد قرار فؤاد سراج الدين الخاص بخوض حزب الوفد انتخابات مجلس الشعب القادمة.. واعتبر المتحدثون على هذه الصفحات قرار رئيس «الوفد» فى هذا الشأن بأنه تاريخى.. يمثل فتحا مبينا، ويجب الاحتفاء به .

● ونحن من جانبنا، نرحب بهذا القرار، ونؤكد انه جاء فى الوقت المناسب ليمثل خطوة ايجابية فى سبيل تعميق المشاركة الديمقراطية خاصة ان حزب الوفد جرب الانسحاب والانعزال عن الحياة السياسية فى اكثر من مناسبة، لعل اوضحها الانتخابات الماضية، والحوار الوطنى الذى دعا اليه الرئيس مبارك، ولم يجن «الوفد» من جراء الانسحاب والعزلة غير التفكك والانهيار والضمور .

● من هنا، فان قرار المشاركة فى الانتخابات مكسب وطنى كبير، ومكسب للوفد ايضا.. ولكن لكى يخرج «الوفد» من الانتخابات بأكبر قدر من المكاسب ينبغى عليه ان يلزم نفسه بأكبر قدر من الانضباط الوطنى، الذى يقتضى الالتزام بالحقائق وعدم الانغماس فى قضايا وهمية الهدف منها اثارة الجماهير لا اكثر والبعد عن الاتهامات الجزافية وتجريح الأشخاص .

● وللاسف الشديد فان هذا القدر من الالتزام او الانضباط الموضوعى لايتحقق - حتى الان - فيم تثيره صحيفة «الوفد» من قضايا ويكفى ان مانشيتات هذه الصحيفة لاتكاد تخلو بين يوم وآخر عن قرار وهمى بزيادة الاسعار، او ازمات حكومية، او خلاف بين الوزراء .

○ التعليق

● فى خطابه السياسى الهام بمناسبة الاحتفال بعيد العمال فى أول مايو الماضى.. اكد الرئيس مبارك على الترحيب بمشاركة كل الاحزاب والقوى الشرعية فى انتخابات مجلس الشعب.. ودعا الرئيس الجميع الى خوض منافسة شريفة فى هذه الانتخابات تليق باسم مصر ومكانة مصر وتاريخ مصر.. وطالب بان تبتعد الدعايات الانتخابية عن التهويل والمزايدة والتجريح الشخصى واثارة العنف.. واعرب الرئيس عن سعادته باى حزب يحقق الفوز، مادامت المنافسة شريفة والهدف نبيل .

● وفى لقائه فى الاسبوع الماضى مع شباب الجامعات تحدث الرئيس عن الانتخابات ومشاركة الاحزاب وتداول السلطة.. مؤكدا ان الشعب هو صاحب الكلمة العليا.. وهو الذى يأمر فيطاع.. ومادام الشعب قد أعلن كلمته من خلال صناديق الاقتراع فلا تملك اى قوة على ظهر الارض المساس بهذه الكلمة، او الاقتراب منها.. هذا الشعب هو الذى يختار ممثليه فى البرلمان.. والحزب الذى يحصل على الاغلبية يعهد اليه بتشكيل الحكومة، وليس هناك مايجبر الشعب على ان يختار هذه المرة نوابه من حزب معين والمرة القادمة من حزب آخر.. ان قرار الشعب لايقبل الجدل او المناقشة.. وكلمته هى التى تبقى عليا دائما .

● هذه الرؤية الحضارية والتقدمية للعملية الانتخابية يجب ان تكون واضحة تماما فى ذهن القيادات الحزبية.. ويجب ان يكون لها الاولوية والسيادة على المكاسب والمطالب الحزبية المؤقتة.. فنجاح التجربة الديمقراطية اهم واخطر من نجاح حزب معين او شخص معين.. وهذا هو الحال فى الانتخابات التى تجرى فى الدول الديمقراطية المتحضرة.. لكن للاسف.. احزاب المعارضة عندنا قلبت الصورة رأسا على عقب.. ويأتى الوفد على رأس هذه الاحزاب .

● فبدلا من ان يتضامن «الوفد» مع دعوة الرئيس مبارك من اجل مستقبل افضل راح يسخن من الان.. فيتهم الحكومة باتخاذ اجراءات لتزوير الانتخابات حتى يغطى على فشله اذا مافشل.. وهو بالقطع سيفشل اذا استمر فى هذا الطريق المسدود.. لانه يتبع اسلوبا يعفيه من بذل الجهد ويبرر له الفشل مسبقا .

● ان الحديث الدائم عن تزوير الانتخابات.. وانهيار الحكومة.. وقرارات رفع الاسعار بصورة عشوائية.. وسيطرة صندوق النقد على اقتصادنا.. وخلافات الوزراء.. والتهليل لاى خبرا صغير عن ضبط اى مسئول متهم فى اى جريمة واعتبار ذلك سقطة للحكومة والحزب الوطنى مع ان الحكومة هى التى امسكت بهذا المسئول المتهم وهى التى قدمته للعدالة.. نقول ان مثل هذه التصرفات الصغيرة لن تضمن نجاح حزب الوفد.. لان



المصدر : مايو

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماهير تدرك ان الحزب الذى يستطيع ان يتحمل مسئولية الحكم لابد ان يكون كبيرا فى تصرفاته كبيرا فى احكامه وسياساته .

● أما التشكيك الدائم والمسبق فى الانتخابات قبل ان تبدأ.. واصدار التهديدات باثارة الاضطرابات والمطالب غير الواقعية وغير الدستورية وترويج الشائعات المغرضة التى لا يقوم عليها دليل، وترويج الفتنة الطائفية.. كل ذلك يعبر عن ممارسات غير ديمقراطية، ونتائجها الحتمية ضد الديمقراطية على خط مستقيم، وضد الحزب او الاحزاب التى تتبناها على المــدى البعيــد، وان بدت الصورة - مؤقتا - على غير ذلك .

● ان الديمقراطية نظام متكامل.. ولكى ينجح هذا النظام لابد ان تتبناه كل الاحزاب والاتجاهات عن اقتناع.. سواء كانت النتيجة لصالح هذا الحزب او ذاك.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



■ لائحة المجلس الملى لم تتغير منذ مائة عام والجميع ينتظر موعد الانتخابات القادمة ■ شروط المرشحين للمجلس الملى تبدأ بالشهادة الجامعية وامتلاك عقارات وتنتهى بشهادة القساوسة بأنه يؤدى الصلاة ■ البابا شنودة لم يحل المجلس الملى أبدا.. والمجلس أيد قرار السادات بإبعاد البابا!

منذ ايام صدر قرار جمهورى بتعيين مجلس ملى عام مؤقت للاقباط لمدة ثلاثة شهور لمباشرة اختصاصات المجلس الذى انتهت مدته منذ شهر مايو الماضى ، وكذلك للإشراف على انتخابات المجلس الجديد على ان تجرى هذه الانتخابات خلال ثلاثة شهور .. والغريب ان القرار يسرى

منذ يوم ١٦ يونيو الماضى رغم انه صدر منذ ايام قلائل حتى ان البابا شنودة استقبل اعضاء المجلس قبل سفره فى ١٠ اغسطس إلى اوروبا وافريقيا بيوم واحد ، واعطى كلاً منهم انجيلاً وقلماً عليه صورته وصليباً .. وهو مايعنى أن الانتخابات ستجرى قبل يوم ١٦ اكتوبر القادم .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

وتقول مصادر قبطية ان هذا المجلس جاء بناء على طلب البابا شنودة ، وانه تقدم بهذا الاقتراح إلى وزارة الداخلية ، وانه كلف المستشار وصفى ناشد رئيس محكمة امن الدولة العليا بإعداد قائمة هذا المجلس المؤقت وهو الأمر الذى يفسر وجود ١٢ مستشاراً حاليا وسابقا من بين ٢٤ عضواً تم اختيارهم فى المجلس ، كما انه من ابرز الشخصيات التى وقع الاختيار عليها فؤاد إسكندر وزير الهجرة السابق ، وسنيوت دوس وموريس دوس وفهمى ناشد وإنجيل بطرس ونصرى وهبة اعضاء مجلسى الشعب والشورى حالياً وسابقاً ، وبالإضافة إلى بعض الشخصيات العامة الاخرى ، واوضحت مصادر فى الكاتدرائية انه من المتوقع ان يكون القيد فى جداول الناخبين يوم ٨ سبتمبر ، ويستمر حتى ٢٢ من نفس الشهر ، وانه ستكون هناك خمس لجان للقيد موزعة على مناطق الجيوشى ومارمرقص والكاتدرائية ومصر القديمة والضاهر ، كما ان باب الترشيح سيفتح من يوم ٢ اكتوبر حتى ٤ اكتوبر على ان تقدم الطلبات بمديرية امن القاهرة على ان تجرى الانتخابات قبل انتهاء مدة المجلس المؤقت فى ١٦ اكتوبر ، ولكن المعارضين للبابا شنودة يشككون فى هذا ويقولون إن هذه المواعيد ستكون متزامنة مع اشتعال معركة مجلس الشعب ، وان وزارة الداخلية التى تشرف على انتخابات المجلس الملى بالاشتراك مع الكنيسة ستكون مشغولة بالانتخابات المشتعلة فى كافة انحاء الجمهورية ، وبالتالى من المتوقع تاجيل الانتخابات الملية او على الاقل عدم الانتباه لها من قبل الوزارة وتركها فى ايدى رجال الكنيسة الموالين للبابا ، ويدللون على ذلك بانه كان من المفروض ان يتم فتح باب القيد للناخبين والترشيح والانتخابات قبل انتهاء موعد المجلس فى مايو الماضى حتى يستطيع المجلس الجديد ان يتسلم مهمته فى اليوم التالى لانتهاء مدة المجلس الذى اكمل دورته .. ولكن البابا شنودة تجاهل الامر رغبة منه فى تعيين مجلس ، وعدم إجراء الانتخابات ، ولكن انصار البابا يرفضون هذا الكلام ويقولون إن البابا مع الانتخابات وخاصة انه يفخر بانه البابا الوحيد الذى اجرى فى عهده اربعة انتخابات للمجلس الملى ، وانه البابا الوحيد فى تاريخ الكنيسة الذى لم يعطل عمل المجلس منذ إنشائه فى القرن الماضى .. وايا كان الراى الاصح فإنه يؤكد اهمية هذا المجلس ، واهتمام الاقباط به وبدوره فى الكنيسة والسياسة المصرية حتى ان الاقباط يستعدون لانتخاباته منذ شهور ، فالمعارضون للبابا عقدوا عدة اجتماعات لتشكيل قائمة يخوضون بها الانتخابات فى مواجهة قائمة البابا ، بينما المؤيدون للبابا يترقبون فى لهفة إعلانه لقائمته حتى يعرف كل منهم إذا كان سيتقدم للترشيح او لا .. وكل هذا يعكس اهتمام الاقباط بهذا المجلس .

المجلس الملى هو الوجه الثانى للكنيسة ، وهو المعادل للمجلس الإكليركى الذى يضم الرهبان ورجال الدين ، ولذا فإنه يجسد الصراع بين العلمانيين والاكليروس ، ومنذ نشاته عام ١٨٧٢ ظل فى حرب مع البطاركة المتعاقبين .. ولم يحدث ان نجا احد الباباوات من عدائه إلا البابا شنودة الذى سيطر على المجلس عن طريق عمل قائمة موالية له خاض بها الانتخابات ، وبذلك ضمن عدم معارضة المجلس له بعد نجاحها .

وحتى البابا شنودة وكما يقول المعارضون لم يكن يرغب فى وجود المجلس قد اضطر لإجراء انتخابات المجلس الملى بعد انتخابه عام ١٩٧١ ، وبعدها ظل المجلس متوقفاً عن العمل لسنوات عديدة فى ظل البابا الاسبق كيرلس السادس ، وحسب ما يروى جرجس حلمى عازر الصحفى بالجمهورية وعضو المجلس الملى سابقاً ان فريد انطون وزير التموين الاسبق طعن على إجراء انتخابات البابا شنودة بسبب استبعاد عدد من المرشحين لنفس المنصب مثل الاب متى المسكين ، والانبا اغريريوس إلا ان عدداً كبيراً من الاقباط طلبوا منه التنازل عن الدعوى وخاصة ان القرعة الهيكلية اختارت الانبا شنودة لقيادة الكنيسة والذى كان يتمتع بشعبية جارفة فى ذلك الوقت إلا ان فريد انطون اشترط ان يتعهد البابا شنودة بعودة المجلس الملى وإجراء انتخابات له .. وهو الامر الذى وافق عليه البابا شنودة .

بينما يقول انصار البابا انه هو الذى سُعى لعودة المجلس وعموماً فإن الانتخابات اجريت بالفعل عام ١٩٧٣ ، ولكن البابا شنودة قرر خوضها بقائمة حتى يتجنب المعارضة له وخاصة ان الانبا صموئيل والذى كان مرشحاً منافساً



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للبابا شنودة اعد قائمة خاصة به للسيطرة على المجلس من خلالها ، إلا ان قائمة البابا شنودة اكتسحت الانتخابات ومن يومها والبابا شنودة يسيطر على المجلس الملى بعدما فازت قائمته فى الثلاثة انتخابات الاخرى التى جرت بعد ذلك فى سنوات ١٩٧٨ ، و١٩٨٥ ، و١٩٩٠ وربما كانت المعارضة الوحيدة التى جرت للبابا من المجلس كانت عام ٨١ عندما ايد المجلس كل القرارات التى اصدرها الرئيس السادات ومنها إبعاد البابا إلى دير وادى النطرون وتشكيل لجنة خماسية لإدارة الكنيسة .

والعجيب ان اعضاء المجلس الذين ايدوا القرارات بقوة كانوا من الموالين بشدة للبابا شنودة وبرروا موقفهم بعد عودة البابا بانهم كانوا مغلوبين على امرهم ويحاولون الحفاظ على الكنيسة من الصدام مع الدولة ، والاغرب من ذلك ان البابا احتفظ بمعظمهم فى قائمته فى الانتخابات التى جرت بعد عودته عام ١٩٨٥ ، وايضاً فى الانتخابات التى تلتها عام ١٩٩٠ .. وهى الانتخابات التى طعن على إجراءاتها فى ذلك الوقت موريس صادق ، وممدوح رمزى المحاميان ثم تنازلا عن القضية بعد ذلك .

الغريب ان كل هذا الصراع يتم رغم ان المجلس ليس له دور حقيقى يلعبه ، وكما يقول الصحفى جرجس حلمى عازر رئيس لجنة العقارات المبنية ورئيس لجنة العلاقات العامة بالمجلس الملى سابقاً ، والمستشار الصحفى السابق للبابا شنودة ان المجلس الملى ليس له وجود حقيقى ، فاختصاصاته التى وردت فى لائحة إنشائه منذ ما يزيد على مائة عام انتهت تماماً ، فقد كان مختصاً بنظر قضايا الاحوال الشخصية للاقباط ، وايضاً الإشراف على المدارس ، وكذلك الاوقاف وإدارتها وعلى هذا انتهى ، فالاحوال الشخصية تحولت إلى المحاكم الشرعية منذ عام ١٩٥٥ ، والمدارس دخلت تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ، والاوقاف تولتها هيئة الاوقاف القبطية التى نص على إنشائها القانون عام ٦١

ولكن الأمر ليس سيئاً إلى هذا الحد من وجهة نظر موريس صادق المحامى والذى اوضح ان المجلس رغم انتهاء العديد من اختصاصاته إلا انه مازال مهيمناً على المسائل الإدارية والمالية للكنيسة فهو الذى يشرف على الميزانية وهو يعتبر مثل جهازى التنظيم والإدارة والمحاسبات فهو الذى يعين فى الوظائف وهو الذى يراقب مصروفات وإيرادات البطريركية ، كما انه وهذا هو الاهم يعتبر واجهة الكنيسة امام الدولة .

ولعل هذا ما يفسر اشتعال معركة انتخابات المجلس الملى وحرص عدد كبير من الاقباط على ترشيح انفسهم والفوز بعضويته فكما يقول كمال زاخر عضو جمعية مدارس الاحد ان اعضاءه تصبح لديهم فرصة كبيرة لاختيارهم من قبل الحكومة فى المجالس الشعبية والنيابية والوزارة ايضاً .. كما ان بعضهم يرغب فى عضوية المجلس لاستكمال الوجاهة الاجتماعية بين الاقباط حيث يكون اعضاء المجلس قريبين للغاية من البابا ويرونه كثيرا بحكم رئاسته للمجلس حسب نص القانون وبذلك يصبح لديهم ما يتباهون به امام باقى الاقباط .

الغريب ان المجلس تحكمه لائحة صدرت منذ اكثر من مائة عام ورغم ان تعديلات كثيرة ادخلت عليها إلا ان النظام الاساسى لها ظل باقيا دون تغيير ويكفى ان نعرف ان اللائحة اشترطت فى الناخبين والمرشحين ان يكونوا من ذوى الاملاك وحتى يمكنهم القيد فى جداول الانتخابات عليهم إحضار شهادة من الضرائب العقارية تثبت ان لديهم اطيانا زراعية او عقارات او ان يكونوا من حملة المؤهلات العليا او المتوسطة اما إذا كان تاجراً فعليه إحضار السجل التجارى ، كما عليه ان يحضر شهادة من الكنيسة التابع لها بانه يداوم على الصلاة ويتناول الاسرار المقدسة ، وهو امر يعنى ان القسيس راعى الكنيسة يمكنه منع اى قبطى من الترشيح او حتى من الانتخاب ، كما تنص اللائحة على ان يكون الناخب والمرشح للمجلس الملى مقيداً فى جداول الانتخابات العامة وبهذا فإن اللائحة اخرجت عدداً كبيراً من فئات الشعب من كشوف الناخبين وابعدتهم عن الترشيح للمجلس .

ولعل هذا الامر هو الذى ادى إلى انخفاض عدد الناخبين من سبعة الاف عام ١٩٦٠ إلى الف ناخب فقط عام ١٩٩٠ فى الانتخابات الاخيرة ، كما ان إصرار البابا على وضع قائمة خاصة به جعلت كثيرا من الاقباط يحجمون عن ترشيح انفسهم خوفا من عدم نجاحهم وعدم قدرتهم على مواجهة مرشحى البابا الذين ينجحون باعتبارهم حصلوا على بركة البابا ، مثلما حدث مع الدكتور ميلاد حنا الذى سحب ترشيحه عام ١٩٨٥ عندما لم يختره البابا فى قائمته ومثل جرجس حلمى عازر الذى رفض ترشيح نفسه من البداية لخلافه مع البابا ولعل ذلك جعل عدد المرشحين ينخفض من ٧٥ مرشحاً عام ١٩٨٥ إلى ٣٧ مرشحاً عام ١٩٩٠ .. ولعل هذا الامر دعا عددا كبيرا من الاقباط إلى الدعوة لتغيير لائحة المجلس وإعداد قانون بديل لها يتيح للاقباط تمثيلا اكبر فى جداول الانتخابات ، ومن بين هذه الاقتراحات ان يكون حق الانتخاب للاقباط الارثوذكس المقيدين فى جداول الانتخابات العامة ، وكذلك نفس شروط الترشيح إذ ليس مقبولا كما يقول القس إبراهيم عبدالسيد ان ناتمن قبطيا على مستقبل الوطن ولا ناتمنه على الكنيسة ، كما يقترح البعض مثل كمال زاخر ان يتم منع القساوسة من الترشيح للمجلس الملى لكى يكون ممثلا للعلمانيين فقط مع إعطائه دوراً اكبر فى الرقابة على اموال البطريركية وخاصة بعد



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٨ أغسطس ١٩٩٥

تدفق الاموال من المهاجرين في الخارج وكذلك من اقباط الداخل ..

ولكن هذا الاقتراح إذا تم فإنه يعنى ان صراعا قويا سينشا بين رجال الدين والعلمانيين من جديد بعد ان سيطر البابا شنودة عليه وربما عادت من جديد المعارك التى جعلت البابوات يحلون المجالس الملية ، ويطلبون من الحكومة تشكيل لجنة ملية بدلا منها مثلما حدث مع البابا كيرلس السادس البابا السابق الذى طلب تشكيل لجنة برئاسة إبراهيم نجيب وزير السياحة الأسبق ، وهذه المعارك بدات منذ نشأة المجلس عام ١٨٧٢ حيث وافق القائم مقام البطريرك الانبا مرقص على اقتراح بعض الاقباط بإنشاء المجلس الملى بعدما ازداد حال الكنيسة سوءا وعندما لوحظ ان الاعباء المالية تشغل اوقات رجال الدين والرهبان وتفوت عليهم فرصة التفرغ لاداء رسالتهم الخاصة .

وبالفعل صدرت لائحة بفرمان عال بتكوينه وإجراء انتخاباته إلا انه بعد اعتلاء البابا كيرلس الخامس كرسى البطريركية راى ان المجلس يمثل عدواناً على سلطاته خاصة المالية منها ، فقام بحله إلا ان بطرس باشا غالى رئيس الوزراء استعمل نفوذه السياسى واعاد تشكيل المجلس الذى كان وكيلا له ، وظل الصراع قائما بين الطرفين حتى استصدر بطرس باشا قراراً بنفى البطريرك ، إلا ان الأخير عاد مرة اخرى لمنصبه وتم الاتفاق بين الطرفين على إشراف البابا على اوقاف الاديرة والا يكون للمجلس علاقة بديوان البطريركية ، وظل الصراع بين الطرفين قائما رغم تعديل لائحة المجلس اكثر من مرة حتى توفى البطريرك عام ١٩٢٧ ولكن ذلك لم ينه الصراع إذ ان البابا الجديد يؤانس استمر على نهج البابا السابق في صراعه مع المجلس وكذلك من تبعه من البابوات مثل يوساب وكيرلس السادس ولم ينته هذا الصراع إلا بعد انتخاب البابا شنودة الذى وجد حلا لهذه المشكلة في تكوين قائمة ، خاصة به يخوض بها الانتخابات حتى يضمن ولاء المجلس له .■

أسامة سلامة



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

رفعت السعيد : حسن البنا سقط فى أول انتخابات نزيهة!

مأمون الهضيبى : انتخابات ١٩٤٤ تختلف عن انتخابات ١٩٩٥!

مناظرة بين الهضيبى ورفعت السعيد



الهضيبى — رفعت السعيد



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب ناجى وليم:

اثار التصريح الذى ادلى به مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين بحصول الإخوان على ثلث اعضاء مجلس الشعب فى الانتخابات المقبلة كافة الاوساط السياسية واختلف الجميع مابين مؤيد ومعارض وثالث لا ينوى كشف اسرار اللعبة وكان «للنادى السياسى» لقاء مع الدكتور رفعت السعيد امين عام حزب التجمع الذى اكد ان جماعة الإخوان تحاول دائما ان تعطى لنفسها حجما اكبر من حجمها الطبيعى!!

وقال رفعت السعيد انه فى ظل انتخابات حرة وديمقراطية كاملة خالية من التزوير خاض حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين انتخابات مجلس الامة قبل الثورة وكانت الجماعة ملء السمع والبصر ومع هذا سقط مرشح الإخوان ولم يتمكن من دخول البرلمان ولا باى عضو، وهذا هو الميزان الحقيقى، واضاف ان الاخوان خاضوا الانتخابات عام ٨٤ ، ٨٧ فى الاولى دخلوا بصفقة مزدوجة مع الوفد والحكومة والثانية دخلوا مع بعض اطراف الحكم وهذه المرة فى عام ١٩٩٥ يملكون اموالا طائلة يتخيلو بها امكانية شراء مقاعد البرلمان وقال الدكتور رفعت السعيد أن حجمهم الحقيقى لا يتجاوز بضعة اعضاء والبضعة فى اللغة العربية هم من ثلاثة الى تسعة.

وحول تصريح الدكتور نعمان جمعة «حزب الوفد» عن استعداد الحزب للتنسيق مع التيار الإسلامى المعتدل قال رفعت السعيد ان نعمان جمعة وصف جماعة الإخوان المسلمين بالفاشية وإذا كان الوصف صحيحا فلست اعتقد ان اى حزب ليبرالى او غير ليبرالى سيتعاون مع قوى فاشية.

واكد الدكتور رفعت السعيد ان التنسيق بين احزاب المعارضة فى حالة الانتخاب الفورى محدود لانه يتخذ طابع اخلاء الدوائر بمعنى ان تمتنع الاحزاب ان ترشح أعضاءها اومرشحيها فى مواجهة مرشح من الاحزاب الاخرى وهذا التنسيق ينحصر فى القيادات وقد يتسع ليشمل عددا من الدوائر، واضاف انه إذا تعذر ذلك فيمكن ان يكون التنسيق فى ضمان سلامة العملية الانتخابية من خلال التعاون لحماية الصناديق ومنع التصويت للغائبين - واضاف قائلا: اكثر من ذلك سيكون صعبا باستثناء التحالف الإسلامى الذى سيخوض تحت شعار واحد ومرشح واحد فى عدة دوائر انتخابية. وقال رفعت السعيد ان حزب التجمع مستعد للتنسيق مع كافة الأحزاب القوى الديمقراطية باستثناء دعاة التاسلم السياسى. وحول سبل مواجهة تزوير الانتخابات قال رفعت السعيد ان التزوير يحتاج لتضافر جميع الجهود للتقليل منها وليس للالغاء واضاف ان هناك نوعين من التزوير الاول تزوير حكومى تقوم به الادارات والبوليس المحافظون والثانى تزوير اهلى تقوم به بعض الدوائر الانتخابية لخدمة مرشحيها وهذه الظاهرة تتلخص فى تقفيل الصناديق لصالح احد المرشحين وهذا سيتدعى جهدا من جميع قوى الديمقراطية لحماية العملية الانتخابية من التزوير عن طريق تبادل المندوبين ومنع التقفيل وحماية الصناديق.

اكد المستشار مامون الهضيبى ان ما قاله مصطفى مشهور هو تقدير شعورى اكثر من شئ علمى إذا قال سيادته انه إذا جرت انتخابات حرة ونزيهة وليس فيها تزوير فإنه يجوز ان يحصل الاخوان على ثلث مقاعد مجلس الشعب وهذا تقدير عام لانه لا يوجد عندنا اساليب قياس راى عام او وسائل استطلاع رأى مثل الدول المتقدمة ولو بفرض قيام مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية باجراء استبيان عام بين طلبة الجامعة وطبقة العمال لرفضت الحكومة نتائجه لانه سيعلن نتائج ضد النظام. واشار الهضيبى الى ان الجامعة الامريكية فى القاهرة تقوم باجراء اكثر من استبيان على مدى شهور العام عن طريق الطلبة لحساب الامريكان وباياد مصرية!

وحول تعليق مامون الهضيبى على اسباب سقوط حسن البنا فى اول انتخابات ديمقراطية ونزيهة عام ١٩٤٤. قال انها مغالطة كبيرة ان ننكر ظهور الشمس وهى فى كبد السماء حيث ان انتخابات عام ١٩٤٤ زورت فى ظل وجود معسكرات الانجليز وهل نتائج عام ١٩٤٤ يمكن ان تصبح مقياسا على عام ١٩٩٥ ؟! وحول توقعه لعدد المقاعد التى سيحصل عليها الاخوان فى الانتخابات القادمة قال مامون الهضيبى ان الاخوان لن يحصلوا على ثلث مقاعد البرلمان لان الحكومة لابد أن تحصل على اكثر من ثلثى المقاعد بالتزوير بهدف تجديد رئاسة الجمهورية وتعديل الدستور.

ولن تسمح الحكومة لجميع التيارات السياسية الاخرى إلا بثلث المقاعد بما فيها الاحزاب والاخوان فى حين لو تخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى سيتشرذم الحزب الى اكثر من ٢٠ حزبا صغيرا ثم كيف يستطيع وزير الداخلية ان يخبر رئيس الجمهورية ان الحزب الوطنى سقط فى الانتخابات؟!

اكد المستشار مامون الهضيبى : اننا نطالب بانتخابات حرة وصحيحة وخالية من التزوير وبشرط ان يسبقها فترة لإلغاء احكام الطوارىء وتتاح فيها وسائل الاتصال بالجماهير حتى تعرض كل القوى وجهات نظرها وبرامجها وهذا هو النصر الذى ترجوه مصر وهو التطور السلمى الذى نسعى عن طريقه للوصول لعهد حضارى حقيقى.

واشار إلى ان اى نظام ديمقراطى، لا يسمح باستمرار نظام الحكم الى ما لا نهاية لأن طبيعة الناس تطلب التغيير خاصة ان حزب الحكومة يصاب بالفتور من طول مدة الحكم وهذا ما يستدعى مطالبة الناس بالتغيير وحول سبل مواجهة تزوير الانتخابات قال الهضيبى: المطلوب حركة شعبية ضخمة تقف ضد التزوير وتمنعه من اساسه وان تضغط على الحكومة لاجل وضع ضمانات ذات فاعليات فى قانون الانتخاب.

واعترف مامون الهضيبى ان الاخوان المسلمين ابدوا تنسيقا مع حزب العمل ورغم وجود اتصالات مستمرة مع حزب الاحرار إلا انه لم يحدث تنسيق حتى الان واشار الى وجود وجهات نظر متباينة داخل حزب الوفد تجاه الاخوان المسلمين وهذا لا يعنى وجود انشقاق اوانقسام داخل الحزب الواحد لانه لايمكن ان نطالب من حزب ان تكون قراراته بالاجماع ولكننا ننتظر ما ستسفر عنه المناقشات داخل حزب الوفد واكد الهضيبى ان جماعة الاخوان المسلمين لن تنزل بمرشحيها فى بعض الدوائر التى سيخوض فيها الانتخاب عدد من الشخصيات المعروفة بنزاهتها وعلمها وصلابة رايها رغم انهم اعضاء فى الحزب الوطنى مثل الدكتور حمدى السيد وحلمى نمر وكمال خالد فمثل هذه الشخصيات تنال احترام الجميع بلا استثناء.



المصـدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥



عبد العظيم درويش

اعتاد رئيس حزب الاحرار
مصطفى كامل مراد ان يشهر «سلاح تاريخه البرلماني
الذي كان» عند اقتراب موعد الانتخابات العامة لتشكيل البرلمان.
واعتاد رئيس الحزب الاستناد الى «موقعه الذي كان» زعيما للمعارضة
في برلمان ١٩٧٦ وهو الموقع الذي لم يشغله بعد هذا التاريخ.
ويرى مصطفى كامل مراد ان التكلفة الباهظة للحملة الانتخابية المقبلة هي
العامل الرئيسي وراء اصرار احزاب المعارضة على التنسيق فيما
بينها من دون ان يكون افتقارها للكوادر التي تتمتع
بجماهيرية واضحة بين الناخبين سببا وراء
الاصرار على هذا التنسيق.

الزعامة التي كانت

ونفى مراد ان تكون محاولات الاحزاب للتنسيق فيما بينها من خلال ميثاق الافاق الوطنى قد فشلت مشيرا الى ان نتائج هذا التنسيق سوف تظهر خلال نهاية الشهر الجارى.

واكد رئيس الحزب استمرار تحالف حزبه مع جماعة الاخوان المسلمين خلال الانتخابات المقبلة على الرغم من تلك الانتقادات الحادة التى وجدبها بسبب هذا التحالف والتى وصلت الى حد وصفه بانه اصبح مجرد تابع للجماعة.

واجهت مصطفى كامل مراد حول استعداد حزبه للانتخابات المقبلة.. ومصير التنسيق مع مختلف المعارضة ومستقبل التحالف مع جماعة الاخوان المسلمين.. وهنا نص المواجهة:

☐ يسعى حزب الاحمار الى الانضمام الى مختلف احزاب المعارضة فى تنسيقها خلال الانتخابات المقبلة.. فلم هذا الاصرار من جانب حزبك للتنسيق؟!

☐☐ نحن نحاول مع كل الاحزاب للتنسيق فيما بيننا خلال الانتخابات المقبلة تشكيل البرلمان المقبل، بحيث يكون هناك مرشح واحد للمعارضة فى الدائرة الواحدة لمواجهة مرشح الحزب الحاكم، والتكتل لمنافسة الحزب الحاكم

☐ هناك من يؤكد ان اصرار المعارضة على التنسيق يمثل دليلا على افتقارها للكوادر القادرة على خوض الانتخابات المقبلة.

☐☐ ليست مفتقدة لتلك الكوادر، ولكن معظم الاحزاب لاتستطيع ان ترشح رموزالها فى كل الدوائر فهى فى هذه الحالة تحتاج الى اكثر من ٤٥٠ مرشحا تتكلف دعاياتهم الانتخابية اكثر من ٥ ملايين جنيه ولذلك يبقى التنسيق مطلوب لتوزيع الدوائر بين الاحزاب المعارضة لمواجة الحزب الوطنى.

☐ اصطدمت محاولات التنسيق بين المعارضة من خلال ميثاق الوفاق الوطنى باقناع بعض الاحزاب عن التوقيع على هذا الميثاق وهو ما يعد فشل محاولات المعارضة التجمع فى خندق واحد.

☐☐ ليس فشلا ولكنها محاولات ستظهر نتائجها نهاية الشهر الجارى فى قضية هنا ليست سهلة ونحن نسعى لتحقيق التنسيق المتكامل.

☐ فى ظل هذا التنسيق الجماعى بين اطراف المعارضة، ماهو مستقبل التحالف الاسلامى بين الاحرار والعمل والاخوان المسلمين؟

☐☐ التحالف سيظل موجودا.. وكان سببا فى حصول المعارضة على ٣٥ مقعدا فى برلمان ١٩٨٧.، ونحن نسعى الى تحقيق الائتلاف والتحالف على برنامج موحد نسعى من خلاله الى تحقيق الديموقراطية كاملة وان نعدل فى القوانين بما يتمشى مع احكام الشريعة الاسلامية تطبيقا لنصوص الدستور التى تنص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.. ومع ذلك فان لكل حزب برنامجه الخاص ونحن لم نصبح «اخوانا» او كوادر لحزب العمل..

☐ ولكن هناك من رموز حزب الاحرار من ينتقد هذا التحالف ويؤكد انه افقد الحزب هويته السياسية؟

☐☐ لا التحالف برىء من هذا الاتهام.. ولم يفقد حزب الاحرار هويته السياسية ولكنه استطاع ان يلحق ٥ نواب له فى برلمان ١٩٨٧.

☐ هل معنى ذلك ان الاحرار لايزال متمسكا بالتحالف مع الاخوان بسبب استفادته من شعبية التيار لدى الناخب؟

☐☐ لم نستفد من شعبية احد ولكن نستفيد فى نفس الوقت من تاثير بقية احزاب المعارضة لمرشحينا من خلال هذا التنسيق المنشود وهو ما يعتبر تقوية لاى مرشح حتى ولو كان مرشحا عن حزب قوى فالتنسيق ليست له علاقة بالشعبية او عدمها.. ونحن اول حزب سياسى وجد على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الساحة الحزبية اضافة الى اننا تولينا زعامة المعارضة ونحن الحزب الاول الذى اعد برنامجا تتبناه الان حكومة الحزب الوطنى الحاكم وتحاول تطبيقه بعد ٢٠ عاما من اعدادنا له اضافة الى انه كان لحزبنا «٢٣ نائبا» فى برلمان ١٩٧٦.

☐ دائما ما تشهر سلاح تاريخ حزبك الذى كان.. ولكن الا نرى ان ما حققه الحزب خلال انتخابات ١٩٧٦ انما تم لمجرد ان الناخب لم يكن يدرك حقيقة الحزب فى ذلك الوقت؟

☐ ☐ يجوز.. ولكن لا اعتقد ان هذا السبب الوحيد بل ان برنامجنا الذى طرحناه على الجماهير يتفق مع طبيعة العقلية المصرية وحزب الاحرار معروف فى العالم اجمع وقد كنا فى الولايات المتحدة قبل عدة ايام وقام عمدة نيوجرس بتكريما ويكفى اننى اقدم نائب فى تاريخ فى البرلمان المصرى الذى بدأ عام ١٨٦٦ حيث اننى كنت عضوا فى البرلمان لمدة ٢٠ عاما اضافة الى ١٥ عاما عضوا فى مجلس الشورى.. افلا يكفى هذا؟!

مجرد رأى

المرشحون فى قريتنا

منذ اعلن عن فض الدورة البرلمانية الاخيرة لمجلس الشعب وبلدتنا الصغيرة (فى الواقع انها نموذج لأى بلدة اخري) لم يهدأ لها جفن ولم تعرف الراحة من الهجمة التترية عليها من الراغبين فى ترشيح انفسهم لعضوية المجلس والغريب انه ليس هناك رابط يجمع هؤلاء المرشحين ولا رؤية واضحة فى اذهانهم لما يريدون. وقد جربنا فى قريتنا الصغيرة أن نسأل بعضهم عن امكانية نجاحه وحصوله على ثقة الناخبين وكيف وكان رد احدهم: اذا كان فلان الفلانى نجح فى الدورة اللى فاتت يبقى انا مؤكد انجح المرة دي! وقال واحد آخر لم تطأ قدمه قريتنا من قبل ويكاد لايعرف احدا ولم نسمع انه قدم أو عمل عملا نافعا: المسألة محتاجة شوية تركيز ودعاية كويسة وبعد كده النجاح مضمون! وسألت العضو الحالى الذى جاء لنجدد له بيعته وعلى أساس ان من نعرفه أحسن من الذى لا نعرفه.. سألناه كيف يتصور ان يحصل على اصواتنا مرة أخرى ونحن لم نسمع له فى المجلس حسا فقال لنا:

انتم فاهمين ايه.. صحيح اللى ايده فى النار مش زى اللى ايده فى الميه.. انتم فاهمين الكلمة فى المجلس تعطى لأى واحد.. ده كله شيء مترتب ومتفق عليه ومحدش يقدر يخرج عن المرسوم ولو حاول محدش يسمعه. قلنا له: كلام جميل، واذا كان الحال كده فلماذا تريدها مرة أخري؟ وفى هذه المرة صمت ولم يجب. ولم يقطع الصمت إلاسؤال شاب مندفع قال له: اخبار الستين فدان اللى اخذتهم ايه؟!

وكان اغرب من جاء الى قريتنا يريد اصواتها رجل فى مركز معقول لكنه خجول جدا والى درجة عدم الكلام، فما كان من الشاب المندفع بعد ان جلس معنا نحو نصف ساعة الا ان قال له: اعتبر نفسك النهارده فى المجلس وحنحلف كلنا اننا نديك اصواتنا لو قلت لنا كده بالصلاة على النبى كلمتين على بعض!!

والخلاصة ان عدد من وصلوا الى قريتنا حتى اليوم نحو ٤٠ مرشحا رغم ان موعد الترشيح مازال امامه شهور.. ولكن واحدا منهم لم يأت ومعه برنامج او مشروع أو حتى نية طيبة، فالأمر كله البحث عن مغنم ذاتى ومصلحة شخصية. إلا أن مالم نكن نتوقعه ما سمعناه من احد المرشحين الذين استرسلنا فى الحديث معه فى موضوعات مختلفة ثم إذا به يقول لنا فجأة: طيب شوفو فلان - عضو المجلس الحالى - كل اللى صرفه ٣٠ الف جنيه على ترشيحه وشوفوا كسب اد ايه من المجلس؟! وهكذا كان الرجل صريحا وواضحا بغير محاولة لاخفاء نياته واهدافه وبرنامجه الخاص جدا

د. سمير شريف
اخصائى الباطنة بمستشفى كفر الشيخ

صلاح منتصر

■ مرشح واحد للحزب الوطنى لكل صفة بالدائرة الواحدة:

تمثيل الشباب فى انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية المقبلة

الجيزة والفيوم ـ من نهال شكرى واحمد طلعت:

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى امس ان الرئيس مبارك اكد ضرورة أعطاء اولوية لمشروعات الشباب على مستوى الجمهورية حيث تم تشغيل ٢٥٠ الف شاب فى مشروعات الصندوق الاجتماعى ومشروعات التنمية بالمحافظات .

واشار الدكتور والى إلى انه سيكون هناك تمثيل للشباب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، والمجالس المحلية خلال المؤتمر الشبابى الكبير الذى عقد مساء امس بمحافظة الجيزة وحضره الدكاترة محمد على محجوب وزير الاوقاف ومحمود شريف وزير الادارة المحلية وعبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة وعبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة.

واكد وزير الاوقاف ان الدولة حريصة على مواجهة مايتعرض له الشباب المصرى فى فكره الدينى مناشدا الشباب الا يسلم عقله لدعاة الانحراف والتطرف . وأشار الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية الى انه تم اعداد قاعدة معلومات كاملة عن الشباب الذين لم تتوافر لهم فرص عمل حتى الآن على مستوى الجمهورية ، كما تم وضع خطة عمل بمجلس الوزراء تضمنت برامج لتوظيف الشباب على المدى القصير والمتوسط والطويل .

وقال ان أجمالى التوظيف للشباب من خلال التعيين على درجات شاغرة بلغ فى العام الواحد ١٧٠ الف فرصة عمل وسوف تتولى التنمية الشاملة لمحافظات مصر تقديم الحل على المدى الطويل بما يتضمنه ذلك من مشروع لتوطين ٣,٢ مليون مواطن فى سيناء الى جانب تشغيل الشباب فى المناطق الصناعية التى تقام تباعا فى باقى محافظات مصر.

وفى المؤتمر السياسى والشعبى لشباب محافظة الفيوم أمس اكد الدكتور والى ايضا ان الرئيس مبارك وافق على قرارات الحزب بتنظيم دخول مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب وتتضمن الموافقة على ترشيح اعضاء المجلس وأمناء الحزب القدامى فى دوائرهم، وقال ان أمانة الحزب ستعرض على الرئيس رغبة الوزراء الجدد فى الترشيح لعضوية المجلس لدورته القادمة مع عدم ترشيح اعضاء مجلس الشورى ـ خاصة المعينين بقرار جمهورى ـ لعضوية مجلس الشعب.

واضاف الأمين العام للحزب انه جرى بالفعل تقويم كامل لاعضاء مجلس الشعب القدامى مع مراعاة عدم استبعاد رغبة احد منهم ورفع هذا التقويم للرئيس. وقال ان الحزب لم يرشح أكثر من واحد لكل صفة عن الدائرة الواحدة ولم يترك أى دائرة على مستوى الجمهورية بدون ترشيح أحد ممثليه .

واعلن الدكتور عبد المنعم عمارة أن جهود الرئيس حسنى مبارك لتحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادى قد أتت ثمارها ودعا الشباب للحفاظ على هذه الانجازات ورفض التيارات الرافضة لتقدم مصر وطالبهم بالمشاركة ودعا إلى المشاركة الايجابية والفعالة فى أحداث عمليات التنمية.



المصـدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

■ والى فى مؤتمرين للشباب بالفيوم والجيزة:

الرئيس يطلب تذليل العقبات أمام تنفيذ مشروعات الشباب

الانتهاء من ترشيحات الحزب فى ٢٠ محافظة.. ولا اتفاقات مع أحزاب أخرى

أصدر الرئيس حسنى مبارك توجيهاته بعرض مطالب ومشكلات الشباب فى المؤتمرات التى تعقد اسبوعيا بمختلف المحافظات والعمل على تذليل أية عقبات أمام تنفيذ مشروعاتهم والاستجابة لمطالبهم.

وخلال مؤتمرين سياسيين لشباب محافظتى الفيوم والجيزة صباح ومساء امس أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى أن الرئيس مبارك يولى اهتماما خاصا بقضايا الشباب باعتبارهم دعائم التنمية والتطوير فى المرحلة القادمة.

وأضاف الدكتور والى ان الحزب الوطنى انتهى من إعداد أسماء مرشحيه لمجلس الشعب فى ٢٠ محافظة، وانه سيستكمل ترشيحاته فى باقى المحافظات خلال اسبوع لعرضها كاملة على الرئيس مبارك، مؤكدا ان الحزب يرشح شخصا واحدا لكل صفة عن الدائرة الواحدة، ولم يحدث أن رشح أكثر من واحد فى الدائرة، كما لم تحدث أية اتفاقات بين الحزب الوطنى وأحزاب أخرى، ولكن هناك تنسيقا فقط من خلال المؤتمرات لمناقشة المشكلات وعرض حلولها. واكد الدكتور والى انه سيكون هناك تمثيل للشباب فى انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

إعلان الأسماء .. الشهر القادم :

أحزاب المعارضة تستعد للانتخابات

كتب محمد الضبع :

حددت احزاب المعارضة عدد المرشحين الذين ستخوض بهم انتخابات مجلس الشعب القادمة ، حيث قررت الامانة العامة للحزب الناصرى فى اجتماعها الاخير خوض الانتخابات من خلال ٦٠ مرشحا ، والتحالف الإسلامى ، والذى يضم حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين المنحلة ٢٠٠ مرشح .. ويتراوح عدد مرشحى حزب التجمع مابين ٣٠ ، ٤٠ مرشحا فى حين سيعلن الحزب عن خوض الانتخابات من خلال ١٠٠ مرشح ، اما حزب الوفد فيتراوح عدد المرشحين مابين ٧٠ و ١٠٠ مرشح .

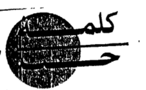
ومن المقرر ان تعلن الاحزاب عن اسماء المرشحين ودوائرهم خلال الشهر القادم [سبتمبر] ! ▣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥



** تداول السلطة قرار شعبى.. وليس لعبة حكومية.. ولاتوزيعا للادوار.. ولاهبة من الحكومة.. ولا منحة.. ولاتقسيما للتركة.. ولكنه نظام ديموقراطى معروف.. تستخدمه معظم الدول الحرة المتقدمة.. يقوم على تعدد الاحزاب.. ويتم عن طريق صندوق الانتخابات.. فى انتخابات حرة شريفة نزيهة.. يختار فيها الشعب الحزب الذي يريده.. وتداول السلطة ارادة شعبية.. يقوم المواطن بالدور الاساسى فيها.. يختار من يشاء.. ويعطى صوته للحزب الذى يراه أصلح للحكم.. وعلينا ان نحترم ارادة الشعب.. الذى يختار من يحكمه ويسلم اليه السلطة.. فى فترة محددة.. ثم يغيره بعدها بحزب اخر.. او يجدد الثقة لنفس الحزب..

** والحكومة ليس لها دور فى تداول السلطة.. لأن الحكومة تتغير اذا جرت انتخابات حرة.. ولكن لأن الحكومة لم تمارس الديموقراطية.. ولم تعرفها.. وتتصور انها ورثت مصر.. وانها جاثمة على قلب مصر الى الابد.. وانها هى التى تعطى وهى التى تمنع.. ولذلك لاتعترف بتداول السلطة.. لأنها لاتفهم معناها.. وتتصور انها قد تتنازل عن السلطة بكيفها.. ولذلك ترفض.. ولاتعترف بدور المواطن نهائيا.. ولاحريته فى الاختيار.. ولاقراره فى التصويت.. لأن الحكومة لاتعرف معنى الديموقراطية.. ولا أصولها ولا قواعدها..

** في الدول الحرة المتقدمة يعترفون بحق المواطن فى التغيير.. ولذلك تفعل الحكومات المستحيل لكى ترضى المواطن حتى يجدد ثقته فيها.. فى امريكا يختار الناخب حكومة ديموقراطية أو جمهورية.. الناخب هو الذى يختار.. والرئيس كلينتون ليس له دور.. غير احترام ارادة الشعب أن يقول له استمر او مع السلامة.. وفى بريطانيا يختار الناخب حكومة العمال أو المحافظين.. يختار الحكومة الأصلح.. وقد غير حزب العمال دستوره وبرنامجه حتى يرضى المواطن.. وفى هذه الدول تحترم الحكومة دور المواطن.. وارادته.. لانها تبقى أو تمشى حسب ارادة الناخب.. في فرنسا والمانيا وكل الدول الغنية المتقدمة يحترمون المواطن.. ودوره فى تداول السلطة.. ولذلك يحاولون دائما الوصول الى رغبات المواطن واحترامها وتنفيذها.. وهم لايضحكون على المواطن لايقدمون له بيانات مزورة.. أو وعودا وردية.. انهم لايكذبون على المواطن حتى يرضى عنهم المواطن.. والسلطة فى هذه الدول الحرة الغنية المتقدمة تكليف لاتشريف.. وفى اسرائيل لايوجد حزب واحد يملك الاغلبية المطلقة.. ولذلك تشكل الوزارات دائما من مجموعة احزاب متجانسة فى البرامج.. ويقودها حزب العمل مرة..وحزب الليكود مرة.. ولايستطيع رئيس اسرائيل ان يختار حزبا للحكم.. لأن ارادة المواطن أهم.. ولذلك اصبحت اسرائيل اغنى منا.. ودخل المواطن فيها ٢٠ ضعف دخل المواطن فى مصر.. لأن اسرائيل تعرف تداول السلطة ومصر لم تمارس هذه القاعدة الديموقراطية الاصيلة..

محمد الحيوان



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

لغز منع توفيق عبده اسماعيل من السفر

مخالفات بنكية أم تكتيكات انتخابية؟

كتبت منال لاشين:

علمت «العربى» أن النائب العام طلب رفع الحصانة عن عضوين اخرين بمجلس الشعب وذلك بالاضافة لتوفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس وذلك فى اطار التحقيقات التى تباشرها النيابة العامة فى مخالفات بنك الدقهلية الذى يترأس توفيق عبده اسماعيل مجلس ادارته.

واوضح مصدر برلمانى ان العضوين من رجال الاعمال «حزب وطنى» وتربطهما علاقة عمل بالبنك من خلال مشروعات عقارية وشراء اراض وان طلب رفع الحصانة جاء لمجرد سماع اقوال توفيق عبده اسماعيل والنائبين، وان التقارير المرفقة بطلب الاحاطة تتعرض لقيمة شراء الاراضى وقيمة المناقصات المسندة من قبل البنك لبناء قرية سياحية واقامة مشروع عقارى بالقاهرة

واضاف المصدر انه يعتقد ان السرعة وراء رفع الحصانة والمبالغة فى نشر خبر منع توفيق عبده اسماعيل من السفر يخفيان خلافا داخل الحزب الوطنى حول انتخابات مجلس الشعب الاخيرة

كانت قيادات الحزب الوطنى قد طلبت من توفيق عبده اسماعيل ترشيح نفسه فى احدى الدوائر بالقاهرة وليس فى دائرة «دكرنس» وذلك فى اطار ترتيبات الحزب للانتخابات القادمة ورفض توفيق عبده اسماعيل لهذا التغيير باعتبار «دكرنس» دائرته الموجودة بها العائلة ومركز نفوذه التقليدى.

ومن ناحية اخرى علمت «العربى» أن احمد مجاهد احد اقطاب حزب العمل المنشقين سوف يرشح نفسه فى دائرة دكرنس «فئات» منافسا لتوفيق عبده اسماعيل.

مبارك أقر الاجراءات التنظيمية لمرشحى الوطنى بالانتخابات القادمة

والى : مطالب ومشاكل الشباب لها أولوية الحل

كتب - رضوان الزياتى وعبدالجواد حربى ومحمد القل :

● أكد دكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان مصر تحظى بالحب والاحترام بين جميع الشعوب .. وليس بينها وأى دولة عربية اية خصومات .

وقال د . والى ان علاقات الرئيس مبارك برؤساء العالم طيبة .. واضاف ان مطالب الشباب التى تطرح فى المؤتمرات المختلفة بالمحافظات ترفع اولا بأول للرئيس مبارك لاتخاذ مايراه مناسبا من قرارات لحل مشاكلهم .

واعلن نائب رئيس الوزراء فى المؤتمر الشبابى الذى عقد امس باستاد الفيوم وحضره وزراء الاوقاف والادارة المحلية والشباب والرياضة وفاروق التلاوى محافظ الفيوم وعدد كبير من القيادات الشبابية والشعبية بالمحافظة .. ان الرئيس مبارك صدق على عدة قرارات منظمة لانتخابات مجلس الشعب القادمة منها اجازة ترشيح الوزراء وامناء الحزب الوطنى القدامى بنفس دوائرهم الانتخابية .. على ان ترفع رغباتهم للرئيس .

وقال د . والى ان ترشيحات الحزب فى ٢٠ محافظة وصلت الى الامانة العامة .. عدا ٦ محافظات ستصل نهاية الشهر .. واشار انه لن يكون للحزب سوى مرشح واحد فقط بكل دائرة انتخابية ..

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان ترشيحات الحزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ستشهد وجوها شابة جديدة .. وسيتم تأهيل العديد من الشباب فى المجالس المحلية القادمة ..

وقال فى مؤتمر شباب الجيزة الذى عقد ليلة امس بصالة نادى الزمالك وحضره وزراء الادارة المحلية والاوقاف والشباب والرياضة ود. عبدالرحيم شحاتة محافظ الجيزة ان الشباب يحظى برعاية خاصة من الرئيس مبارك وانه اعطى تعليماته بالقضاء على مشكلة البطالة بين الشباب وتم تعيين ١٧٠ ألف شاب وسيتم تعيين ٢٥٠ الف شاب اخر .

قال ان قضية قتل الاسرى المصريين اثيرت من داخل اسرائيل وان مصر طالبت بالتحقيق فيها ولن تتنازل عن محاكمة المتسببين فيها .

قال الدكتور محمود شريف ان الرئيس مبارك اصدر تكليفا للحكومة بتوفير فرصة عمل لكل شاب مشيرا الى انه سيتم القضاء على البطالة من خلال ثلاثة برامج قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى .

وقال الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف انه لن يبنى مصر الا شبابها وان مصر رئيسا وحكومة تعمل من اجل شباب مصر وحمايته من التطرف الهدام وتواجه مايتعرض له الشباب من تطرف دينى وانحراف اخلاقى لان الشباب مستهدف فى دينه وسلوكه وصحته .

وقال الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ان الشباب المصرى فى قلب وعقل الرئيس مبارك دائما وان هذه المؤتمرات تتم بناء على توجيهات الرئيس للتحاور مع الشباب والتعرف على مشاكله وما يدور فى رأسه .

أشار الى أن المجلس الأعلى يسخر كل امكانياته لخدمة الشباب وقضاياه من خلال معسكرات فكرية تهدف الى بناء الشباب .



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

حكاية جدى شا - لا - بى

هناك علاقة تبادلية طريفة تربطني كمواطن مصرى بحكومتي المصرية.

الحكومة المصرية غير مقتنعة بي كمواطن مصرى ويظهر هذا الشعور فى الخدمات المتدنية التى تقدمها لشخصى المتواضع.. تعليم متدهور.. وخدمات صحية شبه منعدمة.. وفقر يجمع أفراد الشعب تحت جناحيه كما تجمع الدجاجة كتاكيتها ... الخ

وشعور الحكومة تجاه المواطن المصرى يظهر كاوضح ما يكون إذا ما حدثت لى كارثة أراحتني من الحكومة وانجازاتها حينئذ تقوم السيدة آمال عثمان وبكل الفخر والتباهى اللازمين بصرف مبلغ ٥٠ جنيهاً لأسرة العبد لله!!

تصرف أسرتى الكريمة المبلغ وتكتشف انه لا يكفى لشراء فردة حذاء من النوع المتوسط. ويكتشفون أيضاً انه لابد من التضحية بفرد اخر من الأسرة حتى يمكن شراء حذاء من فردتين!!

ما علينا.. فانا ايضاً ابادل الحكومة نفس الشعور ولم يحدث ابداً انني قمت بانتخاب أياً من المسئولين فى اى مناسبة. ولكن المشكلة أن هذا ليس مؤثراً على الاطلاق فالحكومة تتركني نائماً فى البيت يوم الانتخابات وتقوم بالتصويت نيابة عنى وعن الشعب المصرى كله!!

وتنتهى الانتخابات.. اى انتخابات.. بنجاح الحكومة ومرشحيها نجاحاً ساحقاً ماحقاً تتحدث عنه وسائل الاعلام (المحلية بالطبع) مشيدة بنزاهة ونظافة العملية الانتخابية ولا باس من الادعاء ان وكالات انباء عالمية اشادت بالانتخابات واشارت الى انها أنزه انتخابات تمت فى مصر منذ عهد الفراعنة.

وقد اكتشفت ان جدى المعارض الكبير «شا - لا - بى» توفاه الله فى عهد الملك «شيشنق» بعد تعذيب بشع من مباحث أمن الدولة الفرعونية.

وفى اليوم التالى لوفاة جدى.. طيب الله ثراه.. صدرت جريدة الأهرام «الجرانيتية» التى كانت ذائعة الانتشار وقتذاك تنفى التعذيب وتؤكد ان جدى «شا - لا - بى» توفى قضاء وقدراً وأن المسألة مجرد عدم توفيق من الاخ عزرائيل الذى اختار توقيتا غير ملائم لمباشرة مهام عمله!!

ورغم وجاهة الحجج الحكومية.. إلا ان اصدقاء جدى «شا - لا - بى» (وهم بالصدفة كانوا من المعارضين المشتركين فى الجمعية الفرعونية لحقوق الانسان) شككوا كعادتهم فى وفاة جدى المعارض الفرعونى الشهيد وملأوا الدنيا صراخاً وضجيجاً انتهى بوضعهم هم أيضاً فى المعتقلات!!!

ما علينا.. المهم أن جدى «شا - لا - بى» تعلم كثيراً من الدرس.. ومن يومها وحتى الآن لم يتخلف عن تاييد الحكومة (أى حكومة) فى الانتخابات المتعاقبة التى ابتلينا بها طوال الـ ٥٠٠٠ سنة الماضية.. وسلم لى على نزاهة الانتخابات!!

أحمد وجيه



مدير أمن المنيا يهدد نواب «الوطنى»..!

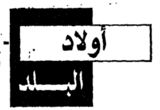
طالب اللواء محمد عمر عبدالفتاح -مدير أمن المنيا- نواب مجلس محلى محافظة المنيا بالضغط على أعضاء مجلس الشعب بالمنيا حتى يهتموا بحل مشاكل المحافظة، وناشدهم عدم انتخاب أعضاء مجلس الشعب المنصرفين إلى اهتماماتهم الشخصية حتى لو كانوا نواب الحزب الوطنى. جاء ذلك خلال رياسة مدير الأمن لاجتماع مجلس محلى المحافظة الأخير.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 29 اغسطس 1995



أدلة تزوير الانتخابات القادمة!

اعترف أن عنوانى هذا غريب.. قد يقول قائل: «كيف تصادر على المستقبل وتؤكد طبخ الانتخابات القادمة مقدما؟!»، لكن هناك أدلة أقدمها إلى أولاد البلد وإلى الرأى العام تؤكد صحة توقعاتى لما سيحدث من تلاعب وتزوير فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب التى ستجرى فى شهر نوفمبر القادم:

أولاها: الحكومة التى ستتولى الإشراف على العملية الانتخابية القادمة ليست حكومة محايدة، بل تنتمى إلى الحزب الحاكم، وهى ذات الحكومة التى أجرت الانتخابات السابقة ولم تكن فوق مستوى الشبهات، وكان بها تلاعب واضح أكدته أحكام محكمة النقض ببطلان فوز العديد من الأعضاء الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم، لكن مجلس الشعب -سيد قراره- رفض احترام القضاء وتنفيذ أحكامه!!

ثانيتها: الذى يؤكد صحة ما أقول أن الانتخابات التكميلية التى أجريت فى الأشهر الأخيرة لشغل بعض المقاعد التى خلت بوفاة أصحابها كانت بمنزلة فضيحة للحزب الحاكم، ولم يكن هناك أى إجماع على أنها أجريت فى جو حر محايد، بل على العكس رأتها القوى المعارضة بمنزلة «بروفة» لما سيقوم به الحزب الحاكم من بلطجة فى الانتخابات القادمة.

ثالثتها: سؤال أطرحه على الحزب الذى يحكمنا، ومن الإجابة تتضح نواياه: هل الحكومة المصرية مستعدة لدعوة مراقبين من بلاد العالم المختلفة لتعرف الدنيا كيف أن مصر تجرى فى أرضها انتخابات حرة نزيهة؟! والعديد من البلاد الأسيوية والدول الافريقية فعلت ذلك، لكننى متأكد من الإجابة عن السؤال الذى طرحته على الحزب الوطنى.. وهو الرفض لاستضافة أحد من الخارج ليشهد بنظافة الانتخابات المصرية، على أساس أن ذلك شأن داخلى وشهادة الأجانب بنزاهة التصويت لا تهمنا كثيرا!! ويكفى أن تقول الحكومة: إن الانتخابات كانت على ما يرام ولذلك اكتسحها الحزب الحاكم!!

رابعتها: أيهما أقرب إلى النزاهة.. أن تتولى الفرز وإعلان النتائج لجنة محايدة؟ أم أن يقوم كمبيوتر الداخلية بهذه المهمة؟! طالبت المعارضة بالعديد من الضمانات اللازمة لحيدة الانتخابات ونزاهتها، لكن السلطة «ودن من طين وأخرى من عجين»، وكان القوى الوطنية تؤذن فى مالطة، ولم تستجب الحكومة لها.

خامستها: لم يكتف النظام الحاكم بأن يجرى الانتخابات القادمة على هواه، بل قام -ولأول مرة- بإلقاء القبض على المنافسين من أصحاب الشعبية القادرين على هزيمة مرشحى الوطنى!! وهذا أمر لم يسبق له مثيل من قبل، فالعديد من أصدقائى حاليا فى السجن بسبب هذا الموضوع، وكلهم شخصيات محترمة ويشغلون وظائف مرموقة، مثل مدير الوعظ والإرشاد بالأزهر الشريف فضيلة الشيخ سيد عسكر، ورئيس المجلس المحلى لمدينة دمياط صديقى «على الداى» وغيرهم كثيرون تشرفت بصداقتهم وذكرت أسماءهم من قبل فى مقالات سابقة، لكن أدلة التزوير التى قدمتها ليست دعوة إلى التقاعس والقعود، بل إلى الحذر والصمود وخوض المعركة إلى نهايتها لكشف بلطجة الحكومة!!

محمد عبد القدوس



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

اللجنة العليا تناقش الموقف السياسى والانتخابات

تعقد اللجنة العليا لحزب العمل اجتماعها الدورى برئاسة الأستاذ إبراهيم شكرى لمناقشة تقارير رئيس الحزب عن الموقف السياسى الراهن داخليا وخارجيا والانتخابات العامة، كما تناقش اللجنة تقارير الأمين العام عن الأنشطة الحزبية وأمين الصندوق عن الشئون المالية وتقرير مقرر المكتب السياسى عن أعمال المكتب خلال العام المنقضى. يعقد الاجتماع فى العاشرة من صباح يومى الخميس والجمعة الموافقين ٧، ٨ من سبتمبر ١٩٩٥ بالمقر الرئيسى للحزب بالسيدة زينب.

قبول التحدى فى حلبة الانتخابات لا يعنى التنازل عن الضمانات الواجبة لنزاهتها



بقلم: الدكتور
محمد حلمى مراد

أعلن عدد من أحزاب المعارضة اعتزامها خوض معركة انتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد فى نوفمبر القادم حتى تتاح لها الفرصة الكافية لاختيار مرشحيها، ويمكنهم بدورهم من البدء فى تنظيم جهود أنصارهم، وإجراء الاتصالات اللازمة بالعناصر القيادية لجموع الناخبين، ووضع أسس دعايتهم الانتخابية الكفيلة باجتذاب أصواتهم، ومن المنتظر أن تلحق بها بقية أحزاب المعارضة بعد أخذ رأى تشكيلاتها التنظيمية وفقا للوائحها الداخلية.

وليس معنى ذلك أن الأحزاب التى ارتأت أن تقتحم منذ الآن الساحة الانتخابية لتنافس حزب الحكومة فى الفوز بمقاعد مجلس الشعب قد اطمأنت إلى ما يصرح به رئيسه من أن الانتخابات القادمة سوف تتصف بالحيدة والنزاهة طالما لم تتغير القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، ولم تتبدل الجهة المشرفة على إجرائها، وهى التى أفرزت نواب المجلس السابق الذين أسقطت العضوية عن بعضهم للاشتباه فى اتجارهم بالمخدرات.

وقررت محكمة النقض -قمة السلطة القضائية فى البلاد- قبول الطعن فى صحة انتخاب أكثر من ثمانين عضوا من أعضائه، ولايزال مطروحا أمام المحكمة الدستورية العليا طعن بعدم دستورية بعض نصوصه وعدم انتهاج القواعد السليمة فى تحديد معالم بعض الدوائر الانتخابية.

مقاطعة الانتخابات الماضية لم تحل دون نجاح المعارضة فى مقاومة أخطاء الحكومة:

كما أن اعتزام أحزاب المعارضة اقتحام حلبة الانتخابات القادمة لا يعنى أنها أخطأت فى مقاطعة انتخابات مجلس الشعب السابق عام ١٩٩٠، حيث التزمت جميعها بقرار مقاطعتها عدا حزب التجمع الذى ارتأى لأسباب تخصه المشاركة فيها، حيث فاز بعدد محدود من المقاعد ليس بانتزاعها بجهود مضنية رغم إرادة النظام الحاكم ومقاومته، بل عن طريق الرضا والتسامح، حيث إن من مصلحته حتى يبدو فى صورة ديمقراطية أن يسمح بفوز عدد محدود من مرشحى حزب المعارضة الذى قبل المشاركة فى الانتخابات بحيث لا يمثل وجودهم فى المجلس خطرا عليه أو يشكل نسبة فى التصويت تؤثر على اتخاذ القرارات المطلوبة.

ولم يؤثر غياب أحزاب المعارضة الأخرى السابق وجودها فى المجلس المنتهى فى قوتها شعبيا وفاعليتها سياسيا، بل استطاعت أن تثبت وجودها على الساحة بصورة فعالة، وأن تقود حملات صحفية وشعبية ناجحة فى كشف الفساد والانحراف، وفى الدفاع عن حقوق الإنسان، وفى تسليط الأضواء على أخطاء الحكومة وسياساتها الفاشلة فى العديد من المجالات، وفى المطالبة بإصلاح أوضاع المواطنين الذين يعانون الغلاء والإقامة فى الجبانات والعشوائيات، وازدحام المواصلات وشتى صنوف التلوث المؤدية إلى انتشار الأوبئة والأمراض دون أن توفر الأموال والإمكانات اللازمة للعلاج، حيث



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

توجه إلى الإنفاق على المهرجانات والحفلات والدعاية الرخيصة والمظاهر الكاذبة وأبهة الحكم!! فحققت أثرا فعالا أقلق السلطة الحاكمة ودفعها إلى اتخاذ الإجراءات القمعية المثيرة، وإصدار القوانين الظالمة المجافية للعدالة دون أن تستطيع المعارضة الممثلة فى مجلس الشعب أن تقاومها أو تخفف من قسوتها، فكان قانون تعيين وزارة الداخلية للعمد ومشايخ البلاد بدلا من انتخابهم شعبيا، وقانون إلغاء استقلال الجامعات وإخضاعها لهيمنة وزير التعليم، وقانون السيطرة على النقابات المهنية، وقانون اغتيال حرية الصحافة!! وها نحن أولاء نرى إرهاصات محاولة خنق «منظمات ومراكز حقوق الإنسان»، وإجراءات فرض الرقابة المشددة على المسرحيات للحيلولة دون توجيه أى نقد إلى الأوضاع السياسية أو الحكومية الخاطئة، بينما يتم غض الطرف عن غيرها من المسرحيات التى تقدم العروض الخليعة المثيرة للغرائز، والتى تردد «القفشات»، والعبارات الخادشة للحياء، مما يمثل عدوانا جديدا على الديمقراطية، وطعنة موجهة إلى إحدى وسائل التعبير، كما حدث بإرسال جنود الأمن المركزى إلى أحد المسارح لإيقاف عرض مسرحية «دستور يا أسيادنا» فى الأسبوع الماضى، مما كان موضع استنكار نقابة المهن التمثيلية!!

خوض أحزاب المعارضة للانتخابات لا يعنى تنازلها عن ضمانات حريتها ونزاهتها:

على أن قبول تحدى الحزب الوطنى الممثل للسلطة الحاكمة بالنزول إلى حلبة الانتخابات العامة لمجلس الشعب لا يعنى تنازل أحزاب المعارضة عن المطالبة بضمانات حرية الانتخابات ونزاهتها التى تقدمت بها إلى الرئيس حسنى مبارك ليصدرها فى مشروع قانون طبقا لصلاحياته الدستورية كرئيس للجمهورية بإصدارها فى قرار بقانون فى غيبة مجلس الشعب ليحل محل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته حتى تجرى على أساسه الانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد (انظر نص هذه الرسالة المنشور على الصفحة الأولى من هذا العدد)، فتكتسب الشرعية الدستورية التى تضمنتها الوثيقة الدولية الصادرة عن الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٤ عن «المعايير المحققة لانتخابات حرة ونزيهة»، ووقعها الدكتور أحمد فتحى سرور -رئيس مجلس الشعب المصرى الحالى- كما أن عدم قبول الرئيس مبارك طلب أحزاب المعارضة المعترف بها دوليا لا يحول دون أمرين:

الأمر الأول: وجوب تمسك المرشحين ومندوبيهم ووكلائهم والناخبين بحقوقهم الشرعية الواردة بالقانون السارى خلال فترة الانتخابات منذ تاريخ فتح بابها حتى إعلان نتائجها بحيث يطالبون إثبات كل ما يجرى على خلافها فى محضر لجنة الانتخابات والالتجاء إلى القضاء المستعجل لإثبات ما يحدث من مخالفات توطئة لرفع دعوى قضائية لإثبات الخطأ الذى وقع وطلب إلغاء العملية الانتخابية وإعادة إجرائها من جديد.

الأمر الآخر: توجيه الدعوة من الأحزاب المشاركة إلى مراقبين تنتدبهم جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية، ومن الصحف العالمية لحضور عملية إجراء الانتخابات على النحو الذى تم فى العديد من دول العالم إثباتا لوقائعها فيسجلون مدى حرص الحكومة على احترام القواعد المعترف بها لسلامة العملية الانتخابية، وتحقيق حيدتها، وما قد يقع من القائمين عليها من أخطاء أو انحرافات تؤدى إلى بطلانها، وإثبات ذلك فى تقاريرهم التى يرفعونها إلى الجهات التى يتبعونها ويقدمون منها صورة إلى كل من الحكومة ورؤساء اللجان الانتخابية المعنية والمرشحين فى الدائرة الانتخابية التى يتناولها التقرير.

ولنا عودة تفصيلية بإذن الله فى مقالات متتالية لبيان كل ضمانة مطلوبة من ضمانات حيدة الانتخابات ونزاهتها، وسبب المطالبة بها فى ضوء تجارب الانتخابات السابقة المزيفة، والسر الكامن وراء عدم الرغبة فى تقريرها رغم أنها مطبقة فى الدول التى تحرص على نزاهة الحكم وشعبيته، وتقرها المواثيق الدولية.



ترشيح ٦ أعضاء للجنة التنفيذية

• تلقت أمانة اللجنة التنفيذية للحزب طلبات ترشيح (٨) أعضاء للجنة التنفيذية لشغل الموقعين الشاغرين بوفاة المرحومين محمد متولى عوض وشعبان حسانين.

قبلت الأمانة طلبات (٦) أعضاء هم: أحمد السيد أحمد حسين، وأحمد عبد اللطيف الخولى، وعلى محمد أحمد أبو النجا، وعمر محمود سيد الزير، ومحمد إبراهيم أحمد حسين، ومحمد عبد العزيز السيد السخاوى.

واستبعد اثنان من طلبات الترشيح لعدم توافر شروط العضوية طبقا للمادة ١٦ فقرة ٣ من اللائحة.

وأكد عبد الله أبو الحسن -أمين اللجنة التنفيذية- أن الانتخاب سيجرى عند انعقاد اللجنة العليا للحزب فى ٧ و٨ من سبتمبر المقبل طبقا لما تقره لائحة الحزب.

وكان قد تم الإعلان فى الجريدة عن فتح باب الترشيح لشغل الموقعين الشاغرين فى المدة من ٩٥/٧/٢٩ وحتى ١٩٩٥/٨/٨م



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٥

نص مذكرة قادة المعارضة التى لم يرد رئيس الجمهورية عليها

إشراف القضاء.. وقف الطوارىء عقاب المزورين.. الاستعانة بمراقبين دوليين



رفضت رياسة الجمهورية الرد على المطالب التى تقدمت بها أحزاب المعارضة والقوى السياسية الممثلة فى جموع الشعب المصرى لضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية المقبلة.. وكان رؤساء الأحزاب وممثلو القوى السياسية قد تقدموا بمذكرة فى هذا الشأن قام الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بناء على تفويض من قادة المعارضة بتسليمها إلى د. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية فى أوائل شهر يونيو الماضى.. ورغم مرور زهاء الشهرين على تقديمها إلا أن قيادات المعارضة لم تتلق ردًا على ما ورد فيها من مطالب عادلة.

وقع المذكرة رؤساء أحزاب العمل والوفد والناصرى والتجمع والأحرار ومصر العربى والخضر ونائب المرشد العام للإخوان المسلمين وممثل عن الشيوعيين.

وهذا نص المذكرة التى تقدم بها رؤساء الأحزاب وممثلو القوى السياسية.

السيد / محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

نظرا لقرب انتهاء مدة مجلس الشعب الحالى، وتوقع دعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد يحل محله، وتلبية لمناشدتكم الأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات القادمة حتى لا يتكرر ما حدث من مقاطعة معظمها لانتخابات عام ١٩٩٠، وحثكم الناخبين على الإقبال لممارسة حقوقهم الانتخابية حتى لا يستمر عزوفهم عنها..

رأت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المعارضة صاحبة التجربة فى خوض الانتخابات العامة وممارسة العمل النيابى، أن من واجبها أن تكتب إليكم مطالبة بتوفير الضمانات التى تحقق حرية ونزاهة الانتخابات القادمة حتى لا تترك للحكومة الموجودة فى مقاعد السلطة حرية التصرف فى شأنها مما قد تدفعها مصلحتها فى الاستمرار فى مقاعدها للعمل على فوز الحزب الذى تحكم باسمه بكافة السبل بما فى ذلك العبث بحرية الانتخابات، والتدخل المفسد لنتائجها.. وهو الأمر الذى أدى إلى عزوف الناخبين عن التوجه إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم، واعتبار الشعب الانتخابات النيابية نوعا من المظهرية الديمقراطية التى لا تمت للحقيقة بصلة لتغييبه عن اختيار ممثليه وحكامه، وعدم إمكان تداول السلطة بين الأحزاب وفق إرادة الناخبين الحرة.

ولم تقصر أحزاب المعارضة فى ذلك قياما بواجبها فى تصحيح هذا الوضع بل تقدمت لكم فى ١٩/٦/ ١٩٩٠ باقتراح بمشروع قانون بتنظيم مباشرة الانتخابات العامة يكفل سلامتها ونزاهتها لتصدروه بقرار بقانون وفق صلاحيتكم الدستورية فى غيبة مجلس الشعب بعد حله إثر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، وذلك ليحل محل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية الذى يخول وزارة الداخلية إدارة العملية الانتخابية تحت إشراف صورى للقضاة الذين يتولون رياسة اللجان الانتخابية العامة التى توجد فى مراكز الدوائر الانتخابية بينما يجرى التصويت فى اللجان الفرعية المنتشرة فى سائر أنحائها بمعرفة موظفين إداريين ينتدبهم وزير الداخلية.. وقد تقدم ممثلو المعارضة بهذا المشروع إلى مجلس الشعب فى دوراته المتعاقبة وكان آخرها المشروع الذى تقدم به السيد خالد محيى الدين دون أن يتحرك من لجنة الاقتراحات والشكاوى وكان التعديل الوحيد الذى أدخل على القانون المذكور هو الأخذ بنظام الانتخاب الفردى بدلا من الانتخاب بالقوائم الحزبية دون أن يحقق ما طالبت به الأحزاب من تقنين لضمانات حرية الانتخابات وحيدتها.

ولما كانت تلك الضمانات لاتزال تعتبر فى نظر الأحزاب والقوى الوطنية المعارضة -صاحبة التجربة فى خوض المعارك الانتخابية- هى جوهر الإصلاح

البقية ص٨



المصـدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

نص مذكرة قادة المعارضة «بقية ص١»

المنشود لتحقيق انتخابات حرة نزيهة، فإننا نعلن تمسكنا بها ونسجلها فيما يلى:

١ - أن تتولى السلطة القضائية الإشراف الكامل على إجراء الانتخابات بدءا من التحقق من صحة القيد بجداول الناخبين وفقا لسجلات الأحوال المدنية ومراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية حتى إعلان النتيجة النهائية بدلا من وزارة الداخلية.. والا تقتصر رياسة رجال القضاء على اللجان العامة وحدها مما يجعل هذا الإشراف الذى نص عليه الدستور فى المادة ٨٨ منه وهميا وهو الأمر الذى اعترض عليه رجال القضاء انفسهم مطالبين فى قرارات «مؤتمر العدالة» بأن «يكون الإشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها، وإن استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل» (كأن يجرى الانتخاب على اكثر من يوم على الا تعلن النتيجة إلا بعد استكمال الانتخابات).. كما يمكن الاكتفاء بوجود قاض واحد على الاقل فى كل مقر انتخابى يجمع عددا من اللجان الفرعية، وذلك للتغلب على مايثيره البعض من عدم كفاية عدد رجال القضاء لرياسة كافة اللجان الفرعية القائمة على أن يراعى أن تكون مقار هذه اللجان فى اماكن بعيدة عن سيطرة الشرطة، او فى مقار المؤسسات التى يخضع الناخبون فيها لإداراتها.

٢ - التحقق من إدلاء الناخب شخصيا بصوته بتقديم وثيقة رسمية تحمل صورته، وذلك بالتوقيع بإمضائه او ببصمة إبهامه الايمن فى كشوفا الناخبين بلجنة الاقتراع تفاديا لتسديد بطاقات الرأى بمعرفة الغير عند غيابه.

٣ - إحلال البطاقات الشخصية أو العائلية محل بطاقات الانتخاب عند التصويت حيث يحدث حجز الأخيرة عن انصار احد المرشحين او يجرى تسليمها جملةً لغيره.

٤ - يتم اختيار مندوبى المرشحين ووكلائهم من بين المقيدين بجداول الدائرة الانتخابية بصفة عامة، وليس من نفس اللجنة الانتخابية، ويجرى توثيق توكيلاتهم لدى مكاتب التوثيق والشهر العقارى دون غيرها.

٥ - وجوب مصاحبة مندوبى المرشحين أو وكلائهم لصناديق الانتخاب فى حالة نقلها لفرزها فى مقر اللجنة العامة بالدائرة الانتخابية حتى لا يحدث عبث بها او تغييرها.

٦ - تغليظ العقوبات على الموظفين العموميين الذين يرتكبون الجرائم الانتخابية أو يستغلون سلطة وظائفهم للتأثير على الناخبين لمصلحة احد المرشحين، وذلك بجعلها السجن والعزل من الوظيفة، مع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها.

٧ - وقف العمل بقانون الطوارئ إذا كانت معلنة فى البلاد عند صدور القرار بدعوة الناخبين للانتخاب، وذلك بدءا من تاريخ نشر هذه الدعوة بالجريدة الرسمية حتى إعلان نتيجة الانتخابات، اكتفاء بسريان القانونين الصادرين بشأن مكافحة المخدرات والإرهاب وهما الأمران اللذان أعلنت الحكومة أن حالة الطوارئ فرضت بقصد مواجهتهما.

وإذا كانت الاحزاب السياسية والقوى الوطنية المعارضة تطالب بهذه الضمانات لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب (المنوط به إصدار القوانين، وإقرار المعاهدات واعتماد الميزانية العامة للدولة ورقابة الحكومة في مباشرة اعمالها وترشيح رئيس الجمهورية)، فإنها لا تطالب بأمور تعتبر بدعة لا وجود لها فى الدول الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، فقد أصدر الاتحاد البرلمانى الدولى إعلانا عالميا فى ٢٦من مارس عام ١٩٩٤عن «المعايير المحققة لانتخابات حرة ونزيهة» for Declaration on Criteria Free and Fair Elections اقرته وفود ١١٣ دولة من بينها مصر فى دورة الاتحاد رقم ١٥٤ المنعقدة فى باريس متضمنا كل ما تطالب به بل وأضافت إليها ما يلى:

١ - حق المرشحين فى الانتخابات فى التعبير عن آرائهم السياسية دون تدخل أو قيود، وفى التنقل بحرية داخل البلاد فى إطار حملتهم الانتخابية على أساس متكافئ مع مرشحى الحزب الحاكم، وفى التمتع بفرص متكافئة فى مخاطبة الشعب من خلال وسائل الإعلام القومية، وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون.

٢ - تأكيد الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وهو ما يتفق مع ما تطالب به الأحزاب المعارضة من وجوب تخلى رئيس الجمهورية عن رياسة الحزب الحاكم حتى يكون رئيسا لجميع المصريين، ويرفع عن الاجهزة الرسمية ما تتصوره خطأ من التزامها بالعمل على إنجاح مرشحى الحزب الحاكم باعتبارهم مرشحى الرئيس وحزبه.

٣ - إمكان الاستعانة بمراقبين دوليين للتأكد من انضباط عمليات التصويت وفرز الأصوات، الأمر الذى يستفاد منه أن دعوة مراقبين من منظمات دولية أو من دول أجنبية للتحقق من نزاهة الانتخابات لم تعد أمراً مستهجنا أو ماسا بسيادة الدول وقد لبت بالفعل شخصيات مصرية الدعوة للمشاركة كمراقبين فى انتخابات جرت فى بعض الدول الاجنبية.

٤ - التزام الدولة باتخاذ كافة الإجراءات لتأكيد «شفافية» (Transparency) العملية الانتخابية باكملها، بما فى ذلك ما تطبقه بعض الدول حرفيا وبصورة عملية فيما يتعلق بصناديق الانتخاب، وذلك بأن تكون مصنوعة من مادة شفافة تكشف عما بداخلها حتى لا تدس فيها بطاقات للرأى بطرق غير مشروعة.

السيد رئيس الجمهورية

بناء على ذلك، فإن الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة الموقعة هذه الرسالة تضيف إلى مطالبها المتكررة السابق تقديمها لضمان نزاهة الانتخابات العامة من خلال تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية دون أن تلقى استجابة، المطالب سالفة الذكر التى تضمنها الإعلان العالمى المتعلق بالانتخابات الحرة النزيهة والذى وقّعه رئيس مجلس الشعب المصرى بعد انتخابه رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى، وأن تعمل جمهورية مصر العربية على الوفاء بما التزمت به بموجب توقيع رئيس مجلسها الشعبى عليه.

ولن يكون هناك رد يا سيادة الرئيس.. على الحملة الشرسة الموجهة ضد حكومة مصر فى الخارج بقصور التطبيق الديمقراطى فى نظام الحكم القائم فى بلدنا، وانتهاك حقوق الإنسان المقيم على أرضها، ابلغ من تحقيق كافة الضمانات المعلنة فى هذه الوثيقة الدولية بشقيها لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات التى ستجرى هذا العام لاعضاء مجلس الشعب المصرى الجديد، وذلك بإصدار قانون ينص على كل هذه الضمانات، بحيث يحل محل القانون القائم المطعون فى صلاحيته المسمى بقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية، حتى تجرى على أساسه الانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد.

وإضافة إلى ذلك فإننا نطالب إلغاء القانون رقم ٩٣لسنة ١٩٩٥ الصادر أخيراً لتقييد حرية التعبير والنشر فى الصحف وغير الصحف، فهذا الامر يضيف قيوداً جديدة غليظة على الانتخابات العامة.. داعين الله أن يوفقكم لما فيه خير الامة وصلاح أمور البلاد.

القاهرة فى ٧ من يونيو ١٩٩٥

إبراهيم شكرى (رئيس حزب العمل)

فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد)

محمد المأمون الهضيبى (الإخوان المسلمين)

ضياء الدين داود (أمين عام الحزب الناصرى)

خالد محيى الدين (رئيس حزب التجمع)

مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الأحرار)

جمال ربيع (رئيس حزب مصر العربى)

كمال كيرة (رئيس حزب الخضر)

إبراهيم البدراوى (ممثل الشيوعيين المصريين)



للناخب رأى

القضاء وحده

الإشراف على العملية الانتخابية من حق سلطة لا مصلحة لها فيها وهى السلطة القضائية. إذ يمتنع تكليف السلطة التشريعية المنحلة بالإشراف على ولادة سلطة تشريعية جديدة ستحل محلها أما السلطة التنفيذية فيمتنع أيضا تكليفها؛ لأنها صاحبة مصلحة فى إنجاح مرشحيها وهذا يؤكد أن العملية برمتها يجب أن تكون من حق المجلس الأعلى للقضاء وحده لاختيار أعضاء اللجنة التى تشرف على الانتخابات والتى يجب أن تضم ممثلين عن الحكومة ومختلف الأحزاب.

مهندس أمين محمود العقاد

٥ ش نعيم بالزقازيق



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

نائب الكيف

قلق شديد ينتاب احد نواب الكيف بمحافظة بنى سويف بعد ان بلغه رفض الحزب الوطنى بالمحافظة ترشيحه فى الانتخابات المقبلة. النائب إياه يقوم بمحاولات مستميتة مع كبار الشخصيات بالحزب ليكون المرشح القادم. وفى محاولة لحل وسط بين المسئولين بالمحافظة والمسئولين على مستوى عال تجرى محاولة لترشيح أحد اقاربه بدلا منه. يذكر ان النائب إياه سبق وأن ضبطت ارض له بإحدى القرى الجبلية مزروعة بالخشخاش والأفيون. كما اشتهر باستغلال حصانته لترويج بضاعته الممنوعة مما اثار الرأى العام بالدائرة. النائب إياه أعلن انه سيخوض الانتخابات المقبلة رغما عن الوطنى فى حالة رفض ترشيحه وسيلقن الحزب درسا لن ينساه بعد نشر غسيله القذر على حد قوله.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٥

٥ أحزاب معارضة تشيد بتأكيد مبارك نزاهة الانتخابات القادمة

اشادت خمسة احزاب من أحزاب المعارضة المصرية بتصريحات الرئيس حسني مبارك التي اعلن فيها ان انتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون نزيهة ولن تتدخل الحكومة فيها على الاطلاق وان على الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات .

واكدت الأحزاب الخمسة الامة والاحرار والخضر المصري والاتحاد الديمقراطي والشعب الديمقراطي في بيان لها أمس انها ستخوض الانتخابات القادمة سواء تم اجراؤها بالنظام الفردي او بنظام القائمة النسبية وذلك ايمانا منها بضرورة المشاركة في الواجب الوطني الديمقراطي.

نص مذكرة أحزاب المعارضة وممثلي القوي السياسية
إلي رئيس الجمهورية حول ضمانات نزاهة الانتخابات

الإشراف الكامل للسلطة القضائية على مراحل العملية الانتخابية

وقف العمل بقانون الطوارىء فور دعوة الناخبين للانتخاب

● فرص متكافئة في مخاطبة الشعب من خلال الاذاعة والتليفزيون
● تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم



● إلغاء القانون ٩٣ الخاص بتقييد حرية التعبير والنشر فى الصحف

رئيس الجمهورية.. لم يرد علي المذكرة رغم تسليمها منذ أكثر من شهرين

٩٢١ قانونا.. بمعدل قانون كل ١٢٠ دقيقة!

الخبراء:

الأداء البرلمانى فى خطر والقوانين تصدر بدون دراسة

من إحصائيات مجلس الشعب الأخيرة:



أرسل رؤساء الاحزاب وممثلو القوى السياسية، المذكرة التالية الى رئيس الجمهورية. تتناول المذكرة ضمانات نزاهة الانتخابات العامة. وخاصة مع اقتراب انتخابات مجلس الشعب. قام المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل بتسليم المذكرة الى الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية بناء على تفويض من رؤساء الاحزاب وممثلى القوى السياسية. تم تسليم المذكرة فى منتصف «يونيو» الماضى، وتأجل نشرها بالصحف الحزبية حتى يرد عليها رئيس الجمهورية. وقد مر أكثر من شهرين على ارسال المذكرة الى رئيس الجمهورية، ولم يرد عليها حتى الآن.

وقرر رؤساء الاحزاب وممثلو القوى السياسية، نشر المذكرة بالصحف الحزبية حتى تشهد الامة المصرية على المطالب العادلة لضمانات نزاهة الانتخابات القادمة. وفيما يلى نص المذكرة:

السيد/ محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

نظرا لقرب انتهاء مدة مجلس الشعب الحالى، وتوقع دعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد يحل محله. وتلبية لمناشدتكم الاحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات القادمة حتى لا يتكرر ماحدث من مقاطعة معظمها لانتخابات عام ١٩٩٠، وحثكم الناخبين على الاقبال لممارسة حقوقهم الانتخابية حتى لا يستمر عزوفهم عنها.

رأت الاحزاب السياسية والقوى الوطنية المعارضة صاحبة التجربة فى خوض الانتخابات العامة وممارسة العمل النيابى، ان من واجبها ان تكتب إليكم مطالبة بتوفير الضمانات العامة وممارسة العمل النيابى، ان من واجبها ان تكتب إليكم مطالبة بتوفير الضمانات التى تحقق حرية ونزاهة الانتخابات القادمة حتى لا تترك للحكومة الموجودة فى مقاعد السلطة حرية التصرفا فى شانها مما قد تدفعها مصلحتها فى الاستمرار فى مقاعدها للعمل على فوز الحزب الذى تحكم باسمه بكافة السبل بما فى ذلك العبث بحرية الانتخابات، والتدخل المفسد لنتائجها.. وهو الأمر الذى أدى الى عزوف الناخبين عن التوجه الى صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم، واعتبار الشعب الانتخابات النيابية نوعا من المظهرية الديمقراطية التى لا تمت للحقيقية بصلة لتغيبه عن اختيار ممثليه وحكامه، وعدم إمكان تداول السلطة بين الأحزاب وفق ارادة الناخبين الحرة.

ولم تقصر احزاب المعارضة فى ذلك قياما بواجبها فى تصحيح هذا الوضع بل تقدمت لكم فى ١٩٩٠/٦/١٩ باقتراح بمشروع قانون بتنظيم مباشرة الانتخابات العامة يكفل سلامتها ونزاهتها لتصدروه بقرار بقانون وفق صلاحيتكم الدستورية فى غيبة مجلس الشعب بعد حله إثر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، وذلك ليحل محل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية الذى يخول لوزارة الداخلية ادارة العملية الانتخابية تحت اشراف صورى للقضاة الذين يتولون رئاسة اللجان الانتخابية العامة التى توجد فى مراكز الدوائر الانتخابية، بينما يجرى التصويت فى اللجان الفرعية المنتشرة فى سائر انحائها بمعرفة موظفين إداريين ينتدبهم وزير الداخلية.. وقد تقدم ممثلو المعارضة بهذا المشروع الى مجلس الشعب فى دوراته المتعاقبة وكان آخرها المشروع الذى تقدم به السيد خالد محيى الدين دون ان يتحرك من لجنة الاقتراحات والشكاوى وكان التعديل الوحيد الذى ادخل على القانون المذكور هو الأخذ بنظام الانتخاب الفردى بدلا من الانتخاب بالقوائم الحزبية دون ان يحقق ماطالبت به الاحزاب من تقنين لضمانات حرية الانتخابات وحيدتها.

ولما كانت تلك الضمانات لا تزال تعتبر فى نظر الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة - صاحبة التجربة فى خوض المعارك الانتخابية - هى جوهر الإصلاح المنشود لتحقيق انتخابات حرة نزيهة، فإننا نعلن تمسكنا بها ونسجلها فيما يلى:

١ - ان تتولى السلطة القضائية الاشراف الكامل على اجراء الانتخابات بدءا من التحقق من صحة القيد بجداول الناخبين وفقا لسجلات الاحوال المدنية ومراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية حتى إعلان النتيجة النهائية بدلا من وزارة الداخلية.. وإلا

تقتصر رئاسة رجال القضاء على اللجان العامة وحدها مما يجعل هذا الاشراف الذى نص عليه الدستور فى المادة ٨٨ منه وهميا وهو الامر الذى اعترض عليه رجال القضاء انفسهم مطالبين فى قرارات «مؤتمر العدالة» بأن «يكون الاشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها، وان استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل» «كأن يجرى الانتخاب على اكثر من يوم على الا تعلن النتيجة إلا بعد استكمال الانتخابات».. كما يمكن الاكتفاء بوجود قاض واحد على الاقل فى كل مقر انتخابى يجمع عددا من اللجان الفرعية، وذلك للتغلب على مايثيره البعض من عدم كفاية عدد رجال القضاء لرئاسة كافة اللجان الفرعية القائمة على ان يراعى أن تكون مقار هذه اللجان فى اماكن بعيدة عن سيطرة الشرطة، أو فى مقار المؤسسات التى يخضع الناخبون فيها لاداراتها.

٢ ـ التحقق من إدلاء الناخب شخصيا بصوته بتقديم وثيقة رسمية تحمل صورته، وذلك بالتوقيع بإمضائه او بصمة إبهامه الايمن فى كشوف الناخبين بلجنة الاقتراع تفاديا لتسديد بطاقات الراى بمعرفة الغير عند غيابه.

٣ ـ إحلال البطاقات الشخصية او العائلية محل بطاقات الانتخاب عند التصويت حيث يحدث حجز الاخيرة عن انصار احد المرشحين او يجرى تسليمها جملة لغيره.

٤ ـ يتم اختيار مندوبى المرشحين ووكلائهم من بين المقيدين بجداول الدائرة الانتخابية بصفة عامة. وليس من نفس اللجنة الانتخابية. ويجرى توثيق توكيلاتهم لدى مكاتب التوثيق والشهر العقارى دون غيرها.

٥ ـ وجوب مصاحبة مندوبى المرشحين أو وكلائهم لصناديق الانتخاب فى حالة نقلها لفرزها فى مقر اللجنة العامة بالدائرة الانتخابية حتى لا يحدث عبث بها أو تغييرها.

٦ ـ تغليظ العقوبات على الموظفين العموميين الذين يرتكبون الجرائم الانتخابية او يستغلون سلطة وظائفهم للتأثير على الناخبين لمصلحة احد المرشحين، وذلك بجعلها السجن والعزل من الوظيفة، مع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المناسبة لها.

٧ ـ وقف العمل بقانون الطوارىء اذا كانت معلنة فى البلاد عند صدور القرار بدعوة الناخبين للانتخاب، وذلك بدءا من تاريخ نشر هذه الدعوة بالجريدة الرسمية حتى اعلان نتيجة الانتخابات، اكتفاء بسريان القانونين الصادرين بشأن مكافحة المخدرات والارهاب وهما الامران اللذان اعلنت الحكومة ان حالة الطوارىء فرضت بقصد مواجهتهما.

وإذا كانت الاحزاب السياسية والقوى الوطنية المعارضة تطالب بهذه الضمانات لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب «المنوط به إصدار القوانين، وإقرار المعاهدات واعتماد الميزانية العامة للدولة ورقابة الحكومة فى مباشرة اعمالها وترشيح رئيس الجمهورية»، فإنها لا تطالب بأمور تعتبر بدعة لا وجود لها فى الدول الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، فقد اصدر الاتحاد البرلمانى الدولى اعلانا عالميا فى ٢٦ من مارس عام ١٩٩٤ عن «المعايير المحققة لانتخابات حرة ونزيهة» Declaration on Criteria for free and fair Elections اقرته وفود ١١٣ دولة من بينها مصر فى دورة الاتحاد رقم ١٥٤ المنعقدة فى باريس متضمنا كل ماتطالب به بل وأضافت اليها مايلى:

١ ـ حق المرشحين فى الانتخابات فى التعبير عن أرائهم السياسية دون تدخل او قيود وفى التنقل بحرية داخل البلاد فى اطار حملتهم الانتخابية على اساس متكافىء مع مرشحى الحزب الحاكم. وفى التمتع بفرص متكافئة فى مخاطبة الشعب من خلال وسائل الاعلام القومية وعلى الأخص الاذاعة والتليفزيون.

٢ ـ تأكيد الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وهو مايتفق مع ماتطالب به الاحزاب المعارضة من وجوب تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم حتى يكون رئيسا لجميع المصريين، ويرفع عن الاجهزة الرسمية ماتتصوره خطا من التزامها بالعمل على انجاح مرشحى الحزب الحاكم باعتبارهم مرشحى الرئيس وحزبه.

٣ ـ إمكان الاستعانة بمراقبين دوليين للتأكد من انضباط عمليات التصويت وفرز الاصوات، الامر الذى يستفاد منه أن دعوة مراقبين من منظمات دولية او من دول اجنبية للتحقق من نزاهة الانتخابات لم تعد امرا مستهجنا او ماسا بسيادة الدول وقد لبت بالفعل شخصيات مصرية الدعوة للمشاركة كمراقبين فى انتخابات جرت فى بعض الدول الاجنبية.

٤ ـ التزام الدولة باتخاذ كافة الاجراءات لتأكيد «شفافية» «Transparency» العملية الانتخابية باكملها، بما فى ذلك ماتطبقه بعض الدول حرفيا وبصورة عملية فيما يتعلق بصناديق الانتخاب وذلك بان تكون مصنوعة من مادة شفافة تكشف عما بداخلها حتى لا تدس فيها بطاقات للراى بطرق غير مشروعة.

السيد رئيس الجمهورية

بناء على ذلك، فإن الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة الموقعة على هذه الرسالة تضيف الى مطالبها المتكررة السابق تقديمها لضمان نزاهة الانتخابات العامة من خلال تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية دون ان تلقى استجابة، المطالب سالفة الذكر التى تضمنها الاعلان العالمى المتعلق بالانتخابات الحرة النزيهة والذى وقعه رئيس مجلس الشعب المصرى بعد انتخابه رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى، وان تعمل جمهورية مصر العربية على الوفاء بما التزمت به بموجب توقيع رئيس مجلسها الشعبى عليه.

ولن يكون هناك رد يا سيادة الرئيس ـ على الحملة الشرسة الموجهة ضد حكومة مصر فى الخارج بقصور التطبيق الديمقراطى فى نظام الحكم القائم فى بلدنا، وانتهاك حقوق الانسان المقيم على ارضها ـ ابلغ من تحقيق كافة الضمانات المعلنة فى هذه الوثيقة الدولية بشقيها لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات التى ستجرى هذا العام لأعضاء مجلس الشعب المصرى الجديد، وذلك بإصدار قانون ينص على كل هذه الضمانات، بحيث يحل محل القانون القائم المطعون فى صلاحيته المسمى بقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية، حتى تجرى على اساسه الانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد.

واضافة الى ذلك فإننا نطلب الغاء القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الصادر اخيرا لتقييد حرية التعبير والنشر فى الصحف وغير الصحف، فهذا الامر يضيف قيودا جديدة غليظة على الانتخابات العامة.

داعين الله ان يوفقكم لما فيه خير الأمة وصلاح امور البلاد.



في ٢٩ مايو الماضي، اختتم مجلس الشعب دوراته الخمس الماضية، وأنهى بذلك الفصل التشريعي السادس، وجاءت النهاية بنموذج ضارخ للاسهال الذي ضرب المجلس في اصدار القوانين.. حيث إختتم المجلس اعماله باصدار قانون تغليظ عقوبات النشر.. لوأد أصوات الصحفيين وتأديبهم داخل السجون.. ثم يعلن د. فتحي سرور.. رئيس المجلس انه تم اقرار ٩٢١ قانونا خلال الخمس دورات الماضية.. واشار في سعادة بالغة بأن هذا انجاز كبير.. حيث صدرت هذه القوانين من مناقشات ٤٨٨ جلسة استغرقت «١٧٤٧» ساعة.. وهذا يعني بكل بساطة لمن يعرفون جدول القسمة والضرب.. أن متوسط القوانين التي يصدرها المجلس يوميا «٣» قوانين في ٦ ساعات يوميا بمعدل قانون كل ساعتين «!».

هذه هي انجازات «سيد قراره» قوانين.. يقرها بسرعة البرق.. تلك القوانين.. ليست من السهولة في موادها بحيث تمر على عجل.. وليست تعديلات بسيطة في بعض المواد.. ولكنها قوانين هزت مصر.. لا لشيء.. إلا لأنها صدرت كما تريد السلطة.. ولنا العبرة في قانون ذبح الصحافة الأخير ـ الذي مر بسرعة البرق.. وقوانين الضرائب والدمغات والمبيعات، فضلا عن قوانين ضرب النقابات بقصد اسكات صوتها، ومنعها من ازعاج السلطات.. لقد اندهش الجميع من هذا العدد القياسي من القوانين التي اصدرها المجلس الموقر.. كل من يرفع صوته له قانون، وكل من يشكو له قانون، وبدا الأمر كاننا نمتلك «حنفية» لاسقاط القوانين بدلا من المياه..

الخبراء والمراقبون.. وكل عامة الشعب يتعجبون مما وصل إليه الأداء البرلماني في السنوات الأخيرة، وبعيدا عن الـ«٩٢١» قانونا بمعدل قانون كل اقل من ساعتين أو قانونين كل جلسة من جلسات المجلس.. فإننا نجد على الجانب الآخر.. أن المجلس حقق ارقاما قياسية في اشياء عديدة احتلت احاديث وهمس المواطنين ومنها غياب الاعضاء المتكرر.. وانصراف الحضور.. وهم قليلون.. الى الوزراء للحصول على التأشيرات، وترك المناقشات كأن الأمر لا يعنيهم، ولم لا وقد طعن في عضوية بعضهم، فضلا عن طعون الانتخابات التي جاءت بهم الى المجلس.

مجلس الشعب ـ كما يقول رئيسه ـ فخور بأنه لبى كل طلبات الحكومة، واعضاء الحكومة سعداء لأداء دورهم على اكمل وجه.. واصبح المجلس يعمل كهيئة برلمانية للحزب الوطني.. وتحول الى اداة طيعة.. تتلقى الأوامر وتنفذها.. ونسى المجلس الدور التاريخي الذي قام به البرلمان.. حيث اسقط حكومات سابقة، وأقال وزراء واحرج العديد من كبار المسئولين.. لم يسمع الشعب ولو مرة واحدة عن عبارة «سحب الثقة»

تحقيق:
ناصر فياض

التي كانت تميز البرلمان خلال النصف الأول من هذا القرن.. والآن ما هي حكاية القوانين التي اصدرها المجلس؟!

يقول البعض ان «٩٢١» قانونا، اصدرها مجلس الشعب.. بطريقة الاسهال التشريعي المزمن، لا يعبر عن كثرة في التشريعات.. وذلك لسبب بسيط يوضحه الدكتور «صبحي عبدالحكيم» رئيس مجلس الشورى السابق، فليس شرطا ان هذا العدد

يكون.. بمثابة قوانين جديدة ١٠٠٪.. لماذا؟!.. لأن هناك تعديلات لمواد قوانين سابقة.. وتحسب فى العرف «قانونا جديدا».. وبناء على ذلك ليس كل هذا العدد.. المعلن.. قوانين جديدة، لأن بعضه كان تعديلات لقوانين سابقة، او لفقرات منها ويضيف د. صبحى: ان هناك اتفاقيات يصدر بها قانون مثل الاتفاقات مع الجهات الاجنبية ولكن هناك تساؤلا عن سر تمرير قوانين بسرعة.. دون ان تأخذ حقها من المناقشة فى حين تأخذ ـ قوانين اخرى ـ حقها فى المناقشة.. ويبقى تساؤل أخير عن جدوى المناقشات المستفيضة حول

قانون خرج الى الوجود فجاة..

وما جدوى الحوار بعد صدور القانون، ولماذا لم يكن قبل صدوره؟!

سرعة الإصدار

ـ من المهم.. كما يقول الدكتور مصطفى أبو زيد وزير العدل الاسبق ان يدرس أى قانون قبل اقراره من البرلمان، وكثرة القوانين لا باس منها، بشرط ان تكون مدروسة جيدا.. كما تفعل برلمانات العالم الديمقراطية، اما ان تكون هناك كثرة، ولكنها غير مدروسة.. فهذا لا يصح.. وبصفة عامة.. فالاصلاح فى نظر د. مصطفى يأتى من بابين لا ثالث لهما..

الأول يتعلق بالنظام الانتخابى، وضرورة اشراف القضاء الكامل على النظام الانتخابى والثانى يتعلق بالغاء الرشوة فى المجتمع، فهى مفتاح الفساد لأى ولكل شىء.

تصرفات

ماذا يقول اعضاء مجلس الشعب السابقون؟!

لواء عبدالمنعم حسين.. أمين صندوق الوفد، ينتقد تصرفات المجلس قائلا:

قامت المجالس النيابية فى السنوات الأخيرة على التزوير وكان اعضاؤها، دائما صنيعة الحكومة والحكام، وكذلك صارت هذه المجالس كاحدى مصالح الحكومة، تعمل بالريموت كنترول عندما تتقدم لها الحكومة بأى مشروعات قوانين، وكان ختام القوانين السيئة فى الدورة الأخيرة، قانون اغتيال الصحافة الذى صدر بعيدا عن اجراءات التشريع السليم.. والقانون الثانى هو قانون خدمة الضباط، الذى اقتصرت مناقشته على نصف ساعة فقط.. ولم يضعوا فى حسبانهم الاثار المترتبة على هذا القانون..

● لو كانت مثل هذه المجالس حرة، ومنتخبة بشكل نزيه، كما يجب أن تكون الديمقراطية فإننا لا نرى مثل هذه القوانين المشبوهة.

سلاح القانون

اما كرم زيدان.. عضو الهيئة العليا للوفد فيؤكد ان عدد ٩٢١ قانونا فى ٤٨٨ جلسة ان دل على شىء فإنما يدل على ان هذه القوانين، تصدر ولا تنفذ إلا لصالح الحكومة، ويدل ايضا على أن الحكومة عندما تعجز عن معالجة اى مشكلة تلجأ إلى القانون كسلاح رادع، كما أن كثرة هذه القوانين تعنى غيبة الشعب عن المجلس، لأن النواب لا يمثلون الشعب، وبالتالى تستخدم الحكومة المجلس لتنفيذ اغراضها، وإذا قارنا ما أصدره المجلس فى فصله التشريعى، بالمجالس النيابية فى العالم كله، لا نجد لهذا المجلس مثيلا من قبل ومن بعد..



المصدر : السيوف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

«مبارك» يتلقى مذكرة رؤساء الأحزاب حول ضمانات الانتخابات

الضمانات تشمل تولى السلطة القضائية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية

إحلال البطاقات الشخصية أو العائلية محل بطاقات الانتخاب أثناء التصويت

التحقق من إدلاء الناخب شخصيا بصوته لمنع تسويد بطاقات الرأى بمعرفة الغير



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختيار مندوبى المرشحين ووكلائهم من المقيدين بجداول الدائرة الانتخابية

تغليظ العقوبات على الموظفين العموميين الذى يرتكبون جرائم انتخابية

ضرورة وقف العمل بقانون الطوارىء فور صدور قرار دعوة الناخبين للانتخابات

تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥م

قدم رؤساء الأحزاب وممثلو القوى السياسية، مذكرة إلى الرئيس حسنى مبارك حول ضمانات نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب. قدم المذكرة إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل فى «يونيو» الماضى، بناء على تفويض من رؤساء الأحزاب وممثلى القوى السياسية. أعرب رؤساء الأحزاب عن أسفهم الشديد، لعدم تلقيهم ردا حتى الآن حول مذكرة ضمانات الانتخابات. تتناول الضمانات تولى السلطة القضائية الإشراف الكامل على إجراء الانتخابات، بدءا من التحقق من صحة القيد بجداول الناخبين وفقا لسجلات الأحوال المدنية، ومراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية حتى إعلان النتيجة النهائية، بدلا من وزارة الداخلية. أشارت المذكرة إلى ضرورة عدم اقتصار رئاسة رجال القضاء على اللجان العامة وحدها مما يجعل هذا الإشراف الذى نص عليه الدستور وهميا. وكان رجال القضاء قد طالبوا فى قرارات مؤتمر العدالة بأن يكون الإشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها حتى لو لزم إجراء الانتخابات على مراحل. كما أشارت المذكرة إلى إمكان الاكتفاء بوجود قاض واحد على الأقل فى كل مقر انتخابى يجمع عددا من اللجان الفرعية، للتغلب على ما يثيره البعض من عدم كفاية رجال القضاء لرئاسة كافة اللجان الفرعية. ويراعى أن تكون مقار اللجان فى أماكن بعيدة عن سيطرة الشرطة، أو فى مقار المؤسسات التى يخضع الناخبون فيها لإدارتها. كما تتضمنت مذكرة رؤساء الأحزاب ضرورة التحقق من إدلاء الناخب شخصيا بتقديم وثيقة رسمية تحمل صورته، بالتوقيع بإمضائه أو بصمة إبهامه الأيمن فى كشوف الناخبين بلجنة الاقتراع، تفاديا لتسويد بطاقات الرأى بمعرفة الغير عند غيابه. وتناولت المذكرة ضرورة إحلال البطاقات الشخصية أو العائلية محل بطاقات الانتخاب عند التصويت، واختيار مندوبى المرشحين ووكلائهم من بين المقيدين بجداول الدائرة الانتخابية بصفة عامة وليس من نفس اللجنة الانتخابية. ويجرى توثيق توكيلاتهم لدى مكاتب التوثيق والشهر العقارى. وتناولت المذكرة وجوب مصاحبة مندوبى المرشحين أو وكلائهم لصناديق الانتخاب فى حالة نقلها لفرزها فى مقر اللجنة العامة بالدائرة الانتخابية لمنع العبث بها أو تغييرها. وطالبت مذكرة الأحزاب بتغليظ العقوبات على الموظفين العموميين الذين يرتكبون الجرائم الانتخابية أو يستغلون سلطة وظائفهم للتأثير على الناخبين لمصلحة أحد المرشحين. وطالبت المذكرة بالسجن والعزل من الوظيفة لهؤلاء مع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها. كما طالب رؤساء الأحزاب بوقف العمل بقانون الطوارىء، إذا كانت معلنة بالبلاد عند صدور القرار بدعوة الناخبين للانتخاب، والاكتفاء بسريان القانونين الصادرين بشأن مكافحة المخدرات والإرهاب، وهما الأمران اللذان أعلنت الحكومة أن حالة الطوارىء فرضت بقصد مواجهتهما. وصفت مذكرة رؤساء الأحزاب مطالبها بأنها ليست بدعة لا وجود لها فى الدول الديمقراطية. أشارت المذكرة إلى الإعلان العالمى الصادر عن الاتحاد البرلمانى الدولى فى ٢٦ «مارس» ١٩٩٤ حول حرية ونزاهة الانتخابات. وأقر الإعلان وفود ١١٣ دولة من بينها مصر. تناول الإعلان العالمى حق المرشحين فى التعبير عن آرائهم السياسية دون تدخل أو قيود، والتنقل بحرية داخل البلاد فى إطار الحملة الانتخابية. كما تناول الإعلان تأكيد الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وهو ما يتفق مع ما تطالب به الأحزاب المعارضة من وجوب تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم، ويكون رئيسا لكل المصريين. ويرفع عن الأجهزة الرسمية ما تتصوره خطأ من التزامها بالعمل على إنجاح مرشحى الحزب الحاكم باعتبارهم مرشحى الرئيس وحزبه. كما تضمن الإعلان العالمى إمكانية الاستعانة بمراقبين دوليين للتأكد من انضباط عمليات التصويت وفرز الأصوات، ونزاهة الانتخابات، والتزام الدولة باتخاذ كافة الإجراءات لتأكيد شفافية العملية الانتخابية بأكملها. وطالبت مذكرة رؤساء الأحزاب بتعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لضمان نزاهة الانتخابات. أشارت المذكرة إلى أن تطبيق وثيقة الأحزاب المعلنة، أبلغ رد على الحملة الشرسة الموجهة ضد حكومة مصر فى الخارج بقصور التطبيق الديمقراطى فى نظام الحكم القائم. كما طالب رؤساء الأحزاب بإلغاء القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى يغتال حرية التعبير والنشر فى الصحف وغير الصحف، لإضافته قيودا جديدة غليظة على الانتخابات العامة.



عن انتخابات مجلس الشعب القادمة..

الوفديـــون قادمـــون

انتخابات مجلس الشعب اصبحت وشيكة، وقد بدأ العد التنازلي، والايام الباقية على اجرائها تعد على اصابع اليدين، ومن منطلق الموقف الوطنى والمسئولية التاريخية، ورغم عدم توافر الحد الادنى من ضمانات الحيدة والنزاهة وتكافؤ الفرص بين مرشحى الحكومة ومرشحى الشعب قررت احزاب المعارضة خوض المعركة وإلى جوارها الاغلبية الحقيقية من الجماهير فى مواجهة الحزب الحاكم الذى يصر على الاستمرار فى مقاعد السلطة رغم فشله فى ان يكون له وجود فى الشارع المصرى، والذى فقد مؤهلات الثقة والاعتبار لدى الجماهير التى انصرفت عنه وتوجهت بافكارها ـ بعد طول معاناة ـ نحو الغايات المثلى والاتجاهات الافضل، وهى داعية مستوعبة لدروس التاريخ فالتحمت بالمعارضة الشرعية ونسجت معها نسيجا مصريا حققت المعارضة من خلاله وجودا عميقاً فى الوجدان المصرى، واستطاعت ان تعيد بناء الشخصية المصرية، وان تعزز فى عقل المجتمع مجموعات افكارها البناءة ، وان تقدم تصوراً واضحا محدداً للسلطة والشرعية، ومفهوما واضحا دقيقاً للحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ورؤى نقدية موضوعية للمسار السياسى منذ ١٩٥٢، وتمكنت من نقل نبضها وحرارتها إلى جسد الامة، وامتدت كل هذه الخيوط لتحقق صحوة سياسية اطلقت منحنى المعارضة إلى اعلى بينما سجل منحنى الحزب الحاكم انخفاضا شديداً نتيجة فشله فى التسلل بالقناع الكاذب إلى عقل الامة.. وهذا هو المناخ الذى تخوض فيه احزاب المعارضة المعركة الانتخابية، وهذا ما قذف الرعب فى قلب (حزب الاغلبية؟!) لأن المواجهة مع المعارضة آتية لا محالة، وهى مواجهة مصيرية ستقف فيها الاغلبية والمعارضة وجها لوجه فى استفتاء عام سيسفر بالضرورة عن تغييرات جوهرية كثيرة وعميقة فى فلسفة الحكم، كما سيفرز مفاهيم متقدمة للفكر والممارسة السياسية فى المرحلة القادمة.

والمعركة الانتخابية القادمة، ستكون معركة ملتهبة شرسة ستخوضها كل القوى الوطنية الموجودة على الساحة السياسية على اختلاف ايديولوجياتها وتوجهاتها السياسية من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار تصويتا وترشيحا فى مساندة ومؤازرة جماهيرية اجتماعية واعية غير مسبوقة على مدى الاربعين عاما الماضية، وفى ظل صحوة سياسية فاعلة واعدة وفى ظل اصرار وادراك شعبى وتطلع إلى مجلس تشريعى قادر على تصحيح اخطاء الممارسات التشريعية السابقة ورسم آفاق المستقبل وتحقيق ثورة تشريعية تتجاوز بها مصر ازماتها، وتنطلق منها إلى آفاق قرن جديد، والشعب بكل فئاته مصر على تحقيق غاياته المثلى، والحزب الحاكم مصر على البقاء فى مقاعد السلطة وإلى مالا نهاية.

ومن هنا ستكون المواجهة الصعبة عندما تكون الاغلبية والمعارضة وجها لوجه وعندما يكون الشعب إلى جوار المعارضة من منطلق الوثوق المطمئن إلى انها تعبر عن ضميره وتطلعاته ومستكناته العميقة.

ورغم ان طبيعة هذه المعركة الانتخابية تختلف عن كل سوابقها من حيث اصرار جميع القوى المعارضة على خوضها: ومن حيث ان الجماهير تراها منطلقاً لتحقيق حلم التغيير، ومن حيث ان مصر كلها ستشارك فيها ترشيحا وتصويتاً، فقد كان يتعين وضع الضوابط وتأمين الضمانات الكافية لها. ورغم ان الرئيس مبارك صرح فى اكثر من مناسبة وآخرها فى الحوار الصحفى مع رئيس تحرير الاهرام من ٢١ مايو ١٩٩٥ بشأن قضايا العمل الوطنى ...

حديث قال الرئيس ان الانتخابات بالنظام الفردى، وان القرار سيكون فيها للشعب

ودون تدخل اى جهة كانت، للانعطاف بارادة الجماهير ورغم ان هذا القول كان فى حديث رسمى للرئيس، ولم يكن قولا مرسلاً، الا ان اية قرارات تنفيذية لم تصدر من السلطات المختصة حتى الآن لتنفيذ ما قاله الرئيس. ومازالت احزاب المعارضة تتساءل ومازالت الجماهير تتطلع وتطالب بتأمين الضمانات اللازمة والمناخ المناسب للانتخابات القادمة حتى تستطيع القوى السياسية اداء فاعلياتها. وحتى يختار الشعب مرشحيه الذين سيدفع بهم إلى المجلس لتحقيق التغيير الذى توافر زمنه وتوافرت اسبابه وتوافرت امكانات تحقيقه فى اطار الشرعية الدستورية ومن خلال هذه الانتخابات التى تعد الفرصة الاخيرة المتاحة للتغيير، ولكى يفرض الشعب وجوده ويخرج من القمقم الذى ظل حبيسه عشرات السنين لينتصب مارداً عملاقاً، لأنه صاحب القرار، ولانه السيد الذى لا سيد سواه ولأنه الذى يأتى بالحاكم والحكومة، ومن ثم فإن على الشعب ان يعبر النظرة السطحية لينظر إلى الاعمق والابعد، وان يدرك نذر الخطر التى تحيط به وتتهدد حياته وان يؤمن ان التوازن السياسى والسلام الاجتماعى لن يتحقق الا فى مناخ الديمقراطية بمفهومها الصحيح وتداول السلطة بشكل عملى وليس مجرد نصوص معلقة فى الدستور، وضرورة توافر عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكوم وان الازمة السياسية التى تمر بها مصر نابعة من انعدام الحياة الدستورية وفقدان الديمقراطية وذبح الارادة الانتخابية للامة، وخروج المجالس التشريعية عن اختصاصها الاصيل فى تحقيق الفصل بين السلطات والتشريع ومراقبة السلطة

خالد الصاوى

التنفيذية، وشيخوخة اجهزة الحكم ووضع القيود على تنظيم الاحزاب السياسية واصدار الصحف والحكم بقانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية.. الخ.

ولاشك أن احزاب المعارضة وفى مقدمتها حزب الوفد سوف تخوض الانتخابات باعتبارها قوى وطنية شريفة تنطلق من ايمانها بمسئوليتها الوطنية وموقفها التاريخى ومن خلال رؤية واعية بمشاكل مصر ومعاناة شعبها، ومن خلال دراسات دقيقة محسوبة، لانها عندما قاطعت انتخابات ١٩٩٠ تكون لديها اسباب موضوعية لمقاطعتها، وهى عندما تقرر خوضها فى ١٩٩٥ فلابد ان تكون لديها أيضا اسباب لخوضه لان قرار الخوض لم يصدر عفوا او ارتجالاً وانما صدر من خلال دراسة مفردات الموقف ومعطياته واحتمالاته الآنية والمستقبلية، واصرارها على اداء دورها الفعال فى تحمل المسئولية الوطنية وممارسة نشاطها البناء تحت شمس النهار ومن منطلق الشرعية واحتلال مقاعدها فى المجلس التشريعى وتشكيل الوزن القيادى داخل المجلس والوصول إلى مقاعد الحكم اذا منحها الشعب الثقة وهذا ما ترهص به معطيات الوقت واحتمالاته ولاشك ان ذلك موقف حضارى لشعب مصر وهو جدير به وسوف يكون محل أحترام شعوب العالم اجمع انتبهوا ايها السادة.

ان المعارضة قادمة لا محالة لاحتلال مواقعها القيادية والريادية فى بناء الوطن بعد غياب طويل عن الممارسة السياسية. وهذا مطلب الشعب بكل فئاته وهو ايضا ضرورة للخروج من المحنة، وحتمية يفرضها الواقع، وحتى تكون الصورة فى اطارها الصحيح، فاننا نقول للحكومة وحزبها أن الشعب يريدها انتخابات ديمقراطية حرة بعيدة عن كل عبث أو انحراف بارادة الشعب، بعيدة عن كل ما يدبر خلف الكواليس لان الشعب يريدها انتخابات تنافسية شريفة غير تناحرية تسىء إلى الوطن، وهذا ما نهمس به فى اذن الحكومة وحزبها من الآن حتى لا تنزع فتيل الغضب الشعبى فينفجر الوقت وينقلب السحر على الساحر، وان على جميع الاجهزة المسئولة عن العملية الانتخابية ان تلتزم بتصريحات الرئيس مبارك التزاما كاملا باعتبارها تعليمات آمرة واجبة التنفيذ ولأنها السياج الواقى لاختيار الشعب وارادته.

وعلى الجانب الآخر نقول لكل مواطن فى مصر سواء كان من الكتلة التصويتية او من خارجها نقول كفانا سخرية وكفانا تغييبا وكفانا هوانا فقد أن الآوان لنخرج مصر من الكهف المظلم، وان نعيد بناء الانسان المصرى فى مناخ الحرية والكرامة الانسانية بعيداً عن كل قهر وظلم، لأنه لا يصح الا الصحيح ولا يبقى غير الاصح.

واننا يجب ان نكون يداً واحدة وقراراً واحداً، وان يصبح اتفاق المختلفين غاية حتى لا يكون جهادنا كمن يحرث فى البحر، وحتى لا يواجهنا الطوفان بعد فوات الفرصة والدخول فى منعطف اللا عودة ويومها لن نلوم الا انفسنا.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حب

○○ من الطبيعي ان يتقدم الحزب الوطني بانجازاته.. وبرنامجه الانتخابي.. قبل الانتخابات القادمة.. وسوف يقدم ارقاما بالملايين والمليارات.. وسوف تغنى صحف الحكومة واعلامها بهذه الارقام.. ولكن هل تغنى هذه الارقام عن الحقائق التى يشاهدها المواطن ويلمسها.. هل يصدق الناس ما تقوله الحكومة بأرقامها.. وهناك فرق كبير بين ما تعلنه وما يعانى منه الشعب فعلا..

○○ هل يمكن للحكومة ان تقول انها قضت على الفساد.. والناس تلمسه كل يوم.. الموظف الذى يقبض ربع جنيه.. والموظف الاكبر الذى يقبض بالآلاف.. وكلما كبرت المسئولية زاد حجم الفساد.. هل تقول الحكومة أنها حلت ازمات الزلزال والسيول والمناطق العشوائية.. والناس تعيش فى عشة.. أو على قارعة الطريق أو ١٠ فى غرفة.. وهل يصدق الناس ان الحكومة وازنت بين الاسعار والاجور.. بينما الغلاء يطحن الناس.. ويصيب الاطفال بأمراض فقر الدم والانيميا والجرب والروماتيزم..

○○ ستقول الحكومة أنها انفقت مليارات على مياه الشرب والصرف الصحى.. فماذا تقول فى انتشار الفشل الكلوى.. والكوليرا والتيفود.. وبعض الناس يشترى الماء بالجركن.. وهل تغنى الأرقام عما يعانيه الناس فعلا.. وهل تستطيع الحكومة ان تقول أنها تقدم تعليما حقيقيا.. ومجانيا.. مع أن الدروس الخصوصية اصبحت ضرورة.. والعلاج المجانى.. كيف تفسره الحكومة.. وقد اصبح من يدخل المستشفى الحكومى مفقودا.. ومن يخرج منه مولودا.. من جديد..

○○ وأين حقوق العمال فى القطاع العام.. الادارة تفسد وتسرف وتتعسف.. فإذا احتج العمال حاصروهم بالأمن المركزى.. والعمال لا يطلبون الا حقا.. وهم يرون فساد الادارة ولا يملكون الاحتجاج الا بالاضراب.. وهو حق طبيعى للعامل اذا ضاعت حقوقه.. وماذا تقول الحكومة فى الضرائب التى تزداد كل يوم.. والتى تؤجل الحكومة بعضها الى ما بعد الانتخاب.. وماذا تقول فى حالة الطوارىء التى لم تقدم حتى وعدا بانهائها.. بل انها مصرة على استمرار الطوارىء.. وماذا تقول فى ازمة الزراعة.. المبيدات فاسدة وأسعارها فى السماء.. والاسمدة غير موجودة.. والذين تسببوا فى الأزمة مازالوا يحتلون كراسيهم..

○○ وهل تستطيع الحكومة تفسير حالة البطالة بين الشباب.. التى تعتبر نموذجا لحالة الغضب.. وهل تتوقع الحكومة من الغاضبين ان ينتخبوا الحزب الوطنى.. ان صوت الغاضب ضد الحكومة بشكل تلقائى.. فهل تزوره الحكومة.. وماذا فعلت الحكومة لحرية الصحافة.. وحرية التعبير فى المسرح والسينما؟..

○○ من حق الحكومة ان تقول ارقاما بالمليارات.. ولكن الحقائق تكذب هذه الارقام تماما.. ومن حق الناس ان تسأل أين ذهبت هذه المليارات.. إذا لم تكن قد عادت على الشعب بأى منفعة.. أن الزيادات فى عهد هذه الحكومة حدثت فقط فى نسبة الفقر والقهر والجهل.. وبأى وجه تواجه الحكومة جمهور الناخبين.. إذا كان ما تقوله شيئا.. وما يراه الناس شيئا آخر.. حتى ضاعت الثقة بين الناس والحكومة تماما..

محمد الحيوان

لنا قضية

حق الأمة وواجبها

نعلم عن الانتخابات ما يعلمه الكافة.. ونعلم عن وسائل التدخل والتزوير أكثر مما هو ثابت فى تقارير محكمة النقض التى أصبحت الآن ترد بذاتها على كل من يدعى نزاهة الانتخابات.

ومع ذلك فمن حق الأمة أن تختار حكامها وممثليها ومن واجب المعارضة ان تتيح لها هذا الاختيار.

ولكن من واجب الأمة أيضا أن تعبر عن إرادتها وأن تصون هذه الإرادة من محاولات اخضاعها لذهب المعز وسيفه. والتجربة تدل على أن الاختلاط التام بين الدولة والحزب الحاكم - وهو أثر باق وقائم من آثار حقبة الحزب الواحد والرأى الواحد والفرد الواحد - هذا الاختلاط يجعل كل من يرشح نفسه من خارج الحزب الحاكم عليه أن يواجه الدولة بكل امكاناتها. بينما كل من يرشحه الحزب الحاكم يتمتع بكل هذه الامكانات.

ولن يغير النظام القائم هذا الوضع الشاذ لأنه أساس هام من أسس قيامه - فهل تستطيع الأمة أن تفرض هذا التغيير؟ كيف يمكن لعمدة قرية ألا يؤيد مرشح الدولة وقد أصبح وجوده فى منصبه يستند إلى إرادة الإدارة وليس إلى الانتخاب. كيف يمكن لضابط أو مأمور أن يلزم الحيدة فى العملية الانتخابية وهو خاضع للمحافظ وهو المسئول الأول عن الأمن بالمحافظة وفقا لنص قانون الإدارة المحلية. وهذا المحافظ نفسه هو الذى يختار مرشحى الحزب الحاكم ويلتزم بإنجاحهم.

كيف يمكن لرئيس لجنة الانتخاب الفرعية وسكرتيرها أن يقوم بواجبه فى ضبط العملية الانتخابية وهو الموظف الصغير الذى يخشى ويرجو. انها حلقة محكمة لا يمكن الفكاك منها إلا إذا أرادت الأمة إرادة فاعلة واعية. تعلو على إرادة أصحاب المصالح والمخاوف..

هذه هى القضية.. هل تريد الأمة أن تمارس حقها فى اختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم وتغييرهم عند الاقتضاء بارادتها الفاعلة. وان كانت تريد فهل هى مستعدة لأن تدفع ثمن ما تريد. تنظيما وتخطيطا وتضامنا وارتفاعا عن الاهواء. ان لم يكن تحقيق هذا هو هدف كل القوى التى تطالب بحق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه.. فلن يكون أمامنا الى انتظار اليوم الذى تشرق فيه الشمس من الغرب.

محمود أباظة



أجواء المعركة الانتخابية بين الأحزاب بدأت تفرض نفسها

مبارك: لم أعط اي تعليمات بنجاح أو سقوط أي شخص

□ القاهرة - من أحمد السكري:

■ على رغم ان الانتخابات البرلمانية ستجرى في مصر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل الا ان اجواء المعركة الانتخابية بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فيها بدأت في فرض نفسها على الساحة السياسية في مصر، وبدا ان اعضاء الحزب الوطني الحاكم دخلوا في منافسة شديدة للفوز بترشيح الحزب لهم في الدوائر الانتخابية.

واكد الرئيس حسني مبارك ان المجال مفتوح لاي مواطن للترشيح نفسه ولا حظر على اي فرد في الترشيح في ظل القانون والدستور اللذين ينظمان ذلك. وقال في تصريحات نشرتها امس صحيفة «مايو» التي يصدرها الحزب الوطني الحاكم انه «لو استشعر اي مواطن في نفسه القدرة على تمثيل ابناء دائرته تحت مظلة اي حزب من الاحزاب او كمستقل فاهلا ومرحباً».

واشادت خمسة احزاب من احزاب المعارضة المصرية بتصريحات مبارك التي اعلن فيها ان انتخابات مجلس الشعب المقبلة ستكون نزيهة ولن تتدخل الحكومة فيها على الاطلاق وان على الاحزاب المشاركة في هذه الانتخابات.

واكدت الاحزاب الخمسة (الامة والاحرار والخضر المصري والاتحاد الديموقراطي والشعب الديموقراطي) في بيان لها امس انها ستخوض الانتخابات القادمة سواء تم اجراؤها بالنظام الفردي او بنظام القائمة النسبية وذلك ايماناً من هذه الاحزاب بضرورة المشاركة في الواجب الوطني الديموقراطي.وطالب البيان بان «تدار الانتخابات المقبلة عن طريق وزارة ادارية مستقلة ومحايدة مدتها ستون يوما حتى ظهور النتيجة او عن طريق انشاء مؤسسة قومية مستقلة لادارة هذه الانتخابات تكون تحت اشراف المجلس الاعلى للقضاء او ان تدار الانتخابات بالاثنين معاً».

واكد البيان ان مشاركة الاحزاب السياسية في انتخابات مجلس الشعب «يساعد على نمو التعددية الحزبية باعتبارها مفتاحا لممارسة الحياة السياسية في مصر».

ويشتد الصراع بين نواب حاليين وسابقين من اعضاء الحزب الوطني يحاول كل منهم ان يفوز بترشيح الحزب الذي يعتبره جواز المرور الى مقعد البرلمان وذلك من خلال الوجود في الدوائر الانتخابية للفوز بثقة الجماهير.

وفي جولة قامت بها «الحياة» في بعض الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية القريبة من محافظتي القاهرة والجيزة لاحظت سخونة المعركة بين نواب الحزب الوطني فالنواب الحاليون يوضحون في مؤتمرات مصغرة قاموا بها من انجازات لمناطقهم الانتخابية فيما يؤكد المنافسون ان هذه الانجازات غير كافية وان في امكانهم تقديم افضل منها في حال نجاحهم.

وعلى رغم ان موعد الانتخابات بعد اكثر من شهرين ولم يفتح باب الترشيح حتى الآن الا ان احدى الدوائر وصل اليها في يوم واحد اكثر من ٤٠ مرشحا لزيارتها ولم يات احد منهم ببرنامج او مشروع محدد الملامح يخوض على اساسه الانتخابات.

وفي احدى الدوائر التابعة لمحافظة كفر الدوار في وسط الدلتا قام احد اعضاء الحزب الوطني الذي يعتزم ترشيح نفسه في الانتخابات بتبرعات واسعة للقرى والمساجد وبيوت الشباب التابعة للدائرة الانتخابية.

واعلن الرئيس مبارك في تصريحات لصحيفة «مايو» لسان حال الحزب الوطني الحاكم الصادرة امس الاثنين ان الانتخابات المقبلة ستكون وفقا للنظام الفردي الذي يتيح اكبر فرصة للمشاركة الشعبية.

واكد مبارك من جديد نزاهة الانتخابات وحريتها وان «لا تدخل ابداً من قبل اية جهة كانت لتغيير ارادة المواطنين». وقال: «يكفيني شرفاً منذ ان توليت المسؤولية اني لم اعط تعليمات قط بنجاح او سقوط اي شخص لأني احترم ارادة المواطنين وحريتهم في

الاختيار كما احترم الدستور والقانون وهذا واجبي وعهدي».

وتابع: «يهمني ان اؤكد من جديد انه لم يحدث ابداً طوال فترة رئاستي ان تدخلت في الانتخابات لصالح شخص ضد شخص مهما كانت الظروف والملابسات فنحن في دولة ديموقراطية».

وقال: «إن الأسس والشروط التي سيتم اختيار مشرحي الحزب الوطني عليها ستكون النزاهة وطهارة اليد والشعبية والقدرة على الالتحام بالجماهير»، وان «من لا يقع عليه الاختيار لا يعني انه ليس اهلاً للترشيح فمجالات العمل الوطني متعددة ويمكن ان يساهم من خلال الحزب في الخدمة».

من ناحية اخرى تعقد هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطني الحاكم اجتماعاً الاسبوع المقبل تواصل فيه عرض اسماء مرشحي امانات الحزب بالمحافظات والبدائل.

وصرح وزير الاعلام الامين العام المساعد للحزب السيد صفوت الشريف بأن من المتوقع ان تكون الخريطة الانتخابية في صورتها شبه النهائية قد اكتملت في منتصف شهر ايلول (سبتمبر) المقبل.

الى ذلك اعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة الامين العام للحزب الوطني الحاكم ان الرئيس مبارك صدق على قرارات تنظيمية عدة لانتخابات مجلس الشعب منها اجازة ترشيح الوزراء وامناء الحزب القدامى في دوائرهم الانتخابية نفسها وسترفع رغبات الوزراء والامناء الجدد في الترشيح الى الرئيس مبارك بصفته رئيساً للحزب لبحثها. وقال انه لا يجوز لاعضاء مجلس الشورى المنتخبين او المعينين الترشيح لانتخابات مجلس الشعب المقبلة، وانه لن يكون للحزب سوى مرشح واحد في كل دائرة انتخابية وسوف يغطي الحزب جميع الدوائر.واعرب والي عن استعداد الحزب الوطني للتنسيق مع كل الاحزاب في عرض البرامج «لكنه غير مستعد للاندماج او الاتفاق مع احزاب اخرى على ترك اي دائرة انتخابية».



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

أربعاء جليل

عشرة اسابيع باقية على واحدة من أهم المعارك السياسية التى ستعيشها مصر.. وهى انتخابات مجلس الشعب التى ستسفر عن برلمان مطلوب منه حكوميا مواصلة مسيرة سلفه فى التشريع لعصر الخصخصة وتقييد الحريات وتحرير الاقتصاد.. ومطلوب منه شعبياً مراقبة أعمال الحكومة وسياساتها، وعلى الأقل، وقف المزيد من التدهور فى أحوال الناس المعيشية، ووقف المزيد من قوانين تكميم الأفواه.

وككل موسم انتخابى بدات مبكراً هوجة الدعاية الإعلامية للحكومة ووزرائها ومرشحيها المتوقعين عبر الحديث فى الإذاعة والتليفزيون والصحف الرسمية عن إنجازات وهمية، لو تم جمعها بدقة لرسمت صورة مختلفة تماماً عن المجتمع الذى يعيشه ملايين الفقراء ومحدودو الدخل والعاطلون!!

وليس هناك ما هو أهم من هذا الحدث الذى بدأ التحضير له من كل الأحزاب، حتى يتحول طابع "مجلة الأهالى" لتأخذ مساراً جديداً خلال الشهرين القادمين، تجوب خلاله مختلف المحافظات وتعيد طرح هموم الملايين وآمالهم فى حياة أفضل، وتقدم كشف حساب لنواب الشعب فى الدورة الماضية، فى مقابل نواب الصمت والشوشرة والكيف وغيرهم.. لهذا عزيزى القارئ تبدأ المجلة من هذا العدد وإلى ان ينجلى غبار المعركة الانتخابية القادمة فى متابعة قضية واحدة هى «الانتخابات والناس».

«المحـرر»



الانتخابات تفرض نفسها على احتفالات مطروح بعيدها القومي

احتفلت محافظة مطروح بعيدها القومي وسط اجتماعات ساخنة بين أكثر من ثلاثمائة من كبار رجالات القبائل حول المرشحين لانتخابات مجلس الشعب القادمة . اتفقت قبيلة (على الابيض) على ترشيح كل من عوض حسن عوض وخليل عطية شويقى . بينما استمرت الصراعات داخل أربع قبائل أخرى لترشيح اثنين فقط من ابنائها .

جدير بالذكر أن الانتخابات داخل محافظة مطروح تسير حسب الاتفاقية القبلية التي وقعها السادات مع رؤوس القبائل في السبعينيات وتلقى معارضة قطاع واسع من شباب القبائل بسبب سلبها لحقوقهم في حرية الترشيح والانتخاب. على جانب أخر أعلنت نعمة إسماعيل يادم ترشيح نفسها لانتخابات مجلس الشعب القادمة كمرشحة مستقلة. وهي تعتبر أول جامعية من قبائل الصحراء الغربية (١٩٧١) وأول سيدة تهتم بالعمل السياسي ودخلت مجلس الشعب من قبل في دورتي ٧٩و٨٤ وتأتي كإضافة جديدة لحدة الصراع بين مرشحي القبائل في مطروح.



المصدر : الأهالي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

محامى الحريات يرشح نفسه للمرة الثانية

جلال رجب: برنامج إنقاذ للزراعة والحرفيين ومكافحة البطالة

كتب فؤاد سراج الدين:

الدكتور جلال رجب أطلق عليه عارفوه لقب محامى الحريات لأنه ضحى بالكثير من وقته وحاله فى سبيل الدفاع عن الفئات المظلومة وخاصة المناضلين السياسيين فى مصر والعالم العربى منذ عام ٣٠ وهو عضو الأمانة العامة بالتجمع التقدمى ومحام مرموق واعتقل أكثر من مرة فى عهدى الرئيسين عبد الناصر والسادات وهو أيضاً عضو نقابة المحامين وعضو المكتب الدائم للمحامين العرب وعضو منظمة حقوق الإنسان ومراقب دولى للانتخابات فى العالم ومراقب استفتاءات ومحاكمات وله مناصب عديدة وهو أيضاً مناضل يسارى غنى عن التعريف.

ذهبت إليه فى مكتبه المتواضع بكفر الشيخ الذى ذاع صيته وشهرته بين أهلها واقترحت عليه الحديث بمناسبة قرب انتخابات مجلس الشعب للدورة الجديدة وقراره الدخول فيها عن بندر – كفر الشيخ مع انه من مركز فوه إلا أن بندر كفر الشيخ يكن له كل الحب والاحترام وبدأ الحديث:

بدأ الحديث بقوله سأرشح نفسى فى دائرة بندر كفر الشيخ للمرة الثانية وكان المفروض أن يكون النجاح من نصيبى فى الدورة الماضية إلا ان بعضهم من العائلات قد استخدم التزوير عن طريق تقفيل الصناديق . وحاليا اقوم بالإعداد لمعارك لا تسمح بالتقفيل فقد اخترت عائلة من كل قرية وعزبة حتى لو كانوا سكانها عشرة أفراد وسيدافعون عن الصناديق ويمنعون التقفيل ولو بالقوة.

وأضاف إن هذا يعتبر حلاً ولكن لابد من التوعية ومنع العصبية عن طريق المرشحين وأجهزة الإعلام . ولعلمك أنا استطيع التقفيل أحسن من أى عائلة ولو قبلت التقفيل لنجحت فى الانتخابات الماضية والذى يقبل التقفيل "التزوير" خائن لوطنه ولنفسه ونائب غير شرعى ودخولى الانتخابات هذه المرة سيعتمد على التوعية السياسية عن طريق الانتخابات المشروعة والسليمة وطريقة اختيار العضو المثالى الذى يستطيع أن يخدم مصالح الجماهير وأيضاً هناك توعية ما بعد الانتخابات بما يجب أن يقوم به عضو مجلس الشعب وكيف يمكن لأهل دائرة العضو محاسبته إذا قصر فى دوره المنوط به لأن منصب عضو مجلس الشعب خطير وبيده قرارات مصيرية.

برنامج واقعى

ما هى المشاكل الرئيسية والملحة فى بندر كفر الشيخ وهل لديكم برنامج واقعى يتضمن حلولاً لهذه المشاكل؟

هناك أمران فى بندر كفر الشيخ موضوع الحرفيين أقل ما يقال عنهم إنه هضم حقهم بالكامل وعليك أن تبحث فى المدينة الصناعية لكفر الشيخ لتعلم أن الحرفيين ضاعوا نهائياً وضاعت مصالحهم لأنهم أجبروا على الذهاب إليها ولم تتم فيها المرافق حتى يومنا هذا مما عرقل عملهم وبالتالى ضاع زبائنهم لصالح آخرين فى بلاد أخرى على السكك الزراعية وعم الكساد وهم أصحاب الخبرة الطويلة . وبالتالى لابد من دخول المرافق لهم والأمر الآخر هم البائعون الجائلون لقد حاولوا أن يبحثوا لهم عن أماكن ومنهم تجار السمك وخلافه ووضعوهم فى أماكن غير



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

مناسبة فأدى ذلك إلى زيادة تلوث البيئة وهم حاليا مطاردون فلابد من وجود حلول لهؤلاء القوم.

وأضاف لابد من إجبار المحافظة على إخراج الحرفيين من الأماكن الحالية ومحاولة تحسين المشاريع التى قامت بها المحافظة ولوثت البيئة وأضرت بالجميع وهذا واضح لمن يرى سوق السمك الجديد وأسواق الخضار. إن المبالغ التى تجمعها المحافظة ترهقهم فلابد من تخفيضها لأنهم منهكون من كثرة الغرامات الضريبية والكساد.

بنك تعاونى للفلاحين

وعن حل مشاكل كل الفلاحين، قال جلال رجب: المشروع الأساسى للفلاحين من سكان دائرة بندر كفر الشيخ وفلاحى المحافظة هو ما طرحه حزب التجمع بكفر الشيخ من فكرة تحويل بنك التنمية والائتمان إلى بنك تعاونى يملكه الفلاحون ليخفف عنهم عبء الديون والفوائد المبالغ فيها ويساعدهم فى التسويق والإنتاج وخلافه من تمويل للبحث العلمى لأن بنك التنمية تصل فوائده حاليا إلى أكثر من ٢٢٪ وهذا أمر أضر بكل فلاحى مصر، كذلك لدينا مشروع التركيب المحصولى المخطط الذى يكفى مصر من حبوب الغذاء فى حدود مواردنا المحدودة وعندنا أبحاث استغرقت أكثر من خمس سنوات تستفيد منها مصر كلها فلاحون ومستهلكون وخلافه وتمنع التدهور الخطير الذى أصاب الزراعة المصرية وهذا موضوع طويل يحتاج لمقال منفرد لشرح أبعاد المسألة الزراعية.

يشكو كثير من المواطنين فى كفر الشيخ من الحجز الوهمى أو الحجز المكتبى وتبديد المحليات وهناك كم كبير من القضايا يعرض الناس للسجن فما الحل من وجهة نظركم؟

هذا الموضوع ظهرت فضيحته فى الحجز الذى تم فى مدينة فوة ووقع فى براثنها رئيس مجلس مدينة فوه السابق والمحبوس حاليا وضده مجموعة من التزويرات الخاصة بالحجز المكتبى الإدارى والحل يكمن فى مقاضاة الدولة وهناك دعاوى متعددة سترفع من المتضررين فى فوه ومنهم أنا شخصياً فقد حجزوا علىَّ بـ ٣٨٠ ألف جنيه على أساس أننى بعت أراضى مبانى وأنا لا أملك أراضى مبانى فى فوه والموضوع فى يد القضاء، ولابد لكل الناس من رفع دعاوى ومقاضاة الدولة فى هذا الشأن الخطير لقد حجزوا على واحد ميت فى دسوق هل تتصور هذا الاستهتار أما الحجز المكتبى القضائى فهذا علاجه تأديب المحضرين بالفصل من عملهم عندما يثبت عليهم ذلك.

د. جلال رجب

إنقاذ المحليات

ما رأيكم فى فصل الحكم المحلى عن الإدارات التنفيذية مثل إدارات الزراعة والخدمات وإلغاء سيطرة أو إشراف المحليات عليها؟ وذلك على ضوء ما لمستموه فى كفر الشيخ؟

اللامركزية من شروطها أن الإدارة المحلية تأخذ أغلبية الوزارات غير السيادية مثل وزارات: التربية والتعليم والزراعة وغيرهما . كان يمكن أن يكون هذا النظام ناجحاً فى البداية، إذ كانت هناك رقابة من المجالس الشعبية لكن الذى يقع الآن شىء ضار لأن المجالس الشعبية تقع تحت سيطرة المحافظين عن طريق تحكمهم فى انتخابات هذه المجالس وبذلك تنعدم الرقابة الشعبية وبالتالى فإن عودة النظام المركزى لكل وزارة سيكون أقل ظلماً وخيراً للمجتمع.

ما رأيكم فى بقاء نظام شرط الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب والشورى؟

بالأمانة وأنا رجل اشتراكى أعتقد أن النظام الراهن لا يصلح. لماذا؟ لأنه عندما أراد عبد الناصر أن يقضى على الطبقة الاقطاعية دفع بممثلى العمال والفلاحين إلى المجالس النيابية والآن أصبح هناك أحزاب وكل حزب يمثل مصالح طبقية معينة فمن غير المعقول مثلا أن حزب الأحرار أو حزب الوفد يمثل العمال والفلاحين، قد يكون حزب التجمع أو الناصرى هو الذى يمثلهم وهكذا .. فمنذ



عهد السادات أصبحت كلمة الاشتراكية تلوكها الألسن فقط ليس إلا والنظام نظام رأسمالي قاطع في اتجاهاته فلم يعد الموضوع أن نأتي بممثلين ونقول عنهم "عمال وفلاحين" ونحطهم وخلاص فمن اى حزب جاءوا؟ ولذا فالملاحظة القاطعة أن هؤلاء الذين يسمونهم حاليا عمالاً وفلاحين أكثر رأسمالية ممن يسمون الفئات .. مثال عبد الحميد غازى الذى كان يمثل الفلاحين ايام عبد الناصر إلا انه تحول إلى النقيض الآن وغيره. لذلك فلابد من إلغاء نظام شرط الـ ٥٠٪ عمالاً وفلاحين فى المجالس النيابة لأنه لا يمثل الحقيقة الآن ولم يعد يفيد فى هذا العصر.

ما رأيكم فى قانون تعيين العمد والمشايخ وهل هو دستورى؟

اكبر خطأ تقع فيه الإدارة المصرية التى تدعى الديمقراطية فإذا كان اصلاً انتخاب العمد والمشايخ باطلا لأنه كان يعتمد على الضغوط وأشكال التزوير فما بالك من تعيينه من قبل الإدارة . سيصبح العمده موظفا لدى الحكومة وحزبها ، ودى أكبر مصيبة.

لمسنا من أول رئيس الدولة إلى أصغر مواطن فى مصر ظاهرة عدم إقبال الجماهير المصرية على صناديق الانتخاب فما الطريقة التى تقترحونها لدفع الجماهير للإدلاء بأصواتهم واختيار نوابهم الحقيقيين؟

أولاً هذه المسألة لن تأتى إلا تدريجيا. إن مصر مصممة على السمعة الخاصة بتزوير الانتخابات فالناس عزوفة عن صناديق الانتخاب.

ثانياً:- لابد من توعية المواطن المصرى بما يجب أن يكون عليه عضو مجلس الشعب، وكيف يختاره، وما هو معيار اختياره. هذه المسألة لا يقبل بها الحزب الحاكم ولن يقوم بها إلا أحزاب المعارضة وبالتدريج سوف تحل المشكلة وعدم ثقة الناس سببها "التقفيل" الذى تقدم به الحكومة وحدها فى الماضى وتطور التقفيل الآن باشتراك الناس فى هذا الموضوع.

هل من حق المحافظ إصدار قرار إدارى يخالف حكم المحكمة مثل قرارات الإزالة مثلاً؟

لا ليس من حقه وهذه اخطاء جسيمة يجب أن يتحمل مسئوليتها الموظفون اى المحافظون أنفسهم ويدفعون الغرامات من أموالهم الخاصة لأن هناك ما يسمى بالخطأ الشخصى او الوظيفى من القانون الإدارى . وهناك عدد كبير جداً من قضايا التعويض نتيجة هذه الأخطاء موجودة فى مجلس الدولة وفروعه لدرجة ان العدالة اصبحت بطيئة فى توصيل الحقوق لأصحابها لكن مع الوقت الناس تحصل على تعويضات عن هذه الأخطاء وهذا ليس قاصراً على كفر الشيخ ولكن على محافظات أخرى كثيرة.



المصدر: الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٣٠ أغسطس ١٩٩٥



لا أملك شبر أرض سوى «طربة» في جبانات بورسعيد

من مينا بورسعيد بدأت رحلة الصعود.. كانت المرة الأولى فى تاريخ الحياة النيابية أن يقتنص واحد من عمال الشحن والتفريغ أحد مقاعد مجلس الشعب.. قالوا عنه إنه زعيم المعارضة الشعبية والنائب المشاكس ونجم المعارضة وغيرها من ألقاب.. كتبت عنه الصحافة الأجنبية وتابعته وكالات الأنباء العالمية وكان محوراً أساسياً فيما تنشره الصحف المصرية عن اعمال مجلس الشعب. ورغم أنه يدخل البرلمان للمرة الأولى لكنه استطاع بلغة السينمائيين أن يسرق الكاميرا.. تقدم بأكبر عدد من الاستجوابات وكانت أقوى استجوابات شهدها المجلس باعتراف الحكومة والمعارضة.. وشارك فى مناقشة كل القوانين واستخدم حقوقه كاملة فى الأسئلة وطلبات الإحاطة.. كان مصدر إزعاج دائم للحكومة ونوابها ولم تفلح معه ألاعيب نواب الشوشرة والمقاطعة.

فى احد الاستجوابات قرر رئيس الوزراء أن يواجهه وندم بعدها على قراره وامتنع من يومها عن الرد على أى استجواب يقدمه

هو البدرى فرغلى، احد النجوم الخمسة فى السنوات الخمس الماضية الذين رفعوا صوت التجمع عالياً (دفاعاً عن الشعب والناس ومحدودى الدخل).

حقق البدرى المعادلة الصعبة خلال خمس سنوات هى عمر الدورة الأولى بالمجلس.. مارس دوره النيابى فى التشريع والرقابة على الحكومة ولم يتأخر فى الوقت نفسه عن خدمة كل أهالى بورسعيد وليس فقط ابناء دائرة العرب التى يمثلها.. ولم ينس أبدا انه ابن المينا ورئيس اللجنة النقابية وعضو مجلس الإدارة المنتخب بأعلى الأصوات فى شركته.

وكان طبيعيا أن تحمله الجماهير فى معركة من اشرس المعارك التى عرفها تاريخ الانتخابات فى مصر.. والبدرى فرغلى هو محبوب شعب بورسعيد.. الأطفال والكبار.. عمال المينا والريحة والصيادين والموظفين والمهنيين وحتى رجال الشرطة والمدهش أن نائب التجمع اليسارى وصل إلى قلوب رجال الأعمال والمستوردين والمستثمرين وهى ظاهرة جديدة على اليسار المصرى.

ونجاح البدرى فرغلى فى تحقيق المعادلة الصعبة يعود إلى سنوات طويلة تبدأ من عام ١٩٥٠ عندما عرفت أقدامه طريق المينا وهو صبى لم يتجاوز عمره ثلاثة عشر عاما

ارتبط الصبى بكتيبة أعمال الشحن والتفريغ.. تعلم منهم الإصرار والعمل الشاق فى الليل والنهار وعاش ظروفهم الصعبة والقاسية وفتح وعيه على استغلال المقاولين الكبار لنتاج عملهم وبعد سنوات قليلة كان طبيعيا أن يقود البدرى أول إضراب فى الميناا ويذهب



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

احمد الحصري

إلى السجن مع رفاقه دفاعاً عن حق عمال الشحن والتفريغ في حياة ادمية.

في تلك السنوات عرف البدري اهمية الثقافة.. كان يقرأ كل ما يقع تحت يديه وكان مغرماً بقراءة ادب الحرب في إحدى المرات وقف يعارض المسئولين في منطقة الشباب الاشتراكي اثناء محاضرة عن القطاع العام. قال لهم إن مشكلات العمال كما هي.. وكل ما حدث أن المقاول تم استبداله بالقطاع العام بينما أجر العامل ما زال كما هو ٣٦ قرشاً في اليوم.. اتهموه يومها بالشيوعية وحرموه من جنة الاتحاد الاشتراكي.

في حرب ٦٧ لم يغادر البدري مدينته الباسلة وشارك في تنظيم المقاومة الشعبية حتى استبعده محافظ بورسعيد وأمر بترحيله وكان السبب أن البدري في اجتماع عام تحدث عن أوضاع الجنود على الجبهة وأوضاع البذخ والإسراف التي تشهدها ملاهي القاهرة ذهب البدري الى المنصورة وعندما جاءت حرب اكتوبر أصبح مسئولا عن شباب بورسعيد بتكليف من محافظ الدقهلية وقام بقيادة الشباب لتطهير مطار شاوا بعد قصفه من الطيران الإسرائيلي.

وبعد العودة بدأ البدري نشاطه النقابي داخل الشركة ومنذ عام ٧٤ وحتى الآن يحصل على المركز الأول في انتخابات النقابة ومجلس الإدارة.

ينضم البدري في ٧٦ إلى منبر التجمع ويصبح واحداً من مؤسسيه وفي ٧٩ يدخل المجلس المحلي وكان أحد اثنين على مستوى الجمهورية نجا رغم التزوير الفج الذي قامت به الداخلية وكان الثاني هو مختار جمعه نائب اسوان الحالي..

وكان ارتباط البدري بالناس سبباً كافيا لاستضافة ١١ مرة في سجون ومعتقلات الداخلية كان اخرها في حملة سبتمبر الشهيرة.

وطوال سنوات الرحلة لم تمسك الحكومة على البدري غلطة في استغلال مواقعه المختلفة لتحقيق اى مكسب شخصي.. كان العكس ولا يزال هو الصحيح واضطر البدري إلى أن يتخلى عن حقوقه مثل كل المواطنين ومازال يسكن مع اسرته المكونة من ٨ افراد في شقة متواضعة من غرفتين فقط.

أول أفراح البدري كان ياسر وهو الان طالب بكلية التجارة، والثانية هي زينب خريجة المعهد الفني التجاري وبعدها صباح في الثانوية العامة ثم وليد في الإعدادية وأحمد في الابتدائي وأخيراً صابرين في الحضانة.

وكان وراء البدري طوال هذه السنوات واحدة من أخلص الزوجات المصريات.. تحملت أم ياسر كل سنوات الرحلة لم تشكُ يوماً وكانت مثل البلسم للبدري في أيام المحن وهي تعرف أن حياة البدري بين الناس والبدري مثل السمك لا يستطيع العيش خارج الماء.. وهو لا يستطيع العيش بعيداً عن الناس. سعادته أن يكون بينهم يدافع عن حقوقهم ويحمل معهم حقوقهم ويحقق معهم مكاسب جديدة من أجل حياة أفضل.

نائب لبورسعيد والوطن

قال البعض عن البدري أنه نسي بورسعيد وان معارضته كانت قومية الطابع.. وهو انتقاد أشبه بالمثل الذي يقول ما لقوش في الورد عيب.. قالوا يا أحمر الخدين.. ويقول البدري إن مشاكل الوطن واحدة وحل اى منها يعكس نفسه فوراً على بورسعيد فالعلاقة مباشرة ووطيدة بين كل ما هو قومي وكل ما هو محلي. وامثلته على ذلك ما جاء في استجواباته.

في استجواب الانسولين.. عرف البدري أن هناك ٢٠ الف مريض بالسكر في بورسعيد وكلهم يعانون من اختفاء حقن الانسولين رغم أن الدولة تدعم هذا الدواء بأكثر من ٥٠ مليون دولار سنويا وهو اتجاه سارت عليه منذ سنوات الستينات.. وعندما جاءت سنوات الخصخصة والانفتاح أصبح كل شئ معروضاً للبيع والشراء حتى الإنسان تمت خصخصته في السوق.. وفي مجال الدواء ارتفع السعر وبدأت الشركات الأجنبية تروج للانسولين البشري بأسعار تبدأ من ٣٥ جنيها إلى ٧٥ جنيها للحقنة مقابل ٦٥ قرشا فقط للحقنة المصرية. وظهرت مافيا الدواء والتهريب وهو مادعى البدري لتقديم الاستجواب بعد الإحاطة بكل جوانب المشكلة ومن خلال الوثائق الرسمية.. وقف البدري يهاجم وزير الصحة عن إهماله الجسيم وسكوته عن تهريب الدواء الذي يهدد حياة مليون و ٢٠٠ الف مواطن مصري منهم ٢٠ الف بورسعيدي.

ورغم أن الحكومة بأغلبيتها اسقطت الاستجواب لكنها اضطرت إلى الإطاحة بوزيرالصحة في التعديل الوزاري وكانت حيثيات الاستجوابات وراء هذه الإطاحة.

سهل حشيش

في استجواب سهل حشيش بالبحر الاحمر قدم البدري للمجلس المستندات التي تثبت الشروع في نهب ٥٠٠ مليون جنيه مصري لصالح الوزير السابق للسياحة وصديقه في استغلال ٤٤ مليون متر مربع من ساحل البحر الأحمر..

وكان للاستجواب أثره في إلغاء العقد ووقف العمل باتفاقية القرض المقدمة من البنك الدولي وعزل الوزير وتحويل لكل القيادات المحلية بالبحر الأحمر للنيابة.. ولأول مرة يوافق البنك الدولي على تعديل شروط اتفاقية القرض وتم نقل ٥٠٠ مليون جنيه لصالح الحكومة بعد أن كان سيحصل عليها صديق الوزير ويقول البدري كنت أحمي أموال الدولة.. ألا ينعكس ذلك على شعب بورسعيد الذي يحصل على نصيبه من الميزانية.

مؤامرة القناة

وكانت أخطر استجوابات البدري هي الخاصة بالمؤامرة الدولية على قناة السويس بعد قيام اسرائيل بإنشاء طرق بحرية بديلة للقناة وهو ما جعل بعض أصحاب البواخر يتجمعون اليها.. قال البدري يومها إن إسرائيل تسعى لإلغاء دور القناة وتحويل مدن القناة الثلاث إلى مقابر ومدن مجهولة وهو ما يؤثر على حياة ٢ مليون مواطن ويومها نفت الحكومة وجود اى تفاوض بين قطر وإسرائيل وطالب البدري بتخفيض تعريفة المرور في القناة ورغم إسقاط الاستجواب فإن الحكومة دخلت بعدها في مفاوضات مع قطر لإثنائها عن مشروعها مع إسرائيل - وقامت الحكومة بخفض تعريفة المرور ايضا وكان البدري قد قدم سلسلة من الاقتراحات البديلة لإنقاذ القناة من المصير الذي ينتظرها وأعلن أن الحكومة إذا لم تتحرك ستتحول القناة إلى بحيرة لصيد السمك خلال فترة لا تتجاوز ٥ سنوات.

فى هذا الاستجواب كشف البدرى أيضا عن إهمال قيادات الهيئة فى تطويرترسانة بورسعيد حتى إنه خلال ١٠ سنوات لم تبن الترسانة باخرة واحدة.. وطالب بتطوير منطقة القناة وتحويلها لمنطقة صناعية ضخمة لإصلاح وبناء السفن والخدمات البحرية وهو الدور الأساسى للهيئة بدلا من اكتفائها بدور الكمسارى الذى يحصل تذاكر المرور فقط.

ولم ينس البدرى فى استجوابه الإشارة إلى تخريب وتدمير ٦٤ مهنة داخل بورسعيد بها عشرات الآلاف من البمبوطية وتجار المخلفات وتموين السفن.. وتحدث عن السياسة الاستعمارية لقيادات الهيئة بالتفرقة بين كبار العاملين وصغارهم فى الأجور والمرتبات والحوافز والمكافآت والامتيازات وحتى فى بوابات الدخول والخروج والأندية.

الصندوق والحكومة

وكان اقوى استجوابات البدرى باعتراف فتحى سرور رئيس المجلس هو الخاص بعلاقة الحكومة بصندوق النقد الدولى.. وكان محور الاستجواب هو قيام الحكومة بتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية مرسومة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.. وكانت شواهد البدرى هى القوانين التى مررتها الحكومة عن طريق نوابها وكلها مطلوبة فى خطابات رسمية من المسئولين فى صندوق النقد والبنك الدوليين وكان ابرز هذه القوانين الموافقة على إصدار القانون ٢٣ وتصفية القطاع العام وبيعه فى المزاد بدون منافسة وتشريد ٢ مليون عامل وما يتبعه من تدهور معيشة أسرهم وقدم البدرى نصوص الخطابات المتبادلة بين الصندوق والحكومة والتى تطالب برفع الدعم نهائيا عن الصحة والتعليم والطرق والمياه والمواعيد المحددة لبيع شركات القطاع العام والتأمين والبنوك.

واضطر رئيس الوزراء للاعتراف بصحة ما قدمه البدرى من وثائق وكانت دهشته من وجود هذه الوثائق فى يد البدرى بالرغم من انها لم تخرج من مكتبه أو مكتب المسئولين فى البنك الدولى.. وبعدها امتنع رئيس الحكومة عن مواجهة البدرى فى اى مناقشات تتعلق بسياسة الحكومة.

فى هذا الاستجواب لم ينس البدرى التركيز على مشكلات شعب بورسعيد بسبب رضوخ الحكومة لطلبات البنك الدولى - وتحدث عن إلغاء الحظر نهائيا على استيراد الاقمشة والمنسوجات وهو ما يعنى انهياراً كاملا لبورسعيد اقتصاديا واجتماعياً بعد دخول البضائع برسم الوارد فقط وفقاً للاتفاق مع الصندوق وهو أخطر من اتفاقيات الجات التى تعطى «سماح» عشر سنوات.

وأشار البدرى لوجود ٤ الاف شركة تحصل على حصص استيرادية مهددة بان تتحول تراخيصها إلى أوراق لا قيمة لها حيث أن رسم الوارد اقل بكثير من رسوم المنطقة الحرة وتكلفة الحصة.

والغريب أن الحكومة كانت تهدد اهالى بورسعيد فى كل انتخابات بأن البدرى إذا نجح فى الانتخابات سيطالب مع غيره من الشيوعيين بإلغاء نظم الاستيراد والحصص الاستيرادية.. ونسيت الحكومة كلامها الذى قاله مسئولو الحزب الوطنى والمحافظون المتوالون على بورسعيد.. وقامت الحكومة بنفسها بالالتزام بقتل بورسعيد والصناعات الوطنية مع سبق الإصرار والترصد وهو ما يطلق عليه البدرى بأن الوقت قد حان لتحويل اوراق الحكومة إلى المفتى.

ويؤكد البدرى أن حجم استيراد البضائع فى بورسعيد لا يتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه وهو حجم استيراد تاجر واحد فى الاسكندرية ويتساءل لماذا بدلت الحكومة سياستها.. ويؤكد فى الوقت نفسه أنه يقف مع تجار بورسعيد والراسمالية الوطنية المنتجة انطلاقا من مصلحة الوطن وأن كونه نائباً يسارياً فى صفوف المعارضة لا يمنعه من ذلك فمصلحة مصر هى مواجهة المستوردين الأجانب والسماسرة والمغامرين القادمين من اوروبا وامريكا ومصلحة مصر هى تثبيت دور الرأسمالية الوطنية والوقوف ضد ضرب الصناعة الوطنية وأن يكون السوق المصرى ملكنا وهو ما يعود بالخير على بورسعيد كمنطقة حرة ايضا.

مشاغبات أخرى

هذه بعض امثلة من استجوابات البدرى ولا تقل عنها مشاغبات فى المناقشات وأعمال لجان المجلس فقد كان اكثر الأعضاء تقديماً لطلبات الإحاطة والأسئلة وهى أستكمال لدوره الرقابى كنائب.

وكانت اهم الأسئلة لوزير التعليم عن تدهور أحوال التعليم ببورسعيد وسؤال لوزير الزراعة عن تلوث بحيرة المنزلة.. وكان البيان العاجل احد اسلحة البدرى استخدمه يوم "مرحبا" وهى القرية السياحية التى ضمت اوراقها الكثير من المخالفات واستغلال النفوذ فى بورسعيد ونجح البدرى فى رفع سعر متر الأرض من ١٢٥ قرشاً إلى ٢٠ جنيهاً وهو ما ادى لزيادة حصيلة المحافظة السنوية بمقدار ٥٠ مليون جنيه.

نجحت حملة البدرى على المسئولين فى قضية «مرحبا» ونجح بعد عزل المحافظ فى توظيف حصيلة الإيراد المتحقق فى إقامة كورنيش طوله ٤,٥ كيلو متر أتاح الفرصة لكل أهل بورسعيد للاستمتاع بالشاطئ بعد اغلاق اجزاء كبيرة منه للأندية والفنادق وأمل البدرى أن يتفوق بكورنيش بوسعيد على كورنيش الأسكندرية رغم أن شاطئ بورسعيد مازال فى حرب مع الألمان.. والحكاية أن هناك تعليمات صدرت من الحلفاء فى وقت الحرب العالمية الثانية بإغلاق الشاطئ ليلا ومازالت تلك التعليمات سارية حتى تاريخه بالرغم من احتفال العالم بمرور خمسين عاماً على انتهاء الحرب.

القطاع العام

ودائماً كانت مشاكل العاملين بالقطاع العام محور اهتمام النائب المشاغب فى المناقشات واستطاع أن يفرض على نواب الحكومة مع زملائه من المعارضة تغيير بعض مواد القانون ٢٠٣ للمحافظة على بعض حقوق العاملين مثل تمثيلهم فى مجالس ادارات الشركات القابضة والتابعة وكان البدرى معارضاً فى معركة ساخنة لقانون تعديل مواد العقوبات على الصحفيين.

وعندما تقدمت الحكومة بمشروع التامين الصحى على تلاميذ المدرسة وحددته بـ ١٢ جنيها لكل تلميذ استطاع البدرى بعد مناقشات ساخنة تخفيض الرسم إلى ٥ جنيهات فقط.



المصدر : الأهـــالـــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

فضفضة البدرى

ونترك للبدرى الحديث عن تجربته

..............................●

● ● أنا نائب انتمى بحكم الطبقة التى نشأت فيها افكارى السياسية إلى كل الكادحين لكن المتغيرات الجديدة يجب ان ننظر اليها بموضوعية وهو ما جعلنى اقف على كل طبقات الشعب وفئاته وصاحب المصنع يهمنى بقدر ما يهمنى العامل، فالعامل لابد له من مصنع ينتج فيه من هنا انحاز للطبقات الشعبية والراسمالية المنتجة التى تضيف للاقتصاد الوطنى، الاثنان طرفا عملة واحدة فى ظل المتغيرات الحالية التى نواجه فيها منافسة دولية غير متكافئة ومناخ دولى غير موات.

لقد تنازلت عن الكثير من افكارى المتشددة لصالح الآلاف من أبناء بورسعيد الذين يبحثون عن فرصة عمل بعد توقف الحكومة عن التنمية تماماً.

..............................●

● ● أنا نائب من حزب التجمع.. وتمتاز كوادر حزبنا بالثقافة العالية فى المجالات الاقتصادية والسياسية وهم متابعون لكل الأحداث وهو ما يجعلهم قادرين على رصد الأخطار قبل وقوعها.

وعندما تقول الحكومة إن ما اقوله هو كلام مكتوب لى تتناسى ان حزبنا يضم نخبة من المتخصصين والخبراء أستفيد منهم فيما اطرقه من استجوابات ومناقشات والغريب أن الحكومة وهى تملك كل الإمكانيات الفنية والمعلومات والأجهزة تمن على بافكار قيادات حزبى وقد حاولت الحكومة ورئيسها ورئيس المجلس اختبارى اكثر من مرة فيما اقوله واصيبوا بهزيمة ساحقة بعد أن تحديتهم فى مجالات تخصصهم مثل التشريع والاقتصاد.

اما رئيس الحكومة فهو يعلم جيداً من الذى يقرأ وينفذ كلاماً مكتوباً وعليه السمع والطاعة.

..............................●

● ● فى مجلس الشعب أنا لا اعبر عن فكرى الشخصى ولكنى اعبر ايضا عن فكر الجموع التى جاءت بى إلى هذا المجلس وعلى راسهم عمال الشحن والتفريغ.

ورغم العنف الشديد الذى واجهت به الحكومة طول الدورة البرلمانية لكن اغلبية وزرائها واعضائها يكنون لى كل احترام وتقدير وتتعامل معى الحكومة أفضل من نواب حزبها خاصة فى خدمات المواطنين وتاشيرات المسئولين.

..............................●

● ● أديت الدورة ٥ سنوات كاملة وخرجت منها وأنا لا أملك شبر أرض سوى "طربة" داخل جبانات بورسعيد.. وإذا بحثوا فى دفاتر الحكومة التى تسجل كل شئ لن يجدوا شيئا املكه من ايام المماليك إلا دراجتى التى سرقوها.. واتحدى كافة أجهزة الحكومة ان تقدم دليلاً واحداً يثبت استفادتى الشخصية من عضوية المجلس.. بينما استطيع تقديم ما يثبت أن حقوقى الشخصية ضاعت حيث اسكن فى غرفتين باسرة من ٨ افراد وهناك اسر اقل من ذلك كثيراً ساعدتها فى الحصول على شقق ثلاث غرف.

..............................●

● ● وقفت بجوار كل فئات الشعب حتى رجال الشرطة الذين آذونى فى الماضى وطالبت بتحسين ظروفهم وأجورهم حماية لهم من الانحراف وتقديراً لجهودهم فى مقاومة الإرهاب.

..............................●

● ● لا توجد لدى اجازات أو راحات.. وقد اختلط بى الليل والنهار وكل مواطن فى بورسعيد يعرف مقامى ويستطيع ايجادى فى خمس دقائق وحزبنا مفتوح ليلا ونهاراً ولا يغلق أبوابه حتى فى الاعياد والمناسبات.

..............................●

● ● ارسلنى مجلس الشعب لأمريكا ووصفنى رئيس لجنة العلاقات الخارجية المختصة بتوزيع المنح والقروض بأننى مفاوض شديد المراس بعد دخولى فى مبارزة قوية مع اعضاء الكونجرس حتى اقتنعوا باقتراحاتى فى أسلوب القروض والمنح واثنى السفير المصرى السابق عبد الرؤوف الريدى على موقفى وقال إن ما قلته كان أكثر حماسا مما قاله ممثلو الحكومة.

..............................●

● ● كانت القضية هى مصر وليست الحكومة.. أنا اقف مع الحكومة للحصول على مكاسب لشعب مصر ولشعب بورسعيد.. وانا نائب أتعامل مع الأجانب من منطلق مصرى وليس من منطلق حزبى.. وعندما اتى سكرتير أول السفارة الأمريكية إلينا فى مقر التجمع ببورسعيد دافعنا امامه عن الحكومة رغم ان غيرنا شكاها وكنا فيما نقوله ننطلق من اننا واحد امام الأجنبى اما فى الداخل فقد نتفق ونختلف نحن احرار وعيب علينا ان نذهب لمن صنعوا ازمتنا ونشتكى اليهم حكومتنا.

انتهى كلام البدرى لكن معركته لم تنته بعد.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

حكومة أدمنت التزوير ومعارضة تطالب بالتغيير

منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢، وحتى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥، لم تكف أحزاب المعارضة عن المطالبة بضمانات لنزاهة العملية الانتخابية، وتداول السلطة، ففى شتاء ١٩٨٢، تقدمت أحزاب العمل والأحرار والتجمع بمذكرة للرئيس مبارك تدعو للإصلاح السياسى والانتخابى، حتى صيف ١٩٩٥، وبعد عام من الحوار، وسبع بروفات "للورقة البيضاء"، خلصت سبعة أحزاب رئيسية من المعارضة، والحزب الشيوعى المصرى، وممثلان لمجموعتين شيوعيتين، وأربع شخصيات عامة، وممثلون لنقابات مهنية، وجماعة الإخوان المسلمين، إلى ما اصطلح على تسميته بوثيقة الوفاق الوطنى

ورغم ان الوفاق لازال رهناً بموافقة الإخوان المسلمين، إلا ان ما يهمنا هو انه آخر المسارات الحالية للأحزاب والقوى السياسية فى نظام ديمقراطى مدنى، يتضمن أيضاً المطالبة بنزاهة الانتخابات وينص على: ".. وإيماناً منا بحق الشعب المصرى فى نظام سياسى ديمقراطى يقوم على التعددية الفكرية، والحزبية، وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان .. وفى مقدمتها حق الاختلاف مع السلطة بالطرق السلمية..."، وما بين برد شتاء ١٩٨٢، وقيظ حرارة صيف ١٩٩٥

الحوار وفقط.. أقصى حدود ديمقراطية الحكومة!!

، ثلاثة عشر عاما، وثلاثة برلمانات ٨٤و٨٧و٩٠، وبحكم المحكمة الدستورية تم حل الأول والثانى لعدم تحقق الضمانات التى طالبت بها المعارضة والتى لو تحققت لحفظت ماء وجه البرلمانيين، والأخير لم تنظر فى أمره الدستورية بعد وانتهت تحقيقات محكمة النقض ببطلان عضوية ٨٦ نائباً حتى الآن، وتبقى إثنا عشر تحقيقاً لم تنته منهم محكمة النقض بعد، وإن انتهت دورة المجلس إلا ان احكام النقض فى مجملها ترتبط بعيوب فى العملية الانتخابية تتعلق أيضاً بعدم استجابة الحكم بمطالب المعارضة لصيانة العملية الانتخابية والتى كانت ستكفل الاحترام للحكم ومؤسساته الدستورية قبل ان تكفل تمثيل احزاب المعارضة فى تلك المؤسسات.

تزوير الجمهوريات الثلاث

وعن الضمانات التى تطالب بها المعارضة اعتبر د. رفعت السعيد الأمين العام للتجمع ان اسلوب إجراء الانتخابات الحالى تحت راية السلطة وفى ظلها، وعلى أساس إرادتها تكرس منذ العهد الناصرى، واستمر فى ظل الجمهوريات الثلاث الناصرية، والساداتية، والمباركية، ويتفق مع ذلك ياسين سراج الدين نائب رئيس حزب الوفد ويطالب بازدواجية العمل



المصدر : الأهـرام

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإشراف الدولى ضمانة.. أم استقواء غير مفيد بالخارج؟

تحقيق
سليمان شفيق

بمعنى مطالبة الحكم بالنزاهة ، ودفع المواطن للخروج من سلبيته من أجل خلق مناخ ديمقراطى متكامل يسمح للرأى العام ان يشارك معنا فى معركة الضمانات بالحرية.

وعن توافق الوفد مع اليسار فى سبيل الحرية ، لنا عودة لنضال المعارضة من أجل النزاهة من ٨٢ وحتى ١٩٩٥ .

شهدت المرحلة ٤١ إلغاء الأحزاب المعارضة ، وثلاثة مؤتمرات رئيسية، وتسع مذكرات ، والحوار الوطنى ١٩٩٤ ، و٤٨ ندوة وفق ما نشر ، كل ذلك بلور أدباً سياسياً حزبياً حول الضمانات ونزاهة الانتخابات ، كما شهدت ذات المرحلة ٢٥ لقاء بين الرئيس مبارك وقادة المعارضة مجتمعين ، أو منفردين و١٧ لقاء بينهم فى الفترة ما بين ١٩٨٨/٨٢ ، اى بمعدل ثلاث مرات فى العام تقريباً ، وانخفض العدد إلى ثمانى مرات ما بين ٨٩ /١٩٩٤، وفى كل هذه اللقاءات ايضاً أثارت المعارضة الضمانات ونزاهة العملية الانتخابية ومن مذكرة خالد محيى الدين وإبراهيم شكرى ومصطفى كامل مراد فى ١٩٨٢/١٢/٢٠ ، حتى الحوار الوطنى ، والوفاق الحزبى، لازال الجدل وحرب المذكرات مستمرة ، والجديد موافقة الحكم على بعض المطالب كما جاء فى بيان اللجنة السياسية فى الحوار الوطنى ، تلك التى ترأسها رئيس البرلمان المصرى د. فتحى سرور. وفى الفترة ما بين ٢٥ يونيو وحتى ٥ يوليو ١٩٩٤ عقدت اللجنة احد عشر اجتماعاً ، وكما قال رئيس اللجنة ، "تحقق وفاق عام حول ضمان فاعلية مباشرة الحقوق السياسية ، وساد وفاق عام حول الضمانات الآتية:

التأكيد على حيدة ونزاهة العملية الانتخابية ، مما يتطلب تنقية الجداول من اية شائبة او خطأ ، ومراجعتها بصفة دورية ومستمرة . وفتح باب القيد لتسجيل الناخبين لمدة اطول تصل إلى بضعة اشهر فى السنة.

التحقق من شخصية الناخب عند الإدلاء برايه

تأكيد الإشراف القضائى على الانتخابات ضماناً لحيدتها ، وسلامة إجراءاتها.

ومواجهة ظاهرة سلبية بعض المواطنين فى مباشرة حقهم فى الانتخاب

وتنشيط الأحزاب السياسية باعتبارها مفتاحاً لممارسة الحياة السياسية.

ولكن الحكم ورغم تنظيمه للحوار الوطنى لم يستجب لأى من هذه المطالب ، ولازال مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى قدمه خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع للبرلمان فى الادراج قبل وبعد الحوار.

ترى لماذا هذا الموقف لحكم ادمن التزوير ، ومعارضة ادمنت المطالبة بالتغيير؟.

لا مقاعد ولا ضمانات

مسئول سياسى فى الحكم اشتهر بصلاته بالمعارضة التى تعتقد فى عقلانيته ورشده ، قال "لا يوجد شىء متجانس اسمه المعارضة . ١٩٨٤ اتفقوا فخرج الوفد متحالفاً مع الإخوان ، ١٩٨٧ كررها العمل ، ١٩٩٠ قاطعوا وتصرف التجمع بعقلانية ، ولا يوجد شىء فى أعرق الديمقراطيات اسمه الضمانات وإشراف القضاء ، وانتهى متسائلاً : هل الخطر الحكم أم الإرهابيون؟.

ويجيب د. رفعت السعيد نعم لا يوجد فى امريكا، وانجلترا، وفرنسا ، وغيرها من الدول الديمقراطية صراخاً حول إشراف القضاء ، أو غيرها من المطالب والبعض من الحاكمين حتى لو كانوا مثقفين يعزفون على هذه النغمة ، ولكن هناك غير مطلوب ذلك لأن الرأى العام لديهم قوى ، لا يخدع ، والتقاليد الديمقراطية راسخة ، وتفرض نفسها على الأداء الإدارى ، وتداول السلطة عندهم مفترض ومفروض ويتدخل فى الحوار د. حمدى السيد نائب النزهة عن الحزب الوطنى ، ونقيب الأطباء ، مؤكداً أن الغرب والعالم كله لا يحتاج لضمانات لأن الكومبيوتر يعمل داخل الاقسام الخاصة بالشرطة ، والرقم القومى الذى تكاسلت او تغافلت عنه الحكومة يحدد كل شئ ، ونحن لازلنا نستخدم الكشوف وكاتب (الروبية) ، بل وإن الحكومة اضافت عبئاً جديداً على المرشح بضرورة أن يكون مندوب المرشح من ذات الدائرة.

ويخلص إلى أن الاخطر هو سلاح المال الذى إن لم نراقبه ونفتنه فسوف تباع وتشترى المجالس النيابية فى مصر . ويضيف المستشار مامون الهضيبى المتحدث الرسمي للإخوان متسائلاً: هل فى اوربا تجرى الانتخابات فى ظل حالة الطوارىء ؟ ويقترح الإشراف الكامل للقضاء حتى لو ادى الأمر إلى إجراء الانتخابات على مرحلتين ، وأن تجمع النقاط الانتخابية فى مجمعات يشرف على كل منها قاض تغلباً على نقص القضاة ، وتنتهى المطالبة بالمساواة فى الدعاية الانتخابية بأجهزة الإعلام الرسمية لكل المرشحين وإضافة لذلك يطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بحكومة من مستقلين ومحايدين تشرف على الانتخابات.

ورداً على سؤال حول لماذا لا تستجيب الحكومة لمطالب المعارضة قال عبد الغفار شكر أمين التثقيف بحزب التجمع ، إن الحكومة جربت احزاب المعارضة فوجدتها تدخل الانتخابات رغم عدم وجود ضمانات ، فمثلاً شكلت احزاب المعارضة ١٩٨٤ لجنة الدفاع عن الديمقراطية .وأصدرت بيانات ، وعندما صدر القرار بدعوة الناخبين بادر حزب الوفد بالمشاركة فى الانتخابات بغض النظر عن ضمان نزاهتها ، ومنذ منتصف ١٩٨٦ أحيت أحزاب المعارضة مرة أخرى لجنة الدفاع عن الديمقراطية ، وعقدت مؤتمراً جماهيرياً بعابدين ١٩٨٧/٢/٥، وفى نفس اليوم حل مجلس الشعب لعدم دستوريته ، فبادر حزب العمل بالمشاركة فى الانتخابات بغض النظر عن حماية نزاهتها ، وفى ١٩٩٠ تم إحياء اللجنة مرة ثالثة ، واعد مشروع قانون لمباشرة الحقوق السياسية وقدم لرئيس الجمهورية ، وبالرغم من مقاطعة كل أحزاب المعارضة بادر بضرب التجمع وانفرد بالمشاركة بغض النظر عن ضمان نزاهتها ، وبذلك تاكد للنظام من خلال المعارك الانتخابية ان احزاب المعارضة غير جادة فيما تطالب به.

بركة يا جامع

عبد الحميد بركات نائب رئيس حزب العمل وأمين التنظيم يشترك فى المناقشة مشيراً إلى ان الحكومة تعودت ان تضرب بمطالب المعارضة عرض الحائط ، وينتقد موقف احزاب المعارضة سنة ١٩٩٠ ، ويرى انه كان خطأ ، كما انه ليس الحل الامثل ، ويضيف لو قاطعنا فلسان حال رجال الحكومة سيقول : "بركة يا جامع" ، إضافة إلى ان بعض الأحزاب التى ليست لها وجود سوف توافق على خوض الانتخابات ، وينتهى الأمر باننا استبعدنا انفسنا بأنفسنا لصالح الحزب الحاكم ، وهكذا كما يرى بركات لا مقاعد ولا ضمانات!

ويتناول أحمد حسن أمين تنظيم الحزب العربى الناصرى مسألة مطالبة الأحزاب بالضمانات وعدم تحققها من زاوية ضعف الأحزاب ذاتها ، وانه ليس فيها جسور ثقة ، مما يدفع الحكم لاستغلال تلك الثغرات ، ويشير إلى ان هناك بعض الأحزاب التي تسعى جاهدة لعقد صفقات مع الحكم على حساب نزاهة الانتخابات ، ويختلف ياسين سراج الدين مع ذلك ويرى أن إخفاق الأحزاب فى انتزاع الضمانات لا يعود للصفقات او ضعف المعارضة لأن الامر يخص بسمعة الحكم ايضاً . وينتهي رفعت السعيد إلى ان ما تحقق تاريخيا لا يتغير إلا تاريخيا، لانه لن يستطيع ان تطالب خصمك الذى يهنأ من خلال خداعك أن يتخلى طواعية عما مارسه واعتقده تاريخياً ، والحل من وجهة نظره هو مزيد من النضال الديمقراطى من أجل تاكيد الديمقراطية تاريخياً ، ولن يبقى لدينا سوى النضال من أجل التحقيق ولو الجزئى لمطالبنا فى إطار قدرتنا على تعبئة الرأى العام حولها.

الإشراف الدولى

نصل للجزء الأخير من موضوعنا ، الإشراف الدولى ، ذلك الذى انقسمت حوله الأحزاب والقوى السياسية ، حتى داخل الحزب الواحد ، أصوات تعتبره الحل للازمة ، وأخرى تعتبره خيانة عظمى ، نبدأ بالمطالبين بذلك وهم التحالف الإسلامى ، الإخوان والعمل والاحرار ، وعنهم يقول عبد الحميد بركات ، لماذا يخشى البعض هذا المطلب؟. ويجيب ، نحن نعنى بالإشراف الدولى مجرد تطبيق قرار الاتحاد البرلمانى الدولى.. والذى يرأسه رئيس برلماننا د. فتحى سرور ، حيث قرر فى مارس ١٩٩٤ ، الإشراف الدولى تحت مظلته على الانتخابات فى العالم الثالث ، ونحن لا نريد أكثر من ذلك

ويستطرد .. وإلا لا داعى للصراخ واتهام الحكم بعدم النزاهة ، ومن التحالف الإسلامى لحزب الوفد حيث لا يختلف على ذلك د. نعمان جمعة ، فى حين لا يقبله ياسين سراج الدين ، ثم إلى المستقلين حيث يطالب بالإشراف الدولى عادل عيد المحامى ، ولكن أحمد حسين يرى أن ذلك محرج لأننا لسنا دولة صغيرة ، وإن اختلفنا مع الحكم فى انتهاكة للدستور والقانون ، إلا أننا نحن الناصريين نحافظ على تقاليد دولتنا المصرية ونرفض التدخل الخارجى فى شئوننا ، ثم إلى حزب التجمع حيث يرفض د. رفعت السعيد ذلك مشيراً إلى ان البعض يطمح للاستقواء بالخارج وهم مخطئون لأن الخارج لا يفيد فى العملية الديمقراطية ، ويلفت نظر هؤلاء إلى ان هذا الخارج لا يفيد فى العملية الديمقراطية بدليل شوقه لاستقرار ، واستمرار الوضع فى بلدان مثل السعودية كذلك فإن راس الحرية فى ذلك هم المتأسلمون وهم أول المتسببين فى عدم نزاهة العملية الانتخابية، فهم يفعلون ما يفعل الحزب الوطنى، ويمتلكون من الأصوات المكررة للمؤلفة قلوبهم، ويقيدون انفسهم فى أكثر من لجنة بالدائرة الواحدة، ايضاً استوردوا بضع مئات من الملايين لإفساد تكافؤ الفرص ، وأخيراً الرعب الإرهابى الذى يجتاح صفوف المثقفين ، والأقباط ويدفعهم للسلبية والصمت.

انتهى كلام قادة المعارضة والحكم .. ولكن المطالبة بنزاهة الانتخابات مازالت مستمرة!

المحروسة
المصدر : الأهـرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٥

القيود على الحريات تؤثر على وعى الناخبين والمرشحين

دراسات ميدانية عن مرشحى الوجاهة تؤكد بالأرقام:

- ٤٦,٦٪ لا يعرفون الفرق بين الأحزاب
- ٥٥٪ من المرشحين لم يعرفوا أسماء أكثر من حزبين
- ٨٥٪ من المرشحين لم يعرفوا تاريخ بدء التجربة الحزبية
- ٩٠٪ من المرشحين لم يعرفوا انتماء مجلس الدولة لأى من السلطات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

أولويات اتجاهات التصويت للناخبين: مرشح الخدمات - شخصية المرشح - القضايا العامة - الانتماء الحزبي

مدحت الزاهد

لماذا يختار الناخب هذا المرشح او ذاك لتمثيله فى البرلمان؟ وما هو وعى المرشح باهمية المشاركة السياسية؟

وما العوامل المحددة لسلوك الناخبين أمام صناديق الاقتراع؟ والمرشحين فى إدارة الحملات الانتخابية؟

هذه الاسئلة وغيرها كانت موضوع اهتمام الباحثين ، منذ شهدت تجربة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ ، واعتمدت الإجابة عليها على دراسات ميدانية، على الاخص فى انتخابات ٨٧و٩٠.

نتائج هذه الدراسات كشف عن مفارقات مثيرة سواء تعلق الأمر بخلط معظم المرشحين والناخبين بين دور مجلس الشعب او دور المجالس المحلية!

او إعطاء الاولوية لمرشح الخدمات على حساب المرشح الذى يجمع بين الخدمات والقضايا العامة ، او الوعى باهمية المشاركة السياسية ، و تحديد اختصاصات مجلس الشعب.

مفارقات

وتزداد المفارقات إثارة عندما يتعلق الامر بإجابات المرشحين انفسهم فبعضهم يفسر اسباب ترشيحه بالحفاظ على امجاد العائلة ، او التمتع بالحصانة ، او زيادة النفوذ . وبعضهم لا يعرف الفرق بين برامج الاحزاب واحيانا اسماء الاحزاب نفسها!

وتربط نتائج الدراسات الميدانية بين انخفاض الوعى السياسى والنيابى ، وبين القيود على الحريات بشكل عام ، ومحدودية دور البرلمان كسلطة تشريعية تمارس كامل صلاحيتها فى التشريع والرقابة على اعمال الحكومة.

من ابرز هذه الدراسات التى تمت بتعاون مشترك بين مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام دراسة د. نصار عبد الله ود. صابر عبد ربه عن الوعى السياسى للمرشحين فى محافظة سوهاج ، ودراستين لـ د.سلوى شعراوى جمعه الاولى عن تحليل سلوك الناخبين فى دائرتى مدينة نصر والسويس عام ٨٧ والثانية عن مدينة نصر عام ٩٠ ، ودراسة للصحفى احمد مصطفى العملة عن الدائرة الاولى بمحافظة الإسماعيلية والصحفى عماد جاد عن دائرة طهطا بمحافظة سوهاج.

وعى المرشحين

فى دراسة الوعى السياسى للمرشحين بدوائر محافظة سوهاج من خلال استمارة استبيان لعينة من ٢٠ مرشحا لم يكن بين أفراد العينة من يعمل فى المجالات الخدمية او عمال زراعيين او اجراء ، وكان ٦٠٪ من افراد العينة اعضاء فى احزاب ، غير ان ٦٥٪ منهم رشحوا انفسهم كمستقلين مما يشير إلى ان اغلبية المرشحين فضلوا لافتة المستقل وإلى ضعف الوعى باهمية الاحزاب فى الحياة السياسية حتى ان ٩٠٪ منهم اجابوا بأن الاحزاب السياسية غير مهمة فى العملية الديمقراطية بينما عجز ٤٦,٦٪ من المرشحين عن تحديد الفروق بين برامج الاحزاب ، ويبرر ٤١,٦ انتماءهم للحزب الوطنى بدفاعه عن الديمقراطية والاستقرار ، بينما لم يتمكن ٢٥٪ من تحديد معنى المشاركة السياسية، و١٠٪ من المرشحين قالوا إنها غير مهمة أصلا (!) و٥٪ قالوا إنها للاغنياء ، ١٥٪ قالوا إنها لابناء العائلات .. ولم يتمكن ٥٥٪ من أفراد العينة من ذكر أسماء اكثر من حزبين! ولم يتمكن ٨٥٪ من تحديد تاريخ العودة لنظام التعددية الحزبية فى مصر بعد حل الاحزاب ، ١٥٪ فقط - اى باقى افراد العينة - ذكروا انها بدأت فى النصف الثانى من السبعينيات دون تحديد السنة!

ولم يعرف ٩٠٪ الانتماء الصحيح لمجلس الدولة، و٧٠٪ انتماء وزارة العدل و٨٠٪ انتماء المحكمة الدستورية لأى من السلطات.

وبينما تمكن ٥٠٪ من تحديد عدد المجالس النيابية التى تكونت منها السلطة التشريعية قبل الثورة (مجلس النواب والشيوخ) هبطت النسبة إلى ٤٥٪ فقط فى القدرة على تحديد المجالس النيابية الآن (الشعب والشورى)..

ولا تختلف النتائج فى تحليل وعى الناخبين عن الاتجاهات العامة

لتحليل وعي المرشحين فقدرة المرشح على تقديم الخدمات احتلت المركز الأول في اتجاهات تصويت الناخبين بنسب تراوحت بين ٤٤:٥١٪ ، واحتلت شخصية المرشح المركز الثاني، ٢٣:٢٩٪ والانتماء الحزبي الثالث ١٢:١٥٪ ، واهمية القضايا التي اثارها المرشح المركز الرابع بنسبة ٩:١٤٪..

وبلغت نسبة التصويت على اساس الخدمات - في دراسة د. سلوى شعراوي - في السويس ٥١٪ وشرق القاهرة ٤٤٪ فقد ربط الناخبون في السويس انتخاب فاروق متولي بخدماته لأهالي السويس في فترة التهجير، وفي شرق القاهرة.

ومن الملاحظات اللافتة للنظر التي تذكرها د. سلوى شعراوي عن الانتخابات في دائرة مدينة نصر عام ٩٠، نجاح مرشحين عن العمال في دائرة تضم ابناء الطبقة الوسطى ، وما فوقها ، واغلبها من المهنيين والتجار ورجال الأعمال.

وقد تعددت تفسيرات هذه المفارقة حول عزوف هذه الفئات عن المشاركة في العملية الانتخابية بشكل عام، حيث تهبط نسبة المشاركة في القاهرة إلى ذيل قائمة كل المحافظات فلم ترد نسبة الحضور في كل دوائر القاهرة عن ١٤,٩٪ ، وعموما تهبط نسبة المشاركة في المدن وفي أوساط المتعلمين بسبب الشكوك التي تحيط بنزاهة الانتخابات وفاعلية البرلمان والحياة السياسية.

كما ظهرت تفسيرات أخرى غير غياب الكتلة المرجحة من سكان الدائرة ، برد الأمر إلى مناورات الحزب الوطني الذي أغرق الدائرة بالمرشحين الفئات بهدف تفتيت الأصوات لتمكين مرشحيه من العمال من كسب الجولة.

وتلقى دراسة أحمد مصطفى العملة أضواء أخرى على انتخابات ٩٠ وموقف الجهاز الإداري منها ، واثر ذلك في اتجاهات التصويت في المدينة، حيث اختار الدائرة الأولى في محافظة الإسماعيلية ، وهي دائرة المدينة التي تميزت بحدة وسخونة المعركة، عكس دوائر الريف.

ويشير الباحث إلى أن الجهاز الإداري لم يلتزم بالحيدة في الانتخابات بل القى بكل ثقله لحسم المعركة لصالح مرشحين ضد مرشحين.. غير أنه من الظواهر اللافتة في هذه الانتخابات أن تدخل الجهاز الإداري تم ضد مصالح مرشحي الحزب الوطني بسبب الخلاف بين محافظ الإسماعيلية عبد المنعم عمارة وبين مرشح الوطني عن الفئات محمد صبري مبدي والمرشح عن العمال أحمد أبو زيد.

بينما قدم المحافظ دعما كاملا لسوسن الكيلاني منافسة مبدي! وفي الحقيقة فإن المعركة تحولت في ذروتها إلى معركة بين عمارة وصبري مبدي الذي فسر موقف المحافظ ضده من مخاوفه من نجاحه وما يمكن ان يؤدي إليه ذلك من فتح ملفات الفساد.

ويحدد الباحث أولويات اتجاهات التصويت عند الناخبين في (شرط المعرفة - الإقامة في الدائرة - الخدمات - الثقافة - تفهم مشاكل المواطنين - التواضع والإخلاص - التواصل الاجتماعي).

ويرصد عماد جاد في دراسته عن دائرة طهطا ، حدة وسخونة الانتخابات لارتباطها بنظام الدوائر الفردية، وسخونة المعركة ضد مرشح الحزب الوطني ، وغلبة قضايا الخدمات في دعاية المرشحين وتراجع اهتمام معظم المرشحين بالقضايا العامة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالــــى

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

القضاء والشرطة والتزوير بـ(التقفيل)



عطية الصيرفى

فى ظل الدائرة الانتخابية ذات المقعدين - مقعد للعمال والفلاحين وآخر للفئات التى لا ينظر لها فى البلاد الديمقراطية لم تعد الانتخابات البرلمانية المصرية تحظى باحترام الرأى العام المحلى والعربى والعالمى. وبالتالى فلم يعد الصندوق الانتخابى معبراً عن إرادة الشعب المصرى وطموحاته فى التعبير السياسى من جراء التزوير الانتخابى الصارخ الذى طفح فى رحاب الدائرة ذات المقعدين وبات وباء "قوميا أدى إلى الإضرار بالمجتمع المدنى المصرى وتطوره وتنميته.

ولا يعنى ذلك أن التزوير الانتخابى لم يكن شيئاً مذكوراً قبل الأخذ بفكرة الدائرة ذات المقعدين التى جاء بها الميثاق الوطنى فى الفترة الناصرية. بل كان ذلك التزوير موجودا فى مصر الملكية وخاصة فى عهد وزارة الطاغية اسماعيل باشا صدقى وفى عهد وزارة محمد محمود باشا الاستبدادية. ولكنه تزوير محدد بالمقارنة إلى التزوير الانتخابى المعاصر والمتعدد المظاهر والأشكال. هذا التزوير الذى تفشى فى تحديد قماش الدائرة الانتخابية ومساحتها ونسبة سكانها وأصواتها الانتخابية. كما تفشى التزوير فى كل الإجراءات الانتخابية وفى كشوف الناخبين التى اكتظت بأسماء الموتى والأسماء الوهمية بشكل صارخ، فالكشوف الانتخابية فى قرية ميت ناجى مركز ميت غمر تضم قرابة اثنى عشر الف صوت انتخابى فى حين أن عدد سكان هذه القرية المعجزة هو ٦٦٦١ نسمه وفقاً لتعداد الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء مما يدل على أن الإدارة الانتخابية المصرية تبارك التزوير والمزورين، حيث افرزت هذه القرية المعجزة عضواً بمجلس الشعب وعضواً بمجلس الشورى.

ولكن أخطر مظاهر التزوير الانتخابى فى تفشى ظاهرة "التقفيل" الانتخابى أى تسديد بطاقات التصويت بالجملة فى اللجنة الواحدة وصندوقها الواحد لصالح مرشح واحد أو اثنين من المرشحين حسب الظروف بشرط أن يكون أحدهما عمالا والآخر فئات أو أن يكون الاثنان من العمال والفلاحين. مع العلم أن اللجنة الانتخابية وصندوقها تتراوح أصواتها ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ صوت انتخابى.. ويقوم بعملية التقفيل هذه عادة رئيس اللجنة الانتخابية وأمينها ومندوبو المرشحين المستفيدين من التزوير وذلك بصرف النظر عن حضور الناخبين وعدم حضورهم ولا يتم ذلك إلا بمساندة الشرطة ومباركتها بالإضافة إلى تدخل العصبيات العائلية وممارسة البلطجة فى قرى المرشحين ومناطق نفوذهم، وهذا يعنى أن المرشحين المستفيدين من ممارسة التزوير بواسطة التقفيل الانتخابى ينحصرون فى اتباع الحزب الوطنى الحاكم.



والجدير بالذكر أن صناديق الانتخاب المزورة بالتقفيل من السهل معرفتها بكثرة حشوها ببطاقات التصويت التى تزيد على خمسين فى المائة من عدد أصوات الناخبين. إذ أن نسبة حضور الناخبين فى حدها الأقصى لا تزيد على ثلاثين فى المائة فى مجمل اللجان الانتخابية وصناديقها فى كافة الدوائر الانتخابية المصرية..

كيف تواجه هذه الظاهرة المرضية؟ مع العلم فإن مواجهة هذه الظاهرة أمر صعب جداً ما لم يتم توزيع عادل وموضوعى للسادة القضاة بحيث يتواجدون في القرى الكبيرة والأم التى توجد بها وحدات قروية ومحلية لأن هذه القرى بالتحديد هى التى تفرز الكثير من المرشحين وذلك بالإضافة إلى تأمين وجود المندوبين التابعين للمرشحين الغرباء عن هذه القرى.

إن توزيع السادة القضاة وتأمين المندوبين عن المرشحين من اختصاص وزير الداخلية وإدارة الانتخابات بوزارة الداخلية وحدها التى ينبغى أن تلتزم الحياد وتباشر تنفيذ القانون الذى يعتبر الحد الأدنى فى ممارسة الديمقراطية الانتخابية فى هذه الفترة الصعبة التى تحتاج إلى مجلس نيابى يعبر عن إرادة الشعب المصرى ويدافع عن همومه المتزايدة.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ اغطس ١٩٩٥

يوميات موظف

الأخوان.. رحباني!!

ناجي جورج

عندما وصلنا لزيارة بيومي رئيسنا بالإدارة، وكان ذلك ابتهاجا بظهور نتيجة تنسيق المرحلة الاولى، ولم نفهم ابتهاج بيومي واحتفاله بتلك المناسبة فليس له أحد من أولاده او اقربائه بالثانوية العامة، لكنه اكد لنا بانه سيحتفل بهذا اليوم تخليداً لذكرى والده، فسألناه هل كان والده يعمل بإدارة التنسيق فأجابنا بالنفي!! لكن شرح لنا:

– إن كان والدى مازال على قيد الحياة وسمع عن هذه المجاميع الكبيرة لكان ضربنى بالحذاء!!

طمأنه عبد الفتاح فرج:

– المجاميع ليست كبيرة يا أستاذ بيومي!! هذا بسبب التضخم!! فبينما كنت تشترى البيضة بستة مليمات الآن تدفع فيها عشرين قرشا!! والفرخه هى الفرخه.

قاطعه محمود نجاتي:

– الفرخه هى نفسها الفرخه؟!

– وهل تتصور أن الذى يبيض الآن هم الوزراء وهذا سبب ارتفاع ثمن البيضه!! أيضا على ايامنا كانت كلية الطب بـ٦٥٪ ومع التضخم اصبحت بـ٩٣٪

أفتى محمود نجاتي ببصيرته النافذه:

– تعليمات صندوق النقد!! لكن قل لى ياأستاذ بيومي!! هل هذه حجرة المسافرين؟!

تسمر بيومي وتحفز:

– وماذا يعنيك إن كانت حجرة المسافرين أم لا؟!

– لأننا لسنا اغرابا حتى تجلسنا بحجرة المسافرين!!

– وهل لأنكم لستم اغرابا اجلسكم فى حجرة النوم إلى جوار زوجتى!! فى هذه اللحظة دخل علينا لطخ فى حجم اللطخ بمواصفاته القديمة أيام أن كان بالدني خير!! كان يرتدى جلبابا يصل بالكاد لركبتيه و على راسه عمامة بيضاء حبكها بشكل «عايق» وهذب لحيته التى يبدو انه استعمل في تهذيبها نوعاً من الحلوى أو النداغة!! توقف بالباب و خلع الشبشب الذى ينتعله، والملفت للنظر، ان الشبشب على شكل شبشب طرزان اما حجمه فهو في حجم طرزان نفسه!! اندفع ناحيتنا الواحد تلو الآخر وقبلنا بدون استثناء، ثم اخرج زجاجة صغيرة وعطر بها خلف اذاننا وقرص بيومى من أذانه فلسعه الأخير بغضب على يده وأزاحه بعيداً عنه، وما إن استقر جالسا حتى فاحت بالحجرة رائحة تشبه رائحة «القرنبيط» اثناء قليه وغاليا فى مازوت، سأل محمود نجاتي وهو يمسك بأنفه:

– هل الحمام عندكم مسدود يا أستاذ بيومى!!

كان بيومى يزيح تلك التلقيحه التى التصقت به، بينما التلقيحه كانت تدارى ركبها بالجلباب:

– قلت لك لا تلتصق بى بهذه الطريقة!!

– الاحتكاك يزيد الإيمان!!

تحمحم عبد الفتاح فرج وسأل:

– من يكون الاخ؟

– يقول إنه قريب زوجتى!!

تأتأ محمود نجاتي:

– الم تر بطاقته!!

– وهل ساطلب من اقارب زوجتى البطاقات!!

– قد يكون كشاف النور ويدعى انه قريب المدام!!

استعاذ الضيف من الشيطان لكن طريقته لا تنم عن استعاذه!! لكن هى نوع من المرقعه مع الشيطان:

– سامحك الله وغفر لنا ولك ياشقى!! هل ابدو كما بتوع النور انت من يشع وجهك ببوادر نور الإيمان!!

دفعه بيومى بعيداً:

– يا أخ سمير الحجرة واسعة والجو حار!! ابعد عنى – استغفر الله!! هل تعترض على قضاء الله!! وتقول اوف من الحر!! هذا كفر.

سأل عبد الفتاح فرج:

– اسمه سمير!! ماشاء الله!!

اكد الضيف:

– بارك الله فيك!! انت اقرب اصحابك إلى قلبى!! انا لا احب العنف!! الأمور ستأتى بإذن الرحمن لكن سيجا سيجا!! ماذا نريد؟! نحن نريد ان نتخلص من الطاغوط البايخ!! او هل لك راى اخر يا ابا عيون عسلية!!

انهى مقولته ونحن فى ذهول، بينما مسح على وجهه براحتيه وأخذ يدندن:

– فى شرع مين

سأله عبد الفتاح فرج وهو مازال يتابع الدندنه:

– اليس الغناء حرام؟!

– هو مكروه!! لكنى أغنى للشرع!! وهذه للانتخابات القادمة!! ففى شرع من لا اخذ مقعد!!

دفعه بيومى:

– إن لم تبتعد وتتجنبنى ساصيبك بمقعد فى قرنك!!

استفسر محمود نجاتي:

– هل الاخ من الإخوان؟!

شرح له عبد الفتاح فرج:

– هو من الإخوان!! لكن قبل الانتخابات يصبحون حالين من الإخوان رحبانى!!

الأربعاء عصراً

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون»

صدق الله العظيم

تلوت الآية الكريمة بعد أن طويت الجريدة



المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

والقيت بها على الاريكة إلى جوارى وتنهدت بعدما طالعته عن المجازر التى نصبت لجنودنا بسيناء!! طافت بى الافكار ولم يتملكنى العجب من افعال الجبناء حين أطلقوا النيران على مقاتلين انتهت الحرب بالنسبة لهم!! واصبحوا فى ذمة الاعراف الدولية وديعة!! لكن الوديعة لا تودع طرف نذل او جبان!! لكن هذا كان قدرهم!!

كل هذا ابتعلته!! لكنى خشيت أن أطالع بعد اسبوع كتابات بعض الرقعاء ممن خلعوا برقع الحياء!! بل خلعوا كل ما يستر عورتهم!! ويشرعون في اتهامنا واتهام غصتنا وحزننا وغضبنا بأنه ميراث العقد القديمة وان زمجرتنا هى رغبة خبيثة منا للرجوع للوراء!! سيبررون الفعلة الخسيسة بمقدمات تدين الحروب عموما!! ثم بمقدمة عن عقدة التوتر اليهودى من افعال هتلر وكان هتلر كان زوج امنا!! أو أن ما يدعون أنه ما فعله موثق وأكيد!! وأن بسبب ما حشوا به رؤوسهم عن هتلر فإن الدنيا اظلمت فى وجوههم واخذوا يلطشون فى أولاد الناس ثم بعد المقدمتين وبعد تانيب حان على فعلتهم سيؤكد كتاب البراقع المخلوعة بأنه لا رجوع عن السلام بحال وأن عليهم الطلاق بالثلاث فإن مصارين البطن تتعارك!! ثم سيدخلون للتحليل الموضوعى وهم فى ذلك متمكنون!! سيكلموننا فى الجزء من مقالاتهم مستشهدين بحرب المعيز وبين الاقواس سيحيلوننا إلى مؤلفاتهم عن حرب المعيز وأن قائداً قتل ١٦ من اعدائه بعد ان استسلموا!! ومع هذا فإننا نرى كيف يتعايش الآن المعيز والتيوس والتيران!!

وفى الفقرة التالية سيحيلونا إلى دراسة منشورة بمطبوعات مركز مشبوه عن اهوال الحروب وان المشكلة دائماً يمكن أن تحل عن طريق خلو الرجل وبركة دعاء الوالدين وقبل الختام يشيرون لنقطة مهمة ان العدو الآن هو الإرهاب فقط!! ذلك من باب الاحتياط حتى نبلع السنتنا!!

إنى اخشاهم وانتظرهم بلا حول أو قوة فبرغم اني موظف بسيط منسى فانا اقدس الفروسية والنبالة والشهامة!! واعرف أنهم حين سيشيدون بالديمقراطية الإسرائيلية!! فانا اعرف أن هذا الإعلان الذى بدأ من هناك هو مناورة انتخابية!! وهو يشبه الحكومة عندما تلقي لنا ببعض قضايا الفساد الصغيرة لتلهينا عن فساد اكبر!! برغم بساطتى أعرف كل ذلك!! وانتظر تلك الكتابات الرقيعة وأنا أردد الآية الكريمة فشهداء مصر أحياء عند ربهم يرزقون، بينما من يلعقون احذية الإسرائيليين وتجار النفط هم جيفة بيننا يتجولون، وإذا يوما استتابوا فتوبتهم غير مقبولة!!

«لن يدخل الجنة ديوث»



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

١٥ ألف مرشح و ١٥٠٠ مليون جنيه في انتخابات مجلس الشعب القادمة

كتب سليمان شفيق : دخلت استعدادات الاحزاب لانتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها في نوفمبر المقبل مراحلها الاخيرة. وتوقع تقرير امني أن يبلغ عدد المرشحين ١٥ الف مرشح، وسينفقون نحو مليار ونصف مليار جنيه.

انتهى التحالف الإسلامي «الإخوان - العمل- الأحرار» من إعداد القوائم والبرنامج الانتخابي وصرح ناجي الشهاب رئيس لجنة الانتخابات أن التحالف سيتقدم بمرشحين في كل دائرة مع الاحتفاظ بالتنسيق مع احزاب المعارضة الاخرى» وتتضمن قوائم التحالف مرشحين مسيحيين نبيل منير في الجيزة وجمال السعد في القوصية باسيوط.

وفي الحزب الوطني تدرس لجنة الانتخابات الثلاثية تقريراً شاملاً عن أوضاع الدوائر واسماء المرشحين، ولم تحسم الخلافات بين يوسف والى و كمال الشاذلي وصفوت الشريف على عدد الدوائر التي ينوى الحزب عدم تسمية المرشحين فيها، كما تقرر تفويض الشاذلي في اختيار المرشحين في ٩٩ دائرة بالتعاون مع المحافظين ود. محمود الشريف وزير الإدارة المحلية، وينوى الحزب الوطني التركيز على قضايا الإرهاب وطهارة اليد ومحاربة الفساد في برنامجه الانتخابي وكان عدد راغبي الترشيح في الوطني قد بلغ ١١٠٣ مرشحين منهم ٣ اقباط و ١١ سيدة. وفي حزب الوفد كانت المفاجاة بترشيح د.نعمان جمعة ضد الشيخ جمال قطب في دائرة إمبابة ، مما دعا التحالف للتفكير في ترشيح ابو العلا ماضي في دائرة قصر النيل ضد ياسين سراج الدين» .

وانتهى الوفد من تسمية مرشحيه في ٩١ دائرة ، وتؤكد مصادر بالحزب ان محاولات تبذل لحل الخلافات بين قادة الوفد حول الموقف من التحالف الإسلامي والمواجهة مع الحزب الوطني.

وعلمت «الاهالي» ان رئيس حزب معارض التقى سراً هذا الاسبوع بمنزله بالإسكندرية مع مامون الهضيبي نائب المرشد العام للإخوان المسلمين، واتفقا على ان يخلي هذا الحزب عدداً من الدوائر ليتقدم فيها مرشحو الإخوان ، من بينها دائرة الدرب الاحمر والتي سيتقدم للترشيح فيها احمد سيف الإسلام حسن البنا. وفي معسكر القوى الاشتراكي انتهى حزب التجمع من إعداد برنامجه الانتخابي لعرضه على الأمانة العامة في منتصف سبتمبر المقبل، بالإضافة إلى القوائم النهائية للمرشحين والمتوقع ان تشمل مائة دائرة. اما في الحزب الناصري الذي يخوض الانتخابات لاول مرة بعد تاسيسه، فوفقا لتصريحات احمد حسن امين التنظيم سيخوض المعركة في ٥٠ دائرة، كما انتهى من إعداد برنامجه الانتخابي تمهيداً لعرضه على امانة الحزب في اجتماعها المقبل. ويتردد في الاوساط الأمنية والسياسية ان جماعة الإخوان قد رصد لها ٥٠٠ مليون جنيه للإنفاق على معركتها الانتخابية.



المصدر : الأهـالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٥

برلمان السبع ساعات

برلمانات اليوم الواحد ظاهرة انفرد بها تاريخ البرلمان المصرى دون برلمانات العالم، ودخلت وقائع يوم ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ التاريخ
بوصفها اغرب الحكايات والقصص التى تروى قصة اجتماع البرلمان وصدور قرار حله بعد ٧ ساعات من انعقاده.
برلمان السبع ساعات، كان الثانى فى ظل دستور ١٩٢٣، بعد حل الأول الذى عقد أولى جلساته فى ١٥ مارس ١٩٢٤، وكان قرار حله بعد
نهاية الفصل التشريعى الأول والذى استمر اقل من عشرة اشهر فى فترة السنوات الخمس المقررة له ليضع قاعدة فى حياة البرلمانات
المصرية اشتهرت باسم "البرلمانات منقوصة العمر".
دروس ونتائج قصة برلمان فى التاريخ المصرى، مازالت قائمة، ولم تدخل متحف التاريخ وانما إستمرت حتى يومنا هذا.
انذاك احتدم الصراع بين القصر والسراى وحزبى الأحرار الدستوريين والوطنى ولحق بهما حزب الاتحاد من جانب، وبين حزب
الوفد وزعيمه سعد زغلول من جانب ثان، وكانت الرغبة إقصاء سعد وصحبه من الأغلبية فى البرلمان وبالتالى من تشكيل الحكومة.
قـواعـد الصـراع واللـعـبـة اقـتـضت من الأطراف الساعـيـة لاغـتـصـاب السلطة التـشـريعـيـة ان تضع
خططاً تحقق اهدافها، فكان تاسيسها لحزب الاتحاد فى ١٠ يناير ١٩٢٥ قبل الانتخابات المقرر لها
١٢ مارس من نفس العام، وكان الهدف خلق قوة سياسية تابعة للملك قادرة على مواجهة الوفد فى
الانتخابات بعد عجز الحزبين الكبيرين الأحرار الدستوريين والوطن عن المواجهة.
وتدخل المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى من مقره بقصر الدوبارة بكل قوة فى إجراء
التحالفات والاتصالات ووضع الخطط لهزيمة الوفد.
اولى الخطوات كانت تعـيين رجل قـوى فى منصب وزير الداخلية قادر على إدارة المعـركـة
الانتخابية لتحقيق اهداف السلطة، وفى ٩ ديسمبر من نفس العام صدر المرسوم بتعيين اسماعيل
صدقى باشا وزيراً للداخلية.
شرع صدقى فى إجراءاته وكان اولها إعادة ترتيب مديرى ووكلاء المديريات ومأموريها، فأحال على المعاش أو استبعد كل من يشتم منه
تاييداً لزغلول، واعاد تعيين خصوم الوفد فى مواقعهم، وتم توظيف الإدارة الحكومية بشكل كامل لضمان هزيمة مرشحى الوفد فى
الانتخابات. .. وسقط سعد !
تمثلت الخطوة الثانية فى إعادة ترتيب الاسماء بكشوف الناخبين، حتى ان انتخابات المندوبين التى تمت استعداداً لمعركة البرلمان
سقط فيها سعد زغلول، بعد ان وضعت وزارة الداخلية الكشف المدرج فيه اسمه على نحو يجمع الناخبين من ستة شوارع مختلفة، ولم
يدرج فيه اسماء الناخبين سوى اسمه واسم البواب ثم قررت وزارة الداخلية ان يتم التصويت بالقلم الرصاص الاسود، وهو ما هاجمه
الوفديون واعتبروه تعبيراً عن نية الحكومة فى التزوير وطالبوا باستخدام القلم الكوبيا او القلم الحبر لمنع التلاعب.
ومع اقتراب المعركة ازدادت حدتها، فوقفت قوات الأمن على مداخل الشوارع المؤدية إلى بيت سعد زغلول لمنع الناس من الوصول إليه، ثم
اصدرت الداخلية قبل الانتخابات مباشرة قراراً بتعيين مندوبى المرشحين فى اللجان، والذى منع مندوبى الوفد من ممارسة عملهم اما الوفد فقد
اعتمد وسائله التقليدية فى الاتصال بالناخبين عبر المؤتمرات واللقاءات والمسيرات الشعبية وإثارة حماسة انصاره ضد القرارت الإدارية، ولم
يستبعد من وسائله الاتصال بقصر الدوبارة حيث المندوب السامى البريطانى، كما حاول تحسين علاقته بالقصر غير انه لم ينجح فى هذا
الجانب..
ومع النتائج النهائية للمعركة الانتخابية بدا مدى التقارب بين الطرفين، نجح ١٠٥ من خصوم زغلول مقابل ١٠١ من انصاره، فى مقابل ٣٠
نائباً اطلق عليهم "المترددون".
حـاولت الحكومـة والقـصـر اسـتـمـالة هؤلاء المتـرددين واسـتـخـدمت اسـاليب التـرهيب والتـرغـيـب، حـتـى ان
صدقى باشا اعلن انه إذا انحاز النواب للوفد فعليهم ان يتحملوا تبعة حل المجلس مرة أخرى. فى المقابل
تم ضم ٣ من اقطاب الأحرار الدستوريين و٣ من ابرز رجال حزب الاتحاد إلى الحكومة بينما لجا الوفد
فى محاولة لاجتذاب مجموعة المترددين إلى وسيلتين الاولى تبديد اثار تهديدات الحكومة بحل البرلمان
والثانية إستخدام بعض الحيل لإقناعهم بالتصويت لصالح الوفد والتلويح لهم بالمناصب الوزارية.
فى الساعة العاشرة من صباح الاثنين ٢٣ مارس انعقدت جلسة مجلس الشيوخ والنواب للاستماع
إلى خطبة العرش، قبلها بساعتين توافد النواب الى مقاعدهم، وكان سعد زغلول اخر من وصل فى
التاسعة والنصف، وخارج مبنى البرلمان كان موكب الملك وهتافات الجماهير له ولسعد، رغم ان زيور
باشا رئيس الوزراء هو الذى كان يصحب الملك فؤاد فى عربته الملكية.
فى الحادية عشرة وخمس دقائق بدأت جلسة الإجراءات، وظهر للوهلة الأولى لهفة نواب الوفد على إجراء انتخابات رئاسة المجلس، بينما
عمد انصار الحكومة إلى محاولة تأجيلها، ونجح الوفديون بعد انحياز رئيس المجلس لارائهم، وبينما كان الوزراء فى وداع الملك على بوابة
البرلمان حقق سعد زغلول فوزاً ساحقاً ونال ١٢٣ صوتاً.
المفاجاة والجو العام الذى احاط بانتخاب سعد، دفع الوزراء للانسحاب من المجلس للتشاور، وخلال سبع ساعات متلاحقة وجدت الحكومة
نفسها أمام خيار لا ثانى له وكان قرارهم الاستقالة وتقديم النصيحة للملك بحل البرلمان، وهم يعلمون جيداً أن الملك سيرفض استقالتهم وسيحل
البرلمان .. وهذا ما حدث .

نصف كلمة

الذين يصابون بعمى الالوان لا يميزون بين الاخضر والاحمر، والذين يختارون اسماء المرشحين في مختلف الاحزاب للانتخابات القادمة نسال الله الا يكونوا مصابين بعمى الاشخاص.

أحمد رجب



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

«الجمهورية» تقول

الانتخابات القادمة .. ودعم الديمقراطية

×× بدأت الأحزاب المصرية استعداداتها للمعركة الانتخابية التى ستجرى خلال الشهرين القادمين لاختيار النواب الجدد لمجلس الشعب « عبر الرئيس حسنى مبارك عن نبض الشعب عندما أكد أن الانتخاب سيتم بالنظام الفردى ليتيح أكبر فرصة للمشاركة الشعبية وييسر اللقاءات بين المرشحين وأبناء الدوائر المختلفة » وبالتالى يصبح الشعب هو صاحب القرار فى نجاح مرشح ورسوب اخر .. والانتخابات مفتوحة أمام جميع المواطنين بمقتضى الدستور والقانون سواء تحت مظلة حزب معين أو مستقل بعيدا عن الأحزاب..

×× ومن الواضح أن المعركة الانتخابية هذه المرة سيكون لها طابع مختلف بعد الاستفتاء الشعبى التلقائى الذى جددت فيه البيعة للرئيس حسنى مبارك عقب سلامته من الحادث الغادر فى أديس أبابا .. واستجاب القائد للشعب مؤكدا أنه لا رجعة عن الديمقراطية والحرية والتنمية والاصلاح الاقتصادى وهى ذات المبادىء التى سيختار الشعب المرشحين الملتزمين بها .. ومن هنا بادرت الأحزاب المصرية بالاعلان مبكرا عن رغبتها فى دخول المعركة مما يؤكد الرغبة الشعبية فى دعم الديمقراطية

×× والأمر الذى يلفت الانتباه بالنسبة لمرشحى الحزب الوطنى بالذات هو الاهتمام بالتجديد وعنصر الشباب الذى من المتوقع أن تكون نسبته عالية بين المرشحين مع الحفاظ على ترشيح الوجوه أصحاب الخبرة البرلمانية والذين أدوا دورهم فى الرقابة الشعبية على النحو المطلوب.. وهو درس جديد لباقى الأحزاب المصرية للتنقيب عن الوجوه الشابة الناجحة فى مواقعها والتقدم بها للترشيح فى الانتخابات القادمة لتكتسب الخبرة المطلوبة .. وليطمئن الشعب على أن التغيير يحدث بشكل طبيعى ومتواصل بحيث تتقدم للقيادة العناصر التى أثبتت نجاحا فى عملها والملتزمة باستئناف العمل الوطنى ضمن الأسس المتفق عليها من الشعب وزعامته .

□ محافظ القاهرة يقرر :

ضوابط لوضع إعلانات المرشحين لانتخابات مجلس الشعب

كتب ـ محمد عبدالسلام: حفاظا على المظهر العام بشوارع العاصمة، قرر السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة وضع ضوابط مشددة لإعلانات الانتخابات القادمة. وطالب جميع المرشحين بضرورة الالتزام بها.

وصرح اللواء محمد يوسف نائب محافظ القاهرة بأنه تقرر منع وضع أية إعلانات على دور العبادة والمباني الحكومية والأبنية التى تقع فى نطاق ملكية الدولة، وكذلك حظر وضع الإعلانات على المنازل.

وأشار إلى أنه تقرر ـ خلال الاجتماع الذى عقده المحافظ أمس مع نوابه ورؤساء الأحياء ورئيس هيئة التجميل ـ تحديد قائمة بأسماء الشوارع الهامة المحظور وضع أى إعلانات بها حتى يلتزم المرشحون بذلك.

وأكد اللواء محمد يوسف انه بناء على توجيهات محافظ القاهرة ستتم إزالة اى إعلانات تشوه المظهر العام بشوارع وميادين القاهرة،، أو تعوق حركة المرور أو الرؤية أمام قائدى المركبات.. وكذلك الإعلانات المعلقة فى مطالع ومنازل الكبارى أو التى تشمل عبارات غير لائقة وتمس الآداب أو الأديان.



طوارئ الانتخابات.. وانتخابات الطوارئ!!

الرئيس مبارك قال فى حديثه المنشور السبت الماضى بجريدة «الحياة اللندنية» انه لا إلغاء لقانون الطوارئ وانه - أى القانون - لا يطبق إلا فى أضيق الحدود وفى مجال مواجهة الإرهاب..

والمعارضة من جانبها وقد رفعت حالة الطوارئ تطالب بإلغاء قانون الطوارئ او وقفه - على الأقل - وقت إجراء الانتخابات العامة.

لكل من الطرفين - النظام والمعارضة - ما يبرر موقفه من قانون الطوارئ ومبرر النظام ما قلناه سلفا أما مبررات المعارضة فى رفض القانون نطرحها من خلال الموضوع «طوارئ الانتخابات.. وانتخابات الطوارئ»!!

والايضاح كما يقول يس سراج الدين عضو الهيئة العليا ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة فى انه اذا كان الإرهاب فعلا كما تذكر الحكومة ووزير داخليتها يكاد أن يكون قد انتهى مصر ولم يتبق منه إلا فلول بدون تأثير نجد أن طلب المعارضة فى وقف العمل بقانون الطوارئ فى فترة الانتخابات هو مطلب عادل وممكن ومتواضع لأن المعارضة كانت تطالب بإلغاء قانون الطوارئ كلية وهى - أى المعارضة - ترى فى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ما يجرم كافة الأفعال التى تكون غير مشروعة حتى لو أن هناك بعض النقص فيما يتعلق بالإرهاب أو التلاعب فى المال العام فيمكن اكمال هذا النقص ببعض نصوص قليلة جدا.

وبالنسبة للانتخابات فإن قانون الطوارئ يشكل خطورة على أى مرشح معارض أو حتى للمواطن «الناخب» لأنه يخشى أن يستغل ضده.. وقال نحن مقتنعون تماما أن مبارك صادق فى كلامه عن تطبيق قانون الطوارئ لكن هل يستطيع أن يراقب افعال بعض المحافظين او بعض رجال الأمن او بعض المسئولين فى ادارات الحكومة ومجالسها الشعبية حتى نطمئن الى تنفيذ تعليماته؟!

ثم من يمنع أن يتم القبض على مندوب لمرشح ما فى أى لجنة انتخابية مثلا قبل يوم أو حتى فى يوم إجراء الانتخابات ليتمكن مرشح الحكومة من التلاعب فى صناديق اللجنة.

إن قانون الطوارئ يعطى هذا الحق وهذه السلطة لقوات الأمن بعيدا عن العملية الانتخابية ايضا وفى شأنها يعطى الفرصة للمنافس الحكومى للتزوير هذا بخلاف نزاعات ومشاكل يثيرها بعض المرشحين تؤدى الى تدخل الأمن للقبض على مندوبى مرشحى المعارضة لتعطيله عن ملاحظة صحة الأداء الانتخابى وهو ما حدث فى الانتخابات الماضية التى اشتركت فيها وكنت رئيسا لوفد القاهرة وكانت تأتينى شكاوى من مواطنين وكنت اتدخل للإفراج عمن يقبض عليهم ونخشى من التصرفات التى ترهب المواطنين لمنعهم من الوصول الى صناديق الانتخاب مما يسبب انصراف الناخب عن الادلاء بصوته ايثارا للسلامة.

ولخيرا فإن قانون الطوارئ - كما يقرر يس سراج الدين - يمنع على المعارضة من اقامة السرادقات والمؤتمرات الشعبية الكبيرة التى تعرض من خلالها برامجها الانتخابية وكذلك برامجها الإصلاحية ونظرتها المستقبلية وتكشف فيها عن بؤر الفساد وسوء التخطيط لمن ينتمى اليهم مرشحو الحكومة.

ويرجو أن تخاطب الكوادر المسئولة من القاعدة الى القمة ضمائرها وتحكمها فى تحقيق رغبة الرئيس فى أن تجرى انتخابات حرة نزيهة وهذا ما اكده اللواء حسن الألفى حتى تستفيد مصر بانتخابات حرة تؤدى الى ديمقراطية حقيقية هى فى النهاية لصالح الوطن قبل أن تكون فى صالح الأشخاص.



يس سراج الدين - حسن ابو باشا - عادل حسين



وفى رأيه - عادل حسين - أمين عام حزب العمل - انه لا يمكن الفصل بين استمرار قانون الطوارئ وبين حرص الحكومة على تزوير الانتخابات فاذا كانت الحكومة ترفض وتتجاهل ما تقدمت به أحزاب المعارضة عن ضمانات العملية الانتخابية فإن هذا يقطع بأنها مصرة على أن تستغل ثغرات القوانين الانتخابية الحالية للاستمرار فى التزوير وفى هذا لا يعقل أن تكون فى يدها أداة قانون الطوارئ ولا تستخدمها فى تحقيق التزوير الذى تريده.

ومعروف أن الانتخابات المزورة السابقة جرت كلها فى ظل قانون الطوارئ وقد تعلمنا بالتجربة العملية أن قانون الطوارئ استخدم بالفعل للقبض على بعض المرشحين وعلى وكلائهم فى اللجان ومنع استخدام السيارات الانتخابية وإقامة المؤتمرات وعلى ذلك فإن السلطات الممنوحة للجهات الأمنية بمقتضى قانون الطوارئ تستخدم لإرهاب المعارضين ومؤيديهم ولذلك فإن مطلبنا فى انهاء حالة الطوارئ عموما هو مطلب فى كل الأحوال وهو فى حالة الانتخابات العامة أكثر الحاحا.

وبوجهة نظر أخرى للواء حسن أبوباشا وزير الداخلية الأسبق فإن قانون الطوارئ لا يستخدم - على حد قوله - إلا فى نطاق العمل الإرهابى وليس له أى دور فى مواجهة أى نشاط سياسى آخر.. والانتخابات تعتبر نوعا من الممارسة السياسية الحزبية والمفروض أن قانون الطوارئ ليس له أدنى صلة بعملية الانتخابات وأتذكر انه وعد أخذته الحكومة على نفسها منذ تولى الرئيس مبارك الحكم.

والمفروض أيضا - فى رأى أبوباشا - أن الأحزاب السياسية تتابع التزام الحكومة بتنفيذ هذا الوعد وإذا ما أخلت الحكومة بذلك خصوصا فى العملية الانتخابية باعتبارها من أهم الممارسات السياسية التى تتصل بالتطبيق الديمقراطى فهناك التزام على الأحزاب أن تثير أى ملاحظات لها فى هذا الشأن والذى أعرفه أن الحكومة مازالت تلتزم بهذا الوعد.

وفى هذا الاطار يجب أن يتاح للأحزاب اقامة المؤتمرات الشعبية لعرض برامجها الانتخابية وذلك بالتنسيق مع ما يتصل بمواعيد إجراء العملية الانتخابية وهذا ما التزمنا به فى انتخابات ١٩٨٤ حيث لم يطبق قانون الطوارئ على أى حزب وإذا ما رفضت الجهات الأمنية اقامة هذه المؤتمرات فلابد أن تقدم حيثيات منطقية ومقبولة لهذا الرفض.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٥

فكرة!

عضوية البرلمان تضحية وليست تجارة . فالذى يريد ان يكون ثروة ليس من حقه ان يدخل البرلمان . واذا كانت هذه القاعدة خولفت فى الماضى وتسرب إلى البرلمان تجار المخدرات والانتهازيون وبعض قطاع الطريق ، فالاغلاط التى حدثت فى الماضى لا يمكن ان تتكرر . الشعب سيفتح عينيه جيدا . ولا يمكن خداعه او تضليله او اللعب به .

وكثير من الذين اشتروا مقاعد البرلمان اكتشفوا انهم اشتروا الترام وفوجئوا بالحصار يحيط بهم ويمسك بتلابيبهم ولا يمكنهم اللعب بالبلد كما كانوا يتوهمون .

اننا لا نريد ان يكون البرلمان الجديد اشبه بلعبة عسكر وحرامية . نصف الاعضاء عسكر ونصفهم حرامية . اننا نريد برلمانا يتكون من رجال ونساء يحرسون الامة لا من لصوص يسرقونها . يتكون من اشراف يحاربون الفساد لا من عصابات تستغل نفوذها وتنهب اموال الدولة .

ونحن ننبه الاحزاب بان ليس كل من يملك مالا يصلح لدخول البرلمان . ولا مكان فى البرلمان للنصابين والافاقين ولاعبى الثلاث ورقات . نحن نريد وجوها جديدة لم يسبق لها ان تاجرت بمقعد النيابة ولا نريد من جلسوا فى البرلمان كالمقاعد الخشبية لا تنطق ولا تتكلم ولا تتحرك . نحن نريد مجلسا يضم الكفاءات ويجمع احسن من عندنا من رجال ونساء . لا نريد الخرس الذين لا ينطقون . ولا نريد المتخصصين فى الهتاف والتصفيق . ولا نريد النواب الذين يتركون مقاعدهم ويحيطون بالوزراء يشحذون منهم امضاءاتهم على الطلبات والاسترحامات . لا نريد النائب المطيباتى الذى يسجد للوزراء كانهم الهة والذى يتصور ان واجبه الاول ان يسبح بحمد الحكام ويشيد بهم ، ويقول لهم اهلا اذا جاءوا وشرفتم اذا ذهبوا ونعيما اذا دخلوا الحمام او خرجوا من الحمام .

البرلمان فى حاجة الى نواب يقولون (لا) لاى ظلم يرتكب .. إلى الذين يقراون مشروعات القوانين قبل اقرارها ، لا النواب الذين يبصمون على القانون قبل أن يقراوه والذين يعتبرون كل امر من الحكومة هو على العين والراس ، وكل اقتراح من المعارضة هو كفر بالله وخروج على الدين وخيانة للوطن !

نريد نوابا لا يخافون الا من الله . ولا يتلقون الاوامر الا من ضمائرهم . نريدهم يشعرون ان الشعب هو الذى حملهم الى البرلمان وليس سعادة المحافظ او معالى الوزير .

مصطفى أمين

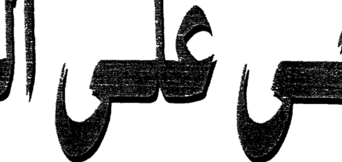


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

أحـــزاب المعارضـــة تـــؤذن:



تشارك الأحزاب السياسية المختلفة فى انتخابات مجلس الشعب، فى نوفمبر القادم، بما فى ذلك الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة الرئيسية: التجمع، والوفد، والعمل، والناصرى، والأحرار، والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية، وهى الإخوان المسلمون والشيوعيون، بالإضافة إلى المستقلين... وعلى الرغم من اقتراب موعد إجراء هذه الانتخابات، فلايزال كثير من المواقف والاتجاهات غائباً، خاصة من جانب أحزاب وقوى المعارضة. وفى محاولة للوصول إلى صورة أوضح عقدت الزميلة «اليسار» ندوة لعدد من القيادات السياسية، حول الانتخابات البرلمانية القادمة.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

ملف الأهالي ٤ صفحات

الأربعاء ٣٠ أغسطس ١٩٩٥م

الانتخابات والناس

شارك فى الندوة:

من حزب الوفد

د. نعمان جمعة نائب رئيس الحزب.
وعبد المنعم حسين عضو الهيئة العليا للوفد.
وماجد صقر أمين الحزب فى البحيرة.

من الحزب الناصرى:

حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب ورئيس مجلس إدارة صحيفة العربى.

من حزب التجمع:

د. رفعت السعيد الأمين العام للحزب.

ومن الشيوعيين:

إبراهيم بدراوى المحامى.

ومن مستشارى مجلة «اليسار»:

عبد الغفار شكر أمين التثقيف بحزب التجمع.

وقام بإدارة الندوة:

حسين عبد الرازق رئيس تحرير «اليسار» وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

طرحت فى الندوة أربعة محاور للنقاش.

المحور الأول: الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الشعب١٩٩٥ والتى تجعلها من وجهة نظر البعض انتخابات فارقة فى التطور السياسى للمجتمع المصرى.

المحور الثانى: الأوضاع القانونية والسياسية التى تمنع إجراء انتخابات حرة نزيهة فى مصر، وإمكانية التغلب عليها -أو على بعضها- فى انتخابات نوفمبر١٩٩٥.

المحور الثالث: رؤية الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لإمكانية التنسيق فيما بينها خلال انتخابات مجلس الشعب القادمة. وهل يشمل هذا التنسيق كل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، أم يقتصر على الديمقراطية منها فقط؟

المحور الرابع: يرى البعض انه لايوجد حزب واحد فى مصر الآن يطرح التغيير ويسعى سعياً حقيقياً للسلطة- سواء منفرداً أو بالتحالف مع آخرين، وأن الجميع مسلم عمليا بانفراد الحزب الحاكم بالسلطة وبالتالى يتعامل الجميع على هذا الأساس مع الحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة.. هل هذا صحيح؟.. وإذا لم يكن صحيحاً فما هى المواقف العملية المطلوبة لتاكيد سعى الأحزاب والقوى السياسية للتغيير وتداول السلطة فى هذه الانتخابات؟

ومع اهمية كل ما جاء فى هذه الندوة، التى تنشرها الزميلة «اليسار» فى عدد سبتمبر القادم، فإننا نعرض هنا وقائع من الحوار حول فكرة التنسيق بين قوى المعارضة.

بدأ الحديث حول هذه النقطة حسين عبد الرازق بقوله:

من المؤكد ان هذه الانتخابات تجرى فى ظروف مشابهة تماماً للانتخابات السابقة أى انها انتخابات تخضع للتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين. فى سنة١٩٧٦ حصل «الحزب الوطنى» الذى كان يسمى «حزب مصر» فى ذلك الوقت على ٨١٫٨٪ من مقاعد المجلس. وفى عام ١٩٧٩، وهى أشهر انتخابات مزورة فى تاريخ مصر، حصل الحزب الوطنى على ٩٠٪ من المقاعد، وفى سنة١٩٨٤ حصل على ٧٢٫٩٨٪، وفى ١٩٨٧ حصل على ٧٧٪ من المقاعد، وفى عام٩٠حصل على ٧٩٪ من المقاعد، وكان حصوله على هذه النسب المرتفعة لايرجع لشعبيته ولكن لتوافر ظروف معينة اعتقد انها لازالت قائمة إن لم يكن قد اضيف إليها. وأقصد بهذه الظروف قانون مباشرة الحقوق السياسية والذى يمكن الحزب الحاكم من عملية التزوير بشكل مقنن، واستمرار العمل بحالة الطوارئ فى جميع الانتخابات التى أجريت منذ سنة١٩٨١ وحتى الآن، واستيلاء الحزب على أجهزة الإذاعة والتليفزيون، وعلى المؤسسات الصحفية. ولابد ان نضع فى اعتبارنا أنها ليست مجرد عدد من المؤسسات بل تتحكم فى ٩٥٪ من إصدارات الصحف فى مصر، واستخدام إمكانيات الدولة بدءاً من السيارات العامة فى الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام، ودور اجهزة الشرطة ومباحث امن الدولة، ودور اجهزة الحكم المحلى، وتحويل إشراف القضاء إلى إشراف شكلى واستخدام العنف وبلطجية الحزب الحاكم. ويضاف إليها هذه المرة قضية العمد الذين اصبحوا تابعين لوزارة الداخلية.

وتساءل حسين عبد الرازق هل معنى ذلك انه لايوجد امل؟ وأجاب.

اعتقد ان هناك أملاً. والسؤال هنا ماذا ستفعل احزاب المعارضة لمواجهة هذه الأوضاع؟

.. هل يستطيع كل حزب بمفرده أن يواجه هذا الأمر؟ أم مطلوب من هذه الأحزاب أن تنسق فيما بينها لمواجهة التزوير فى الانتخابات العامة؟، وهل يشمل هذا التنسيق كل احزاب المعارضة والمستقلين أم سيكون قاصراً على الأحزاب والقوى المسماة بالديمقراطية وبالتالى يستثنى القوى الموصوفة بالفاشية او بالظلامية أو بالديكتاتورية، والمقصود بها على وجه التحديد الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية؟ وهل هم طرف فى هذا التنسيق أم خارجه؟ وهل هذا التنسيق لمجرد تحقيق هدف التواجد فى مجلس الشعب أم يجب ان نطمح ونتسق معاً من أجل ان نمنع الحزب الوطنى من الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الشعب او على الأقل منعه من الفوز بثلثى المقاعد.



المصـدر : الأهـــالـــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

د.رفعت السعيد:: اريد ان نبدأ بالقواعد الأصلية واقول إن ماوقع تاريخيا لايتغير إلا تاريخياً هذا مالم يتغير بشكل مفاجئ، اى بعنصر ضاغط مفاجئ، وتاريخياً هناك اسلوب لإجراء الانتخابات استقر فى مصر عبر مايقرب من الاربعين عاماً او اكثر قليلاً. هذا الاسلوب مستقر ومتوارث ويؤدى بالضرورة إلى أن تصير الانتخابات غير معبرة عن التوازن الحقيقى فى المجتمع. مالم يظهر عنصر خارجى اى عنصر غير متوقع كانفجار عام او تحرك عام، وهو مالا نرى نوره ،اقول إذن إن ماوقع تاريخياً لايتغير إلا تاريخياً إذن معركتنا هى تحسين الأوضاع القائمة عبر تراكم من الممارسات السياسية والنضال الديمقراطى الذى يغير الوضع إلى أحسن ثم إلى الأحسن فى المرة التى تليها وهكذا وهذا مايسمونه فى عالم السياسة بالتطور السلمى.

لكن المشكلة الحقيقة هى أن عملية التغيير «التاريخانية» -كما يسميها علماء اللغة -تقف امامها عقبات عديدة أهمها ماتكلمتم عنها وهى إصرار الحكم على ذات الممارسات التقليدية المتوارثة، وحتى لانضحك على أنفسنا لابد وأن نعرف انها متوارثة وليست من اختراع كمال الشاذلى ولا من سبق كمال الشاذلى.

واضاف د.رفعت السعيد: وفيما يتعلق بالتنسيق فهى عملية صعبة جداً فى الانتخابات الفردية ويمكننا ان نضع بنداً فى المقدمة اسمه المجاملة وهو يسبق التنسيق او أقل منه قليلاً وهو مايعنى إنه إذا كان د.نعمان جمعه سيرشح فى دائرة فأنا كحزب تجمع لا أرشح أحداً ضده، واعتبر ان هذه مجاملة ضرورية بالنسبة لعلاقتنا التاريخية وتواجدنا فى ذات الساحة وهذه المجاملة موجودة على الأقل بالنسبة للرموز الأساسية فى الأحزاب

ومن المستحيل ان يرشح احداً ضد ضياء الدين داوود مثلاً هذا مستحيل، واعتقد انه يستحيل على الحزب الناصرى ان يرشح احداً ضد خالد محيى الدين وهكذا.. قواعد المجاملة تسرى فى طريق متبادل.

نأتى لقواعد التنسيق. فنحن سنتنافس فى نفس الدائرة ولكن لنا مصلحة واحدة يقودها المثل «انا واخويا على ابن عمى، وأنا وابن عمى على الغريب». ولنفرض ان لى مرشحاً بدائرة وهناك مرشح آخر للوفد وثالث للناصرى ولم نتفق على أن يخلى احدنا الدائرة، وهنا فنحن لنا مصلحة مشتركة وهى الا نسمح للحزب الوطنى أن يزيف ولانسمح للمرشح المتأسلم ان يشترى اصوات الدائرة بفلوسه.

وإننحن لنا مصالح رغم وجود المنافسة، ومن الطبيعى أن المنافسة بينى وبين مرشح الوفد لن تكون كالتى بينى وبين مرشح الوطنى.

حسين عبد الرازق: هل تستبعد إمكانية التنسيق بمعنى مرشح واحد لكل مقعد من الأحزاب الديمقراطية.

د.رفعت السعيد: هذا غير واضح وفقا للتصريحات التى ادلى بها قادة الأحزاب السياسية لجريدة الأهالي وهناك احزاب صرحت بأنها ستنزل فى كل الدوائر وهنا لن يكون الإخلاء وارداً.

حسين عبد الرازق: هل انت كحزب التجمع تقبل فكرة الإخلاء المتبادل بحيث يكون هناك مرشح واحد من كل الأحزاب الديمقراطية بصرف النظر عن استعداد الآخرين.

د.رفعت السعيد: لا امانع إذا تمت هذه العملية بشكل متوازن ومتكافئ واضعة فى الاعتبار الثقل السياسى والثقل الشخصى لأفراد معينين.

ولكنى أعتقد أن التنسيق بهذا الشكل غير قابل للتنفيذ وهذا وفق تصورى أنا للساحة لأنه سيسبب مشاكل كثيرة، فالأحزاب القوية يمكن فيها أن تقول للمرشح بألا ينزل فلا ينزل الانتخابات، ولكن هذا صعب جداً فى بعض الأحزاب.

بل وأقول إن هذا غير مفيد فإخلاء الدائرة سيدفع أنصار المرشح المتنازل للغياب عن المعركة، ولن تستطيع استدعاءهم بذات الحماس كما لو كان لديهم مرشح بينما لو تم ترشيح اثنين تجمع ووفد مثلا ووصل احدهم للإعادة مثلاً مرشح من المعارضة وآخر من الوطنى هنا سيختلف الوضع.

حامد محمود: بالنسبة للتنسيق انا اعتبره ضرورياً وإن كانت التجارب السابقة التى لم تحقق جميعها الهدف المنشود لأسباب مختلفة والأستاذ عبد الغفار شكر فى ندوة سابقة بمقر حزب التجمع عدد هذه الأسباب وبشجاعة ووضوح وأذكر أيضاً انه فى مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بحضور



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

الأستاذ إبراهيم البدراوى: قال إن تجارب التنسيق السابقة لم يتم التوصل من خلالها إلى نتائج محددة، ورغم الخروج من هذه التجارب بسلبيات إلا انى ارى ان التنسيق ضرورة واجبة، وأتصور انه يمكننا ان نضع معالم لهذا التنسيق ولنبدأ به على مستوى رموز الأحزاب بحيث لانضرب بعضنا البعض فى أى دوائر انتخابية لصالح الحزب الحاكم. ثم ننتقل إلى مراحل اخرى متقدمة وإذا لم نستطع تحقيقه كاملاً فى كل الدوائر فيجب ان يكون فى اعتبارنا دائماً.

وتجربة الاجتماعات المتوالية لأحزاب المعارضة والتى انتهت بالمؤتمر الذى اقيم فى حزب الوفد رفضاً للقانون ٩٣ لسنة١٩٩٥ اثبتت ان هناك إمكانية للتعاون بين احزاب المعارضة لتكوين جبهة مؤثرة، والحكومة كانت تعمل حساباً لهذه الاجتماعات، استطاعت احزاب المعارضة بالفعل أن تهزم هذا القانون معنوياً على الأقل في أعين الناس رغم تمسك الحكومة به لتصورها انه وضع لصلحتها، ولكن لاشك أنه حدثت تراجعات من الحكومة رغم انها شكلية ولم تصل إلى حد إلغاء القانون.

المناخ مهيأ لأحزاب المعارضة لأن تقترب فيما بينها وعملية التنسيق التى تمت فى مواجهة القانون ٩٣ تعطى الأمل لاستمرارها، ولنتفق على الحد الأدنى لهذه العملية فقد لانستطيع ان ننسق فى كل الدوائر ولكن على الأقل لابد وأن نتفق على التنسيق بشأن رموز الأحزاب الرئيسية بمعنى الا يتصادم احد مع خالد محيى الدين فى كفر شكر ولا مع ضياء الدين داود فى فارسكور ثم بعد ذلك ننظر فى أمر الدوائر الأخرى التى يمكن أن نحقق فيها نوعاً من التنسيق على ان نترك مسافة بها قدر من الحرية لكل حزب.

وبالنسبة لمدى وحدود التنسيق فهذا يتفق عليه من خلال قادة الأحزاب الرئيسية. طبعاً هناك أحزاب معارضة اسما نعرفها جميعاً لا مجال للتنسيق معها، فهى تنتظر دائماً مباركة رئيس الجمهورية فى كل تصرفاتها إنهم ذيول للحزب الحاكم.

باختصار التنسيق لايشمل كل الأحزاب المنسوبة للمعارضة وإنما يقتصر على الأحزاب الرئيسية والفاعلة والقادرة على تحقيق شئ على الساحة والتى هى بطبيعتها متناقضة مع الحزب الحاكم فى كل مايأتيه من سياسات.

د. نعمان جمعه: والتنسيق اعتبره مهماً بل وضرورة حياة بالنسبة لنا، وكما شرح د. رفعت السعيد فإن هناك بالضرورة مرحلة مجاملة بين الرموز يمكن أن تتم تلقائياً كما يوجد أيضاً تنسيق بشأن المندوبين وشأن إدارة العملية الانتخابية من توكيلات لفرز.. إلخ وبعد ذلك تأتى المرحلة الثالثة وهى عدم التصادم ونحاول معاً أن نحدد مرشحاً واحداً للمعارضة ضد مرشح الحكومة.

هل سنستطيع فعل هذا؟ اتمنى ذلك. وحزب الوفد ليس لدية اى اعتراضات بشأن التنسيق وخصوصاً مع عدم توافر الإمكانيات لأى من احزاب المعارضة للترشيح فى كل الدوائر والمقاعد صعبة جداً وربما يحتاج إلى لجنة مشتركة من احزابنا لتبادل الرأى حول كيفية إجراء هذا التنسيق؟.

وهنا اختلف مع د. رفعت السعيد بالنسبة للإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسى واعتبارهم منبوذين وخارج اللعب ومواطنين من الدرجة الثانية أن الحكومة توجه لهم الضربات الأمنية فهل يعقل ان تقول المعارضة إنهم الحذاء الثالث او القدم اليسرى للحكم.. أم الصحيح أن نتعامل بوضوح على اساس التفرقة بين من يستخدمون القوة وبين من يدعون لها وبين من يتكلمون بالعقل والمنطق؟

هل نعتبرهم قوى وطنية موجودة نتعامل معها أم ندفعهم دفعاً للنزول تحت الأرض فى الخفاء وهنا يكون الخطر الأكبر على المجتمع.

إننى اعتبر التنسيق قضية هامة ورداً عملياً على الإشاعات التى يتم ترويجها بشأن اتفاق الحكومة مع بعض الأحزاب الأمر الذى يثير البلبلة.

إننا ننادى بالإصلاح السياسى ووضع الضمانات الواجبة لتداول السلطة.

وعلينا الآن أن نفكر فى كيفية إدارة العملية الانتخابية بشكل جماعى نظراً للاعباء الهائلة التى نواجهها يوم الانتخابات بكل ما فيه من بلطجة ومندوبين ووكلاء مرشحين وفرز اصوات، فلنتعاون فى هذا على الأقل ونترك للشعب حسم النتيجة. ولو جرت الإعادة يكون التنسيق هنا حتمياً فى مواجهة حزب الحكومة.

عبد المنعم حسين: سأتكلم فى موضوع التنسيق من واقع خبرة خوضى الانتخابات اعوام ٨٧،٨٤،٧٩،٧٦ وخصمنا السياسى هو الحزب الوطنى الذى خرب البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً مما ادى إلى تخلف البلد.

معركتى فقط مع الحزب الوطنى ولن التفت لأى مخلوق آخر، وهذا الكلام لابد وان يسرى فى جميع الدوائر الانتخابية.



المصدر : الأهـــالــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

وجميعنا يد واحدة، وإذا استطعنا ان ننسق فى عملية المندوبين فهذا خير وبركة. وهدفنا دحر الحزب الوطنى حتى وإن لم نحصل على المقعد نكون قد فضحناه.

إبراهيم بدراوى: المشكلة ان المعارضة الديمقراطية مبعثرة ولا تستطيع الاتفاق على شئ ولا تملك إرادة العمل الجماعى التى تمكنها من امتلاك قوة كافية لإحداث تغيير حتى ولو بالتدريج فى المجتمع، وهذه هى نقطة ضعفها.

وصحيح أن لكل حزب على حدة رؤاه الخاصة به لكننا لا نحاول أن نبحث عن المشتركات بين هذه الرؤى، والمدخل الصحيح - رغم معرفتنا جميعاً به - هو أن نمسك بالحلقة الرئيسية بأيدينا ونبدأ العمل المشترك ونحاول توسيع نقاط الالتقاء حتى نستطيع أن نكون قوى فاعلة فى المجتمع. بمعنى انه ينقصنا امتلاك الرغبة فى عمل موحد وصياغة رؤية مشتركة - كحد أدنى - من خلال قضايا التقاء نسعى لتوسيعها وهذا ممكن وكما قلت فى البداية إن الانتخابات تفتح الباب فعلا لبناء وصياغة تحالف ديمقراطى فى مواجهة التحالف الحاكم القابض على السلطة وايضا فى مواجهة ما يسمى بالتحالف الإسلامى المنتمى لنفس النوع وهما كمثيلين نقاط الالتقاء بينهما واسعة جداً، ولكنهما يتنافاسان حتى على طرح افكار الإرهاب.

هذا التحالف الديمقراطى - فى مواجهة الحلفين القائمين والمتنافسين الذين نجلس نحن لمشاهدتهما فقط - يلزمه بناء جسور ثقة بينه وبين بعضه البعض فأولا يجب وبشجاعة شديدة أن تغلق الملفات القديمة بين اطراف هذا التحالف والتى ساقوها على وجه الحصر الآن. وإغلاق الملفات القديمة عملية هامة لأن المصلحة الوطنية العليا تتطلب ذلك إلى جانب أن مياها كثيرة قد جرت تحت الجسر.

وثانياً يجب التوافق على حد أدنى تلتف حوله، وأن يستمر الحوار فيما بينها لتوسيع نقاط الالتقاء، وتقريب رؤاها تجاه قضايا المستقبل.

وثالثا : لابد من التنسيق فى الانتخابات القادمة ولو امكن باسلوب إخلاء الدوائر اساساً - وهذه مسألة تتطلب جهداً كبيراً نظراً لضيق الوقت - سيساعد هذا على بناء جسور الثقة.

واقول إن الطريق ليس سهلاً والوقت ضيق والموضوعات غير مكتملة، ولكن إذا بدأنا فى هذا الأمر ستتحقق نتائج كثيرة وجيدة.

وفى النهاية اقول انه إذا استبعدنا قطبى التحالف الطبقى الحاكم والتحالف الإسلامى سيبقى ما يمكن أن نطلق عليه التحالف الديمقراطى، ورأيى الشخصى أنه يشمل الناصريين وحزب التجمع والشيوعيين بفرقهم العديدة، وايضا يشمل القوى الليبرالية المتمثلة فى الوفد، وإذا التقوا فقط على قضية الديمقراطية والإصلاح السياسى - رغم إمكانية التقائهم على أمور اوسع من هذا بكثير - سيتمكنون بالفعل من بناء تحالف بديل يستطيع ان يعمل خلال مرحلة طويلة قادمة لإنقاذ مصر.

عبد الغفار شكر: هناك اشكال كثيرة للتنسيق اغلبها طرح ولكننى ارصدها معاً:

١- إخلاء متبادل للدوائر بين احزاب المعارضة والقوى السياسية الديمقراطية كلما كان ذلك ممكناً - أى لا تكون قاصرة على رؤساء الأحزاب، ولا أن يكون هناك وهم ان يتم هذا فى كل الدوائر - وذلك وفقاً لمعايير موضوعية من ضمنها مثلاً النتائج السابقة التى حققها المرشح، ومنها التواجد الحزبى للمرشح فى الدائرة.

٢- العمل المشترك من أجل توافر مقومات واقعية - وليست ضمانات قانونية فقط - لنزاهة الانتخابات أهمها أن تتضامن أحزاب المعارضة معاً من اجل توفير مندوبين فى كل صناديق الانتخابات لمرشح المعارضة، وإذا كان هناك اكثر من مرشح للمعارضة فهى نفسها ستلعب دورا فى الحد من انفراد الحزب الحاكم أو مرشحه بتسديد الأصوات الغائبة.

٣- تشكيل لجان للوعى الانتخابى من عناصر مشتركة تكون مهمتها الأساسية تعبئة الناس للمشاركة فى الانتخابات وتبصير الناس بمستقبل البلد إذا ظلوا على موقفهم السلبى من الانتخابات وغابوا عنها، وبالتالى يلفتون نظرهم بواجبهم تجاه المشاركة.



المصدر : ......الأهالي......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...٢٠ أغسطس ١٩٩٥...

٤- على أحزاب المعارضة من الآن أن تشكل قوة مشتركة للضغط على الحكم وعلى المسئولين عن الإعلام، لتوفير مساحات أوسع فى التليفزيون والإذاعة وفى الصحف القومية لمرشحى المعارضة. وان عليها ان تلعب دورا فى هذا المجال وتنتزع ما يمكن انتزاعه فى هذاالصدد.

٥- ان تتفق احزاب المعارضة على ضرورة وجود نوع من الرقابة الدولية على الانتخابات وليس فى هذا اى نوع من المساس باستقلال مصر لأن مسألة الرقابة الدولية اليوم تعد الآليات التى تستخدم فى هذه المسألة.

٦- وهى نقطة خلافية مع د. رفعت السعيد والأستاذ ابراهيم البدراوى إن التنسيق فيما يتعلق بضمان نزاهة الانتخابات يجب أن يشمل الاخوان المسلمين والشيوعيين ولا يقتصر على احزاب المعارضة العلنية وإنما يشمل الاحزاب المحجوبة عن الشرعية.

وانا من الذين يشغلهم باستمرار مسألة الموقف من قوى الإسلام، وخاصة التى بدات الدخول فى إطار الممارسة السياسية، هل نتخذ موقفاً قاطعاً ونهائياً بإنها قوة فاشية؟ أم نلعب دوراً فى الضغط عليها من أجل أن تقبل قواعد العمل الديمقراطى؟

انا أرى أنه من واجبنا ومن مسئوليتنا ان نواصل الضغط على الإخوان المسلمين ليقبلوا مزيداً من الرضوخ لقواعد العمل الديمقراطى.

كلمـ
حـ

●● مطلوب من الأحزاب السياسية أن تقوم بدورها فى التربية السياسية، وأن تدخل إلى قطاعات الشباب.. تعلم وتوجه وتستفيد من طاقات الشباب.. وأن تضم أعضاء من الشباب.. وهذا ما تطرحه الحكومة فى تصريحاتها.. فتقول أن الأحزاب السياسية فشلت.. ولكن الواقع أمر آخر.. يختلف عما تقوله الحكومة.. لأن كل الظروف فى مصر ضد الشباب.. وضد أحزاب المعارضة.

●● إذا حاولت الأحزاب أن تدخل الجامعات قطعوا أيدى الأحزاب.. ممنوع على رجال الأحزاب أن يدخلوا الجامعات.. ممنوع اشتراكهم فى أى ندوات للشباب.. لابد أن يوافق الأمن على دخولهم الى الجامعات.. وممنوع اشتغال طلبة الجامعات بالسياسة.. وقائمة الممنوعات تعزل شباب الجامعات عن قضايا بلده.. وتمنع الأحزاب من الاقتراب منهم.. وتتركهم فقط إلى موجة من الغضب أو التطرف أو الفراغ.. وأى واحدة منها أسوأ من الأخرى على الشباب..

●● فاذا ذهبنا الى مراكز الشباب فى القرى.. وجدنا انها ممنوعة ايضا من تعاطى السياسة.. وممنوعة من التعبير عن نفسها.. وقاصرة على الخضوع للحزب الوطنى.. إذا استطاع أن يصل اليها..

●● وإذا نزلت الأحزاب السياسية الى الشارع كانت هناك قائمة ممنوعات أخرى.. إذا دعا أى حزب عددا من الشباب للتشجير حى.. أو تنظيف قرية منعوه.. وقالت له جهات الأمن.. وأنت مالك.. نحن نريدها على حالها.. وعلى قذارتها.. وارفع يدك أنت عن أى عمل تطوعى.. بل اصبحت معسكرات التدريب الرياضى عملا سياسيا ممنوعا.. وأصبحت ممارسة الرياضة من أعمال المقاومة ضد النظام.. ويتصورون أن الأحزاب تعد هؤلاء الشباب لمقاومة البوليس فى المظاهرات.. وهى نظرة حكومية فى منتهى التشاؤم والخوف والضعف.. وإذا دعا الحزب الى عمل تطوعى بين الشباب لاقامة مستوصف مجانى.. أو مجموعات تقوية للطلبة.. أو جمع تبرعات للأسر الفقيرة.. كل ذلك ممنوع.. لأنه يجعل الشارع يتعاطف مع الحزب الذى يدعو الى ذلك.. كما أن التبرعات ممنوعة إلا عن طريق الهلال الأحمر.. والخدمات التى تقدمها الأحزاب للناس عمل سياسى.. لأنها تكشف فشل الحكومة فى العلاج المجانى والتعليم المجانى.. ولذلك تصادر الحكومة أى عمل تطوعى للأحزاب بين الشباب.

●● وإذا دعوت الشباب إلى ندوات سياسية.. كان عليك أن تعقد الندوة فى مكان مغلق.. وأن يصل كل ما دار فى الندوة إلى الحكومة.. حتى تعرف كيف يفكر الشباب.. وماذا يريدون.. وهى تعلم.. ولكنها تعاقب من يعبر عن نفسه.. وتقول للشباب أن السكوت من ذهب.. مهما كانت قضاياه ومشاكله..

●● خلاصة القول أن الحكومة تخاف من تجمعات الشباب السياسية والجادة.. وحتى الرياضية.. لأنها تعرف أن الشباب مشحون بالغضب بسبب الفساد والمحسوبية والبطالة.. وهى لا تريد أن يتجمع الشباب الغاضب فى مكان واحد.. حتى لا ينفجر.. ولذلك ينجح عبدالمنعم عمارة وحده في اجتذاب الشباب. لأنه يدعوهم إلى فسحة أو رقصة على موسيقى صاخبة وهابطة.. وإلى مميزات مادية.. هذا النوع وحده هو المسموح له بالعمل والتجمع والاجتماع.. لأنه لا يعمل عملا جادا.. ويستفيد مما يقدم إليه.. ولكن نظرته للأمور لا تتغير مهما حاولنا أن نحشو رأسه بصور وردية.. لأن الواقع الذى يعيشه قاتم السواد.. لا يصدق كلمة مما يقال اليه.. لأنه يعايش الفقر والقهر والجهل والاستبداد!.

محمد الحيوان

المحروسة

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٥

حضت على وضع ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات

المعارضة المصرية تطالب مبارك بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ دخلت استعدادات احزاب المعارضة والقوى السياسية في مصر للانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل مراحل جدية. وكشفت صحف المعارضة امس فحوى مذكرة وقعها رؤساء احزاب المعارضة وممثل عن جماعة الاخوان المسلمين، سلمها المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل الى الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية في حزيران (يونيو) الماضي، لتسليمها إلى الرئيس حسني مبارك، وهي تتعلق بضمانات نزاهة الانتخابات.

وطالبت المذكرة الرئيس مبارك بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني الحاكم، وشددت على تولي السلطة القضائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية، واحلال بطاقات الهوية محل بطاقات الانتخاب اثناء عملية التصويت، واختيار مندوبي المرشحين ووكلائهم من المسجلين في جداول الدائرة الانتخابية، ووقف العمل بقانون الطوارئ فور صدور قرار دعوة المواطنين الى الانتخاب، وتشديد العقوبات على موظفي الدولة الذين يرتكبون جرائم إنتخابية. واعربت صحيفة «الوفد» عن اسفها لعدم تلقي رؤساء الاحزاب وممثلي القوى السياسية رداً على المذكرة، فيما كتبت صحيفة «الشعب» ان رئاسة الجمهورية رفضت الرد.

ووقع المذكرة السادة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد وخالد محيي الدين رئيس حزب التجمع وابراهيم شكري رئيس حزب العمل ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار وضياء الدين داوود رئيس الحزب الناصري وجمال ربيع رئيس حزب مصر وكمال كيرة رئيس حزب الخضر وابراهيم البدراوي ممثلاً للشيوعيين، والمستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين.

وجاء في المذكرة التي وجهت الى مبارك: «نظراً الى قرب انتهاء مدة مجلس الشعب الحالي، وتوقع دعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد يحل محله، وتلبية لمناشدتكم الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المقبلة كي لا يتكرر ما حدث من مقاطعة معظمها انتخابات عام ١٩٩٠، وحضكم الناخبين على الإقبال على ممارسة حقوقهم الانتخابية كي لا يستمر عزوفهم عنها... رأت الاحزاب السياسية والقوى الوطنية المعارضة صاحبة التجربة في خوض الانتخابات العامة وممارسة العمل النيابي، أن من واجبها ان تكتب إليكم مطالبة بتأمين الضمانات التي تحقق حرية الانتخابات ونزاهتها كي لا تترك للحكومة الموجودة في مقاعد السلطة حرية التصرف في شأنها، وهي قد تدفعها مصلحتها في الاستمرار في مقاعدها الى العمل على (ضمان) فوز الحزب الذي تحكم باسمه بكل السبل، بما في ذلك العبث بحرية الانتخابات، والتدخل المفسد لنتائجها، الامر الذي يؤدي إلى عزوف الناخبين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم، واعتبار الشعب الانتخابات النيابية نوعاً من المظهرية الديموقراطية التي لا تمت الى الحقيقة بصلة لتغيبه عن اختيار ممثليه وحكامه، وعدم إمكان تداول السلطة بين الاحزاب وفق إرادة الناخبين الحرة».

واضافت المذكرة: «لم تقصّر المعارضة، قياماً بواجبها، في تصحيح هذا الوضع، بل قدمت لكم في ١٩٩٠/٦/١٩ اقتراح مشروع قانون بتنظيم مباشرة الانتخابات العامة، يكفل سلامتها ونزاهتها لتصدروه بقانون وفق صلاحيتكم الدستورية في غيبة مجلس الشعب بعد حله إثر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، وذلك ليحل محل القانون الرقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية الذي يخول الى وزارة الداخلية إدارة العملية الانتخابية تحت اشراف صوري للقضاة الذين يتولون رئاسة اللجان الانتخابية العامة التي توجد في مراكز الدوائر الانتخابية، بينما يجري التصويت في اللجان الفرعية بمعرفة موظفين إداريين ينتدبهم وزير الداخلية، وقدم ممثلو المعارضة هذا المشروع إلى مجلس الشعب في دوراته المتعاقبة (...) وكان التعديل الوحيد الذي ادخل على القانون هو الأخذ بنظام الانتخاب الفردي بدل الانتخاب بالقوائم الحزبية من دون ان يحقق ما طالبت به الاحزاب من تقنين لضمانات حرية الانتخابات وحيادها».

وتابعت: «لأن تلك الضمانات لا تزال تعتبر في نظر الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة – صاحبة التجربة في خوض المعارك الانتخابية – جوهر الاصلاح المنشود لتحقيق انتخابات حرة نزيهة، نعلن تمسكنا بها ونسجلها في ما يأتي:

– أن تتولى السلطة القضائية الإشراف الكامل على إجراء الانتخابات بدءاً من التحقق من صحة القيد في جداول الناخبين وفقاً لسجلات الاحوال المدنية ومراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية على اسس موضوعية حتى إعلان النتيجة النهائية بدلا من وزارة الداخلية، والا يقتصر ترؤس رجال القضاء على اللجان العامة ما يجعل هذا الإشراف الذي نص عليه الدستور في المادة ٨٨ وهمياً، وهو الامر الذي اعترض عليه رجال القضاء انفسهم مطالبين في قرارات «مؤتمر العدالة» بان «يكون الإشراف القضائي على الانتخابات على مراحل» (كان يجري الانتخاب لاكثر من يوم ولا تعلن النتيجة إلا بعد استكمال الاقتراع)، ويمكن الاكتفاء بوجود قاض واحد في كل مقر انتخابي يجمع عدداً من اللجان الفرعية، للتغلب على ما يثيره بعضهم من عدم كفاية عدد رجال القضاء لترؤس كل اللجان الفرعية، على ان يراعى ان تكون مقار هذه اللجان في اماكن بعيدة عن سيطرة الشرطة، او في مقار المؤسسات التي يخضع الناخبون فيها لاداراتها.

– التحقق من إدلاء الناخب شخصياً بصوته بتقديم وثيقة رسمية تحمل صورته، وذلك بالتوقيع بإمضائه او ببصمة إبهامه الايمن في كشوف الناخبين في لجنة الاقتراع.

– إحلال البطاقات الشخصية او العائلية محل بطاقات الانتخاب عند التصويت، إذ تحتجز الاخيرة عن انصار أحد المرشحين او تسلم لغيره.

– يتم اختيار مندوبي المرشحين ووكلائهم من بين المقيدين في جداول الدائرة الانتخابية بصفة عامة، وليس

من اللجنة الانتخابية ذاتها، وتوثق توكيلاتهم لدى مكاتب التوثيق والشهر العقاري دون غيرها.

– وجوب مصاحبة مندوبي المرشحين او وكلائهم الى صناديق الاقتراع في حال نقلها لفرز الاصوات في مقر اللجنة العامة في الدائرة الانتخابية كي لا يحدث عبث بها او تُغير.

– تشديد العقوبات على الموظفين العموميين الذين يرتكبون الجرائم الانتخابية أو يستغلون سلطة وظائفهم للتأثير على الناخبين لمصلحة احد المرشحين، وذلك بجعل العقوبة السجن والعزل من الوظيفة، مع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة.

– وقف العمل بقانون الطوارئ لدى صدور القرار بدعوة الناخبين الى الانتخاب، وذلك بدءاً من تاريخ نشر هذه الدعوة في الجريدة الرسمية حتى إعلان نتيجة الانتخابات، اكتفاء بسريان القانونين الصادرين في شأن مكافحة المخدرات والارهاب، وهما الامران اللذان اعلنت الحكومة ان حال الطوارئ فرضت لمواجهتهما».

واختتمت المذكرة مؤكدة ان «الاحزاب والقوى الوطنية المعارضة الموقعة هذه الرسالة تضيف إلى مطالبها المتكررة لضمان نزاهة الانتخابات العامة، من خلال تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية من دون أن تلقى استجابة، المطالب السابقة التي تضمنها الإعلان العالمي المتعلق بالانتخابات الحرة النزيهة الذي وقعه رئيس مجلس الشعب (البرلمان) المصري بعد انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، وان تعمل جمهورية مصر العربية على الوفاء بما التزمته بموجب توقيع رئيس مجلس الشعب.ولن يكون هناك رد على الحملة الشرسة الموجهة ضد حكومة مصر في الخارج بقصور التطبيق الديموقراطي في نظام الحكم في بلدنا، وانتهاك حقوق الانسان المقيم على ارضها، ابلغ من تحقيق كل الضمانات المعلنة في هذه الوثيقة الدولية بشقيها، لكفالة حرية ونزاهة الانتخابات التي ستجري هذه السنة وذلك باصدار قانون ينص على كل هذه الضمانات».

ألف جنيه تأمين لإزالة الإعلانات المخالفة فى انتخابات مجلس الشعب

حظر الملصقات بالميادين والشوارع المهمة حفاظا على جمال العاصمة

كتب - عبدالهادى تمام:

اعلن السيد عمر عبدالاخر محافظ القاهرة، انه تقرر وضع ضوابط لتنظيم عملية الدعاية الانتخابية لمجلس الشعب وتحديد مناطق يسمح فيها باستخدام الحملات الانتخابية، وتحصيل ١٠٠٠ جنيه من كل مرشح كتامين لازالة الاعلانات المخالفة على نفقته، ومنح ترخيص لكل مرشح لوضع الاعلانات فى الاماكن المحددة، وتم تشكيل لجنة برياسة السيد مجدى امين رئيس هيئة النظافة والتجميل بالقاهرة لمتابعة طلبات الترخيص للدعاية قبل فتح باب الترشيح للانتخابات، مع حظر الملصقات فى الميادين والشوارع الهامة للحفاظ على جمال العاصمة

وصرح رئيس اللجنة بانه بحظر لصق الاعلانات على دور العبادة والمبانى الاثرية والحكومية واعمدة الانارة والكبارى والميادين والشوارع الرئيسية والجزر الوسطى، وتم تحديد الشوارع المحظور اقامة الدعاية او الملصقات بها على النحو التالى:

حى الساحل: ميادين المظلات والخلفاوى وروض الفرج وشارعى شبرا وكورنيش النيل

حى شبرا: احمد حلمى والترعة والمستشفى واحمد بدوى وميدانى احمد حلمى والمستشفى ونفق احمد بدوى

روض الفرج:شارعا كورنيش النيل وشبرا ونفق شبرا

حدائق القبة: شوارع مصر والسودان الدويدار وترعة الجبل وميدان وكوبرى القبة

مدينة نصر: شوارع يوسف عباس والطيران والفنجرى وعباس العقاد وطريق النصر،

مصر الجديدة: شوارع العروبة، والمرغنى والخليفة المأمون والقبة وميدانى روكسى والجلاء.

حى المرج: شوارع محمد نجيب والشيخ منصور والمركز الاجتماعى

عين شمس: شوارع ٦ اكتوبر واحمد عصمت وعين شمس وجسر السويس

حى وسط: شوارع جوهر القائد والازهر وصلاح سالم وبورسعيد والجمالية والدرب الاحمر وميادين الحسين والازهر واحمد ماهر وباب الشعرية وباب الخلق

الوايلى: شوارع الخليفة المأمون ولطفى السيد ورمسيس وصلاح سالم وميدانا الفردوس والعباسية

حى غرب: شوارع ٢٦ يوليو وقصر العينى وسيمون وقصر النيل ومحمود بسيونى وطلعت حرب ورمسيس وحسن صبرى والبرازيل والكورنيش وحندوسة وشجرة الدر وابو الفدا والجزيرة والجبلاية والتحرير وعبدالمنعم رياض.

حى مصر القديمة: شوارع حسن الانور والمنيل وعبدالعزيز آل سعود

حى جنوب: ميادين السيدة زينب وصلاح الدين وفم الخليج والسيدة عائشة والقلعة ولاظوغلى وشوارع مجرى العيون وصلاح سالم وبيرم التونسى

دار السلام: شوارع الجزائر والنصر و٧٧ واحمد زكى ومصر حلوان والفيوم واللاسلكى وفلسطين وميادين الجزائر وعبد المنعم رياض والمطبعة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صراع الديوك في الدوائر الانتخابية

عبدالجواد على

اذا كان من المألوف والمعروف ان يكون التنافس فى الدوائر الانتخابية بين المرشحين هو الحصول على مقعد فى البرلمان ، الا انه من غريب الأمور أن يكون مثل هذا التنافس أشبه بمصارعة «الديوك» حيث يحاول كل طرف بشكل شخصى أن يقضى علي الطرف الآخر لتكون له السيطرة والهيمنة على الدائرة. وهذا النوع الجديد من الصراع بدأ يطفو على السطح حاليا داخل الكثير من الدوائر الانتخابية ، وهو بلاشك أصبح يشكل خطورة كبيرة وخاصة على المرشحين الذين ينتمون الى أى من الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات القادمة!

وفى ظل التحولات الجارية على الساحة اقتصاديا واجتماعيا بالاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر ومايلزم ذلك من تحولات جذرية فى الأوضاع السائدة، بدأ التنافس يزداد بين مقعد العمال أو الفلاحين وبين مقعد «الفئات» حيث بات يتصور كل طرف أنه الأحق بالدائرة .

وقد أدى هذا الى ان كل طرف راح يسعى جاهدا ليظهر فى الصورة أمام ابناء الدائرة على أنه حامى حمى الناخبين والقادر على تحقيق امالهم وتطلعاتهم ، وتوفير الخدمات لهم وحل مشكلاتهم ، وهو اتجاه كان يمكن ان يكون حميدا لو كان التنافس فى هذا الشأن من أجل المصلحة العامة لأنه أمر يعود بالفائدة والنفع على ابناء الدائرة الانتخابية.

ولكن الخطير أن أحد الطرفين المتنافسين لايترك الطرف الآخر على حاله، بل انه يسعى فى كل الطرق لكى يحول دون تمكين الطرف الآخر للقيام بأى عمل يخدم المواطنين، حتى تظل الساحة خالية له وان يظهر الطرف الآخر فى صورة العاجز عن فعل اى شيء«متصورا - وهو فى غمار جحيم المنافسة غير الشريفة - أنه يمهد الأرض لنفسه لينطلق بعد ذلك فى ممارسة الهيمنة والتسلط، وهو فى نفس الوقت ينسى أو يتناسى أن منافسه بعد أن تحول الى «غريم» لن يتركه أيضا يعمل فى هدوء لكى يحقق مايريد!

وفى مثل هذا الجو المشحون بالصراع الشخصى، يكون الخاسر الوحيد هم ابناء الدائرة الانتخابية الذين هم فى مسيس الحاجة لحشد جهود وطاقات المرشحين أيا كانت صفاتهم السياسية أو انتماءاتهم الحزبية، لكى يمدوا يد العون والتعاون والمساعدة لحل المشاكل وتوفير الخدمات والارتقاء بمستوى الدائرة.

ان مثل هذا التنافس كان يمكن التماس العذر لأصحابه لو كان يدور فى اطار التنافس الحزبى، لأن من طبيعة الأمور أن كل حزب يسعى بالتنافس ليقدم أحسن ماعنده الى الناخب للحصول على صوته في الانتخابات ، اما أن يكون هذا التنافس بين أبناء الحزب الواحد فهذا هو الخطر بعينه لأن الأمر هنا تحول من تنافس شريف الى صراع شخصى يسعى فيه كل طرف للقضاء على الآخر، ومن هنا قد يستغل آخرون الفرصة لاقتناص مقعد البرلمان من الطرفين المتصارعين اللذين قد يكونان سببا رئيسيا فى ضياع الفوز من الحزب الذى قام بترشيحهما والذى لاشك فيه هنا أن جماهير الناخبين سوف تجد نفسها مدفوعة بطبيعتها نحو الأطراف غير المتصارعة ليس عن حب فى «فلان» ولكن كرها فى «علان»



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مع الاتجاه إلى إخلاء الدوائر

الرموز السياسية.. خارج المنافسة

على الرغم من الجهود الحثيثة التى بذلها العديد من قادة الاحزاب المصرية للوصول لصيغة موحدة تمكنهم من خوض الانتخابات البرلمانية القادمة فى اطار من التنسيق الكامل بينهم فان كل الدلائل تشير إلى قرب الإعلان عن فشل هذه الجهود نتيجة لتمسك كل حزب بموقفه وقناعته بامكانية حسم الانتخابات فى الدوائر المختلفة لصالحه مهما كانت المنافسة.. وان كانت هناك مساع حزبية جديدة قد بدأت للتأكيد على أهمية التنسيق باعتباره السبيل الوحيد لضمان التمثيل داخل المجلس النيابى، إلا ان الصيغة الجديدة التى جاءت عرضا حول اخلاء عدد من الدوائر الانتخابية للرموز السياسية فى البلاد باعتبارها الحد الأدنى لما يمكن ان يسفر عنه العمل المشترك قد صادفت ترحيبا كبيرا بينهم على الرغم من انها لم تقتصر على المعارضة وحدها بل اتسعت ايضا لكل الاتجاهات السياسية كذلك رموز الحزب الوطنى الديمقراطى.



د. حلمى مراد — على سلامة

أحمد البطريق

ولعل ما اكده الدكتور محمد حلمى مراد حول ضرورة تدقيق النظر فى اسماء كل المرشحين فى مختلف الدوائر الانتخابية والعمل على افساح الطريق امام بعض هؤلاء المرشحين بغض النظر عن الانتماء السياسى لهم.. لعل هذا يؤكد ان هناك نظرة جديدة قد بدأت بالفعل للبرلمان المقبل يتم بموجبها تغليب الصالح العام على النزعات الحزبية.

فقد قال نائب رئيس حزب العمل انه على الرغم من صعوبة تحقيق مثل هذا الأمر دون اتفاق مسبق بين جميع الأطراف فان هذا من شأنه ان يهدئ من حدة الصراع الانتخابى المتوقع ويساعد على تهيئة المناخ الودى القائم على الديمقراطية السلمية فى الانتخابات القادمة.

وأضاف د. حلمى مراد قائلا: ان المناخ العام يتطالب تهدئة المنافسة خاصة فى الدوائر التى يعتزم بعض القيادات الحزبية خوض الانتخابات فيها، حتى تتمكن هذه القيادات من المساهمة فى تهدئة الجو العام بدورها فى مختلف الدوائر الانتخابية لما لها من قدرة وتأثير تفاديا لأية مخاطر قد تحدث، فالمصلحة ان تسير الامور فى جو ديمقراطى ولا يحدث بها ما يعكر الصفو العام.

وقال ان مثل هذا الامر وارد فى الأذهان شريطة ان يتم وفق معايير تحقق التوازن والتبادل.. فليست مصر بعيدة عن دول العالم الأخرى والأكثر تقدما والتى يتم فيها اخلاء بعض الدوائر للرموز السياسية هناك.. ونأمل - والحديث لحلمى مراد - ان يتحقق مثل هذا التعاون الهادف فى انتخابات مجلس الشعب القادمة. ومن حزب الوفد قال السيد على سلامة السكرتير العام المساعد للحزب: ان فكرة اخلاء الدوائر تعنى انه من الممكن ان يكون هناك مجلس قوى تمثل فيه جميع التيارات بغض النظر عن كونها معارضة او مستقلة او منتمية للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، ولكن يجب الا يكون ذلك على حساب الصالح العام.. فالمصلحة العامة هى التى تتحكم فى الجميع.

وأضاف قائلا: ان هناك تساؤلات حول الرمز السياسى الذى يمكن ان تخلى له الدائرة من المنافسة الحزبية، مثل دوره فى العمل السياسى وسلوكه العام كذلك قدرته على كسب ود واحترام الآخرين.. فمثل هذا الرمز يستحق ان تخلى له الدائرة.

وعاد يقول: ومع هذا فان الأمر يرتبط ايضا بالاتفاق على الاخلاء المتبادل.. فليس من المنطقى ان يخلى حزب دوائر لحزب آخر دون ان يكون هناك اتفاق مماثل فى دوائر اخرى.

ونفى على سلامة ان يكون حزب الوفد قد اخليت له دوائر خلال انتخابات ٨٧ وقال ان الوفد لم يخل دائرة لأحد ولم يخل احد له دائرة.. فالانتخابات كانت بالقائمة.. واخلاء دائرة يعنى اخلاء ثلث محافظة وهو امر غير منطقى.. ويمكن فى ظل الانتخابات الفردية فالأمر يختلف.

واختتم السكرتير العام المساعد للوفد حديثه قائلا: نأمل ان يسود هذا الفكر الراقى والبناء وكفى انانية وحبا للذات.. فمصلحة الوطن أهم شىء وهى تعلو على كل الأحزاب.. فهناك قمم سياسية مصرية يجب أن يفسح الجميع لها المجال لكى تكون واجهة حضارية لمصر ولكى تكون تعبيرا طيبا وراقيا عن الجماهير فى المجلس النيابى المنتظر.



المصدر : الأهـرام

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحرار يصر على استعارة «شعبية التحالف» لضمان مقعد بالبرلمان

يحرص حزب الاحرار جاهدا على البقاء داخل مثلث التحالف، مع حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين «المحظورة شرعا»، باعتباره جواز المرور الوحيد لبعض رموزه إلى قاعة البرلمان خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ولا يخفى رئيس الحزب مصطفى كامل مراد هذه الحقيقة إذ قال: «أن هذا التحالف استطاع ان يلحق ٥ نواب من «الأحرار» ببرلمان ١٩٨٧ من بين ٣٥ نائبا للتحالف».

عبدالعظيم درويش

ويأتى تمسك مراد «بعباءة التحالف» املا فى استعادة ما مضى وقت ان كان يقود المعارضة تحت قبة برلمان ١٩٧٦ مطلع التعددية الحزبية، الا ان حزبه منى بسلسلة من الهزائم خلال الانتخابات التى تلتها ونجاحه فى برلمانات «٨٤ و ١٩٨٧ إضافة إلى مقاطعة انتخابات برلمان ١٩٩٠ إلى جانب فشله المتكرر فى انتخابات الشورى».

وينفى رئيس حزب الأحرار ان يكون استعارة حزبه لشعبية رموز قوى التحالف خلال الانتخابات المقبلة هدفا يسعى لتحقيقه بتمسكه بالتحالف اذ قال: «اننا لم نستفد او نستعر شعبية احد.. ولكن بالتحالف يمكننا ان نستفيد من تأييد بقية القوى لمرشحينا إضافة إلى ان التنسيق مع بقية اطراف المعارضة يعد تقوية لاى مرشح حتى ولو كان مرشحا عن حزب قوى.. فالتنسيق ليست له علاقة بالشعبية او عدمها».

فى مواجهة اصطدام محاولات التنسيق بين اطراف المعارضة من خلال ميثاق الاتفاق الوطنى برفض فصائل معارضة هذا الميثاق نفى رئيس حزب الأحرار فشل محاولات التنسيق



مصطفى كامل مراد

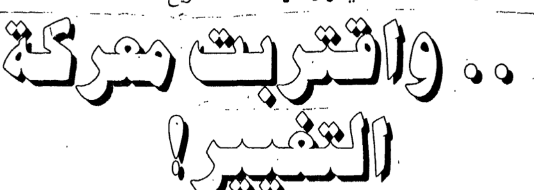
مؤكدا ان نتائج هذه المحاولات ستظهر قريبا «فالقضية هنا ليست سهلة ونحن نسعى لتحقيق هذا التنسيق المتكامل بحيث يكون هناك مرشح واحد للمعارضة فى كل دائرة فى مواجهة مرشح الحزب الوطنى الحاكم».

ويرى مراد ان التكاليف الباهظة للحملة الانتخابية التى تتجاوز ٥ ملايين جنيه على أقل تقدير لكل حزب إذا ما خاض الانتخابات منفردا تفرض حتمية التنسيق بين مختلف فصائل المعارضة لتوزيع الدوائر على مرشحيها.

فى مواجهة انتقادات كوادر حزبه للاستمرار فى التحالف مع الاخوان، الأمر الذى أدى إلى افقاد الأحرار هويته السياسية كحزب ليبرالى يمينى قال مراد: «اننا لم نصبح اخوانا، او نتحول إلى كوادر لحزب العمل، وان هدف التحالف ينحصر فقط فى تنفيذ بنود برنامج جرى الاتفاق عليه مع احتفاظ كل حزب بهويته وبرنامجه السياسى كما هو.

ويصدر رئيس حزب الأحرار تاريخه السياسى باعتباره اقدم نائب فى تاريخ البرلمان المصرى - على حد تعبيره الخاص - استمر فى عضويته ٢٠ عاما إلى جانب عضويته فى مجلس الشورى لمدة ١٥ عاما فى مقدمة الاسباب التى ستدفع الناخب إلى اختيار مرشحى حزبه للتعبير عنه تحت قبة البرلمان.. ويتساءل مستنكرا أفلا يكفى هذا؟.





شريف العبد

كل التوقعات تشير إلى ان الإقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب الجديد سوف يرتفع ليحطم الأرقام القياسية لأعداد المرشحين لجميع مجالس الشعب السابقة سواء كان انتخابها بالقوائم او النظام الفردى.

ولعل ما يثبت ويؤكد ذلك حجم طلبات الرغبة التى أبداها اعضاء الحزب الوطنى كى يرشحهم الحزب فى جميع الدوائر تلك الطلبات التى بلغت الكم الذى جاوز كل تصور، بل انه جاوز تصورات قيادات الحزب انفسهم ووضعهم الآن فى موقف لا يحسدون عليه.

وهذا الكم الهائل من رغبات الترشيح التى تقدم بها قدامى او جدد على حد سواء يمثل بلا شك ظاهرة ايجابية وتفرض على حزب الأغلبية ان يفتح ابوابه للجميع بلا تفرقة بين هذا وذاك ولا يبقى أمام القيادة الحزبية فى هذه الفترة الحرجة سوى أن تحسن الاختيار وتضع المعايير الحاسمة التى اعلنت عنها من قبل وباعلى صوت تضعها نصب اعينهابكل دقة لتصبح النزاهة والشعبية والعطاء البرلمانى هى جوازات المرور الحقيقية لتخطى كل الحواجز لنجد المرشح النزيه الذى يحظى بالشعبية والقبول هو وحده دون سواه الذى يخوض المعركة دون وجود اى مساحة ولو كانت محدودة من المجاملة.

مشاركة بالاجماع

وإذا رصدنا حركة الاعداد بالانتخابات داخل الأحزاب وخارجها نجد ان هناك مجموعة من المؤشرات المهمة نجد - ولأول مرة - اجماعا ومن جميع الأحزاب الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على خوض المعركة الانتخابية بما فيها الأحزاب التى تشكك مقدما فى نزاهة الانتخابات فهى أيضا حرصت على دخول الانتخابات، اى ان المقاطعة لا وجود لها على الاطلاق والكل وجها لوجه داخل الملعب الانتخابى ولا أحد على الاطلاق خارجه.. ولعل هذه الحالة من الاجماع على المشاركة فى الانتخابات ورفض المقاطعة وعدم اللجوء لها مهما كانت الاسباب والمبررات هذه الحالة التى تمثل تحولا وتغييرا جذريا يمكن ان تكون مؤشرا ايجابيا يعكس مناخا صحيا ويصل بنا إلى منافسة حقيقية تعزز عناصر جادة.. تحتل مقاعدها تحت القبة فتلقى القبول والارتياح والاحترام، كما ان هذا التحول يمكن أن يمهد لانتخابات نزيهة. وقد شاهدنا الدكتور عاطف صدقى بصفته رئيسا للحكومة التى سوف تجرى الانتخابات وهو يبادر بالإعلان عن نزاهة الانتخابات القادمة ويتحدث عن الحيدة التى سوف تحرص الحكومة على الإلتزام بها وهذا التصريح اعطى انطباعا لدى أحزاب المعارضة والمستقلين بأن هناك أملا يتعاظم وفرصة حقيقية سانحة أمامهم لتحقيق الفوز بأكبر عدد من المقاعد.

● بدأت ولأول مرة أحزاب المعارضة تفصح عن بعض قياداتها التى ستشارك بها فى المعركة الانتخابية، بل وتحدد الدوائر التى سوف تخوض بها



المعركة وبدات فى تقليد حزب الاغلبية الذى بدأ دعايته الحزبية مبكراً فالدكتور والى أمين عام الحزب حركته لا تهدأ والمؤتمرات الشعبية تأخذ اتجاهاتها المختلفة على مستوى جميع المحافظات والهدف بطبيعة الحال هو تنشيط العمل الحزبى والتنفيذى معا واعادة الدماء فى عروقهما.. وهذه الحركة الدائبة بدأت ردود افعالها تظهر داخل ملعب المعارضة.

● تشهد كواليس الحزب الوطنى غرفة العمليات التى تم تشكيلها ومهمتها فحص طلبات الراغبين فى عضوية مجلس الشعب من بين أعضائه والفحص يجرى بكل دقة فى ضوء التقارير المرسلة بين المحافظات وتتضمن قوائم الراغبين مشفوعة بأراء وملاحظات المحافظين وأمناء الحزب ويبقى السؤال التقليدى فإلى اى مدى يمكن ان يكون راى المحافظ وامين الحزب مؤثرا وله انعكاسه القاطع.. والواقع يكشف ان التكتم والسرية يبلغ كلاهما ذروته والاجتماعات متواصلة وممتدة ولا احد يعلم ماذا دار بها، بل وكان الاجتماع يظل مجهولا لا يعلمه احد.. الكثيرون مساعيهم لا تنقطع للتسلل إلى موقع غرفة العمليات لكن المحاولات لا تنجح ولا يستطيع أحد الوصول إليها مهما كان منصبه.

التغيير

● كثر الحديث فى الفترة الأخيرة عن التغيير فى ترشيحات الحزب الوطنى باعتباره المؤشر الذى سوف يكون عنوانا لمجلس القرن الحادى والعشرين وتؤكد المؤشرات ان هناك تغييرا لكن ما هى نسبته، هل حركة الحزب فى الترشيح سوف يحكمها التغيير فنجد اسماء بعينها جرى استبعادها مهما بلغ ثقلها ووزنها ولمعانها ومهما علا صوتها هل نجد الاستبعاد لكل من حامت حوله الشبهات وكل من كشفت التقارير وقطعت باهتزاز شعبيته وتصاعد درجات رفضه داخل دائرته.. هل يفتح الحزب الأبواب أمام العناصر الجديدة لتأخذ فرصتها وتثبت وجودها وتؤكد جدارتها واحقيتها وتضحى بوجوده لها نصيبها فى العلاقات الصلبة المتينة مع اصحاب الكلمة الحاسمة؟!.

لعل حجم الطلبات الجديدة التى وضعت فى صدر قوائم الترشيح ما يشير إلى ارتفاع نسبة التغيير فى أعضاء مجلس واجه كثيرا من الانتقادات فى اختيار بعض أعضائه خاصة من وجهت لهم تهمة الاتجار فى المخدرات والتزوير والتحايل والتلاعب واتخاذ كل السبل لاستغلال العضوية والنظر إليها انها الكارت الرابح الذى يحقق العفة الشخصية فى حدودها القصوى.. نضيف إلى هذا كله النواب الاميين الذين رسبوا فى امتحان القراءة والكتابة.

واعتقد ان الحزب الوطنى وهو الحريص على تشكيل مجلس نظيف خال مما يشوبه سوف يدقق جيدا فى الاختيار لتلافى تلك العيوب التى تؤثر على سمعة المجلس النيابية.

● تكشف المؤشرات أيضا ان فكرة التحالف او حتى التنسيق بين الأحزاب لن تؤتى ثمارها فى ظل انتخابات فردية مفتوحة سوف تعتمد بالدرجة الأولى على عضلات وقوة ونفوذ المرشح داخل دائرته وليس على أساس التعاون الحزبى.. وقد نرى التحالف والتنسيق فى المعركة الانتخابية القادمة نراه مؤثرا لكن بين الأفراد وليس بين الأحزاب.

وعلينا فى ظل هذه الموشرات والتجولات ان نتساءل متى يعلن الحزب الوطنى عن أسماء مرشحيه.. هل يجىء الإعلان قبل فتح باب الترشيح أم يوم فتح الباب أم بعده: الامر المؤكد ان الإعلان المبكر قد لا يكون مرغوبا فيه خاصة ان هناك اعدادا لا يستهان بها سوف لا تتلقى قرار استبعادها من الترشيح والاعتماد على عناصر بديلة لن تتلقى ذلك بالارتياح المتوقع من هنا او هناك.. خاصة إذا كانت هذه الوجوه المستبعدة لديها الثقة فى شعبيتها وقدرتها على الوصول للفوز بعيدا عن الحزب وقياداته وهنا يكون الخيار الصعب هل يقبل المستبعد على الترشيح رغم تحذيرات الحزب بالفصل الفورى لمن يقدم على هذه الخطوة الأسئلة كثيرة ومتباينة. والكل يرصد ويترقب والمعركة مقبلة وآتية والأمر المؤكد الذى لا يحتمل الجدل انها لن تكون ابدا مثل سوابقها من المعارك.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

أيهما أحق؟!

معنى هذا كله أن أمثال هؤلاء المتنافسين أو المتصارعين على تحقيق السيطرة داخل الدائرة الانتخابية ، قد أصبحوا يشكلون خطرا على الحزب الذى ينتمون اليه، لأن تنافسهم غير الشريف ستنعكس اثاره سلبا على وضع الحزب فى دوائر التنافس الشخصى ، لأن أيا من صاحب مقعد العمال أو الفلاحين يعتبر نفسه الأحق بمد السيطرة او الهيمنة على الدائرة ومقدراتها اعتمادا على أن الدستور ينص على أن يكون التمثيل النسبى لهم ٥٠٪ على الأقل، وان زاد فبها ونعمت وهو مكسب تحقق فى رأيهم ولاتفريط فيه أبدا .

أما صاحب مقعد «الفئات» فانه يعتبر نفسه الأجدر بذلك الحق من منطلق قدرته فى التعبير عن مرحلة جديدة للتطور فى المجتمع، وأن مرحلة الـ ٥٠٪ مضى عهدها وولى زمانها ولم تعد الا بقايا نظام الاقتصاد الموجه، أما مرحلة الاقتصاد الحر فلها رجالها من أصحاب الأعمال وراس المال وهو أمر من وجهة نظرهم طبعا ـ اعطاء الناخب حرية أكبر فى اختيار من يمثله فى البرلمان دون تحديد لصفة سياسية بعينها!!

وللخروج من هذه الدوامة ذات الأثر السيىء على مرشحى الأحزاب المتنافسين فيما بينهم فان رأى المراقبين لذلك ، يمكن تلخيصه فى ضرورة أن يتحمل الحزب ـ أى حزب ـ مسئولية اختيار مرشحيه فى الدوائر مراعيا التجانس بينهم أيا كانت صفاتهم السياسية والبعد عن العناصر الحانقة على بعضها مهما كانت قوتها، ان كان هذا الحزب او ذاك يريد تحقيق النجاح فى الانتخابات لكى يتبوأ مقعده المناسب فى مجلس الشعب.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

في سوهاج
صراع العائلات يشعل الانتخابات

كتب: عبدالجواد أبوكب

تحولت المعركة الانتخابية في سوهاج إلى صراع عائلات ، وبدا ياخذ منعطفاً حاداً ، ففي دائرة البندر بمدينة سوهاج فجر المحاسب سامح حمادي مفاجاة كبرى بإعلانه عن ترشيح نفسه أمام عمه المستشار احمد حمادي وكيل المجلس الحالي ، إضافة إلى رجل الأعمال احمد ابو حجي للحصول على مقعد الفئات .

وفي مركز جرجا انفجر الموقف تماماً في دائرة البندر بعدما اعلن اكثر من ٢٥ مرشحاً خوضهم للانتخابات على مقعد الفئات ، ابو الفتوح عصام الدين عضو مجلس الشورى السابق ابرز هؤلاء المرشحين

وعلى مقعد « الفلاح » لنفس الدائرة يتنافس اكثر من خمسة مرشحين ابرزهم محمد عصام سلطان العضو الحالي وعبد الفتاح علي قاسم .

وفي مركز البلينا ، وبعد ان خسر ال ابو ستيت الانتخابات السابقة نتيجة لتفرقهم ونزول اكثر من مرشح منهم ، سارعوا قبل بدء الانتخابات القادمة إلى لم الشمل ، ومحاولة الاستقرار على مرشح واحد ، وغالباً ماسيكون عمر ابو ستيت ، إضافة إلى الأعضاء الحاليين .

وفي طهطا وقع المحظور بين ال عبد الآخر حيث اعلن مصطفى عبد الآخر الوزير السابق عن ترشيح ابنه لخوض الانتخابات القادمة امام محمد حلمي عبد الآخر الذي يسانده عمه الوزير عمر عبد الآخر محافظ القاهرة .





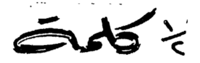
الانتخابات .. مسئولية الناخب والمنتخب

كل المؤشرات تؤكد ان الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ستكون نموذجا للحرية والنزاهة وعدم التدخل لصالح اى من المرشحين.. هذه التاكيدات جاءت على لسان الرئيس حسنى مبارك وعدد من كبار المسئولين بما يبعث على الطمانينة تجاه الإنتخابات وافرازها لنواب يمثلون الشعب تمثيلا صادقا لمواصلة مسيرة الديمقراطية التى يرجوها الشعب المصرى خطاً إستراتيجيا لمستقبله السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى زمن تتهاوى فيه رموز الديكتاتورية والشمولية فى شتى انحاء العالم.

واذا كانت مصر قد خطت حتى الآن خطوات واسعة فى طريق الديمقراطية فانها حقا تقدم النموذج لشعوب المنطقة فى الممارسة الديمقراطية سواء تحت قبة البرلمان بمجلسى الشعب والشورى، أو من خلال وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.. وعلى ذلك فان مسئولية مصر كبيرة ازاء شعوب المنطقة، فهى مسئولة عن نجاح هذا النموذج كما كانت مسئولة فى الماضى عن حركات التحرر الوطنى والتحولات الاجتماعية العميقة والاستقلال السياسى والاقتصادى.

ولابد ان الحزب الوطنى الديمقراطى ومعه كافة الاحزاب المعارضة يدركون مدى عظم هذه المسئولية، وحجم الامل الكبير الذى تعلقه الشعوب العربية على نجاحها لكى تعود الحياة الى هذه الأمة وتمارس دورها بفاعلية فى المجتمع الدولى.. لابد ان الاحزاب جميعها سوف تدفع بأفضل عناصرها الوطنية الى ساحة المنافسة الشريفة من أجل الحصول على ثقة الناخب، واذا كانت الانتخابات ستجرى بالنظام الفردى فان ذلك لايعنى الا يكون للمرشح صفة او هوية سياسية وحزبية، واذا كان الناخب المصرى قد احجم فى فترات سابقة عن المشاركة فى حقه الديمقراطى، فان المطلوب منه الآن ان يقول للجميع: اننى موجود وانا الذى ساحدد من يمثلنى فى البرلمان من اجل مستقبل افضل لى ولاولادى ولكل مصر.





كيميائى جبر سعد الله جبر . السويس : سؤالك كيف نجح كمبورة - الشخصية الكاريكاتيرية - فى الانتخابات وهو شخصية مرفوضة ؟؟ الجواب : اولا فعلا رشحته عن دائرة العكارتة لكن لا دخل لى فى نجاحه . فقد نجح بفلوسه . ثانيا اذا كنت تعتقد ان كمبورة هو الشخصية الوحيدة المرفوضة الذى اصبح عضوا موقرا فكل سنة وانت طيب .

أحمد رجب



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بدون تحرك الأغلبية الصامتة لا أمل في التغيير ..

بقلم : عباس الطرابيلى

لانها معركة مصير ، وسوف تحدد مستقبل مصر ، بل سندخل من خلالها قرنا جديدا .. فان كل التوقعات ان تكون الانتخابات القادمة من اعنف المعارك الانتخابية في تاريخ مصر الحديث .

فالمجلس النيابي الجديد يجيء بعد عمليات مخاض هائلة وعديدة . فإذا كان المجلس الذى ودعناه عمليا منذ شهور هو مجلس المرحلة الانتقالية ، بين مرحلة الشمولية السياسية الكاملة ومرحلة الهامش الديمقراطى بكل ماعانته الحياة البرلمانية المصرية .. فان المجلس الجديد يمكن ان يصبح «مجلس الامل» للأسباب الآتية :

●● انه لو تمت انتخابات نزيهة حقيقة فان هذا المجلس يصبح رمزا للديمقراطية الحقيقية ، بعد ان اعلنت كل احزاب مصر خوضها للمعركة وبالتالى اكبر معركة انتخابية متعددة الاحزاب منذ انتخابات يناير ١٩٥٠ التى نعتبرها اخر انتخابات حرة ونزيهة تمت قبل ماساة وإهدار دم الديمقراطية الحقيقية في يوليو ١٩٥٢ .

كما ان هذا المجلس ـ اذا لم يتغير نظام اختيار رئيس الدولة ـ سيكون هو المكلف باختيار الرئيس الجديد لمصر . وهذه مهمة ليست عادية لان الحكم في مصر مرتبط بشخص الرئيس ، ولا شيء غير الرئيس . فاذا تكررت الماساة بتزوير انتخابات هذا المجلس .. فلا امل في تغيير نظام اختيار الرئيس . وبالتالى سياتى النظام بمجلس برلمانى حكومي يتبادل المصالح ، اى ينتهى باختيار رئيس الدولة القادم .

●● فاذا تحققت المعجزة وجاء الشعب بمجلس برلمانى نظيف فان هذا يعنى ان الامة سوف تحصل على فرصة نادرة لتصحيح مسار الممارسة البرلمانية تبدا إما بتعديل الدستور او بوضع دستور جديد تستقر في ظلاله الحياة البرلمانية السليمة ، كما يطلب حزب الوفد . على ان يكون اهم عناصر التجديد انتزاع المجلس لحق الممارسة الفعلية للمجلس على اعمال الحكومة بالكامل وحق اسقاط الحكومة اذا اخطات . كما ينتزع المجلس حق تعديل مشروع الميزانية ولايقتصر دوره على مجرد كلمات يلقيها العضو النائب . ولايملك حق اضافة او تعديل اى بند في الميزانية .

●● إننا نستبشر خيرا بالقرن الجديد الواحد والعشرين . فاذا كان اواخر القرن ١٨ قد شهد المخاض الذى ادخل مصر الى عالم القرن ١٩ بعد ماحدث خلال الحملة الفرنسية على مصر ثم بداية عصر النهضة ايام محمد على باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٤٧) ، بكل ماعاشته الامة من نهضة شاملة في كل المجالات .. فان بداية القرن العشرين قد شهدت بداية عصر التنوير بعد ان مضت سنوات الاحتلال البريطاني وماتبعها من سنوات ظلام .. فكانت الحركة الوطنية التى بدات بالزعيم مصطفى كامل وتوجت بعصر الوفد وثورة ١٩١٩ ونتائجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

من اجل هذا نرى ان الامة على ابواب عصر جديد مع قرب الدخول في القرن الواحد والعشرين . اى ان مستقبل مصر والامة المصرية يمكن ان يتحدد على ضوء الانتخابات القادمة . فإما ان يستمر عصر القهر والظلام .. او نبدا عصرا جديدا من التحديث ..



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٥

●● لكل هذه الأسباب نعقد الامل على هذه الانتخابات . لان بعدها يمكن ان نكون .. اولا نكون . وهذا المجلس لن يحقق لنا مانريده الا اذا خرجت الاغلبية الصامتة من الامة عن صمتها وسلبيتها .. ومارست حقها الانتخابي الشرعي ، اى تخرج الى الممارسة .. وإلى الاصرار على اداء حقها الانتخابي لتقول رايها .. ولكن لماذا نقول ذلك .. بل ماهي الاسباب التي تدفعنا الى مطالبة الامة بالخروج الى صناديق التصويت .. لماذا ترسخت سلبية الجماهير حتى عزفت عن ممارسة هذا الحق وبالتالى تركت بطاقات التصويت بيضاء دون ممارسة مما اعطى الفرصة للمزورين والعابثين بتغيير إرادة الامة وتزييف الانتخابات .. والوصول الى البرلمان بغير الممثلين الشرعيين للامة ..

بداية يجب أن نعترف بان القهر السياسي الذى مارسته حكومات مابعد يوليو ١٩٥٢ كان وراء عزوف الشعب عن ممارسة حقه الانتخابي . وهى الانتخابات التى اشتهرت بالخمس تسعات أى ٩٩,٩٩٩٪ بداية بانتخابات رئيس الدولة الى ممثلي الحكومة في البرلمان وترسخ في عقول كل المصريين ان الانتخابات سوف تزورها الحكومة سواء ادلى الشعب بصوته او حجب هذا الصوت .. لان بطاقات الحكومة جاهزة في الصناديق .. حتى قبل ان تبدا عملية التصويت ..

●● واذا اجرينا إحصاء سليماً وصحيحاً لنسبة عدد الذين يدلون باصواتهم فانها لن تزيد على ٢٠٪ في المدن و٣٠٪ في الريف .. مهما كنا حسني النية .. رغم ان هناك دوائر لا يدلى المقيدون فيها باصواتهم الا بنسبة ١٠ او ١٥٪ .

واذا نظرنا الى نسبة الذين يحملون بطاقة انتخابية الى نسبة الذين لا يحملون هذه البطاقة سوف نكتشف ان نسبة من يحملون البطاقة لا تتجاوز ٢٥٪ من نسبة من هم في سن ممارسة العمل السياسى .. ونظرة واحدة الى كل اسرة مصرية تكشف لنا هذه الحقيقة المرة .. في الريف والحضر على حد سواء .. وهذه السلبية هي اخطر مايواجه معركة الديمقراطية في مصر . وفي الدولة التى ابتليت بالشمولية وتسلط النظام الحاكم ..

●● بطاقة الانتخاب إذن هي البداية . ونعتقد انه بدون اقناع الاغلبية الصامتة بممارسة حقها الانتخابي لن نملك القدرة على الوصول الى مجلس نيابى يمثل الامة خير تمثيل .. وبدون هذه الممارسة سيظل البرلمان عندنا هو برلمان الاقلية . والاقلية هنا هى من يذهب للتصويت .. ثم اقلية التزوير . وبدون ذهاب الاغلبية الصامتة لصناديق الانتخاب سنظل منكوبين بمجالس لا تراعي مصالح الامة . وننكب بقوانين هدفها حماية الحكومة لا محاسبتها .. ظاهرها ديمقراطي وباطنها دكتاتورية الحزب الحاكم الذى لم يتغير منذ اكثر من ٤٣ عاما !!

●● معركتنا إذن - من اجل كل المصريين - ان نذهب جميعا الى المعركة الانتخابية بهدف قومي واضح هو التغيير .. ولن يتحقق هذا التغيير بدون قناعة كل المصريين باهمية وقيمة الصوت الانتخابي . والحرص عليه وحمايته ، بل منع اى جهة - مهما كانت سلطتها ومغرياتها - من العبث بهذا الصوت الذى لا يقدر بمال ..

مستقبل مصر إذن يجب ان يعود الى ايدى شعبها الحقيقى الذى لن يترك بطاقته الانتخابية ليعبث بها من يشاء . وبهذا فقط يمكن ان تحصل الامة على مجلس نيابى حقيقى يرعى مصالحها .. لا مصالح الحكام . ويضع القوانين التى تحمى الامة .. لا التى تصدر لحماية الحكام .

●● الاغلبية الصامتة يجب ان تخرج عن صمتها لتقول كلمتها .. وإلا فلا امل في اى تغيير .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

استعدادا للمعركة الانتخابية

مصر: سحب أسلحة من أعضاء في مجلسي الشعب والشورى

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ فيما تواصلت المشاورات داخل اروقة الاحزاب والقوى السياسية المصرية استعدادا لاعلان اسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المصري المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، اتخذت السلطات اجراءات وضوابط لتنظيم الاعلانات الانتخابية، وسحبت اجهزة الأمن في محافظة الجيزة امس اسلحة الية كانت في حوزة عدد من اعضاء مجلسي الشعب والشورى والشخصيات العامة خشية استخدامها في المعركة الانتخابية.

وكانت وزارة الداخلية طلبت من المواطنين «مهما كانت مناصبهم» الذين تقرر انهاء تراخيص حملهم للسلاح تسليم اسلحتهم الى الجهات الامنية المختصة في مختلف المحافظات. وجرى امس سحب الاسلحة الالية والنصف الية التي كانت في حوزة كل من اعضاء مجلس الشعب عبدالحكيم عبيد محمد ويوسف علي المندوه ومحمد عبد ربه الخولي وعضو مجلس الشورى محمد مصطفى خاطر اضافة الى احمد علي عثمان وهو من الشخصيات العامة وعضو سابق في مجلس قيادة الثورة.

من جهة اخرى طالب السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة المرشحين لعضوية مجلس الشعب بالتزام القواعد والنظم التي وضعتها اجهزة المحافظة لتنظيم الاعلانات الانتخابية وعدم وضع اي إعلان إلا بعد الحصول على ترخيص من الاجهزة المختصة في المحافظة.

وقرر المحافظ خلال الاجتماع الذي عقده أول من امس مع نواب المحافظ وسكرتير العام المحافظة ورئيس هيئة النظافة ورؤساء الاحياء - لتنسيق عمليات الدعاية الانتخابية - تشكيل فريق عمل برئاسة اللواء مجدي أمين رئيس هيئة النظافة لمتابعة الاجراءات الخاصة للمرشحين الذين يطلبون ترخيصا في بعض الشوارع والميادين المصرح بها.

واكد محافظ القاهرة ضرورة التزام عدم إقامة اي إعلان في الشوارع والميادين المحظور إقامة الاعلانات بها.

ومن جهة اخرى صرح السيد مجدي أمين رئيس هيئة النظافة في محافظة القاهرة بان المحافظة وضعت بيانا باسماء الشوارع والميادين الممنوع اقامة الدعاية الانتخابية فيها وذلك بالاضافة الى حظر مباشرة الاعلان على المباني الاثرية ودور العبادة والاسوار المحيطة بها.

وقال إنه سيتم حظر الاعلان على مباني املاك الدولة عموما والنصب التذكارية والتماثيل المقامة والمتنزهات واعمدة الانارة او النقش على الحوائط بما لا يعمل على تشويه المظهر العام.

واوضح ان اي إعلان مخالف للقانون او من شانه اعاقة حركة المرور وتعريض سلامة المنتفعين بالطريق أو تعريض الممتلكات للخطر وتشويه جمال المدينة او المساس بالآداب العامة او بالعقائد الدينية سيتم ازالته فورا على نفقة المخالف وتحصيل نفقات الإزالة عن طريق الحجز الاداري.



في الانتخابات القادمة : كيف نمنع مافيا الفساد من التسلل للبرلمان ؟!

خالد محيى الدين

المؤسسات الاعلامية عليها دور كشف المرشحين للرأى العام

ابراهيم الدسوقى اباظة:

القوانين الاستثنائية عقبة أمام مجلس شعب نزيه

عبدالحميد بركات:

إلزام المرشح بمبلغ محدد للدعاية وعزل المشبوهين.

د.عبدالحليم مندور

الاصلاح الجذرى الطريق الوحيد لمنع العناصر السيئة من دخول البرلمان

د.مصطفى ابوزيد:

الاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات ضرورة

البدرى فرغلى

اعلان «التاريخ السرى» للمرشح يمنع التسلل لقبة البرلمان



شهدت الدورات البرلمانية السابقة تسلل عدد من «مافيا الفساد» .. بين تجار مخدرات واغذية فاسدة ولصوص المال .. الى قبة البرلمان واستغلوا الحصانة البرلمانية فى ممارسة انشطتهم غير المشروعة وكان اغلبية الاعضاء الذين تم اتهامهم من نواب الحزب الوطنى .. فالحكومة لاتتحرى الدقة عند اختيار ممثليها فى البرلمان .. وتسعى دائما وراء سطوة المال ايا كانت وسيلته .. خاصة ان مسئولى الحكومة لايهمهم سوى الاستمرار فى السلطة .. وهذا الاستمرار يجرى على حساب الشعب بتزوير الانتخابات .. وعدم الاخذ بمبدأ تداول السلطة واختيار الاعضاء على اساس الثراء وليس لصالح الوطن.وملف البرلمان المصرى يذخر بالعديد من النماذج من تجار المخدرات والاغذية الفاسدة واللصوص الذين اتخذوا من عضوية المجلس حصانة لممارستهم غير المشروعة.

تحقيق

نادية مطاوع:

يشير محمود الشربينى فى كتابة نواب الكيف الى لانة فى مجلس الشعب الحالى حامت الشبهات حول اتجار ٩ من الاعضاء فى المخدرات تأكد تورط ٤ منهم فى هذه التجارة وتم فصلهم من المجلس ومن اشهرهم النائب عايد سليمان عضو المجلس عن الدائرة الثانية جنوب سيناء (فنات) والذى حامت حوله ايضا شبهات التعامل مع العدو الصهيونى حيث كانت علاقته باسرائيل تعد لغزا حير رجال الامن مما ادى الى اعتقاله عشرات المرات فى عهد عبدالناصر والسادات ومبارك للحد من خطورته على الامن العام .. ورغم ان اخر مرة تم اعتقال عايد سليمان فيها كانت عام ٨٩ اى قبل الانتخابات بعام واحد الا ان الحزب الوطنى رشحه ليصبح عضوا بالمجلس!!

ومع عايد اتهم عضو اخر عن الحزب الوطنى (دائرة مطروح) بتجارة المخدرات .. بالاضافة الى عضوين اخرين بنفس الدائرتين وثبتت عليهم جميعا التهمة وتم فصلهما من المجلس!! بينما لم تثبت تهمة تجارة المخدرات على خمسة اعضاء اخرين بالمجلس!! من ناحية اخرى اتهم العضو توفيق زغلول بالاستيلاء على المال العام ورفعت عنه الحصانة البرلمانية وفصل من المجلس بعد صدور حكم بادانته وحبسه من محكمة جنايات طنطا!! كذلك فقد اتهم نائب اخر بمحافظة الشرقية بالاستيلاء على اراضى الدولة وثار ضده اهالى المحافظة ومع ذلك لم يحدث شيئا! كما تورط بعض أعضاء المجلس فى قضية الأغذية الفاسدة. وتقول الارقام أن مجلس الشعب تلقى خلال الدورة الماضية ١١٩ شكوى من المواطنين ضد الاعضاء .. وتم حفظ ٥٠٪ منها والباقى احيل للدراسة وان المجلس وافق على رفع الحصانة عن ٩ نواب لاتهامهم فى قضايا مختلفة بخلاف ٢٧ طلبا ارسلها مكتب النائب العام لمجلس الشعب لرفع الحصانة عن عدد من النواب تم اتهامهم فى قضايا شيكات بدون رصيد ونصب وما الى ذلك.وخلال الدورة البرلمانية الماضية قام بعض الاعضاء بممارسة هوايتهم فى ضرب زملائهم وترتب على المشاجرات داخل مجلس الشعب فصل بعض الاعضاء.وماحدث فى الدورات البرلمانية السابقة يدفعنا للتساؤل .. هل من الممكن منع تسلل اصحاب السوابق الى قبة البرلمان .. وكيف نحمى المواطنين من الحيتان؟ .

دور مؤسسات الرأى

يقول خالد محيى الدين زعيم حزب التجمع انه لكى نضمن عدم دخول مثل هؤلاء الاشخاص الى المجلس يجب أن تقوم مؤسسات الراى العام مثل الاذاعة والصحافة والتليفزيون بكشفهم امام الناخبين ، وعلى الناس الا تنتخبهم ، وبذلك نضمن عدم دخولهم المجلس من الاصل ويجب ان تراعى هذه الوسائل والمؤسسات عدم التشهير باحد حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية وانما يتم ذلك بادلة صحيحة ، وعلى الاحزاب ان تتحرى الدقة عند اختيار مرشحيها حتى تضيع الفرصة على مثل هؤلاء فى دخول المجلس.

● حد اقصى للمصروفات!

ويؤكد عبدالحميد بركات أمين التنظيم بحزب العمل ان الحل الأمثل لضمان عدم دخول تجار المخدرات وامثالهم الى المجلس هو نزاهة الانتخابات أولا ، وثانيا وضع حد اقصى للمصروفات فى الدعاية الانتخابية .. ففى امريكا وانجلترا تنظم حملات لجمع تبرعات للمرشح من انصاره، ويتم وضع حد اقصى للمصروفات لانفاقها على الدعاية حتى تضيع الفرصة على امثال هذه العناصر فى خوض الانتخابات ، وبما اننا نقلد الغرب فى كل شئ فلماذا لانقلدهم فى ذلك ايضا؟!

فوضع حد أقصى للمصروفات من شأنه ان يحد من دخول مثل هؤلاء الاشخاص الى المجلس حيث انهم يشترون اصوات الناخبين باموالهم التى تنفق على الدعاية والتى قد تصل فى بعض الأحيان إلى اكثر من مليونى جنيه .. وعلى الاحزاب خاصة الحزب الوطنى ان يعزل مثل هؤلاء الاشخاص المشبوهين او الذين تحوم حولهم الشبهات او من سبق اتهامهم حتى ولو لم تثبت ادانتهم عليها ان تعزل هؤلاء من ترشيحاتها الانتخابية وان تكشفهم امام الجماهير حتى لايتسلل امثال هؤلاء الى المجلس .

إلغاء القوانين الاستثنائية

ويضيف ابراهيم الدسوقى اباظة احد قيادات حزب الوفد..

ان منع هؤلاء من الدخول الى المجلس انمايرتبط بالاصلاح السياسى والذى يشمل الغاء كافة القوانين الاستثنائية خاصة قانون الطوارئ وقانون الصحافة الجديد وقانون الاحزاب بالاضافة الى تغيير الدستور حتى يصبح اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر وبالاصلاح السياسى وحده ستضمن سلامة نتائج الانتخابات ونضمن مجلس شعب نظيفا بدون تجار مخدرات او تجار اغذية فاسدة، .. اى اجراءات اخرى دون الاصلاح السياسى الشامل هى اجراءات «ترقيعية» لاتضمن نزاهة الانتخابات وبالتالى فسيكون المجلس مفتوحاً لكل من لايستحق .. واول هذه الاجراءات «الترقيعية» هو شرط صحيفة السوابق فهى ليست ضماناً لانها قابلة للتلاعب فيها .. كذلك ففى اثناء الانتخابات نفسها يجب ان يوقع كل ناخب امام اسمه وان يتم التأكد من صحة البطاقة الانتخابية له لتجنب كثير من الالاعيب التى تجرى لتزوير الانتخابات .

إصلاح جذرى

ويشرح الدكتور عبد الحليم مندور فيقول: انه لكى يخلو المجلس من كل هذه



المصـدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

النوعيات السيئة من النواب لابد ان نبدأ بالاصلاح الجذرى وذلك عن طريق ضمان نزاهة الانتخابات وان يتم اختيار رئيس الجمهورية نفسه بالانتخابات المباشرة من الشعب بنفسه وليس عن طريق مجلس الشعب ...

ويجب ان تلتزم الحكومة بمبدأ اتاحة تداول السلطة وان يتكفل النظام السياسى بذلك ويتساءل: كيف يمكن للمرء ان يتصور ان حزباً واحداً وهو الحزب الوطنى يحتكر السلطة منذ سنوات طويلة ؟ ويضيف: إن حرص الحكومة على ان يسيطر الحزب الوطنى على المجلس يجعلها تختار اى شخص وتسمح له بالترشيح حتى تضمن تواجدها فى الحكومة دون رقيب .

ويشير الى ان الشعب ليس له حرية الحركة .. ومادام الحال كذلك فسيظل المجلس مفتوحا امام كل العناصر السيئة لان الظروف مهيئة لذلك !!

رشاوى أثرياء الانفتاح !

أما الدكتور مصطفى ابوزيد فهمى وزير العدل الاسبق واستاذ القانون بجامعة الاسكندرية يؤكد ضرورة الاخذ بنظام الانتخاب بالقائمة وهو يعنى اتساع الدائرة الانتخابية بحيث تشمل حوالى خمسة اوستة اضعاف حجمها الانتخابى الحالى وهنا يصعب على تجار المخدرات وامثالهم اللجوء الى نظام «الرشوة الانتخابية» فإن صغر حجم الدائرة الانتخابية يعطى الفرصة لتجار المخدرات واثرياء الانفتاح الى شراء اصوات الناخبين .. وتوسيع حجم الدائرة يؤدى الى القضاء على هذه الظاهرة وتكون المنافسة بين برامج وليست بين افراد وذلك حتى تكون لدينا حياة نيابية وديمقراطية سليمة .

والمطلب الثانى لكى تتحقق الحياة النيابية السليمة هو منع التدخل الحكومى فى الانتخابات اوبمعنى اصح «منع تزوير الانتخابات» وذلك بوضع الانتخابات تحت الاشراف الكامل للقضاء واذا كانت حجة الحكومة ان عدد القضاة قليل والقاضى يكون متواجدا فى اللجان العامة فقط فيمكن ان تجرى الانتخابات على أربع مراحل مثلاً وبذلك تضمن تواجد القضاة فى كل اللجان العامة والفرعية على السواء، بمعنى ان تجرى الانتخابات بالوجه البحرى على يومين ويحضرها القضاة ويتم توزيعهم على كل اللجان للتاكد من صحة اجراء الانتخاب وان تجرى انتخابات الوجه القبلى على يومين ايضا بحضور كل القضاة ... وبذلك تضمن نزاهة الانتخابات ..

وهاتان الوسيلتان كافيتان لتحقيق الديمقراطية وخلق حياة نيابية سليمة فى مصر.

إعلان التاريخ السرى

أما البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب عن دائرة بورسعيد فيقول: الشعب وحده هو المسئول عن اختيار النواب وهو الذى يتحمل مسئولية هذا الاختيار، لذلك يجب ان يعرف الشعب كل شئ عن المرشح لتمثيله .. هل سبق اتهامه من قبل فى قضايا وسقطت برد الاعتبار او هل اتهم من قبل فى قضايا فساد حتى لوحصل فيها على البراءة ؟!.

فغالباً ماتكون البراءة نتيجة لخطأ فى الاجراءات، لذلك يجب الابتعاد عن اى مرشح سبق اتهامه فى اى قضية من قبل حتى لوحصل على البراءة فيها وعلى وزارة الداخلية ان تعلن لابناء الدائرة عن طريق وسائل الاعلام الحالة الجنائية لكل مرشح وليست الحالة القضائية .. بمعنى انه يجب الاعلان عن كل القضايا التى اتهم فيها المرشح من قبل بصرف النظر عن حكم المحكمة ان كان بالبراءة او الادانة كذلك يجب عدم الاكتفاء بصحيفة الحالة الجنائية «الفيش» لانه لايثبت فيه الا الجرائم التى عوقب عليها المرشح فقط .. فالمطلوب هو اعلان التاريخ السرى لكل مرشح امام ابناء الدائرة لان هذا يعطيهم الفرصة لاسقاط هذا العضو او انجاحه وبالتالى يتحملون نتيجة اختيارهم لنائبهم .

واذا لم تكن وزارة الداخلية على استعداد للقيام بهذا الدور فعلى النيابة



سرى للغاية:

ألاعيب الانتخابات فى كواليس الأحزاب

- طوابير على ترشيحات الوطنى
- الأخـــوان يرشحون المعتقلين
- التحالف على وشك الانهيـــار
- الناصرى حسـم معركته مبكراً



●● معركة انتخابات مجلس شعب ٩٥ لا يمكن أن تكون بأية حال معركة النيات الحسنة ولكنها معركة أنياب وأظافر وفلوس، تحالفات تحت الارض وفوق الارض والالتزام بمبدأ أو على مبدأ أمر غير وارد على الاطلاق وحتى ما اصطلح على تسميته «ميثاق العمل الوطنى» الذى طرحه الاخوان وايده الوفد بحرارة وتم عرضه علي العمل والناصريين والتجمع وحتى الشيوعيين لن يكون سوى ورقة انتخابية يلعب بها الجميع على الجميع دون حدود دنيا للالتزام وحتى لو قررت قيادات الاحزاب الالتزام فمن يضمن التزام القواعد و المرشحين خاصة أنها انتخابات فردية لافضل للاحزاب فيها على المرشحين بل وتخشى غضبهم أو ترشيحهم كمستقلين.

الاخوان يريدون ورقة الميثاق نص تعبير حرفى عن شعارهم التقليدى «الاسلام هو الحل»، والعمل عبر مندوبه فى لجنة اعداد الميثاق د. حلمى مراد يزايدون على مغالاة الاخوان فى طرح المفهوم الاسلامى لدرجة أنهم طلبوا مناقشة كلمة «ديمقراطية» الوفد يطلب التوقيع بالاحرف الأولى على صياغات تمثل الحدود الدنيا من الاتفاق مع ترك التفاصيل لجولات لاحقة خاصة أن الانتخابات مازال أمامها نحو تسعين يوما كفيلة بقلب كل المسارات وفك تحالف واقامة غيره. الناصريون وبعد أن سمعوا كل الاراء عادوا إلى الامانة العامة للافتاء والتى رفضت بشكل قاطع التوقيع على وثيقة قدمها الوفد بمداد اخوانى.. ويشارك الناصريون التجمع الذى يراها تعبيراً عن الرأسمالية ليس إلا.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

خلاصة القول أن الميثاق سيظل حبرا على ورق ولن يلزم أحدا ولن يلتزم به احد لدرجة أن بنده الاساسى المتعلق بالتنسيق واخلاء الدوائر التى يرشح فيها قيادات حزبية تم خرقه قبل أن يجف مداد المسودة الأولية للاتفاق وإلا فما معنى ترشيح عبدالحميد بركات عن العمل فى «امبابة» رغم دخول الدكتور نعمان جمعة عن الوفد معركتها. ليس هذا فقط بل أن هناك اختراقات آخرى فى الطريق ويجرى اعدادها فى مطابخ الاحزاب التى تفوح منها روائح خيانات ومؤامرات بصدد الترشيحات التى حسمها مبكرا الحزب الناصرى عندما اعلن على الملأ اسماء مرشحيه الـ ٥٩ واراح واستراح خاصة أنها خلت من كل المفاجآت إلا إذا اعتبرنا عدم ترشيح خالد عبدالناصر فى قرية «بنى مر» باسيوط مفاجأة أو تراجع عادل عبدالناصر ابن شقيق عبدالناصر عن الترشيح فى دائرة الرمل بالإسكندرية نوعا من المفاجآت خاصة أنه ترددت بشأن ترشحيهما أقاويل كثيرة داخل الحزب وخارجه.

المفاجآت الحقيقية الآن هى بروز الصراعات والانشقاقات التى ستتحول إلى صدوع قد تكسر ظهر بعض الاحزاب خاصة مع اقتراب اعلان الترشيحات التى سيؤخرها الوطنى إلى آخر يوم وفى آخر ساعة لتفويت الفرصة على مطاريده من الدخول كمستقلين أو تستقطبهم الاحزاب الأخرى التى تتربص بقيادات الوطنى التى ستخرج فى حركة التطهير التى يقودها كمال الشاذلى الأمين العام المساعد الآن ●●



الوطنى

كتب نبيل رشوان :

□ وقبل الدخول إلى معمعة الاحزاب ومطابخها التى لاتتوقف عن اطلاق الشائعات لايمكن على الاطلاق تجاهل طوابير المرشحين التى تتنافس على قوائم الوطنى. ويتردد يوميا على المقر الرئيسى للحزب بكورنيش النيل وأماناته فى المحافظات مئات «المشتاقين» لرداء الوطنى الطوابير تضم رجال أعمال وتجارا ووزراء سابقين وحاليين ومستشارين ورجال شرطة واعضاء حاليين فى مجلس الشعب وغيرهم كثير .. والمشكلة الآن كما يحددها كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب هى فى الاختيار بين كوادر وكفاءات الحزب التقليدية وافواج القادمين ينشدون موافقة الحزب على الترشيح وتدرس الامانة العامة الخيارات الافضل لتقديم مرشحين ذوى صفات خاصة أهمها الشعبية والحضور الجماهيرى لحسم معركة فردية كتلك. ومن جانبنا نقول إن الوطنى ليس له معركة مع الأحزاب الآن ولكن معركته داخلية خاصة مع سيل الشائعات التى تطلق حول دوائر بعينها ولعل أخطرها مايتردد عن ترشيح وزير سيادى فى دائرة بولاق وقصر النيل ايضا مايتردد بشأن دائرة وزيرة التأمينات د. آمال عثمان ونقلها من الدقى إلى الخانكة بالقليوبية بعد أن اصطدمت بطعون كثيرة من محام شهير فى وسط البلد كما أنها الدائرة التى يتردد أن المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى لجماعة الاخوان المسلمين سيدخلها الأمر الذى يجعل من ترشيح الوزيرة فى تلك الدائرة أمرا غير مأمون العواقب.

الغريب أن البعض يحاول «لى» ذراع الحزب باعلان ترشيحه على قوائم الحزب مبكرا واعلان ذلك فى الصحف والتجمعات الجماهيرية الأمر الذى يجعل تخلى الحزب عنه مشكلة أمام الناخبين فضلا عن حرق المرشح الحقيقى الذى سيجد تربة غير ممهدة فى طريقه.

الثابت حتى الآن فى ترشيحات الوطنى أن نواب المجلس الحاليين هم الاوفر حظا فى الترشيح فيما عدا نواب الكيف والعملة الذين سيطهر الحزب ثيابه منهم.

ومن جانبه أكد الشاذلى فى تصريحاته «المصور» أن هيئة المكتب سوف ترفع للرئيس مبارك بصفته رئيساً للحزب مقترحاتها بشأن الترشيحات فى منتصف سبتمبر المقبل وأن هناك نسبة جيدة من الوجوه الجديدة منها عدد لا بأس به من الوجوه النسائية وأن كل الترشيحات سيجرى عليها استطلاع رأى فى دوائرها لضمان التوصل لاسم المرشح الذى سيحسم المعركة مبكوا لصالحه : والثابت ايضا أن الوطنى سيخوض المعركة فى كل الدوائر بما فيها دوائر قيادات المعارضة أما شكل واسماء المرشحين فى تلك الدوائر فستكون اما ضعيفة أو مرشحة للسقوط لاتاحة الفرصة لقيادات المعارضة «رؤساء الاحزاب» فقط للدخول إلى المجلس.



الوفـــد

كتب ماجد عطية :

● الوفد رؤية أخرى مختلفة عن بقية الأحزاب فبرغم تعدد الآراء حول تحالفات حزبية مختلفة لأن الكل يجمع على أن الكلمة الأخيرة ستكون لرئيس الحزب فؤاد سراج الدين وإن كان حتى الآن يناقش الترشيحات بشكل فردى ويعتمد فى هذه التشريحات على «العصبيات» القديمة فى ا لمحافظات أما الآراء المتعارضة التى تتردد داخل الحزب فتتمثل فى الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس الحزب الذى يرى أن الوفد سيعمل على التنسيق مع «التيار الاسلامى المعتدل» ويقصد به الاخوان فى الجانب الآخر ، نجد هناك رفضا كاملاً لاى تحالف أو تنسيق مع هذا التيار من جانب فؤاد بدراوى الشخص الاثير لدى فؤاد سراج الدين ويلقى بدراوى دعما من السكرتير العام للحزب سعد فخرى عبدالنور..

على جانب آخر هناك معارضة داخلية لتوجهات يس سراج الدين شقيق الباشا ورئيس لجنة القاهرة نحو التنسيق مع الحزب الوطنى فى بعض الدوائر الحساسة والذى يفسره يس سراج الدين بأنه مثلا يجب ألا يرشح الوفد منافسا للدكتور عاطف صدقى أو د. فتحى سرور إذا رشحا نفسيهما.. وفى المقابل أن يخلى الوطنى بعض الدوائر امام قيادات الوفد.. الامر الذى يفسره الوفديون المعارضون ليسن سراج الدين أنه يقصد فقط دائرة قصر النيل التى سيرشح فيها نفسه وينتظر شقيق الباشا من التحالف الاسلامى أن يقف معه خاصة أن عبدالحميد بركات أمين التنظيم فى العمل كان سيرشح نفسه فى قصر النيل قبل أن ينتقل إلى امبابة فى مواجهة د. نعمان جمعة.

ورغم هذا التباين فى الاراء فان الاتجاه الغالب هو الالتزام بما وقعه الباشا فى مسودة الميثاق الوطنى .. وكما علمت أن الوفد يسعى لتقديم أكبر عدد من المرشحين ليغطى بهم كل الدوائر مراعيا مجاملة بعض الرموز من الاحزاب الاخرى مثل إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل وخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع فضلا عن قيادات سياسية حالية داخل الوطنى ومستقلة عنه أيضا. وفى الوقت الذى اعتمد الباشا شعار «الهلال مع الصليب» لدخول المعركة فإن أبرز مرشحى الوفد المحتملين من الاقباط ، جورج سعد كبير مشجعى الزمالك فى دائرة حدائق القبة فضلا عن د. سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد للدخول تحت اسم الوفد. وكما صرح مصدر بالحزب أن قائمة ترشيحات الحزب ستضم ضباط جيش واساتذة جامعة واطباء لامعين ورجال أعمال فضلا عن ممثلى عصبياتهم القديمة فى الصعيد على أن تؤجل اعلان القوائم لآخر وقت .. الكل يخاف من مطاريده وافراخه من الطيران للغير.

●● الوطنى :

□ تغيير كبير فى الوجوه التقليدية مع الابقاء على ذوى السمعة الطيبة .

□ التخلص من نواب الكيف والعملة وترشيح بعض السيدات .



المصدر : المصور

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● الوفد :

□ د. نعمان يفضل التنسيق مع الإسلاميين ، ويس سراج الدين يميل نحو الوطنى والباشا يلتزم الصمت .

●● التجمع :

□ الترشيح في الدوائر الصغيرة لأن المرشحين فقراء .
□ التنسيق مع الناصرى والوقوف ضد الاسلاميين والوطنى .

التجمع والناصريون

كتبت : نجوان عبداللطيف

● على حد قول الدكتور رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع فإن قضية اختيار المرشحين داخل حزب التجمع أكثر تعقيدا من أية أحزاب اخرى فلا يكفى أن يكون المرشح كفؤا ولديه نفوذ جماهيرى وتعوزه الامكانات المادية، من هنا نختار الدوائر الاقل تكلفة إلا إذا تكفل المرشح وعائلته بالنفقات كما فعلها من قبل خالد محيى الدين ولطفى واكد وقاما بتغطية نفقات دعايتهما الانتخابية مع العلم أن المقاعد الثلاثة الاخرى التى حصلت عليها كانت فى دوائر صغيرة والانفاق فيها محدود مثل الوايلى والنوبة وحى المناخ فى بورسعيد ولهذا - نحن نضع هذا الدرس فى اعتبارنا عن اختيار المرشحين.

وحدد د. السعيد عدد الذين سيرشحهم الحزب بستين مرشحا فى ستين دائرة غالبيتهم من العمال بينهم النواب الخمسة الحالبون فى المجلس خالد محيى الدين ولطفى واكد و محمد شعبان والبدرى فرغلى ومختار جمعة فضلا عن الاعضاء الذين وصلوا لدور الاعادة ولم يوفقوا مثل عطية الضيرفى فى (ميت غمر) وزهدى الشامى فى (دمنهور) وأبو العز الحريرى (كرموز) ومحمد السيد على (حلوان) وجلال رجب (كفر الشيخ) ورأفت سيف (أجا) ومحمد حمام (قصر النيل) وعبدالله أبو الفتوح (مصر القديمة).

ولان الحديث عن التجمع يرتبط بالحديث عن الأحزاب اليسارية الأخرى والعلاقة بينها فى الانتخابات قال د. السعيد أنه تم بالفعل لقاء بينى وبين ضياء الدين داود أمين الحزب الناصرى واتفقنا على التنسيق فى الدوائر بحيث لايحدث تنافس بين مرشحينا فى دائرة واحدة وأن ننظم الدوائر بيننا بعد اعلان الترشيحات وإذا كانت هناك دائرة تخلو من مرشح لاى من الحزبين سنحدد أين سنقف مع من وضد من . أما ضد من فنحن ضد قوى التأسلم السياسى فهى طرف نقيض فى المعركة ولن نتحالف معها فحسب بل أن تحالف أية أحزاب معها سيضع قيدا على حركتنا تجاه هذه الاحزاب ومبدأنا رفض تسييس الدين ولو كان مدعيه له صفة الاستنارة التى يتحدثون عنها ونحن مع الحكومة فى تلك المعركة وضدها فيما يتعلق بالفساد والغلاء والبطالة.. ولم نتناقش مع



ألاعيب الانتخابات في كواليس الأحزاب

كتب: حمدى رزق

● فعليا التحالف بين الاخوان والعمل مضافا اليهم حزب الاحرار لم يعد قائما ، واذا كان الاحرار تم استبعاده رسميا وبشكل سرى فإن ما يمنع الطلاق بين الاخوان والعمل الان هو حاجة الجانبين لحد ادنى من التنسيق يمنع الصدام بين انصار الطرفين المتربصين ببعضهم البعض الان في دوائر بعينها يطلبها العمل لمرشحيه ويرفض الاخوان هذا المطلب خاصة انها مقاعد شبه مضمونة لو تخلى عنها العمل لمرشحي الاخوان . الاخوان توصلوا لاتفاق ظاهري يشبه الضحك على الذقون ومنها ذقن ابراهيم شكري طبعا بموجبه يتم اقتسام الترشيح في الدوائر مناصفة بينهم وبين مرشحي العمل بعد استبعاد الاحرار ، الاتفاق الذى يشجعه عادل حسين بصفته امين الحزب ويؤيده فيه د. حلمي مراد نائب رئيس

تصعيدياً الامر الذى انتقدته بعض قواعد الحزب ولكن الأمر مازال قيد التبديل والتعديل في الحدود بعد أن تقره الأمانة العامة في الأسبوع الأول من سبتمبر .

وان كان مؤكدا بعد نشر الترشيحات الـ ٥٩ ان خالد عبد الناصر لن يرشح نفسه في بني مر باسيوط فإن مشكلة محمود زينهم امين القاهرة المتفاقمة مع بعض اعضاء الامانة العامة والتي وصلت إلى حد تجميد نشاطه تلقي بظلالها على شكل استعدادات الحزب ،

الوفد حول الانتخابات حتى الآن ، هذه المعركة ستختفي فيها قواعد المجاملة السياسية وعلمت أن هناك مرشحاً وفدياً ضد خالد محيى الدين في دائرته .. وأرى أن المعركة ستشهد حربا على شراء الاصوات وهنا اقترح على وزير الداخلية أن يصدر قراراً يمنع المرشحين بتلقى أو تقديم تبرعات ويخصص قاضيا مستعجلاً في كل دائرة لتحقيق الشكاوى ويكون من حقه شطب المرشح فورا وهذا يمنع المتأسلمين من الانفاق ببذخ على شراء الاصوات ويمنع الحزب الوطني من استخدام سلطان الحكم في جمع الاصوات ايضا .

أما عن الناصري فالحزب الذي يخوض الانتخابات لاول مرة بعد خروجه الى سطح الحياة السياسية يملك عضوين في المجلس ضياء الدين داود رئيس الحزب ومحمود زينهم ويتبقى ٥٨ مرشحا آخرون حددهم الحزب بالاسم مبكراً وتم اختيارهم مركزيا وليس

للمعركة الانتخابية خاصة ان زينهم اعلن عن ترشيح نفسه مستقلا ولم تنجح محاولات اثنائه عن موقفه حتى الان وعلى عكس التجمع فإن الناصريين يرفضون خوض معركة التيار الاسلامى فضلا عن رفضهم ايضا التحالف معه ، منطق رفضهم نفسه لم تعرضه الحكومة عليهم من مقاعد على سبيل الترضيه .. وان كانت مشكلة الناصريين الكبرى الان كما هى في التجمع تدبير نفقات الحملة الانتخابية خاصة ان كل المرشحين يطلبون الدعم باستثناء ضياء الدين داود رغم وجود أسماء بارزة مثل اللواء صابر عثمان عن الشرقية وعبد العظيم نصير منوفية - وحمدين صباحي بالبرلس كفر الشيخ ولطفى سليمان الفيوم وسامح عاشور في سوهاج وفتحى المغربى عن ميت غمر .

التحالف



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

●● الناصري :

□ قائمة شبه نهائية لـ ٥٩ مرشحاً ليس بينهم خالد عبد الناصر

□ الناصريون لن يقفوا ضد الاسلاميين ولن يتحالفوا معهم .

●● العمل :

□ انشطار الحزب نصفين بسبب الدخول تحت عباءة الاخوان .

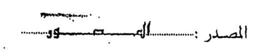
□ تحريك دوائر الاخوان نقلت الازمة إلى ملعب العمل ..

الحزب لم ترض عنه مجموعة الشباب التى يقودها ناجي الشهابى الامين العام المساعد والتى ترى أن مبدأ القسمة مع الاخوان وصيغة ١ + ١ تحرم الحزب من مزيد من المقاعد وتقلل فرص الفوز امام مرشحه ، كما انها لا تحافظ على وحدة الحزب امام كوادره التى احرزت نجاحات فى انتخابات المحليات وتطمع فى نجاحات مماثلة فى انتخابات مجلس الشعب دون الحاجة للغطاء الاخوانى .

أما جناح عادل حسين فيرى ان مذهب القسمة ١ + ١ عادلة وهى الحل الامثل لدخول الحزب إلى المجلس خاصة ان الحزب يعانى الان ازمة على مستويين : الاول عدم وجود كوادر جاهزة تلبى رغبة ابراهيم شكرى فى الترشيح فى معظم الدوائر بما يضمن له زعامة المعارضة فى مجلس الشعب فى حالة فوز بعضهم كما انها على المستوى الثانى تحل ازمة تمويل المعركة الانتخابية الضارية خاصة ان خزينة الحزب تعانى من افلاس شديد عكست اثارها على الصحيفة (الشعب) التى تعانى هى أيضا فقراً تمويليا حادا بعد نقص «غلة» الحزب من بيع تأشيرات الحج هذا العام التى قلصتها الداخلية وكان يذهب ريعها لدعم الحملة الانتخابية لمرشحى العمل ويرى جناح عادل حسين ان الاخوان قادرون على تمويل المعركة كلها مقابل وقوف كوادر العمل وراء مرشحيهم وترك الدوائر التى يرغبون فيها لهم .

هنا يقف ابراهيم شكرى فى مأزق بين الطرفين يميل للشهابي الذي يحقق له طموحه في دخول العمل المعركة باسمائه وتحت شعار العمل . ويحفظ له ايضا ماء وجهه كزعيم معارضة بعيداً عن عباءة الاخوان . فى ذات الوقت لايستطيع الفكاك من «لوبى» عادل حسين واقاربه واعوانه خاصة د. حلمى مراد نائب رئيس الحزب ومجدى أحمد حسين رئيس تحرير الصحيفة (ابن اخيه) والمأزق على ما يبدو حاكم جداً للأزمة وسيعكس اثاره على شكل الترشيحات التى أجلها شكرى كما أجلها الهضيبي إلى ما بعد اعلان ترشيحات الوطني – التى لن تعلن إلا فى اليوم الأخير وفى الساعة الأخيرة لتفويت الفرصة على الاحزاب فى خطف رموز الوطني الذين لم





يصيبهم الاختيار وقطع الطريق على من يريد الترشيح كمستقل فالوطنى يريدها معركة بينه وبين المعارضة وليست معركة داخلية . التأجيل ليس فى صالح الاخوان والعمل والرهان على رموز الوطنى لا محل له من الاعراب .

ومن داخل مطبخ الترشيحات داخل حزب العمل التى يشرف عليها ناجى الشهابى وعبد الحميد بركات - والأخير مهتم جدا بالصعيد - علمنا ان هناك ثلاثة اتجاهات للترشيح .

الاول : دوائر فيها مرشحون اقوياء للحزب لكن مؤيديهم هناك يميلون للاخوان وان يقفوا وراء مرشحى العمل ولو كانوا قاب قوسين او ادنى من النجاح كما هو الحال فى دائرة طنطا التى تعد حجر عثرة امام استمرار التنسيق والتحالف وقسمة الـ ١ + ١ لا تصلح التطبيق فيها فصلاح القفص نقيب محامى الغربية طلب ترشيح نفسه عن العمل خاصة وانه امين الحــــزب هناك فى ذات الوقت الذى طلب الاخوان من العمل اخلاء الدائرة لمرشحهم لاشين ابو شنب وكلاهما مرشح قوى وان كان الاخير يتمتع بتأييد الاخوان والحسم على ما يبدو قادم لصالحه رغم انف مجموعة الشهابى.

الاتجاه الثانى فى شكل دوائر للعمل فيها قواعد وان كان ليس له مرشحون اقوياء مثل دائرة «الاقصر» حيث يعتزم حسين الدالى التقدم باوراق ترشيحه للحزب معتمداً على تراث العمل فى تلك الدائرة البعيدة التى شهدت مقتل مرشحة العمل نعمات حسين بالرصاص قبل انتخابات ٧٩ ولكن العمل يرفض الترشيح فيها ويفضل ان يتركها للاخوان الذين رفضوا ذلك فى ظل عزوفهم عن الترشيح فى الصعيد وتفضيل بحرى المزدحم بانصارهم وطلبوا ترك دوائر أخرى لهم خاصة دائرة «المحلة» التى تعتبر عقر دار ناجى الشهابى ويود الاخوان ترشيح محفوظ حلمى فيها خاصة وهو رئيس المجلس المحلى الذى فاز فى المحليات على قائمة العمل وبمعرفة ناجى الشهابى.

الأزمة نفسها تتكرر فى دائرتى سمنود غربية وامبابة» جيزة.. الأولى هناك مرشح العمل البارز محسن أبو سعدة عضو اللجنة التنفيذية والذى يلقى معارضة هائلة من الاخوان والثانية فيها عبد الحميد بركات «أحد أنصار التحالف مع الاخوان» وان كان الاخوان يفضلون ترشيح حازم ابن الشيخ صلاح أبوإسماعيل وحجتهم فى ذلك ان الوفد سيرشح د. نعمان جمعة فى امبابة ولابد من وجود مرشح قوى للتحالف ضده.. ورغم ان امبابة تعد معقلا لأبناء قبيلة «بنى عدى» التى ينتمى اليها بركات إلا أن الاخوان مصرون على استبعاده رغم ما قد يمثله ذلك من خسارة لهم على صعيد التحالف وهذا يؤكد ماذهبنا اليه من انه تحالف وهمى أو ليلى تطلع عليه شمس الترشيحات فيذوب كالزبدة تماماً .

وحتى المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الاخوان فان كارت ترشيحه يمثل مشكلة أيضا للعمل فهو ينوى ترشيح نفسه فى «العجوزة والدقى» بدلاً من دائرته التقليدية قسم أول جيزة الأمر الذى طلبت معه الدكتورة آمال عثمان ترشيحها فى «الخانكة» قليوبية بدلاً من الدخول فى معركة مع الاخوان الأمر الذى قلص فرصة فوز محسن هاشم مرشح العمل فى «الخانكة» بورود اسم د. آمال عثمان وكان كل آلام حزب العمل وراءها سبب اخوانى صرف ولو كان غير عمدى.

وتبقى مشكلة المشاكل داخل حزب العمل فى الاسكندرية فمازالت أزمة خالد الزعفرانى أمين الحزب هناك مثار خلاف بين عادل حسين وإبراهيم شكرى عادل جمد عضوية خالد الزعفرانى فى المكتب السياسى ولولا تدخل شكرى لفصله عادل حسين من اللجنة التنفيذية بعد قرار خالد بالانسحاب من انتخابات الشورى فى «مينا البصل» لصالح مرشح الحزب الوطنى ضد المليونير رشاد عثمان .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

استبعاد خالد الزعفرانى ونية الاخوان ترشيح إبراهيم الزعفرانى نقيب أطباء الاسكندرية والمعتقل على ذمة تنظيم الـ ١٩ الاخوانى يمثل أيضا تحدياً خطيراً لترشيحات الحزب فى الاسكندرية خاصة ان تجميد نشاط الزعفرانى الصغير جاء لصالح الاخوان رغم انه كان قراراً تاديبياً وترشيح الزعفرانى الكبير لصالح الاخوان وضد العمل.

الاتجاه الثالث فى قضية ترشيحات العمل هو مايطالبه البعض من ضرورة الانتظار لمطاريد الحزب الوطنى والتى يؤيدها ناجى الشهابى وان كان هناك تخوف من انضمامهم للوطنى بعد الفوز وهى الفرصة التى سيفوتها حتماً الوطنى على كل احزاب المعارضة حتى الاخوان.

وتبدو أزمة الحزب الداخلية فى أشد صورها فى دائرة «مدينة نصر» فعادل حسين مصمم على ترشيح أحمد الخولى أحد أهم أعوانه فى الدائرة أمام د. عبدالمنعم عمارة مرشح الوطنى والشهابى طلب ترشيح على أبوالنجا نكاية فى عادل حسين الذى كان قد تآمر على اسقاط أبوالنجا فى عضوية اللجنة التنفيذية وان كان من المتوقع أن يفجر عادل حسين مفاجأة ويرشح نفسه ضد عمارة، وهنا يصبح طرح اسم الخولى ستاراً لم يضمره عادل حسين ، نفس ما يجرى فى «بنها» فشكرى طلب اخلاء الدائرة لصلاح النحيف الصحفى المقرب اليه فى «الشعب» وعادل حسين ينوى ترشيح أحد أقاربه وهنا تبدو الأزمة ليست مع الاخوان فحسب بل وداخل الحزب نفسه الذى يطمع فى الحصول على ٣٠ مقعداً كما حدث فى انتخابات ٨٧ إلا أنه على

●● الاحرار :

☐ تعيين مصطفى كامل مراد فى الشورى عجل بخروجه من التحالف ..

●● الاخوان :

☐ تجنب مواجهات رموز الوطنى فى كل الدوائر ولامانع من ضرب قيادات الاحزاب الأخرى .

☐ اللعب بورقة الاقباط لتجميل الصورة وليس حبا فى أصواتهم



مايبدو ان ينال سوى مقعد إبراهيم شكرى لو تقرر ترشيحه فى «شربين» وحتى هذه الدائرة غير مضمونة فى ضوء ضغوط أحمد إبراهيم شكرى للترشيح فى دائرة أبيه المعتادة بدلاً من الدائرة المطروحة عليه فى «الدرب الأحمر» خاصة ان سيف الإسلام حسن البنا العضو الاخوانى البارز حول مسار ترشيحه اليها

خوفا من منافسة الدكتور فتحى سرور فى السيدة زينب وها هم الاخوان يعاكسون اتجاه الريح مرة أخرى فى العمل.

استبعاد الأحرار أصبح حقيقة لايمكن انكارها ورغم ان حديث المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى للاخوان ومصطفى مشهور نائب مرشد الجماعة المحظورة يؤكد على استمرار التحالف وصيغة التنسيق إلا انها تصريحات لايفهم منها ابداً بقاء الاحرار

تحت عباءة التحالف خاصة ان قبول رئيس حزب الاحرار مصطفى كامل مراد التعيين فى مجلس الشورى قطع شعرة معاوية مع «لحى» الاخوان وصعد من جديد الازمة القديمة المتعلقة بانتخابات الشورى الأخيرة التى نقض فيها مراد الاتفاق مع الاخوان والعمل ودخل بمرشحيه فى دوائر كان قد تم طلب اخلائها لمرشحى الاخوان مثل دائرة «كرموز» بالاسكندرية التى رشح فيها الاخوان مدحت الحداد الذى فوجىء بمرشح للاحرار قيل انه فتت الأصوات وقلل فرصه فى الفوز.

المعتقلون

تصريح المستشار مأمون الهضيبى «للمصور» من ان المعتقلين طلبوا تمكينهم من تحرير توكيلات الترشيح لم يضف الينا جديدا لأن مكتب الارشاد وليس المعتقلين هو الذى اتخذ القرار بترشيح كل المعتقلين فى دوائرهم مع اعتماد خطة اعلامية ممولة جيداً يتم بموجبها توزيع صور المعتقلين وهم خلف القضبان أثناء الحملة الانتخابية لكسب تعاطف جماهيرى معهم يمكنهم من حسم المعركة لصالحهم تحت شعار «الإسلام هو الحل» - وهى نقطة خلافية فى الطريق مع حزب العمل الذى يفكر الآن فى شعار بديل.

وإذا كان النظام الفردى قد أتاح للاخوان ورفع عن كاهلهم ضغوط إبراهيم شكرى وأعوانه ومصطفى كامل مراد وأنصاره وغضوا الطرف عن غزل الوفد لهم - ومكنهم من الترشيح بعناصرهم كمستقلين فان الاخوان يلعبون بالبيضة والحجر الآن فى دراسة الترشيحات وكما علمت فإن الاتجاه الآن داخل الاخوان تحاشى نشوب أية معارك انتخابية مع رموز الحكومة والبعد كلما أمكن عن دوائرهم تلافيا لأية أزمات واعتقالات جديدة - كما يتصورون - ومن هنا تم تحريك مختار نوح أمين صندوق نقابة المحامين إلى دائرة «المطرية وعين شمس» رغم ان مكتب محاماه نوح ومنزله «الفيللا» فى الزيتون الأمر نفسه مع سيف الإسلام حسن البنا الذى ترك دائرة «السيدة زينب» التى بها مكتبه ومقر دار نشر الدعوة وأنصاره فى «زينهم» إلى دائرة «الدرب الأحمر» الأمر نفسه يجرى التفكير فيه الآن بالنسبة لمحمد على بشر من نقابة المهندسين حيث سيتم تحريكه من «قويسنا»

معقل وزير المواصلات سليمان متولى إلى دائرة «منوف الجديدة» التى تضم مدينة السادات مع ابعاد أبوالعلا ماضى من القاهرة إلى «بندر المنيا» لعل العصبية تنفعه هناك.

أما أغرب عمليات التحريك فتمت بالنسبة لجمال أسعد مرشح العمل «القبطى» الذى طلب منه الاخوان عبر العمل التحرك من معقله فى «القوصية» بأسيوط إلى دائرة «مصر القديمة» للاستفادة من أصوات اقباط المنطقة بدلاً من وقوعه فى براثن عصبية سراج أبوسيف عن الوطنى التى ستسقطه حتما ونزوله ضيفاً على حسن الجمل مرشح الاخوان القوى فى «مصر القديمة» وبالمرة اتاحة الفرصة لحسنى عبدالمعتمد للدخول كمرشح للتحالفات فى «القوصية» لعل وعسى، والاخوان يسعون الآن نحو مرشحين آخرين للاقباط فى أسيوط جرى الاتصال بهما إلا انهم يتحفظون على الأسماء حتى لايخطفها الحزب الوطنى وأحدهم سيدخل على كفالة



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

محمد حبيب رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة أسيوط المعتقل حاليا فى دائرة بندر أسيوط. التحريك أيضا يشمل ترك دوائر المنوفية بالكامل لوزراء الوطنى مثل الباجور لكمال الشاذلى وبركة السبع لأحمد رشدى «مستقل» وان كان يتردد أن الوطنى سيرشحه هذه المرة ومنوف لإبراهيم فوزى وزير الصناعة والجنزورى لو طلب ترشيحه فى جروان أو سرس الليان للوقوف أمام مليونير المنوفية إبراهيم كامل.

المستشار الهضيبى فى تصريحاته «للمصور» قال ان التنسيق هو سمة التحالف الآن وان كانت هناك اتفاقات فستكون على مستوى الدوائر أما على مستوى القيادات فهى غير منتظرة لأن الانتخابات فردية هذه المرة وربما يتبلور مع الأيام برنامج انتخابى مشترك للمعارضة ككل وان كان لنا برنامج خاص داخل التحالف، وان الاخوان رفضوا عرضا من أربعة احزاب على رأسها الأمة لعمل تنسيق واعطاء صفة مرشح المعارضة لمن تتفق عليه الاحزاب إلا أن هذا تم رفضه تماما وهى صيغة غير عملية كما انه لايوجد عرض اخوانى بقيام جبهة للمعارضة لأنه صعب تحقيقها.. ومن جانب نقول انها قراءة اولية فى روائح مطابخ الاحزاب اما شكل المعركة فستسخن مع دخول الشتاء ومع اول جلسة لمناقشة الميثاق الوطنى فى ٩ سبتمبر المقبل ☐



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك فى حديث لهيئة اذاعة وتليفزيون ألمانيا :

نسعى لرفع معيشة المواطنين فى كل الاتجاهات

فات الوقت على حل مشكلة البوسنة بالقوة

الاسرى الذين قتلوا .. هم ابناؤنا واخواننا ونطالب بالتحقيق

بعض دول أوربا تؤوى الارهاب وستندم على ذلك

الترابى اقوى من الحكومة ودون منصب رسمى



اعلن الرئيس مبارك ان مصر دائما في المقدمة فيما يتعلق بقضايا السلام. وقال الرئيس لو ان بعض الدول تفهمت الخطوة التى قام بها السادات منذ ١٧ عاما لكان الامر افضل بكثير ولولا الخطوات التى اتخذتها مصر لكان الامر بالغ الصعوبة وقال الرئيس في حديثه لهيئة اذاعة وتليفزيون المانيا اننا لانريد خلق مشكلة بين مصر واسرائيل حول موضوع قتل الاسرى المصريين واننا نطالب بالتحقيق فالاسرى الذين قتلوا هم اخواننا وابناؤنا ونامل ان يتم حل القضية.. وقال مبارك في حديثه الشامل.. ان العراق ليست جزءا من عملية السلام والوضع هناك ليس جيدا..

وقال ان تصريحات الضابط الهارب لم نستطع ان نفهمها او نصدقها فقد كان جزءا من النظام ولا يمكنني التنبؤ بسقوط النظام العراقي او بقائه..

وقال مبارك ان الوقت قد فات على حل مشكلة البوسنة بالقوة ولو كان لدى المجتمع الاوروبي الارادة القوية لامكن حل المشكلة منذ البداية..

وتناول الرئيس في حديثه مشكلة الارهاب فقال ان الارهاب ظاهرة عامة في بلاد كثيرة من العالم وهذا الارهاب لن يصنع من الترابي قائدا أو شخصية عظيمة. وقال الرئيس ان الترابي ليست له وظيفة حكومية ولكنه اقوى من الحكومة.. وقد كانت هناك عمليات شد وجذب بين مصر والسودان ولكن الامر وصل الان الى الهدوء.. وماقيل من ان اثيوبيا شاركت في حادث اديس ابابا غير حقيقي واشار الرئيس الى ان بعض الدول الاوروبية تستضيف المجموعات الارهابية وبمرور الوقت سوف يندمون على ذلك واكد الرئيس ان الاغلبية الساحقة من الشعب المصري ضد الارهاب فهو ليس من طبيعتنا..

وانتقل الرئيس في حديثه الى الوضع الداخلي فقال اننا تقدمنا بالكثير في المجال الاقتصادي ونسعى لرفع مستوى المعيشة في كل الاتجاهات.. وقال مبارك ان اقتصادنا الان في حالة افضل فقد انخفض عجز الموازنة وانخفض التضخم وتوافرت العملة الصعبة.. وقال الرئيس اننا لانقترض كما كنا نفعل من قبل فهناك حد اقصى وخط احمر لا نتخطاه ولا توجد اى شروط سياسية تحت اى مسمى لحصولنا على المعونات.. وقال الرئيس اننا لا نلعب اية العاب ضد قوى عظمى فهذا ليس اسلوبنا وعلاقاتنا مع المانيا بالغة الاهمية ونحن اصدقاء . وقال الرئيس اننا لا نسمح بوجود الاحزاب الدينية والحكومة لا تتدخل في الانتخابات..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٦

مبارك فى حديث لهيئة اذاعة وتليفزيون ألمانيا :

مصر دائما فى المقدمة فيما يتعلق بالسلام

هناك شد وجذب مع السودان .. والأمر الآن هادىء

لا نقترض كما كنا من قبل .. وهناك خط أحمر لا نتخطاه

ادلى الرئيس حسنى مبارك بحديث شامل لهيئة اذاعة وتليفزيون المانيا.. تناول الرئيس فى حديثه اخر تطورات عملية السلام وتحدث عن الارهاب والوضع فى البوسنة.. اكد الرئيس فى حديثه ان الارهاب ظاهرة موجودة فى كل البلاد وان الدول التى تستضيف الارهاب سوف تندم على ذلك.. تناول حديث الرئيس الوضع الاقتصادى فاكد ان اقتصادنا اقوى مما كان وان هناك حدا اقصى للاقتراض وخطا احمر لا نتخطاه.. واكد الرئيس ان الحكومة لا تتدخل فى الانتخابات واننا لانسمح بوجود احزاب دينية..

وفيما يلى نص حديث الرئيس:

س سيادة الرئيس لقد كانت مصر اول دولة عربية تقوم بتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل كان ذلك منذ سنوات عديدة والان فان دولا اخرى تقوم بنفس الشىء فالاردن قامت بتوقيع اتفاق وسوريا تناقش ذلك والفلسطينيون يتفاوضون حول ذلك فهل هذا يؤكد ان مساركم كان مسارا سليما وما هو وضع مصر بالنسبة لعملية السلام ؟

دائما فى المقدمة

ج - يمكننى ان اقول كلمة صراحة ان مصر تاتى دائما فى المقدمة فيما يتعلق بهذه القضايا فعندما قام الرئيس الراحل انور السادات بعد حرب اكتوبر والتى نشبت بسبب السلام قام بمبادرة السلام وزار القدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧. كانت تلك هى الخطوة الاولى على طريق السلام وقد تم التفاوض لفترة طويلة ثم تم توقيع الاتفاقية عام ١٩٧٩. ورغم هجوم الكثير من الدول علينا ليس العدد الكبير من الدول ولكنها الدول التى كان عليها ان تشارك فى هذه العملية ولكن بعد مرور حوالى ١٧ عاما فانهم يرون انه يجب عليهم ان يدخلوا عملية السلام ولكنهم لو تفهموا ذلك او تلك الخطوة التى اتخذها السادات فى ذلك الوقت لكان الامر افضل بكثير من الان ولكن الان هناك اتفاق تم توقيعه بين اسرائيل والاردن واعلان للمبادىء بين الفلسطينيين والاسرائيليين رغم ان هناك بعض المشكلات القائمة.. ونحن نساعد فى حل هذه المشكلات والمفاوضات مع سوريا ايضا تواجه بعض المشكلات ولكنه سوف يتم حلها فى خلال وقت قريب اذن لولا الخطى التى اتخذتها مصر منذ ١٧ عاما لكان الامر بالغ

الصعوبة ان تقوم بتوقيع اتفاق السلام واتخاذ هذه الخطوات فمصر اتخذت الخطوات الاولى بالنسبة للاطراف الاخرى في عملية السلام..

نطالب بالتحقيق

س. ما رايكم بالنسبة للفلسطينيين ؟

ج ان هناك بعض المشكلات فيما يتعلق بسحب القوات من الضفة الغربية وغزة وحل مشكلة المستوطنات والمستوطنين وهذه تعتبر نقطة بالغة الصعوبة بالنسبة للجانبين فوجود المستوطنين في اماكنهم يخلق احتكاكا بين الفلسطينيين والاسرائيليين مما يعقد العملية باكملها والانسحاب السريع قد يشكل مشكلة لاسرائيل لذا يجب ان تتم مناقشة هذا الموضوع واعتقد انهم في سبيلهم للتوصل الى حل وبعد ذلك سوف تبدا الانتخابات الفلسطينية وهو امر بالغ الاهمية وهى اكبر الخطوات صعوبة للفلسطينيين. وبالنسبة لسوريا فان هناك مشكلة تتعلق بالانذار المبكر بين الجانبين وهم بحاجة لبعض الوقت لحل هذه المشكلة

س كانت هناك انباء حول مقتل الاسرى المصريين خلال الحرب بين مصر واسرائيل فهل هذا يؤثر على العلاقات بين البلدين ؟

ج ـ نحن لم نبدا ذلك فنحن لم نعرف عن هذا الامر ولكن تم اعلان ذلك في اسرائيل من خلال احد مراكز الابحاث فلم يكن لنا دراية بهذا الامر من قبل فعندما ذكر ذلك في وسائل الاعلام كان يجب علينا ان نتساءل ونسال. وسوف نطالب باجراء تحقيقات.. نحن لانريد ان نخلق مشكلة بين البلدين لكن المشكلة مع الافراد الذين ارتكبوا هذه الجرائم ولذلك فنحن نطالب بالتحقيق لكى يتفهم الراى العام على الاقل فنحن لن نتخلى عن هذه القضية بسهولة لان هؤلاء الذين قتلوا لو كان صحيحا فهم اخواننا وابناؤنا ونحن نامل ان يتم حل هذه المشكلة بالشكل اليسير بين البلدين..

ليس واضحا

س : هل يعنى ذلك ان مسيرة السلام عندما بدات لم تعان من اى مشكلات؟

ج ـ عملية السلام عملية اخرى فنحن نعمل من اجل السلام ونحن نقنع الدول الاخرى لكى تشارك في عملية السلام وقد بدانا ذلك منذ عام ١٩٧٧ .

س هل العراق معنى بعملية السلام كما ان هناك بعض التطورات مثل هروب بعض الافراد من ذوى صدام حسين ، كيف يؤثر ذلك على المنطقة ؟

ج ان العراق ليس جزءا من عملية السلام فإن الدول التى تختص بعملية السلام هى الدول المجاورة لاسرائيل سوريا والاردن والفلسطينيون ومصر والتى قامت بالتوقيع من قبل والعراق في القسم الثانى والوضع في العراق ليس جيدا حيث ان الاحداث الاخيرة منذ بضعة ايام ومنها هروب حسين كامل الى الاردن. ان هذا ليس واضحا بالنسبة لنا. وعملية النقد التى تمت من جانب الضابط الهارب نحن لم نستطع ان نتفهمها ونحن لانصدقها لانه كان جزءا من النظام العراقى الحاكم الذى قام بكل ما تم حتى الان ولا يمكن التنبؤ بما يمكن ان يحدث.

س. اذن انت لاتشعر بالتفاؤل مثل بعض الدول التى تعتقد ان هذه هى بداية النهاية؟..

ج ـ ليست لدى معلومات اكيدة ولا يمكن ان نقول شيئا لست متاكدا منه لان عملية الهروب قد قامت بشرخ في النظام العراقى ولكن هل يسقط النظام العراقى ام يبقى فاننى لايمكننى التنبؤ بذلك..

الوقت متأخر

س على المستوى الدولى من القضايا الاساسية التى تشغل العالم هى يوغسلافيا السابقة وبالطبع البوسنة والعالم الاسلامى والعربى ومصر مهتمون بهذه القضية ما رايكم فيما يختص بالتطورات الاخيرة ؟

ج ـ فيما يتعلق بمشكلة البوسنة فانه كان من الممكن حلها لو تم التعامل معها في مراحلها الاولى وربما اصبح الوقت متاخرا جدا لاستخدام القوة. ان هناك حظرا للسلاح على البوسنة ولو تم رفعه فسوف يدخل سلاح كثير فهل يقبل الصربيون ان يكون لدى المسلمين السلاح ليحاربوهم هذا هو مصدر خوفى فان الصرب لاينتظرون حتى يحصل البوسنيون على السلاح فقد يقومون بهجمات مفاجئة مما يتسبب في كارثة اذن فاننى اعتقد ان المشكلة في الوقت الحالى يجب حلها سياسيا وليس باستخدام القوة فقد فات الوقت على ذلك..

س : هل تعتقد ان هذا يمكن ان يحدث ؟

ج : اعتقد ان المجتمع الاوروبى لو كانت لديه الارادة القوية منذ بداية المشكلة كان يمكن ان يتم ذلك والان فان المجتمع الدولى يجب ان يه[illegible] بجد. فلكى يحل المشكلة يجب ان يكون ذلك عن طريق جمع الاطراف المتصارعة واننى اعنى بذلك الولايات المتحدة ايضا وروسيا..

س فما هو دور الدول الاسلامية في ذلك ؟

ج. كانت هناك قرارات اعتقد ان الدول الاسلامية لن تتاخر او تتراجع في حل هذه المشكلة فنحن لانريد ان نخسر حياة البشر من كل من الجانبين وان يفقدوا حقوقهم لكن يجب حل المشكلة على اساس عادل..

الارهاب ظاهرة

س اما بالنسبة للوضع الداخلى في مصر فلو قمنا بالنظر الى محاولة الاغتيال التى تمت في اديس ابابا فهل هذه المجموعات المسلحة تحصل على دعم من اى مكان وما هو مصدر هذا الدعم ؟

ج . ان الارهاب بشكل عام قد اصبح ظاهرة عامة في بلاد كثيرة من العالم في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وفي بلدان اخرى كثيرة ولو ان المجتمع الدولى اغمض عينيه فسوف تكون مشكلة كبيرة للبلدان التى تستضيف هذه المجموعات الارهابية ان ما حدث في اديس ابابا كان متوقعا. ان هذه المجموعات قامت منذ السبعينيات وبعضهم قام باغتيال الرئيس الراحل السادات مازالوا يعلمون بنشاط ويتم تمويلهم من بعض الاغنياء ربما من العالم العربى او من الاموال التى يتم جمعها في الولايات المتحدة او في بلاد اخرى وتحت مظلة رفاهية المسلمين وهو ليس حقيقيا ومعظمهم كان في افغانستان وغادرها بعد انتهاء المشكلة بين افغانستان وروسيا وذهب الى ايران واليمن وبعضهم يقيمون في السودان وقادتهم في سويسرا والدنمارك وانجلترا والمانيا وغيرها من البلدان وعندما تحين الفرصة لارتكاب جريمة فانهم ينتقلون الى السودان او الى اى بلد مجاور اما ماحدث في اديس ابابا فاننى كنت اتوقع ان شيئا سوف يحدث ولكننى لم اتوقع ان يحدث بهذه السرعة وبهذا الشكل حيث ان هؤلاء الذين قاموا بارتكاب الجريمة يستضيفهم الترابى وجماعاتهم. والترابى كان يريد ان يكون قائدا وشخصية عظيمة لكن مثل هذه الاشياء لن تصنع منه انسانا عظيما لقد تم تعيينه نائبا للرئيس خلال حكم النميرى.. والان ليست له وظيفة حكومية ولكنه اقوى من الحكومة

نفسها حيث انه يحرك الحكومة الى اى اتجاه يريده وانه يقول انه يريد الاسلام ان يسود كما لو ان الاسلام ليس موجودا فى بلد اخر غير السودان ان ماحدث فى اديس ابابا يتم التحقيق فيه عن طريق الاثيوبيين وما قيل ان اثيوبيا كانت تشارك فيما حدث ليس حقيقيا فقد قابلت الرئيس فى المطار وكان بالغ الضيق والعصبية ولم تكن لديه اية فكرة فهؤلاء قد قاموا باختراق الحدود لارتكاب جريمتهم. بعد ذلك كانت هناك عمليات شد وجذب بين مصر والسودان.. ولكن الامر قد وصل الى الهدوء الان .

ليس حقيقيا

س فما هو الوضع؟

ج نحن ليس لدينا اى شىء ضد شعب السودان ونقول ذلك ونعلمه تماما فان طبيعة الشعب السودانى تختلف تماما عن ما يحدث من خلال مايسمى بالجبهة الاسلامية هناك حيث ان لديهم مشكلات خاصة بالغة التعقيد داخليا فالشعب يعيش فى مستوى اقل من العادى والبعض لايجد الطعام ولا يمكنه العيش لايوجد اى شىء يدعو للشد مع السودانيين ولكن عندما تكون هناك مشكلة داخلية فانهم يريدون ان ينتقلوا الى حلايب وغير ذلك من مشكلات لقد حدث ذلك خلال عهد الرئيس جمال عبدالناصر عندما تم خلق مشكلة بشان حلايب وحدث ذلك ايضا فى عهد الرئيس الراحل انور السادات وكذلك حدث نفس الشىء معى انهم يكررون الامر مرة واخرى

سوف يندمون

س ان مصر من الدول التى تواجه نفس المشكلات من ناحية التطرف الاسلامى هل هناك نوع من التعاون الذى يمكن ان يحدث بين البلدان التى تواجه ذلك ؟

ج ان ذلك يواجه دولا عربية مثل الجزائر وليبيا وعددا من البلدان الاخرى واود ان لا اذكر اسمها فان بعض البلدان الاوروبية تستضيف هذه المجموعات الارهابية وتعطيهم اللجوء وتجعلهم يعملون بحرية ولكن بمرور بعض الوقت فانهم سوف يندمون حيث انهم سيصلون الى مرحلة ان يقوموا بالعمل ضد البلدان التى تستضيفهم مثل ماحدث فى الدنمارك او الذين كانوا يخططون للتفجير فى الدنمارك لو ان هذه البلدان كانت تحاول حل المشكلة ولاتستضيف مثل هؤلاء فانهم سوف يندمون على ذلك ان هذه الجماعات المسلحة تحصل على تاييد ولكنها تثير الاستياء داخل الشعب هنا فى مصر فان الاغلبية الساحقة ضد الارهاب لانه ليس من طبيعتنا فنحن لم نعتد ذلك فهى ظاهرة تاتى من خارجنا لذلك كان يتم اتخاذ اى تحركات كان الشعب يقف ضدهم ويقوم بالابلاغ عنهم وهذا هو اكبر تاييد نحصل عليه ضد هؤلاء الناس..

تنمية مصر

س لننتقل الان الى الاقتصاد الداخلى وهو من القضايا البالغة الاهمية حيث جدول اعمالكم ياتى على راسه تنمية مصر الاقتصادية لتحقيق حياة افضل للشعب المصرى ما هى اولوياتكم فى هذا المجال ؟

ج لقد قمنا بالكثير فى المجال الاقتصادى فمنذ ان توليت الرئاسة قمت بعقد مؤتمر اقتصادى وكان هناك كثير من المتخصصين قاموا باجراء دراسة وعلى اساسها قمنا بالاصلاح الاقتصادى وقمنا بخطة خمسية وخطة ثانية خمسية. والان نعمل فى الخطة الثالثة لقد قمنا بالكثير ونسعى لرفع مستوى المعيشة فى جميع الاتجاهات وحققنا نجاحات كبيرة فى هذا المجال وعندما توليت الرئاسة فى بلدنا كانت البنية الاساسية اقل من اى مستوى عادى يمكن تخيله فقد قمنا ببناء البنية الاساسية والصرف الصحى والكهرباء والسكك الحديدية والاسكان وتحديث المصانع حيث مضينا فى طريق طويل حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه الان واصبح اقتصادنا الان فى حال افضل فقد انخفض العجز فى الموازنة وكذلك التضخم واصبحت العملة الصعبة متوافرة.. حيث لم تكن موجودة من قبل ولم تكن لتفى باحتياجات الشعب لاستيراد حاجاته الاساسية فنحن الان فى وضع افضل..

س كل هذه المشروعات الان تحتاج الى تمويل وهذا التمويل يجب ان ياتى من مكان ما فى الخارج فان مصر تحصل على المعونة الامريكية وكذلك تحصلون على معونات اخرى فهل هناك اى شروط ترتبط بهذه المساعدات؟

خط أحمر

ج لا ليس هذا حقيقيا فنحن نحصل على معونات من امريكا والمانيا وفرنسا ولا توجد اية شروط سياسية تحت اى مسمى او اى سبب.. كما تم تخفيض معدلات التضخم..

نحن قادرون على دفع الديون التى نحصل عليها فنحن لا نقترض كما كنا من قبل ان هناك حدا اقصى وخطا احمر لا نتخطاه حيث اننا نحسن من اقتصادنا، بهذا الشكل وكل المعونات التى نحصل عليها من امريكا والمانيا وفرنسا لا توجد لها اية شروط سياسية علينا

س فيما ترى بعض البلدان انه لاتوجد سوى قوى عظمى واحدة فان البعض يرغب فى ان تكون اوروبا هى البديل للقوة العظمى الاخرى وهى الاتحاد السوفييتى وما رايكم حول التقارب مع اوروبا؟

ليس أسلوبنا

ج نحن نعتقد ان اوروبا مهمة ومنذ توليت الرئاسة فان علاقاتنا باوروبا جيدة كذلك مع امريكا والاتحاد السوفييتى فقد حسنت العلاقات مع بلدان العالم فنحن لا نلعب اية ألعاب ضد قوى عظمى لان هذا ليس اسلوبنا وعلاقاتنا قوية مع الجميع ونتعاون معهم على اسس قوية .

س ما هى امالك فى تحقيق تبادلات مع اوروبا ؟

ج اننا لا نحاول ان نتقارب مع اوروبا فنحن متقاربون منذ زمن بعيد فهذه ليست سياسة جديدة لكننا ندعم هذا التعاون فنحن نقوم بانشاء جماعة تتعامل مع الجماعة الاوروبية لايجاد وسيلة جديدة من اجل تعاون اقتصادى افضل.

س واى دور تلعبه المانيا فى ذلك؟

ج ان المانيا تلعب دورا اساسيا وهاما علاقاتنا مع المانيا بالغة الاهمية فان لنا الكثير من المشروعات مع المانيا ومبادرة «مبارك - كول» تعمل بشكل جيد ونحن بحاجة لمساعدة المانيا وهى دولة اوروبية ونحن اصدقاء

ليست بالقوائم

س لقد اعلنت انه ستكون هناك انتخابات هذا العام ماهى الترتيبات لهذه الانتخابات وما الذى تتوقع ان يحدث؟

ج ان الانتخابات ليست بالقوائم كما كان الامر من قبل فالافراد يذهبون للانتخابات دون قيود والحكومة لا تتدخل سواء فى الانتخابات القادمة او السابقة فاننى لم اعط الاوامر لجانب ضد اخر وكذلك فان الذين يرغبون فى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

دخول الانتخابات فليخوضوها فنحن لن نمنع احدا لكن البعض ليست لديهم الشخصية التى تسمح لهم بخوض الانتخابات ان البعض قد شارك فى الانتخابات السابقة مثل الحزب اليسارى فلديه ٦ ممثلين فى البرلمان..

س هل هناك احتمال ان يشارك المتطرفون ؟

ج لو قمنا بانشاء حزبين مسيحى واسلامى فسينقاتلون فالاسلاميون قد يكونون ١٥ حزبا كذلك المسيحيون ونحن لانسمح بوجود الاحزاب الدينية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك لهيئة إذاعة وتليفزيون ألمانيا :

لا توجد شروط سياسية للمساعدات .. تحت أى مسمى

علاقاتنا مع الجميع طيبة .. ولا نلعب ضد قوى عظمى



أدلى الرئيس حسني مبارك بحديث إلى هيئة الاذاعة والتليفزيون الالمانية هذا نصه :

س : سيادة الرئيس لقد كانت مصر أول دولة عربية تقوم بتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل كان ذلك منذ سنوات عديدة والان فإن دولا أخرى تقوم بنفس الشيء فالأردن قامت بتوقيع اتفاق وسوريا تناقش ذلك والفلسطينيون يتفاوضون حول ذلك فهل هذا يؤكد ان مساركم كان مسارا سليما وما هو وضع مصر بالنسبة لعملية السلام ؟

جـ : يمكنني ان اقول كلمة صراحة ان مصر تأتي دائما في المقدمة فيما يتعلق بهذه القضايا فعندما قام الرئيس الراحل أنور السادات بعد حرب اكتوبر والتي نشبت بسبب السلام قام بمبادرة السلام وزار القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ . كانت تلك هي الخطوة الأولى على طريق السلام وقد تم التفاوض لفترة طويلة ثم تم توقيع الاتفاقية عام ١٩٧٩ ورغم هجوم الكثير من الدول علينا ليس العدد الكبير من الدول ، ولكنها الدول التي كان عليها ان تشارك في هذه العملية ولكن بعد مرور حوالي ١٧ عاما فانهم يرون انه يجب عليهم ان يدخلوا عملية السلام ولكنهم لو تفهموا ذلك أو تلك الخطوة التي اتخذها السادات في ذلك الوقت لكان الأمر أفضل بكثير من الآن ، ولكن الآن هناك اتفاق تم توقيعه بين اسرائيل والأردن واعلان للمبادىء بين الفلسطينيين والاسرائيليين رغم ان هناك بعض المشكلات القائمة ونحن نساعد في حل المشكلات ، والمفاوضات مع سوريا ايضا تواجه بعض المشكلات ، ولكن سوف يتم حلها في خلال وقت قريب اذن لولا الخطى التي اتخذتها مصر منذ ١٧ عاما لكان الأمر بالغ الصعوبة ان تقوم بتوقيع اتفاق السلام واتخاذ هذه الخطوات فمصر اتخذت الخطوات الأولى بالنسبة للأطراف الأخرى في عملية السلام .

بداية خروج

س : ما رأيكم بالنسبة للفلسطينيين ؟

جـ : هناك بعض المشكلات فيما يتعلق بسحب القوات من الضفة الغربية وغزة وحل مشكلة المستوطنات والمستوطنين لأن هذه تعتبر نقطة بالغة الصعوبة بالنسبة للجانبين فوجود المستوطنين في اماكنهم يخلق احتكاكا بين الفلسطينيين والاسرائيليين مما يعقد العملية بأكملها والانسحاب السريع قد يشكل مشكلة لاسرائيل لذا يجب ان تتم مناقشة هذا الموضوع واعتقد انهم في سبيلهم للتوصل إلى حل وبعد ذلك سوف تبدأ الانتخابات الفلسطينية وهو أمر بالغ الأهمية وهي أكبر الخطوات صعوبة للفلسطينيين .. وبالنسبة لسوريا فإن هناك مشكلة تتعلق بالانذار المبكر بين الجانبين وهم بحاجة لبعض الوقت لحل هذه المشكلة .

قتل الأسرى

س : كانت هناك انباء حول مقتل الأسرى المصريين خلال الحروب بين مصر واسرائيل فهل هذا يؤثر ذلك على العلاقات بين البلدين ؟

جـ : نحن لم نبدأ ذلك فنحن لم نعرف عن هذا الأمر ولكن تم اعلان ذلك في اسرائيل من خلال احد مراكز الابحاث فلم يكن لنا دراية بهذا الأمر من قبل . فعندما ذكر ذلك في وسائل الاعلام كان يجب علينا ان نتساءل ونسأل . وسوف نطالب بإجراء تحقيقات .. نحن لا نريد أن نخلق مشكلة بين البلدين لكن المشكلة مع الأفراد الذين ارتكبوا هذه الجرائم ولذلك فنحن نطالب بالتحقيق لكي يتفهم الرأي العام على الأقل ، فنحن لن نتخلى عن هذه القضية ببساطة لأن هؤلاء الذين قتلوا لو كان ذلك صحيحا فهم اخواننا وابناؤنا ونحن نأمل ان يتم حل هذه المشكلة بالشكل اليسير بين البلدين .

س : هل يعني ذلك ان مسيرة السلام عندما بدأت لم تعان من اي



مشكلات ؟

جـ : عملية السلام عملية اخرى فنحن نعمل من اجل السلام ونحن نقنع الدول الاخرى لكى تشارك فى عملية السلام وقد بدأنا ذلك منذ عام ١٩٧٧ .

س : هل العراق معنى بعملية السلام وهناك بعض التطورات مثل هروب بعض الافراد من ذوى صدام حسين ؟ كيف يؤثر ذلك على المنطقة ؟

جـ : ان العراق ليست جزءا من عملية السلام فان الدول التى تختص بعملية السلام هى الدول المجاورة لاسرائيل سوريا والاردن والفلسطينيون ومصر التى قامت بالتوقيع من قبل ، والعراق فى القسم الثانى والوضع فى العراق ليس جيدا حيث ان الاحداث الاخيرة منذ بضعة ايام ومنها هروب حسين كامل الى الاردن ان هذا ليس واضحا بالنسبة لنا ان عملية الهروب التى تمت من جانب الضابط الهارب نحن لم نستطع ان نتفهمها ونحن لانصدقها لانه كان جزءا من النظام العراقى الحاكم الذى قام بكل ماتم حتى الان ولايمكن التنبؤ بما يمكن ان يحدث .

س : اذن انت لاتشعر بالتفاؤل مثل بعض الدول التى تعتقد ان هذه هى بداية النهاية .

ليست لدى معلومة اكيده ولايمكن ان أقول شيئا لست متأكدا منه لان عملية الهروب قد قامت بشرخ فى النظام العراقى ولكن هل يسقط النظام العراقى ام يبقى فاننى لايمكننى التنبؤ بذلك .

البوسنـــــــــــة

س :على المستوى الدولى من القضايا الاساسية التى تشغل العالم هى يوغسلافيا السابقة وبالطبع البوسنة والعالم الاسلامى والعربى ومصر مهتمون بهذه القضية مارأيكم فيما يختص بالتطورات الاخيرة ؟

جـ : فيما يتعلق بمشكلة البوسنة فأنه كان من الممكن حلها لو تم التعامل معها فى مراحلها الاولى تسعى الدول اليوغوسلافية للحصول على استقلالها وربما اصبح الوقت متأخرا جدا لاستخدام القوة ان هناك حظرا للسلاح على البوسنة ولو تم رفعه فسوف يدخل سلاح كثير فهل يقبل الصربيون ان يكون لدى المسلمين السلاح ليحاربونهم ، هذا هو مصدر خوفى فان الصرب لاينتظرون حتى يحصل البوسنيون على السلاح فقد يقومون بهجمات مفاجئة مما يتسبب فى كارثة ، اذن فاننى اعتقد ان المشكلة فى الوقت الحالى يجب حلها سياسيا وليس باستخدام القوة فقد فات الوقت على ذلك .

س : هل تعتقد ان هذا يمكن ان يحدث ؟

جـ : اعتقد ان المجتمع الاوروبى لو كانت لديه الارادة القوية منذ بداية المشكلة كان يمكن ان يتم ذلك والان فإن المجتمع الدولى يجب ان يعمل بجد ، فلكى يحل المشكلة عن طريق جمع الاطراف المتصارعة واننى اعنى بذلك الولايات المتحدة ايضا وروسيا .

س: فما هو دور الدول الاسلامية فى ذلك؟

جـ: كانت هناك قرارات اعتقد ان الدول الاسلامية لن تتأخر أو تتراجع فى حل هذه المشكلة فنحن لانريد ان نخسر حياة البشر من كلا الجانبين أو يفقدوا حقوقهم لكن يجب حل المشكلة على أساس عادل.

الإرهـــاب ظـــاهرة عالميـــة

س: أما بالنسبة للوضع الداخلى فى مصر فلو قمنا بالنظر الى محاولة الاغتيال التى تمت فى اديس ابابا فهل هذه المجموعات المسلحة تحصل على دعم من أى مكان وما هو مصدر هذا الدعم؟

جـ: أن الارهاب بشكل عام قد اصبح ظاهرة عامة فى بلاد كثيرة من العالم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

فى الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وفى بلدان اخرى كثيرة ولو ان المجتمع الدولى اغمض عينيه فسوف تكون مشكلة كبيرة للبلدان التى تستضيف هذه المجموعات الارهابية، ان ما حدث فى اديس ابابا كان متوقعا ان هذه المجموعات والتى قامت منذ السبعينيات وبعضهم قام باغتيال الرئيس الراحل السادات مازالوا يعملون بنشاط ويتم تمويلهم من بعض الاغنياء ربما من العالم العربى أو من الاموال التى يتم جمعها فى الولايات المتحدة أو فى بلاد أخرى وتحت مظلة رفاهية المسلمين وهو ليس حقيقيا ومعظمهم كان فى افغانستان وغادرها بعد انتهاء المشكلة بين افغانستان وروسيا وذهب الى ايران واليمن وبعضهم يقيمون فى السودان وقادتهم فى سويسرا والدنمارك وانجلترا والمانيا وغيرها من البلدان وعندما تحين الفرصة لارتكاب جريمة فانهم ينتقلون الى السودان أو الى اى بلدة مجاورة، اما ما حدث فى اديس ابابا فاننى كنت اتوقع ان شيئا

سوف يحدث ولكننى لم اتوقع ان يحدث بهذه السرعة وبهذا الشكل حيث ان هؤلاء الذين قاموا بارتكاب الجريمة يستضيفهم الترابى وجماعاته حيث ان الترابى كان يريد ان يكون قائدا وشخصية عظيمة لكن مثل هذه الاشياء لن تصنع منه انسانا عظيما. لقد تم تعيينه نائبا للرئيس خلال حكم النميرى وليست له وظيفة حكومية ولكنه اقوى من الحكومة نفسها حيث انه يحرك الحكومة الى أى اتجاه يريده وانه يقول انه يريد الاسلام ان يسود كما وان الاسلام ليس موجودا فى بلد اخر غير السودان وان ما حدث فى اديس ابابا يتم التحقيق فيه عن طريق الاثيوبيين وما قيل ان اثيوبيا كانت تشارك فيما حدث فهو ليس حقيقيا فقد قابلت الرئيس فى المطار وكان بالغ الضيق والعصبية ولم تكن لديه اية فكرة فهؤلاء قد قاموا باختراق الحدود لارتكاب جريمتهم بعد ذلك كانت هناك عمليات شد وجذب بين مصر والسودان. ولكن الامر قد وصل الى الهدوء الان.

لسنا ضد شعب السودان

س: فما هو الوضع؟

جـ: نحن ليس لدينا أى شئ ضد شعب السودان ونقول ذلك ونعلمه تماما فان طبيعة الشعب السودانى تختلف تماما عما يحدث من خلال ما يسمى بالجبهة الاسلامية هناك حيث ان لديهم مشكلات خاصة بالغة التعقيد داخليا حيث يعيش الشعب اقل من المستوى العادى والبعض لايجد الطعام ولايمكنه العيش لايوجد أى شئ يدعو للشد مع السودانيين ولكن عندما تكون هناك مشكلة داخلية فانهم يريدون ان ينتقلوا الى حلايب . لقد حدث ذلك خلال عهد الرئيس جمال عبدالناصر عندما تم خلق مشكلة بشأن حلايب وحدث ذلك ايضا فى عهد الرئيس الراحل انور السادات وكذلك حدث نفس الشئ معى انهم يكررون الامر مرة واخرى.

سيندم من يستضيف الإرهابيين

س: ان مصر من الدول التى تواجه نفس المشكلات من ناحية التطرف الاسلامى هل هناك نوع من التعاون الذى يمكن ان يحدث بين البلدان التى تواجه ذلك؟

جـ: ان ذلك يواجه دولا عربية مثل الجزائر وليبيا وعددا من البلدان الاخرى واود ان لااذكر اسمها. فان بعض البلدان الاوربية تستضيف هذه المجموعات الارهابية وتعطيهم اللجوء وتجعلهم يعملون بحرية ولكن بمرور بعض الوقت فانهم سوف يندمون حيث انهم سيصلون الى مرحلة ان يقوموا بالعمل ضد البلدان التى تستضيفهم مثل ما حدث فى الدنمارك أو الذين كانوا يخططون للتفجير فى الدنمارك لو ان هذه البلدان كانت تحاول حل المشكلة ولاتستضيف مثل هؤلاء فانهم سوف يندمون على ذلك ان هذه الجماعات المسلحة تحصل على تأييد ولكنها تثير الاستياء داخل الشعب هنا فى مصر فان الاغلبية الساحقة ضد الارهاب لأنه ليس من طبيعتنا



فنحن لم نعتد ذلك فهى ظاهرة تأتى من خارجنا لذلك عندما كان يتم اتخاذ أى تحركات كان الشعب يقف ضدهم ويقوم بالابلاغ عنهم وهذا هو اكبر تأييد نحصل عليه ضد هؤلاء الناس.

وضعنا الاقتصادى أفضل

س : لننتقل الآن إلى الاقتصاد الداخلى وهو من القضايا البالغة الاهمية حيث جدول أعمالكم يأتى على رأسه تنمية مصر الاقتصادية لتحقيق حياة أفضل للشعب المصرى .
ماهى أولوياتكم فى هذا المجال ؟

جـ : لقد قمنا بالكثير فى المجال الاقتصادى فمنذ أن توليت الرئاسة وقمت بعقد مؤتمر اقتصادى وكان هناك كثير من المتخصصين قاموا باجراء دراسة وعلى اساسها قمنا بالاصلاح الاقتصادى وقمنا بخطة خمسية

وخطة ثانية خمسية . والآن نعمل فى الخطة الثالثة لقد قمنا بالكثير ونسعى لرفع مستوى المعيشة فى كافة الاتجاهات وحققنا نجاحات كبيرة فى هذا المجال وعندما توليت الرئاسة فى بلدنا كانت البنية الاساسية اقل من أى مستوى عادى يمكن تخيله فقد قمنا ببناء البنية الاساسية والصرف الصحى والكهرباء والسكك الحديدية والاسكان وتحديث المصانع حيث مضينا فى طريق طويل حتى وصلنا إلى ماوصلنا اليه الآن وأن اقتصادنا الآن فى حال افضل . وأن العجز فى الموازنة قد انخفض وكذلك التضخم واصبحت العملة الصعبة متوفرة حيث لم تكن موجودة من قبل ولم تكن تفى باحتياجات الشعب لاستيراد حاجاته الاساسية فنحن الآن فى وضع افضل .

لا شروط للمساعدات

س : كل هذه المشروعات الآن تحتاج إلى تمويل وهذا التمويل يجب أن يأتى من مكان ما فى الخارج فان مصر تحصل على المعونة الامريكية وكذلك تحصلون على معونات اخرى فهل هناك أى شروط ترتبط بهذه المساعدات ؟

جـ : لا ليس هذا حقيقيا فنحن نحصل على معونات من امريكا والمانيا وفرنسا ولا توجد اية شروط سياسية تحت أى مسمى أو أى سبب .
كما تم تخفيض معدلات التضخم وقادرون على دفع الديون التى نحصل عليها فنحن لا نقترض كما كنا من قبل فان هناك حدا اقصى وخطأ احمر لانتخطاه حيث اننا نحسن من اقتصادنا بهذا الشكل وكل المعونات التى نحصل عليها من امريكا والمانيا وفرنسا لا توجد لها اية شروط سياسية عليا .

س : فيما ترى بعض البلدان انه لا توجد سوى قوى عظمى واحدة فان البعض يرغب فى أن تكون اوروبا هى البديل للقوى العظمى الاخرى وهى الاتحاد السوفيتى ومارأيكم حول التقارب مع أوروبا ؟

التعاون مع أوروبا

جـ : نحن نعتقد أن اوروبا مهمة منذ توليت الرئاسة فان علاقاتنا بأوروبا جيدة كذلك مع امريكا والاتحاد السوفيتى فقد حسنت العلاقات مع بلدان العالم .
فنحن لا نلعب اية العاب ضد قوى عظمى وأن هذا ليس اسلوبنا فعلاقاتنا قوية مع الجميع ونتعاون معهم على أسس قوية .

س : ماهى امالك فى تحقيق تبادلات مع أوروبا .

جـ : اننا لا نحاول أن نتقارب مع اوروبا فنحن متقاربون منذ زمن بعيد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

فهذه ليست سياسة جديدة لكننا ندعم هذا التعاون فى المجال فنحن نقوم بانشاء جماعة تتعامل مع الجماعة الاوربية لإيجاد وسيلة جديدة من اجل تعاون اقتصادى افضل .

س : وأى دور تلعبه المانيا فى ذلك ؟

جـ : ان المانيا تلعب دوراً اساسياً وهاماً . علاقاتنا مع المانيا بالغة الاهمية فأن لنا الكثير من المشروعات مع المانيا ومبادرة مبارك - كول تعمل بشكل جيد ونحن بحاجة لمساعدة المانيا وهى دولة اوربية ونحن اصدقاء .

لن نمنع أحداً من الانتخابات

س : لقد اعلنت انه ستكون هناك انتخابات هذا العام ماهى الترتيبات لهذه الانتخابات وما الذى تتوقع أن يحدث ؟

جـ : ان الانتخابات ليست بالقوائم كما كان الأمر من قبل فالافراد يذهبون للانتخابات دون قيود والحكومة لاتتدخل سواء فى الانتخابات القادمة أو السابقة فأننى لم أعط الأوامر لجانب ضد آخر وكذلك فأن الذين يدعون فى دخول الانتخابات فليخوضوها فنحن لن نمنع احداً لكن البعض ليست لديهم الشخصية التى تسمح لهم بخوض الانتخابات . ان البعض قد شارك فى الانتخابات السابقة مثل الحزب اليسارى فلديه ٦ ممثلين فى البرلمان .

س : هل هناك احتمال أن يشارك المتطرفون ؟

جـ : لو قمنا بانشاء حزب مسيحى واسلامى فسيتقاتلون فالاسلاميون قد يكونون ١٥ حزباً كذلك المسيحيون ونحن لانسمح بوجود الاحزاب الدينية فى عالمنا .



الرئيس حسنى مبارك خلال حديثه لمندوب هيئة اذاعة وتليفزيون المانيا



تعليمات للوزراء بعدم تسريب الخلافات لصحف المعارضة

«صدقى» يحذر الوزراء من تبادل الاتهامات خلال الفترة القادمة

كتب ــ مصطفى عبدالعزيز:

أصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تعليمات مشددة إلى الوزراء، بعدم تسريب الخلافات لصحف المعارضة. حذر «صدقى» الوزراء من تبادل الاتهامات فى الفترة القادمة التى تسبق انتخابات مجلس الشعب، وطالب الوزراء بضرورة التأنى قبل الإدلاء بتصريحات صحفية. كما حذر «صدقى» من تخلى الوزراء عن مسئولية بعض القضايا المطروحة على الساحة، وإلقائها على وزارة أخرى. ناشد «صدقى» الوزراء الاهتمام بهذه التعليمات خاصة خلال الأيام القادمة.

اخبار الحزب

ندوة للإعداد لانتخابات لجان الوفد بالجيزة

تنظم لجنة الوفد العامة بالجيزة ندوة للاعداد لانتخابات مجلس الشعب القادمة والمؤتمر الجماهيرى للجان الوفد باقسام محافظة الجيزة «امبابة - بولاق الدكرور - الدقي والعجوزة - الجيزة - الهرم» في تمام الثامنة مساء الثلاثاء القادم . يتحدث في الندوة الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس الحزب ، والاستاذ علي سلامة سكرتير عام مساعد الحزب ورئيس اللجنة العامة بالجيزة ، وقيادات واعضاء الوفد . يدير الندوة خالد الصلوى رئس لجنة الوفد بقسم بولاق الدكرور ويحضرها جماهير لجان الوفد بمحافظة الجيزة ، تعقد الندوة بمقر الوفد الرئيسى في ١ شارع بولس حنا بالدقي .

اليوم .. مؤتمر انتخابي بالمحمودية

يعقد اليوم مؤتمر انتخابي بدائرة المحمودية بمحافظة البحيرة برئاسة الدكتور محمد عطية . يعقد المؤتمر عقب صلاة الجمعة بقرية سرنباى بالمحمودية . يناقش المؤتمر مشكلات مياه الرى وخطة تطهير الترع حضر المؤتمر قيادات الوفد بالبحيرة وابناء الدائرة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

مواجهة

اعترف الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في اغسطس ١٩٩٢ ، ان نسبة الـ ٥٠ ٪ عمال وفلاحين في مجلس الشعب ، هي بدعة لا وجود لها في اى دستور في العالم .

وبعد اسبوعين من تصريح الدكتور سرور خرج علينا الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطني الديمقراطي ، ليعلن انه لا مساس بنسبة الـ ٥٠ ٪ عمالاً وفلاحين وان هذه القاعدة ، الغالية ، باقية بقاء اهرامات الجيزة ، لان لها ، قدسيتها ، الخاصة عند الجماهير !! .

وما قاله الدكتور سرور صحيح مائة في المائة ، اذ ان الدستور المصرى نص على مبدا المساواة ، ومبدا تكافؤ الفرص ، وان المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم .

اذن ما هو السر وراء اصرار الحزب الحاكم على بقاء هذه النسبة التى لا مثيل لها في دول العالم سواء الشيوعية او الراسمالية .. الديكتاتورية او الديمقراطية ؟ ! .

الهدف يا سادة وراء اصرار السلطة على ابقاء نسبة الـ ٥٠ ٪ عمالاً وفلاحين ، هو اضعاف مجلس الشعب ، وضمان وجود اعداد كبيرة لها ولاء للسلطة قبل ان يكون لها ولاء للوطن ، فنجد الغلبية صامتة او مؤيدة باستمرار للحكومة .

باختصار يخجل الحزب الحاكم ان يعلن صراحة امام الشعب ، انه يريد ضمان ولاء هذه الفئة التى جاء بها وفرضها على الشعب ، وان يكونوا ، ختامة ، لتمرير القوانين والقرارات والتفويضات .

وليتذكر النظام الحاكم ، ان مجلس الشعب القادم ، سيكون اخر مجالس القرن العشرين ، واذا كانت الدولة حريصة على مستقبل مصر ، فعليها ان تضع ضمانات قوية لاجراء انتخابات حرة نزيهة تضمن وجود مجلس قوى يعبر عن ارادة الجماهير ، لينقلنا الى القرن الواحد والعشرين .

مجلس قوى يلغى قانون الطوارىء ، ويرفض تمرير القوانين والقرارات المشبوهة .. ويرفض منح رئيس الجمهورية التفويضات ، ويحاسب الحكومة على الاسراف والبذخ ، ويسحب منها الثقة اذا اقتضى الامر ذلك .

مجلس يضرب الفساد بكل اشكاله وصوره .

باختصار ، نريد مجلس شعب قوياً ، ينقل مصر من عهد الظلام إلى عهد النور .

سيد عبدالعاطى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

في نـدوة
الوفـــديين
بولاق الدكرور:

الوفد يخوض معركة شرسة .. وجماهير الأمة تسانده

مطلوب ضمانات حقيقية تضمن انتخابات حرة نزيهة

التغيير ضرورة حتمية .. ونتيجة الانتخابات تحدد مصير الشعب

متابعة:
ارمانيوس المنياوي
تصوير: مجدى شوقى

١١٩٣



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

طالب خالد الصاوى رئيس لجنة الوفد ببولاق الدكرور، جماهير الأمة بالخروج يوم الانتخابات والادلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم فى البرلمان القادم. جاء ذلك فى الندوة التى عقدتها لجنة الوفد ببولاق الدكرور بمقر الوفد بالدقى والتى حضرها حشد كبير من المثقفين والكتاب واعضاء الوفد وقال: اننا فى مرحلة تاريخية هامة إما ان نكون او لا نكون، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق انتخابات نظيفة بعيدة عن التزوير، والذى يمثل تزييفا لوعى الامة وانتهاكا للحقوق والحريات. وأكد ان مصير الشعب بأكمله يتوقف على نتيجة الانتخابات للعبور به من الازمة الحالية.

وقال خالد الصاوى اننا عشنا سنوات نعانى الفقر والجوع والحرمان.. فقدنا كل شىء فى تلك الفترة التى لم تشهد البلاد مثيلا لها.. فقد تراكمت المشاكل واصبح التغيير ضرورة حتمية ولا امل بدون انتخابات نزيهة، لأن البرلمان الحقيقى وحده الذى يمكن ان يطالب بتغيير الدستور الذى نتكبد فى ظله اقسى انواع كبت الحريات، ولن يحدث التغيير عشوائيا وانما يحدث عن طريق القنوات الشرعية، ولابد ان تكون للشعب كلمته فى اختيار حكامه والنظام الذى يحكمه.

مطلوب ضمانات حقيقية

واشار خالد الصاوى الى حديث الرئيس مبارك لأحدى الصحف القومية بأنه يعد بأن الانتخابات القادمة سوف تكون حرة ونزيهة، لايعبث فيها بارادة الشعب، مطالبا رئيس الدولة بصدور قرارات تنفيذية تعطى ضمانات حقيقية للانتخابات القادمة وتضمن حيده النظام القائم.. وقال اننا سنخوض الانتخابات ونعلم انها معركة شرسة.

واعلن على الولد المحامى عن تأثره الشديد بالتجمعات الوطنية والتى جاءت للبحث عن مصير يضمن لها حياة كريمة، ويبعدها عن العذاب الذى تعيشه قليلا.. وقال ان هذه التجمعات الوطنية ذكرتنى بما كان يحدث ايام ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ .. ولن نجد حلا للخروج من هذا المصير المحتوم الا بالانتخابات والتى لابد ان نعمل من الآن لكى لاتغتصب مقاعد البرلمان!! نريد الشرفاء الذين يبغون مصلحة مصر وشعب مصر اولا واخيرا وعلينا جميعا تحمل شراسة المعركة من اجل الشعب، والخروج من هذا المأزق لن يأتى الا بتضافر كافة القوى السياسية لمختلف الاحزاب، والعمل على وصول مرشحها الى المجلس البرلمانى.

واضاف على الولد قائلا كل منا عليه رسالة يجب ان يؤديها وبأمانة واخلاص حتى يتحقق الخلاص لهذا الشعب.

وتحدث الدكتور احمد مطاوع استاذ امراض القلب بكلية الطب جامعة الازهر قائلا:

واقتربت المعركة والناس فى غفلة، فى الوقت الذى تبرز فيه الانتخابات القادمة مجلسا نيابيا يدخل بنا السنة الالفية الثالثة.. وكل الدول تراجع حساباتها وتاريخها لدخول قرن جديد الا شعبنا المقهور والمغلوب على امره لأنه لايملك شيئا.. فهو شعب محجور عليه وممنوع عليه ان يقول رأيه بصراحة، العالم كله يعيد صياغة نفسه من جديد وبشكل سريع وخصوصا فى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

مواجهة الفراغ السياسى

وطالب د. مطاوع جماهير الأمة بالتوجه الى صناديق الانتخابات فالأمل فى مجلس شعب حقيقى، يسد الفراغ السياسى الذى نعيشه فى تلك المرحلة التاريخية الهامة.

تناول الدكتور احمد سعد استاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة والمستشار بمجلس الدولة سابقا ايجابيات الدستور المصرى والقوانين التى تحكم مصر، ووصفها بأنها قوانين مثالية لكن المشكلة فى التطبيق، والانتخابات حق مقدس لكل مواطن دستوريا، واذا تركنا ذلك الحق فلن نلوم النظام ولكن نلوم انفسنا، فالقانون يعطينا الحق فى الحياة السياسية، فاذا تقاعس الشعب فلن يضير ذلك النظام القائم.

وحذرت سعاد الديب عضو لجنة الوفد العامة بالجيزة من شراسة المعركة الانتخابية، وناشدت كافة القوى السياسية الصمود لاثبات الوجود بهدف تصحيح المسار التشريعى من اجل اعادة البناء على ارض مصر ـ وعلينا استعادة امجاد الماضى وثورة ١٩١٩ عندما التحمت مصر كلها مسلمين واقباط نساء ورجالا يطالبون بالحرية والاستقلال.

وقال عبد العزيز زيان رئيس لجنة الوفد بامبابة وسكرتير عام لجنة الوفد بالجيزة، ان مجلس الشعب الوحيد القادر على التغيير.. وقضيتنا خطيرة جدا ونحن شعب لانريد الارهاب ولكن الثورية الدستورية فالقضية امانة امام الله والوطن. وتساءل قائلا هل نأتى بأشخاص يمثلوننا فى البرلمان ثم نكتشف انهم تجار مخدرات علينا ان نأتى بأشخاص يخافون على الوطن





الدقهلية

استكمالاً لجولته الانتخابيـــــة:

«عامر» يفتح مقرا جديدا لحزب الأحرار ببنى عبيد!!

الأهالـــى : الطرق سيئة والمدارس متهالكة ورغيف الخبز ردىء!

عامر:

رشحت نفسى من أجل الشرفاء الذين يبحثون عن حقوقهم

يجب أن يذهب كل مواطن إلى صندوق الانتخابات حتى لا يفرط فى حقه الدستورى



استكمالا لجولته الانتخابية بدائرة بنى عبيد افتتح محمد عامر رئيس تحرير الحقيقة الاسبوع الماضى المقر الجديد لحزب الأحرار بمنزل محمد عبد العزيز المستشار القانوني للجريدة والمشرف على المقر والحملة الانتخابية بمدينة بنى عبيد مركز دكرنس وكان جمع غفير من اهالى المدينة والقرى المجاورة احتشدوا لمقابلة محمد عامر تاييدا له على مجهوداته المتميزة.. وبعد افتتاح المقر تحدث محمد عامر فى الحاضرين وهم يرددون الهتافات تاييدا له

قال عامر: رشحت نفسى عن الشرفاء الذين لا يبحثون عن مكاسب غير مشروعة . ورشحت نفسى من اجل صوت الناس لتوصيل شكواهم إلى المسئولين عن طريق جريدة الحقيقة وعن طريق البرلمان .. وقال عامر اننى اعرف ان منطقتكم من بنى عبيد حتى شاوه فى حاجة الى خدمات كثيرة والنائب دوره توصيل صوت المواطنين إلى كل من يهمه الامر.. وبالرغم من اننا اشرفنا على بداية القرن الحادى والعشرين ما زالت هناك طرق غير ممهدة ووحدات صحية مهملة ومدارس ايلة للسقوط كما لا يوجد صرف صحى.

النائب مجموعة خدمات

واكد محمد عامر انه من الواجب أن يذهب كل مواطن إلى صناديق الانتخابات ليقول رايه بصراحة لان هذا حق كفله الدستور لكل مواطن ان يدلى بصوته لمن يستحق وان تقصير المواطن فى هذا سيعطى الفرصة للآخرين فى التزوير

وقال عامر ان النائب يساوى مجموعة خدمات فإذا لم يستطع النائب التعبير عن دائرته فإلى من يذهبون؟ هل يذهبون لعضو اخر يحل مشاكلهم واكد ان الحكومة مهمتها تادية خدماتنا وعلينا الطاعة لها ما دام كل هذا فى إطار القانون.

وفى ختام كلمته اكد محمد عامر انه ينتمى لحزب الاحرار «واتجاهه معارض» وهو حزب يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية مشيرا إلى ان الشيخ صلاح ابو إسماعيل رحمه الله فى عصر الرئيس السادات قام مع مجموعة من اساتذة الأزهر بتقنين الشريعة الإسلامية فى مجلس الشعب واوكل بها الى صوفى ابو طالب رئيس المجلس فى ذلك الوقت ولكنها لم تنفذ حتى الان وما زالت مركونة فى ادراج مجلس الشعب

هذا هو برنامجى

واكد محمد عامر ان برنامجه الانتخابى يتضمن ثلاث نقاط هى

١- ان يكون موصلا جيدا لاهل دائرته

٢- ان يكون خادما امينا للامتثال للإسلام

٣- ان يكون ممثلاً لصوتين الاول جريدة الحقيقة والثانى كنائب عن الدائرة بمجلس الشعب.

واختتم عامر كلامه قائلاً لست فى حاجة الى الابهة والشهرة وإنما رشحت نفسى من اجل خدمتكم .. وقد افتتحت هذا المقر الجديد لحزب الاحرار نيابة عن رئيس الحزب مصطفى كامل مراد ليكون مقرا انتخابياً لى وكذلك بيتى فى عزبة ابو المعاطى الباز ليتقدم إليه كل مواطن فيكم بشكواه وانا اقوم بتوصيلها إلى المسئولين فالحكومة والنواب خدم لهذا الشعب العظيم.

الخدمات معدومة

ثم استمع محمد عامر إلى شكاوى المواطنين الذين اكدوا انهم يعانون كثيرا من المشاكل منها سوء الطريق الذى تم رصفه منذ عامين فهو متهالك ولم يعد يصلح للسير عليه ورغم تزايد شكوانا للمسئولين لم يتحرك احد وطالبنا بتدبيش جوانب الطريق التى تهالكت بسبب نحر مياه الترعة ولكن لم يسال فينا احد.

واشتكى بعض المواطنين من انقطاع مياه الشرب وقالوا انهم يقومون بشرائها بسعر جنيه واحد للجركن مثل قرية الجرابعة والمرانية وغيرها من القرى المجاورة.



المصدر : المجتمع

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

وقال البعض الآخر ان المستشفى الوحيد ببنى عبيد الذى بنى على احدث طراز ينقصه العديد من الخدمات مثل ادوية البلهارسيا كما اكدوا ان رغيف الخبز ردىء جداً وليس هناك مخابز كافية للمواطنين كما تعانى المدارس من تزاحمها وزيادة كثافة الطلاب بها ورغم شكوانا لم يستجب لنا احد.

والتقى محمد عامر مع عمدة اليوسفية وجمع غفير من اهالى القرية فتحدث العمدة عبد العاطى محفوظ عن عدم وجود خط تليفونى خاص بالعمدة فقد رفع منذ اكثر من خمسة عشر عاما كما ان القرية بها كابينة والمشتركون ٣٧ وتحت الانتظار اكثر من ٣٠٠ وهى معطلة منذ اكثر من شهر.. وقد ذهب العمدة عبد العاطى الى دكرنس المركز والتقى بالمهندس المختص اكثر من ثلاث مرات والى الآن الحال على ماهو عليه، والمياه مقطوعة عن القرية والعزب المجاورة بالرغم من انهم يدفعون فواتير المياه.

وفى النهاية قال العمدة اننا مشغولون ببناء معهد دينى بالجهود الذاتية.

والتقى محمد عامر مع اهالى الحد ادة فتحدث محمد عبد الرحمن العمدة السابق الذى يعتبر مرشحا للعمودية قال اننا فى حاجة ماسة الى خط تليفون واحد لنتصل بالمركز للانقاذ مثل الاسعاف او المطافىء او قضاء المصالح الادارية.





محمد عامر يتحدث مع اهالي بني عبيد

التف اهالي بني عبيد حول محمد عامر



توقع تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات عقب الانتخابات

إجراءات حكومية لتحصيل نحو ٤١ مليار جنيه من الضرائب والرسوم الجمركية

كتب كمال ريان :

اكدت مصادر اقتصادية ان الحكومة ستبدأ عقب الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب فى اتخاذ اجراءات تنفيذية لتحصيل نحو ٤١ مليار جنيه من الضرائب والرسوم الجمركية التى تعهدت الحكومة بحمايتها خلال العام الحالى

وتوقعت المصادر ان تبدأ الحكومة عقب الانتخابات القادمة فى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات لتحصيل نحو ١٠ مليارات و٤٣٠ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ١١٣٠ مليون جنيه عن العام الماضى وتشمل هذه الاجراءات الاستمرار فى حصر المجتمع الضريبى وتسجيل اكبر عدد من المولين وتكثيف عمليات الفحص الضريبى للتأكد من التزام المولين بسداد ما عليهم من ضرائب وتجميع كافة المنشورات والتعليمات والقواعد المنظمة لطبعها وتوزيعها على المأموريات المختلفة للاسترشاد بها فى جميع الضرائب كما تبدأ الحكومة فى اتخاذ الاجراءات التنفيذية لتحصيل نحو ١٨ مليارا و٢٦٢ مليون جنيه من الضرائب العامة التى تعهدت الحكومة بجمعها فى موازنة العام الحالى بزيادة تبلغ نحو ٩١٨ مليون جنيه عن العام الماضى

وتعتمد الحكومة فى تحصيل هذه الضرائب على تنفيذ عدد من الأجراءات لضمان حصر جميع المولين ومكافحة التهرب الضريبى والاخذ بنظام المأموريات الجغرافية الذى حل محل نظام المأموريات النوعية فى جميع الضرائب وقد كشفت المصادر الاقتصادية عن ان موازنة العام الحالى تتضمن تحصيل نحو ٨ مليارات و١٠٠ مليون جنيه من الضرائب الجمركية بزيادة تبلغ نحو ٨٠٠ مليون جنيه عن العام الماضى

كما تتضمن الموازنة تحصيل نحو ٤٥٦٩ مليون جنيه كرسوم سيادية متنوعة تتضمن رسوم تنمية الموارد العامة وقناة السويس والرسوم التى تحصلها الدولة على الانشطة المختلفة

الرزاز



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتضمن المبادئ العامة لدعم الممارسة الديموقراطية

أحزاب المعارضة المصرية تناقش مسودة "ميثاق الوفاق الوطني"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ يعقد رؤساء الاحزاب والقوى السياسية المعارضة وممثلوها في مصر اجتماعاً في ٩ ايلول (سبتمبر) الجاري في مقر حزب «الوفد» لمناقشة المسودة الاخيرة لـ «ميثاق الوفاق الوطني» الذي اعدته لجنة من ممثلي هذه الاحزاب وشخصيات مستقلة كمحصلة لحوار جرى على مراحل منذ اشهر عدة.

وتتضمن مسودة الميثاق المبادئ العامة التي يمكن الاتفاق عليها كحد ادنى لدعم الممارسة الديموقراطية في مصر وتطويرها. وشارك في اجتماعات اللجنة ممثلون لاحزاب الوفد والعمل والناصري والتجمع والاحرار وحزب مصر العربي اضافة الى «الاخوان المسلمين» وثلاثة تنظيمات شيوعية.

وشكلت لجنة صياغة لاعداد مشروع الميثاق، ضمت ثلاث شخصيات مستقلة هي المستشار يحيى الرفاعي والدكتور سعيد النجار والدكتور ميلاد حنا كما شارك الدكتور ابراهيم دسوقي اباظة من حزب «الوفد».

وادخلت تعديلات على المشروع مرات في محاولة للتوصل الى صيغة مقبولة لدى الجميع.

تحفظ «الناصري»

وعرض المشروع على الاحزاب والقوى السياسية بما فيها الحزب الوطني الحاكم الذي لم يشارك في اجتماعات لجنة اعداد مشروع الميثاق.

وقالت مصادر حزبية لـ «الحياة» ان حزبي الوفد والتجمع وافقا على المشروع، لكن بقية الاحزاب والقوى السياسية لم تحدد موقفها النهائي، وتحفظ قياديون في الحزب الناصري عما تضمنه المشروع في شأن تأكيد الحرية الاقتصادية وخلوه من ضمان مجانية التعليم في كل مراحله. وتحفظ «الاخوان المسلمون» عن عدم وجود اشارة الى الالتزام بنص الدستور الذي يجعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وطالبوا باضافة عبارة الى ديباجة الميثاق تفيد الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وكل الشرائع السماوية.

ويتوقع مراقبون ان يكون اجتماع ٩ ايلول حاسماً لجهة حل الخلافات المتبقية ثم اعلان الميثاق، او صرف النظر عنه نتيجة انشغال الاحزاب والقوى السياسية بالاستعداد للانتخابات النيابية المقررة آخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : سبتمبر ١٩٩٠

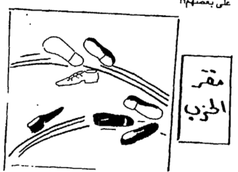
صراع الظالمين!

المحافظ اياه الذى يصر على تهميش دور امين الحزب الوطنى بالمحافظة مصر على ترشيح اثنين من اعضاء مجلس الشعب حتميا للدورة القادمة رغم ان محكمة النقض قضت ببطلان عضويتهما بسبب تزوير اصوات الناخبين فى دائرتهما !!

من جانب اخر يسعى امين الحزب - تطبيقا لمقولة «كل يبكى على ليلاه» لترشيح نفسه بدلا من احد هذين العضوين ويبحث عن وجه جديد بدلا من المزور الثانى !

وتؤكد المعلومات ان المحافظ يسعى جاهدا هذه الايام لاستبعاد امين الحزب عن منصبه واستبداله بشخص اخر يدين له بالولاء وترشح هذه المعلومات موظفا بديوان عام المحافظة وعضو مجلس شعب فى الوقت ذاته لهذا المنصب!

وتتوالى التهديدات من جانب نواب الحزب الوطنى الذين يردد المحافظ انه قرر استبعادهم فيؤكدون انهم سيرشحون انفسهم كمستقلين فى حالة استغناء الحزب عن خدماتهم ! موش قلنا قبل كده ان ربنا بيسلط الظالمين على بعضهم؟!





المصدر : الأحرار

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب (المعصور)!

شهدت «العصفورة» معركة ساخنة كادت تتطور الى تشابك بالايدى بين عضو مجلس الشعب عن أحد مراكز كفر الشيخ من جانب وبين صديق له سبق ان ايده فى الانتخابات الماضية حتى دخل المجلس كمستقل ثم قرر الانضمام الى الحزب الوطنى طمعا فى بركاته وخيراته! قال الصديق للعضو : لقد كان اتفاقنا ان تدخل انت دورة وأنا دورة .. وانكر العضو هذا الاتفاق من اصله .. فرد الصديق مؤكدا انه انفق ١٤ الف جنيه علشان خاطر سيادة النائب ينجح فى الانتخابات الماضية! بصراحة شعرت «العصفورة» ان الصديق المخدوع (عصر) العضو بكلامه .. خاصة ان الأخير لم يقدم منذ ان دخل القبة اى خدمة تذكر لأبناء الدائرة باستثناء انه تمكن من الحصول على مبلغ كبير كقرض لمشروع معدات زراعية لصالح اخويه الاثنين!



أيها الشعب : كن عادلا !

بقلم : حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

لا أدري.. أصبت في هذا العنوان أم أخطات؟!

ولا أدري أيضا رفقا بقلمي أكان العنوان يجب أن يكون أشد قسوة.. وأكثر عنفا: «بل لاتكن ظالما أيها الشعب» لأننا نظلم أنفسنا.. ونستمر في الخديعة.. ونحن نضع العصائب علي العيون كي لانري مايحوطنا من ماس.. وكي لا نوجه أنظارنا تجاه ما يدمر حياتنا! فإلي متي نخدع أنفسنا؟ وإلي متي نكذب ونداري ونقول: «الشعب مصدر السلطات» شعار يرفع ولايطبق.. لأنه أبكم لاينطق.. أصم لايسمع!- فهل حقيقة الشعب مصدر السلطات؟! وقد ترك الأمر لغيره يتحكم فيه؟ كأن قهره برضاه! هل حقيقة الشعب مصدر السلطات؟! وفي كل انتخاب يترك الحكومة تنتخب له؟ والأغرب والأعجب أنه في الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها المرشحون يساوي بين جميع المرشحين وبين مختلف الأحزاب.. مطالبا: بالأنفع والأصلح! بل أحيانا وإن شئت في أغلب الأحيان ينظر في لهفة وإعجاب: لمرشحي الحكومة فهم القادرون علي الإصلاح! ناسيا أن من تسبب في أن يكون الشعب علي هذا الحال: هي ذات الحكومة.. التي انتهت به إلي هذا المآل والتي أتت بهذه العينة من المرشحين والتي ليس لها مثال!! مرشحون عجب: غلاظ الرقاب يرتجفون هذه الأيام.. يرتعشون وهم ينتظرون قائمة الحزب الحاكم لأنهم يعرفون في دخيلة أنفسهم أنهم لايقوون علي المواجهة أو الاقدام علي الترشيح بدون تدعيم حكومي أو تزوير رسمي!! فهل هؤلاء يصلحون للدفاع عنك.. أو يواجهون جماعة الحكم التي ينحنون لها ويجثون؟ فهل من العدل أن تسوي بين هؤلاء وأولئك الذين يذودون عنك ويتفانون؟! هل ترضي لنفسك أيها الناخب أن تخدع نفسك وأمتك بمجرد أن تسمع وعودا كاذبة من مثل هؤلاء المرشحين.. وسادتهم من الوزراء؟! هل تقبل لنفسك أن تفرط في كرامتك وأنت الذي تظل عاصيا غاضبا ثائرا من تصرفات هؤلاء الوزراء والنواب يتقبل علي سرادق مبتهجا للتصفق لتسمع وعودا بالإصلاح بعد أن ولي.. ولتري وجوها لاتريد أن تنزوي بل تتبجح ويعلو صوتها: «الولانا.. ماكنت تعيش في هذا النعيم؟» وأنت الذي تشكو دائما من الجحيم!

أين غضبك؟!.. أين كلماتك التي كانت تهوي علي تصرفاتهم كالمطارق!.. بل أين عدلك؟! ما أظلمك أيها الناخب وأنت تستمع إلي مرشح الحكومة ومن يسانده وأنت وأمثالك تتقدم متخاذلا ليقيم لك رصيفا أو ليمد لك مواسير مائة أو مائتي متر من الصرف الصحي أو من مواسير للمياه بدلا من المتهالكة والتى أصبحت تحمل الماء عطنا مختلطا بماء المجاري؟! تهري كليتيك وكبدك! بدلا من أن تحمله المسئولية وتتجهم في وجهه وتطالب بطرده من موقعه، تقف أمامه كسيرا محسورا تطلب منه العون وكأنك تشد أزره وهو يقول: «بشرط أن تنتخب مرشح الحزب». فيالها من كارثة! ويالها من مهزلة بل من مأساة.

٣٠١٤٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

تحمل المرشحين الشرفاء الذين يدافعون عنك ويطالبون بحريتك وحرية صوتك حتي تستطيع أن تزيل هذه الأوضاع وتكون قادراً علي التغيير تحملهم المسئولية لمجرد أنهم مرشحون. هذه الجرائم التي التفت كالأفاعي حول رقبتك فلا تحرك يدك لتدفعها بعيداً عنك.. بل تستسلم وكأنك راض بما أنت فيه وعليه بل تطلب المزيد!!
إلي متي أيها الناخب؛ تظل تلعن الحياة طوال الخمس سنوات من غلاء ومن فساد ومن ازدراء لكرامتك.. ثم إذا أتت ساعة الخلاص لنفسك؛ تصمت.. وتتحامي!

هل هذا هو السبيل إلي الإصلاح الذي ترجوه؟!

لن أحمل الحكومة وحدها مسئولية ما أوصلتنا إليه! بل أنت أيها الناخب تشاركها المسئولية إلي حد بعيد؟!.

.. إلي متي أيها الناخب تظل تصنع من هؤلاء الذين يحكمونك التماثيل.. وماهي إلا تماثيل من ثلج أو شمع، مجرد أن تتعرض لحرارة الشمس حتي سرعان ماتذوب؟!

إلي متي تجمع في آن واحد بين اللعنة والتصفيق؟! بين الغضبة والتهريج؟! إلي متي تقف صامتاً متخاذلاً.. ولاتكون يوماً واحداً حازماً عادلاً..

إلي متي تظل إذا رأيت ضارباً يضرب.. ومضروباً يبكى تطلب من المضروب ألا يبكي ولا تمتد يدك لتمنع الضارب من أن يضرب؟!

إلي متي تظل أيها الناخب تنظر إلي الانتخاب نظرة ضيقة؛ «انتخب من يحقق مصلحتي العاجلة»! فهذا ماغرسه فيك الإهمال والهوان الذي عايشت فيه هذه الحكومة، وهذه الجماعة وهؤلاء النواب، إنك بذلك تأتي بنواب قري.. لا بنواب شعب! إن نواب الشعب هم القادرون علي التغيير.. وعلي التعبير.. وعلي الدفاع عنك.. وعن الوطن. ولله در أمير الشعراء شوقي حين ناشد أول مجلس نيابي في حياتنا البرلمانية الحديثة عام ١٩٢٤؛

دار النيابة صفت مقاعدها
لاتقعدوا فوقها الأصنام والخشبا!!

الله.. والجندي!!

إذا لاح القلق وبدا شبح الحرب، فكر الناس في الله والجندي.. فإذا زال القلق، ونشر السلام رايته نسوا الله وأهانوا الجندي!

نابليون



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوحدة ركيزة لحماية الوطن

أعطى برنامج التجمع الانتخابى اهتماماً خاصاً لقضية الوحدة الوطنية. ونص البرنامج على مايلى:

ظلت الوحدة الوطنية على الدوام ركيزة أساسية لحماية الوطن ودعم تقدمه واستقراره، وقد أسهم المصريون جميعاً -مسلمين ومسيحين- وعلى قدم المساواة فى بناء هذا الوطن وتحقيق كل ما أنجز على ترابه من تقدم.

وإذ تعانى الوحدة الوطنية الآن من تجاوزات بعضها رسمى وبعضها بدافع قوى الإرهاب المتستر بالدين فإن جهداً وطنياً جاداً يجب ان يبذل من اجل حمايتها وذلك من خلال:

– القيام بحملة توعية شاملة بقيم الوحدة الوطنية باعتبارها ضرورة ملحة يجب ان تسهم فيها كل اجهزة الإعلام وخاصة الإذاعة والتليفزيون.

– ان تبدأ الدولة بنفسها بمحو كل عوامل التفرقة فى الممارسات الرسمية محواً تاماً تحقيقاً لمبدأ المواطنة والمساواة فى الحقوق بين جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بالوظائف أو بناء دور العبادة او غيرها من الحقوق

– إعمال النص القانونى الذى يحظر اى هجوم على الأديان السماوية إعمالاً صارماً فى مواجهة هؤلاء الذين يشيعون روحاً من التعصب بعيدة كل البعد عن صحيح الدين.



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

التصدى للسلبية السياسية واجبنا جميعا

تبدأ قريبا الانتخابات العامة لمجلس الشعب، ونعيش جميعا حالة غريبة من السلبية واللامبالاة السياسية بسبب سنوات الحكم الشمولى. مما ادى إلى تقاعس الغالبية العظمى من الشعب عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب الامر الذى اعطى الفرصة للنظام الحاكم ان يفرض علينا نواباً لاهم لهم الا مشايعة النظام الحاكم، وبعضهم لا هدف له الا خدمة مصالحة الشخصية وقد ترتب على ذلك تقلص المعارضة السياسية الحقيقية داخل مجلس الشعب فضاعت حقوق كثيرة للشعب وازدادت وتعقدت مشاكل الحياة اليومية للمواطن المصرى، وانتشر الغلاء الذى اكتوى بناره الجميع.

ويؤمن حزب الوفد ان الاصلاح الحقيقى يبدا بالانسان المصرى واقامة ما انهار من بنائه ليعيد اليه سيرته الاولى فى العمل والانتاج والالتزام والتفانى فى خدمة وطنه، والخطوة الواجبة فى هذا السبيل ان يحاط المواطن علما بالحقائق كاملة حلوها ومرها حتى ينطلق بلا خوف لمناقشة الحاكم ومساءلته ان حاد عن الصواب وبناء عليه اصبح لزاماً علينا جميعاً ان نخرج من حالة السلبية المفروضة علينا لنشارك فى حكم بلادنا ولنخفف عن انفسنا واهلينا اعباء المشاكل العامة والخاصة التى تحيط بنا.

علينا ان نشارك فى الانتخابات العامة اما بالترشيح او على الاقل بالحرص على الذهاب لصناديق الانتخاب لأن الادلاء بالصوت الانتخابى شهادة حق امام الله والوطن والابناء. ولان الحرية كما تعلمناها تؤخذ ولا تمنح. هذا هو الرأى عندى للخروج من حالة السلبية السياسية المفروضة علينا. وهو الطريق الوحيد لصلاح هذا الوطن.

سمير السعيد وهبة

رئيس لجنة الوفد بالدقهلية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات في شمال سيناء

لعبة الأقسام وصراع الأقزام

من المعروف ان المجتمعات القبلية خصوصا فى الصحراء تجد أن مقومات الحياة تحتم عليها ان تبذل كل الجهد لتعيش مترابطة متماسكة، وهكذا كان الوضع تماما فى سيناء، الجميع يحرصون على التكافل الاجتماعى، حتى هاجم هذه المحافظة الحزب الوطنى الديمقراطى بعقليته المتخلفة وفكره الرجعى فاستطاع أن يتفنن فى تقطيع أوصال المجتمع وأواصر القربى والمحبة والاتحاد والتعاون حتى فى داخل الأسرة الواحدة.

أول ما بدأ به الحزب الحاكم بتشجيع السلطة وتخطيطها، هو صنع الفواصل بين مركز ومدينة العريش وبين الأقسام الأخرى فى المحافظة تحت منطق هزيل أطلقوا عليه اسم التوازنات فأصبح لكل مركز نصيب معلوم من المناصب والمراكز القيادية والنيابية دون نظر إلى ما يتمتع به من كفاءة او إلى رصيد له من العطاء او الفكر او الشخصية او الشعبية.

وتطورت الانقسامات الى ما هو اكثر من هذا، فاصبحت العائلة الوحيدة تقسم نفسها الى ما أسموه أبناء فلان وأبناء علان، وكل قسم يطالب بالدور ويسعى بكل وسيلة حتى إذا وصل الأمر الى النفاق والمداهنة فلا مانع، والمهم هو الوصول الى الهدف من اى طريق مهما كان مليئا بالقاذورات والأوحال.

واستمرأ الحزب الحاكم ومن ورائه السلطة هذه اللعبة فعمل على انشاء أربعة اقسام إدارية بمركز ومدينة العريش، وإلى هنا والأمر عادى أو بمعنى أصبح قد يبدو عاديا. ولكن هذا التقسيم تبين انه ليس من اجل تقديم مزيد من الخدمة للمواطنين ولكن لتقسيم العائلات تقسيما ظالما لا يقره عقل ولا منطق ولا قانون، فبينما تستأثر عائلة واحدة بقسم كامل من الأقسام الإدارية الأربعة، نجد قسما آخر تستأثر به عائلتان، أما القسمان الثالث والرابع فهما قسما المظاليم وتتبعه عائلات كثيرة بلا رابط بينها أو صلة او نسب أو دم.

وبعد صدور القرار الوزارى فى عام ١٩٩٢ بإنشاء اقسام العريش الأربعة، شكل السيد محافظ شمال سيناء لجنة أطلق عليها اسم لجنة التقسيم الإدارى، فوزعت العائلات حسب الهوى والمزاج على الاقسام واصبح القيد الانتخابى فى الجداول حسب الانتماءات العائلية بما يخالف القانون والاصول والعرف، ان يكون القيد الانتخابى فى محل الاقامة او محل العمل أو فى الموطن الاصلى للأسرة، كل هذا يجرى من حولنا ونحن نصرخ بأعلى صوتنا منذ سنوات ان هذا الوضع خاطىء لا يمكن ان يستقيم مع القانون او الاصول، الا ان هذه الصرخات ذهبت جميعا أدراج الرياح فلم نجد بدا من رفع دعوى امام مجلس الدولة ضد وزير الداخلية ومحافظ شمال سيناء ومدير الامن وقد تحدد لنظرها يوم ١٩٩٥/١٠/٧.

وفى ظل هذه اللعبة الحقيرة، لعبة الاقسام الادارية التى يمارسها الحزب الحاكم وتؤيده السلطة فى تمزيق العائلات لتكثر خلافاتهم فتذهب ريحهم وتتبدد آمالهم على المذبح الذى أعده وجهزه الحزب الوطنى، وفى وسط هذا التمزق الخطير ظهرت الوجوه الكالحة التى تختفى ثم تظهر فى مواسم الانتخابات، وكلهم لا مبدأ لهم، ويطلون برءوسهم التى تشبه رءوس الأفاعى لعلهم يحظون بالرضا والترشيح، كما تظهر أسماء لم نسمع عنها ويبدأ الصراع بينهم شديدا ولكنهم هم وصراعهم كالسراب، وهو بكل المقاييس صراع الأقزام، أو كما يسميهم الدكتور نعمان جمعة، الانكشارية او المساخيط، لا تشعر بهم السلطة ولا تابه لأمرهم لأنها تعلم حجمهم ووزنهم فليتصارعوا كيفما يريدون، وليتمزقوا كما تريد هى لهم، فالحزب والحكومة أرسلوا اسماء المرشحين الذين يرتاحون إليهم وتم الاختيار فعلا وما يجرى الآن الا من قبيل الاستهلاك المحلى.

يا قوم.. أفيقوا يرحمكم الله، وانتم يا شباب شمال سيناء انتبهوا ولا يجرفكم تيار القبلية الآسن المتعفن، وشاركوا فى الانتخابات بطريقة حضارية تتفق مع ثقافتكم ووعيكم ولاتتركوا حفنة من المنتفعين والمساخيط ليتحكموا فى مصير المحافظة.

وفقكم الله

أمين القصاص ـ المحامى
رئيس لجنة الوفد
بشمال سيناء



ابراهيم شكرى :

لم احسم دخولى الانتخابات حتى الآن

قال المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل انه لم ينته الى رأى محدد لترشيحه فى الانتخابات القادمة حتى الان .. وان اللجنة العليا بحزب العمل سوف تجتمع يوم ٧ سبتمبر القادم لتناقش ايهما افضل ان يتفرغ ابراهيم شكرى كرئيس للحزب لادارة المعركة الانتخابية ام يخوض الانتخابات بدائرته شربين .

وقال المهندس ابراهيم شكرى ان الحزب سوف يركز على بعض الدوائر ولن يخوض المعركة الانتخابية بكل الدوائر .



لقطات برلمانية

●● ايام زمان كان يكفى ان يدس المرشح فى الانتخابات مبلغا من المال فى يد عمدة القرية ويخرج مطمئنا الى ان اصوات القرية اصبحت فى جيبه ' وكان بعض العمد احيانا يبيعون فراهم لاكثر من مرشح ويقيمون 'فى السر مزادا بين المرشحين حتى يتحمسوا ويدفعوا اكثر

وفعلا . كان العمدة قادرا على ان تصب اصوات القريه كلها باحيائها وامواتها فى مجرى المرشح الذى يعجبه

ولكن هذا نوع من العمد كان موجودا بكثرة ايام زمان وبجانب هذا النوع كان يوجد العمدة الحقيقى الذى يستند إلى عائله كبيرة فى القريه والى ثروة كبيرة يملكها تحصنه من اغراءات المرشحين هذا العمدة الذى انقرض الآن تقريبا كان يكفى ان يعطى كلمة شرف لمرشح معين . وبهذا فان البلدة كلها تنهمر على صناديق الانتخابات وتعطى هذا المرشح اصواتها حسب اوامر العمدة الذى يسيطر على كل فرد فى القرية

وكان اهم مايعنى به العمدة اللجان التى تاتى من البنادر لادارة عملية الانتخابات وهذه اللجان عليها معول كبير فى تحديد سير الانتخابات لصالح مرشح معين اذا حدث « التفاهم » بينها وبين العمدة . والمرشح . فاغلب الناخبين لايعرفون القراءة والكتابه ومن السهل عندئذ . ان تذهب اصواتهم الانتخابية . الى الجهة التى تريدها اللجنه

الوضع الان تغير تماما فى الشارع الانتخابى فالعمدة لم يعد عمدة وانما اصبح موظفا لايملك تاثيرا على الناس ولم تعد له هيبة عمد زمان . وانعدم تاثيره تقريبا فى الانتخابات . مع زيادة الوعى بين الناخبين . وانتشار نسبة التعليم وتطور العملية الانتخابية بحيث اصبحت تقوم على التخطيط والدعاية المنظمة بين المرشحين .

الشىء الوحيد الذى لم يتغير . هو اللجان الانتخابية التى تاتى الى القرى والدوائر الانتخابية ليلة الانتخابات فمازالوا يختارونها من الموظفين فى نفس المحافظه غالبا وربما تاتى اعضاء اللجان من مركز مجاور للمركز الذى تجرى فيه العمليه الانتخابية

وتخيل موظفا يفد الى قرية فى الليل وليس فيها مكان للمبيت ولا للطعام وبدل سفره محدود ماذا يفعل سوى ان يقبل دعوة من يدق بابه ويقدم له الماوى والطعام واشياء اخرى احيانا !

اعضاء اللجان الانتخابية هم فى كثير من الاحيان سلبية ضخمة فى مجرى الانتخابات وفى صدق تعبيرها عن راى الناخبين ولابد من دقة الاختيار لهؤلاء الاعضاء وليكن اختيارهم من محافظه اخرى غير المحافظه التى تقع فيها الدوائر الانتخابية التى جاءوا للاشراف عليها وتسييرها كما انه من الواجب ان يعاد النظر فيما يتقاضاه اعضاء هذه اللجان من بدلات فيحصلون على مايكفيهم ويحصنهم من اصحاب الاعراض والمصالح

عضو اى لجنه انتخابات فى اى قريه يمكن ان يفعل الكثير

عبدالفتاح الديب



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب انتخابات مجلس الشعب

انقسامات بالوطنى واعتقالات جماعية بالوفد فى كفر الدوار

كتب ـ بدران عبد الهادى

بدات الحملة الانتخابية بمجلس الشعب تشتعل في دائرة كفر الدوار بالبحيرة حيث شهد الحزب الوطنى انقسامات عديدة بعد ترشيح ٢٢ عضوا من الحزب ورغم ذلك لم تستطع المعارضة استثمار هذا الانشقاق لصالحها ففى حزب الوفد.. اعلن يوسف خليف مرشح الحزب عمال انه سيتنازل لصالح ابن عمه محمد خليف «وطنى» حسب مواثيق العائلة وتقاليديها .. وقد ادت الخلافات بين عبد المجيد صالح رئيس الحزب وأعضائه الى إرساله ٢٦ عضوا قياديا بالحزب انفعالات جماعية إلى فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وعبد المنعم حسين أمين الحزب بالبحيرة إحتجاجا على فساد رئيس الحزب وعلاقته بالحزب الوطنى

من ناحية اخرى عقد اللواء عبد المنعم الصيرفى امين الوطنى بالبحيرة اجتماعا يوم الاربعاء مع قيادات الوطنى بكفر الدوار لتهدئة الاوضاع بين المرشحين وحثهم على ضرورة ضم المستقلين من الوفد.. نظرا لشعبيتهم وقد رفض صلاح عامر رئيس اللجنة السياسية بحزب الوفد بكفر الدوار هذا العرض.. يذكر ان معظم الذين تقدموا باستقالات من الوفد من مؤسسى وسكرتارية الحزب..



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

فكرة !

معركة انتخابات مجلس الشعب سوف تكون بعد بضعة اسابيع ، ويجب ان نعد الشعب لها من الآن . وندعو كل مواطن له حق الانتخاب ان يستعد لاداء واجبه . يقرأ الكتب ويطلع على الصحف ويتتبع الحوار الذى سيقوم بين الاحزاب . وعلينا فى هذه الفترة ان نشتغل جميعا بالسياسة . فلم تعد السياسة مهمة القائمين بالامر وحدهم بل السياسة الآن حق للشعب كله . كل مواطن يجب ان يكون له موقف سياسى . إما عضو فى حزب وإما مستقل عن جميع الاحزاب . فالمستقل لايتفرج على السياسة بل هو عنصر هام فيها ، عليه ان يدرس الاحزاب ويدرس مختلف المرشحين ليختار النائب الذى يريده .

ونحن ندهش ان الطلبة ممنوعون من الاشتغال بالسياسة . وكل طالب عمره ١٨ سنة له حق انتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب اعضاء البرلمان . فكيف يكون لهم كل هذه الحقوق السياسية ونحرمهم من الاشتغال بالسياسة . وعندما اجتمع رئيس الجمهورية بالطلبة فى الاسكندرية حدثهم فى السياسة وفى صميم السياسة . ومادام الرئيس حدث الطلبة فى السياسة معناه انه اعطاهم حق التحدث فى السياسة ومناقشة المسائل السياسية .

اننا نريد ان يشترك الطلبة والطالبات الذين يبلغون ١٨ سنة فى الانتخاب . لانريدهم ان يتكاسلوا ويمتنعوا عن التصويت . ففى اول انتخابات فى مصر سنة ١٩٢٣ اشترك الطلبة اشتراكا فعليا فى الانتخابات وكان لهم ادوار ناجحة وحاسمة ، وكان لكل حزب لجان للطلبة فى كل دائرة انتخابية . وقد بلغ من قوة لجان الطلبة ان لجنة الطلبة فى المنصورة رفضت المرشح الذى رشحه سعد زغلول لمدينة المنصورة وانتخبت عبدالرحمن الرافعى المحامى مرشح الحزب الوطنى . وهكذا سقط مرشح الوفد ونجح مرشح الحزب الوطنى .

وكان لطلبة الازهر والمعاهد الدينية دورهم فى هذه المعركة . فكان الطلبة يمرون على بيوت الفلاحين بيتا بيتا ويصحبونهم الى لجان الانتخابات للادلاء باصواتهم .

اليوم واجب الطالبات ان يذهبن الى الفلاحات فى بيوتهن ومصانعهن ويقنعن القاعدات ان يقمن ويتحركن ويشاركن فى حكم بلادهن .

لايكفى ان نطالب بانتخابات حرة بل يجب ان نشارك جميعا فى معركة الانتخابات لتكون الانتخابات حرة فعلا . . .

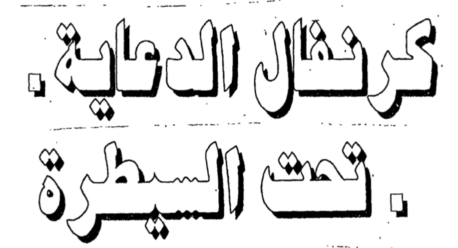
مصطفى أمين



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

□ قبل انتخابات مجلس الشعب:



كرنفال الدعاية.. تحت السيطرة

الضوابط يلتزم بها جميع المرشحين بغض النظر عن الانتماء الحزبى

□ هذه الشوارع محظور الدعاية بها:

عباس العقاد وطريق النصر والطيران والعروبة والميرغنى والخليفة المأمون و٢٦ يوليو وقصر العينى وقصر النيل والكورنيش وصلاح سالم

تحقيق:
محمد عبدالسلام



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

لاول مرة لن تتحول شوارع وميادين القاهرة الى كرنفال من اللافتات الدعائية خلال انتخابات مجلس الشعب القادمة.

ولاول مرة لن تتحول جدران المساجد والمبانى الاثرية الى طلاسم ولوحات تخفى قيمتها وتظهر وجوه السادة المرشحين.

ولاول مرة ستتخلص التماثيل الأثرية فى الميادين واعمدة الانارة من الاعلام والصور التى تكسوها.

ففى خطوة جريئة للقضاء على هذه الظاهرة السيئة التى تشوه الشوارع والميادين والمبانى مع كل انتخابات قامت محافظة القاهرة بوضع ضوابط حاسمة لتنظيم الدعاية الانتخابية ليتم الالتزام بها من قبل جميع المرشحين على جميع انتماءاتهم الحزبية.

السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة يؤكد أن فوضى الانتخابات السابقة فى شوارع القاهرة وميادينها هى التى دفعتنا الى وضع ضوابط لتنظيم عمليات الدعاية الانتخابية وتعليق اللافتات.

ففى الانتخابات السابقة كان المرشحون لا يلتزمون بأى ضوابط فى وضع لافتات دعايتهم ووجدنا أن هذه اللافتات كانت تغطى المبانى الحكومية والمنازل والمدارس وأسوار الكبارى وأعمدة الانارة والتماثيل فى الميادين المختلفة.

وبلغ الأمر سوءا عندما كانت هذه اللافتات يتم وضعها فى الشوارع بأسلوب يحجب الرؤية عن قائدى المركبات مما يعطى الفرصة لوقوع حوادث طريق بالاضافة لاستغلال المساجد والمبانى الأثرية فى تعليق ولصق لافتات الدعاية بها بشكل منفر يسىء لهذه المبانى ولقيمتها سواء الدينية او الأثرية دون ادنى احساس بقيمة ما يتم ارتكابه من تشويه للمظهر العام واعتداء على القيم الجمالية.

والسلوك غير المقبول - والكلام لمحافظ القاهرة - هو ترك هذه اللافتات سواء المعلقة او الملصقة على الجدران وفى كل مكان وشارع وميدان بعد انتهاء الانتخابات دون ان يكلف اى مرشح نفسه إزالة اللافتات الخاصة به حتى تحولت شوارع العاصمة الى «كرنفال» «منفر» وشاذ وغير متناسق من الاعلانات سيئة المظهر.

ومن هنا فقد قررت وضع ضوابط لتنظيم عملية الدعاية لانتخابات مجلس الشعب القادمة بما لا يضر بوجه العاصمة ومظهرها ولا يضر ايضا بحق كل مرشح فى الدعاية لنفسه بين ناخبيه.

وفى هذا الاطار - كما يقول المحافظ - قمنا بتحديد مناطق يسمح فيها باستخدام لافتات الدعاية الانتخابية مع تحديد العديد من الشوارع والمناطق والميادين الهامة المحظور تعليق او لصق اى لافتات بها.. وأصدرت تعليماتى المشددة للقضاء على فوضى اللافتات حيث قررت الا يقوم اى مرشح بوضع لافتات دعاية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظة ويتم تحديد الأماكن المخصصة لكل مرشح فى الترخيص الخاص به ولن يسمح له بتعليق اى لافتة بدون الحصول على هذا الترخيص او تعليق لافتات فى اماكن غير المحددة للمرشح فى الترخيص الحاصل عليه.

ويشير المحافظ الى انه قرر تشكيل لجنة برئاسة اللواء مجدى أمين رئيس هيئة النظافة والتجميل بالقاهرة لمتابعة طلبات الترخيص الخاصة بلافتات الدعاية قبل فتح باب الترشيح للانتخابات.

ويؤكد السيد عمر عبدالآخر أن هذه الاجراءات هى مجرد ضوابط فقط للحفاظ على المظهر العام وعدم تشويه المبانى الدينية والأثرية ولا تهدف مطلقا الى التضييق على الناخبين أيا كانت انتماءاتهم الحزبية وأن هذه الضوابط تسرى على جميع الناخبين ولا فرق بين حزب وطنى وحزب معارض.

● خطوة جيدة ●

اللواء مجدي أمين رئيس هيئة النظافة و التجميل ورئيس اللجنة المسئولة عن ترخيص لافتات الدعاية يؤكد ان هذه الخطوة التى اتخذها محافظ القاهرة لوضع حد لفوضى الدعاية جيدة للغاية وتحافظ على مظهر العاصمة الذى يتشوه مع كل انتخابات وهذه الضوابط ليست جديدة فهى معمول بها فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

جميع مدن العالم الكبرى والعريقة مثل القاهرة.

ويشير الى انه تم دراسة جميع المواقع الهامة التى يحظر منع لافتات دعاية بها وتم تحديد هذه الاماكن على النحو التالى:

حى مدينة نصر: يحظر الدعاية فى شوارع عباس العقاد وطريق النصر والفنجرى والطيران ويوسف عباس.

● حى مصر الجديدة: يحظر الدعاية فى شوارع العروبة والميرغنى والخليفة المأمون والقبة وميدان روكسى والجلاء.

● حى غرب القاهرة: يحظر الدعاية فى شوارع ٢٦ يوليو وقصر العينى وسيمون وقصر النيل ومحمود بسيونى وطلعت حرب ورمسيس وحسن صبرى والبرازيل والكورنيش وشجرة الدر وجندوسة وأبوالفدا والجزيرة والجبلاية وميدان التحرير وعبدالمنعم رياض.

● حى وسط القاهرة: يحظر الدعاية فى شوارع جوهر القائد والأزهر وصلاح سالم وبورسعيد والجمالية والدرب الأحمر وميادين الحسين والأزهر وأحمد ماهر وباب الشعرية وباب الخلق.

● حى الوايلى: يحظر الدعاية فى شوارع الخليفة المأمون ولطفى السيد ورمسيس وصلاح سالم وميدانى العباسية والفردوس.

● حى الساحل: يحظر الدعاية والملصقات فى ميادين المظلات والخلفاوى وروض الفرج وشارعى شبرا وكورنيش النيل.

● حى شبرا: يحظر الدعاية بميدان أحمد حلمى والترعة والمستشفى وأحمد بدوى.

● حى روض الفرج: يحظر الدعاية بشارعى كورنيش النيل وشبرا ونفق شبرا.

● حى حدائق القبة: يحظر الدعاية بشوارع مصر والسودان وديودار وترعة الجبل وميدان وكوبرى القبة.

● حى المرج: يحظر الدعاية بشوارع محمد نجيب والشيخ منصور والمركز الاجتماعى.

● حى عين شمس: يحظر الدعاية بشوارع ٦ اكتوبر واحمد عصمت وعين شمس وجسر السويس.

● حى مصر القديمة: يحظر الدعاية بشوارع حسن الانور والمنيل وعبدالعزيز آل سعود.

● حى جنوب القاهرة: يحظر الدعاية بميادين السيدة زينب وصلاح الدين وفم الخليج والسيدة عائشة والقلعة ولاظوغلى وشوارع مجرى العيون وصلاح سالم وبيرم التونسى.

● حى دار السلام: يحظر الدعاية بشوارع الجزائر والنصر و٧٧ واحمد زكى ومصر حلوان والفيوم واللاسلكى وفلسطين وميدان الجزائر.

● ضوابط مطلوبة ●

اللواء محمد يوسف نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية يؤكد أن هذه الضوابط جاءت بناء على رغبة المواطن رجل الشارع الذى «يصعب» عليه حال العاصمة بعد كل انتخابات حيث تتحول المنازل والمبانى الهامة والمساجد الى جدران للدعاية الانتخابية تشوهها وتكسوها الاف اللافتات التى يتم لصقها «بالغراء» مما يصعب إزالتها بعد ذلك وفى حالة إزالتها تؤدى لتشويه الطلاء الخاص بهذه المبانى..

كما شملت الضوابط التى قررتها المحافظة إزالة أى ملصق او لافتة انتخابية تحتوى على عبارات تمس الآداب او الأديان حتى لاتقوم الدعاية على سب الآخرين أو التقليل من شانهم وعرضها فى الطريق العام.

ويشير نائب المحافظ إلى نقطة هامة وهى تعليق اللافتات القماش بمساحات كبيرة فى مواقع تعوق الرؤية لقائدى المركبات عند المنحنيات مما يعوق حركة المرور.. بالاضافة لتحول تماثيل القاهرة الاثرية فى الميادين إلى جدران للصق الدعاية فى الانتخابات السابقة وهو وضع غير مسئول ولايسمح به فى اى دولة متحضرة فى العالم.. وللأسف فأن المرشح يعتقد أن هذه الفوضى تحقق له مزيدا من الدعاية فى حين أن المواطن ينفر من لافتات الدعاية التى تشوه وجه مدينته.

● تامين للازالة ●

ويضيف اللواء/ محمد يوسف ان السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة قرر فى إطار الضوابط التنظيمية للدعاية تحصيل مبلغ الف جنيه من كل مرشح عند استخراج ترخيص الدعاية من المحافظة وذلك كتأمين لازالة الاعلانات المخالفة على نفقة المرشح نفسه.

ويشير اللواء محمد يوسف والذى يعتبر رئيس اللجنة الدائمة للآثار بالقاهرة إلى انه لن يسمح باستخدام المبانى الآثرية فى القاهرة كجدران للدعاية الانتخابية كما كان فى الماضى لان هذا يعتبر جريمة فى حق الآثار وتشويها لتاريخنا وسمعتنا أمام السياح العرب والاجانب.. وسيتم تشديد الرقابة على هذه المناطق الاثرية بمصر القديمة والدرب الأحمر والجمالية والحسين والأزهر والقلعة وتشمل المتاحف والمساجد والكنائس الاثرية وسور مجرى العيون والقلعة وأبواب القاهرة والقصور والفيلات التى تعتبرها وزارة الثقافة مبانى أثرية.

ويشير نائب المحافظ إلى ان المنطقة الغربية التى يتولى مسئوليتها تضم مواقع هامة فى قلب العاصمة كانت تتعرض للتشويه فى الانتخابات السابقة وهى مناطق الزمالك والتحرير وعبدالمنعم رياض وجاردن سيتى وشارع قصر العينى ورمسيس والعباسية ووسط العاصمة.

● القضاء على الفوضى ●

اللواء/ احمد صادق الجواهرجى نائب محافظ القاهرة للمنطقة الشرقية ورئيس الهيئة الاقليمية لتنشيط السياحة يؤكد أن الضوابط الجديدة التى



المصـدر : ....الأهرام المسائي........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـخ : ......٢١ سبتمبر ١٩٩٥......

قررها محافظ القاهرة كفيلة بالقضاء على الفوضى التى تحدث مع كل انتخابات وتحول أهم شوارع وميادين العاصمة الى «مولد بلدى» حيث يقوم كل ناخب بتأجير مجموعة من العمال يلصقون له اللافتات الدعائية فى اى مكان وعلى جدران اى مبنى مهما كانت قيمته سواء مبنى اثرى او مسجد او هيئة حكومية..

كما أن هذه الضوابط تأتى فى صالح المرشحين انفسهم لأن تحديد موقع معين لوضع اللافتات لكل مرشح وتسجيل هذه المواقع فى ترخيص الدعاية يضمن له ان تكون دعايته واضحة وظاهرة للمواطنين بدلا من اختلاط مئات اللافتات بين بعضها وفوق بعضها.

ويشير اللواء الجواهرجى الى أن المنطقة الشرقية التى يتولى مسئوليتها تشمل احياء مصر الجديدة ومدينة نصر وعين شمس وهى مناطق هامة وحيوية وكانت تعانى من فوضى الدعاية فى الانتخابات السابقة ولكن فى انتخابات مجلس الشعب القادمة سوف تحافظ هذه المناطق على مظهرها نتيجة تحديد العديد من المواقع والميادين والشوارع التى يحظر الدعاية بها..

ويؤكد نائب المحافظ انه سيصدر تعليماته الفورية بازالة أى لافتات دعاية يتم وضعها فى المناطق المحظورة بالمنطقة الشرقية أيا كان المرشح المخالف

● الازالة فورا ●

اللواء كرم عبد الحليم رئيس حى مصر الجديدة يقول ان مصر الجديدة من الأحياء الراقية التى تتمتع بوجود عشرات المبانى الهامة والشوارع والميادين الراقية وللأسف كانت تتعرض دائما الى تشويه كبير مع كل انتخابات سابقة بسبب فوضى تعليق ولصق لافتات الدعاية..

وكانت اللافتات يتم لصقها على جميع المبانى دون تفريق بين منزل صغير او مبنى هام أو نفق أو كوبرى حتى اعمدة الانارة والمساجد لم تخل اطلاقا من هذا التشويه الذى يستمر بعد الانتخابات دون ان يلتزم اى مرشح بازالة ورفع دعايته من الشوارع والجدران.

ويؤكد انه سيتم التنسيق بين حى مصر الجديدة وبين هيئة النظافة والتجميل لازالة اى لافتات دعاية فورا يتم لصقها او تعليقها فى الأماكن المحظورة بحى مصر الجديدة.

ويشير اللواء كرم عبد الحليم الى ان جهود التجميل والتطوير فى حى مصر الجديدة بالكامل التى حولته الى ارقى احياء العاصمة لن يكون لها فائدة بدون وضع الضوابط السابقة والتى تكفل حماية ميادين وشوارع ومبانى الحى من فوضى الملصقات التى تشوه هذا الحى العريق..

السيد احمد امين عبد الوهاب رئيس حى عين شمس يؤكد أن الضوابط التى قامت المحافظة بوضعها لمنع فوضى الدعاية الانتخابية فى شوارع القاهرة جاءت استجابة لآلاف الشكاوى التى تأتى من مواطنى العاصمة مع كل انتخابات نتيجة تحول الميادين العامة والشوارع والمبانى واعمدة الانارة الى جدران للافتات دون اذن أو تصريح وبشكل عشوائى منفر ومشوه للمظهر العام ولا يرضى احدا.

ويقول انه فى لقاء محافظ القاهرة بنوابه ورؤساء الأحياء ورئيس هيئة التجميل لدراسة هذه الضوابط اتفق الجميع على حظر الدعاية تماما على المبانى المملوكة للدولة مثل المستشفيات والمدارس والهيئات الحكومية والكبارى وغيرها كذلك على المبانى الأثرية والدينية وفى الميادين العامة والشوارع الرئيسية..

واعطى المحافظ توجيهاته لنا بإزالة اى ملصقات دعائية فورا من الأماكن المحظور الدعاية بها وتتولى هيئة التجميل بالتنسيق مع الحى ازالة هذه الدعاية المخالفة على نفقة المخالف نفسه حيث يتم تحصيل ألف جنيه من كل مرشح كتأمين لازالة الدعاية المخالفة على نفقته.

وبالنسبة لحى عين شمس فقد تقرر حظر الدعاية فى شوارع جسر السويس واحمد عصمت وعين شمس و٦ اكتوبر وهى الشوارع الرئيسية والكبيرة بالحى ولا يجب تشويه مظهرها بكرنفال الدعاية المتناثرة.



رأى 

انتخابات حرة ونزيهة

اقترب موعد انتخابات مجلس الشعب القادمة، وبدأت القوى السياسية فى الاستعداد لتحديد مرشحيها وخوض الحملة الانتخابية. ويريد الجميع ان تكون هذه الانتخابات دفعة جديدة للمسيرة الديمقراطية فى البلاد وان تخلو من كل مايعكر صفوفها لتكون نموذجا فى المنطقة على سلامة التوجه ووضوح الأهداف.

والانتخابات القادمة توافرت لها منذ بضعة اشهر عوامل عديدة من شأنها المضى بها الى بر الأمان، فقد سبق ان اجتمعت القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها حول دائرة الحوار الوطنى، واتفقت على مبادئ تحكم المسار الديمقراطى تحميه من الزلل وتصونه من اية انتكاسات. ثم اعقب ذلك صدور عدد من القرارات التى ازالت الكثير من القيود التى كانت تعترض الممارسة السياسية وكانت مطلبا للمعارضة ذاتها. ومؤخرا اكدت الدولة على لسان الرئيس مبارك نفسه وكبار المسئولين، ان الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وستتوافر لها كافة الضمانات لتأتى معبرة عن التنوع فى المجتمع بوضعه الحقيقى وليس المفتعل.

ولعل مثل هذه العوامل المشجعة تزيل الهواجس التى يتعمد البعض إثارتها لدعاوى انتخابية بالدرجة الأولى، وهى - اى هذه العوامل - تقف شاهدا أمام الجميع بان الثقة والنوايا الطيبة متوافرة اصلا، ومن ثم فإنه بدلا من الصراخ واطلاق الشكوك يتعين على الراغبين فى القيام بدور فى المسيرة الديمقراطية ان يستفيدوا فعلا من هذا المناخ الايجابى الذى يلف عملية الانتخابات القادمة. وبدلا من إفتعال الأزمات مما يجعل المواطن يحجم عن خوض الانتخابات، يتعين حثه وتشجيعه على المشاركة والحضور الى صناديق الاقتراع.

واذا كان من يتشدقون بالديمقراطية حريصين عليها فعلا، فإنهم مطالبون باصلاح اوضاعهم الداخلية - غير الديمقراطية - وبان تعكس حملاتهم الانتخابية برامج سياسية مفيدة للجميع فلم يعد هناك من لايرغب فى ان تترعرع الديمقراطية فى بلادنا، لان التجربة وصلت الى مرحلة النضج وتملك بنفسها مقدرات الحفاظ على مكتسباتها، واما الادعاء بغير ذلك فإنه لايكشف الا عن محاولة لستر العجز. اننا فى مرحلة تحتاج لعطاء الجميع وتعاونهم لا لمحاولات الهدم وافساد ماتحقق من انجازات سياسية واقتصادية وامنية.



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخبار الانتخابات

● السفير عبدالرءوف الريدى دمياطى المولد يتردد انه سوف يخوض انتخابات مجلس الشعب عن دائرة مركز دمياط .. الريدى يلقى قبولا من اهالى دمياط وعزبة البرج لانه لم يقطع صلته بابناء دائرته طوال السنوات الماضية .

● د . عبدالاحد جمال الدين عضو مجلس الشعب يقوم بزيارات شخصية وانتخابية لابناء دائرة الازبكية يرافقه فيها زميله محمود ابراهيم .. اللقاء تحول الى حلقات للنقاش مع د . عبدالاحد والحديث يجرى عن السياسة والرياضة .

● عدد كبير من اعضاء مجلس محلى القاهرة قدموا طلبات للترشيح لامانة الحزب الوطنى بالعاصمة للترشيح لانتخابات مجلس الشعب .. من هؤلاء عبدالحى صالح فى الدرب الأحمر الذى يؤكد انه مرشح حتى لو لم يرشحه الحزب .. كذلك منهم الحاجة مبروكة عن حدائق القبة .

● شخصية انتخابية كبيرة مستقلة اجرت معها امانة الحزب الوطنى بالقاهرة اتصالات لترشيحها باسم الحزب .. الشخصية المستقلة فاوضت الحزب وانتهى قرارها بالرفض .

● قيادات الحزب الوطنى باحدى دوائر شمال القاهرة قامت بزيارات لكل قيادات الحزب الكبيرة لتؤكد رفضها وعدم مساندتها لترشيح احد الوزراء الذين ابدوا رغبة فى الترشيح بهذه الدائرة .. وارسلت قيادات الحزب برقيات لكل المسئولين لرفض ترشيح الوزير الذى ارتبط اسمه بموضوع تناولته الصحف مؤخرا .

● مشادة عنيفة حدثت بين نائبة وعضو بالمجلس المحلى باحدى المحافظات الكبرى .. العضو يؤكد خوضه للانتخابات ضد النائبة بعدما كان احد المساندين لها فى الانتخابات الماضية .

● د . على جوهر عميد كلية التربية النوعية بدمياط ووكيل المجلس المحلى يتردد انه سوف يخوض الانتخابات القادمة عن دائرة مركز دمياط ..

● حادث مؤسف باحدى القرى بمحافظة بالوجه البحرى طالب فيه بعض الاهالى بجمع اموال كتبرعات لضحايا الحادث وبدأ مزاد علنى بين النواب ومن ينوون الترشيح عضو بمجلس الشعب سأل عن قيمة تبرع منافسه فقيل له ٦ الاف جنيه فقال اذن سادفع ٧ الاف .

● د . كمال ابوالخير امين عام شباب الحزب الوطنى السابق وعضو مجلس الشورى السابق ينوى خوض انتخابات مجلس الشعب بعد عودته من الخارج .. د . كمال ينوى الترشيح فى دائرة الهرم



المعركة الانتخابية القادمة..

لتتمسك المعارضة بتصريحات الرئيس!

فى حديثه الاخير للاستاذ سمير رجب رئيس تحرير المساء ومايو.. أكد الرئيس حسنى مبارك مرة أخرى ان الانتخابات القادمة ستكون حرة مائة فى المائة وان المصريين الناجحين فى تلك الانتخابات بالنسبة له كرئيس للمصريين جميعا سواء.. وانه لم يحدث ولن يحدث أنه اشار أو أوصى بإنجاح أو اسقاط اى مرشح.

بقلم :

عبدالستار الطويلة



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

ومبلغ علمنا انه لم يحدث من قبل ان اكد رئيس الجمهورية على حرية الانتخابات مرات عديدة كهذه المرة.. كما حذا مسئولون اخرون حذوه.. ولعل السبب يرجع الى ماترَدده صحف المعارضة من مخاوف وهواجس عن انتهاك حرية الانتخابات.. وما يثيره انصار جماعة الاخوان المسلمين المنحلة من إشاعات وأقاويل ان سبب القبض على بعض عناصرهم إنما يرجع الى حرمانهم من دخول المعركة الانتخابية مما يعنى ان الدولة تتدخل فى حرية الانتخابات من الان «وقبل الهنا بسنة» كما يقولون.

وحتى الان كانت جميع الاحزاب تقريبا قد اعلنت انها ستدخل المعركة الانتخابية القادمة: الوفد. التجمع. الاحرار. الناصرى. العمل. وهى الاحزاب المعارضة الرئيسية التى لها وجود فى الميدان السياسى.

وهو موقف طيب.. اذ معناه انها اى تلك الاحزاب قد تغلبت على كل دعاوى التحريض على مقاطعة الانتخابات بدعوى انها ستزور أو أنه لاتوجد ضمانات إزاءها.

على ان النغمة مازالت تتردد حول تزوير الانتخابات.. وفى رأينا ان ترديد تلك النغمة ضار بالمعركة الانتخابية.. وبكل الاحزاب وعلى رأسها الاحزاب المعارضة إذ اننا كلما كررنا أن الانتخابات ستزور كلما ادخلنا شعور اليأس والاحباط فى نفوس الناس وبالتالى سيعرضون عن اداء واجبهم الانتخابى وتنخفض نسبة الحضور الى ١٠ و ١٥٪. وتبقى الاغلبية ليست صامتة فحسب بل سلبية تماما.. وهذا خسارة للحياة السياسية كلها فى مصر..

إننا بدلا من ذلك علينا ان نؤكد ونتمسك بتصريحات السيد رئيس الجمهورية عن حرية الانتخابات وكذلك تصريحات رئيس الوزراء ووزير الداخلية وأى وزير أخر.. ونشرح ونكتب تفصيلا فى ضمانات كيفية توفير الحرية لتلك الانتخابات.. وكذلك الحماية لها..

مثلا : نشر فى الصحف منذ ايام قليلة أن وزارة الداخلية لاتوافق على إقامة سرادقات للاجتماعات الانتخابية.. هذا طبعا يحد من اثر الدعاية للمرشحين.. والداخلية تقول أنها تخشى من تخريب الارهابيين..

على الاحزاب ان تبادر الى بحث كيف يمكن عقد سرادق فى الشارع مع ضمان الا يحدث تخريب أو انفجار.. وتتفاهم مع سلطات الامن على ذلك بالتفصيل.. وتشارك هذه الاحزاب فى حماية تلك السرادقات.

مثلا مما يفسد حرية الانتخابات عصابات الاعتداء التى ينظمها بعض المرشحين سواء من الحزب الحاكم أو من احزاب المعارضة.. للانقضاض على لجان الانتخاب وطرد المندوبين.. على احزاب المعارضة ان تبحث كيف تحول دون حدوث اعتداءات تلك العصابات وكيف تقوم الشرطة بدورها فى حماية اللجان الانتخابية ومنع العدوان عليها.

وكيف يمكن كبح جماح لجان ووحدات واجهزة الحكم المحلى عن التدخل فى المعركة الانتخابية.. ويكتب كل هذا فى الصحف بالتفصيل.. لتوعية الناخبين والمرشحين.. وتسجيل الاتفاقات مع اجهزة الدولة حول ذلك.

ولتتوقع احزاب المعارضة ان الارهابيين سيحاولون افساد المعركة الانتخابية ولعلهم قرأوا تصريحات زعماء جبهة الانقاذ فى الجرائد عندما قالوا انهم لن يسمحوا باجراء انتخابات الرئاسة القادمة هناك.

ان الارهابيين وانصارهم من المعتدين زورا يتربصون بالمعركة الانتخابية القادمة.. لانهم اعداء الداء للديمقراطية ويريدون تدمير مؤسساتها تمهيدا لاستيلائهم بظلامهم الحالك على السلطة فى البلاد.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

الاجتماعات الانتخابية للمعارضة .. للتنسيق أم للتحالف ؟

كتب محمد عبد الحافظ

بدات احزاب المعارضة فى عقد اجتماعات مكثفة مشتركة اما لتكوين تحالفات او للتنسيق فيما بينها لخوض المعركة الانتخابية القادمة لمجلس الشعب فقد شهد الشهر الحالى عدة اجتماعات بين رموز حزبى الناصرى والتجمع للاتفاق على تكوين تحالف فى الانتخابات ولكن حتى الان لم يتم اعلان هذا التحالف رسميا ولم يتحدد شكل ونوع هذا التحالف .

كما عقد رؤساء احزاب الامة والشعب والاتحاد الديمقراطى وممثل لرئيس حزب الخضر اجتماعا الاسبوع الماضى واكدوا ضرورة المشاركة فى الانتخابات وقاموا بتشكيل لجنة للتنسيق مع عدد من الاحزاب الاخرى خلال الانتخابات .

وصرح كمال كيرة رئيس حزب الخضر انه سيتم عقد اجتماع بمقر الحزب بعد غد ووجهت الدعوة لجميع رؤساء احزاب المعارضة .. وسيتم خلاله مناقشة كيفية التنسيق فى الانتخابات بين كافة الاحزاب وليس بين كل حزبين او ثلاثة على حده . وقال ان الحزب سيطرح خلال الاجتماع تصوره لشكل التنسيق .. والذى يتضمن الاتفاق بين الاحزاب على تقسيم الدوائر فيما بينها حتى لايتم ترشيح رموز احزاب المعارضة فى دائرة واحدة فتقل فرصهم فى النجاح وتؤثر الاحزاب على بعضها البعض ..

واشار الى انه اذا تم التنسيق بهذا الشكل سيعطى فرصة لجميع الاحزاب فى دخول المجلس وستثرى الحياة الديمقراطية من خلال تعدد الاحزاب تحت القبة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معالى الوزير مرشح فوق العادة !

خزائن مجلس الوزراء فى مواجهة مرشحى المعارضة والمستقلين

الوزراء يخوضون الانتخابات لأسقاط معارضى الحكومة وليس للتعبير عن مصالح أبناء الدائرة

تشهد حكومة الدكتور عاطف صدقى العديد من الصراعات بين الوزراء.

الأزمة بسبب التنافس على الدوائر الانتخابية للترشيح لمجلس الشعب بغرض الفوز بمقعد فى البرلمان.

التجارب السابقة أكدت أن ترشيح الوزراء ضد مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين وأنهم يسخرون إمكانيات وزاراتهم وكل إمكانيات الحكم المحلى فى معاركهم الانتخابية كما ان المحافظين يلقون بكامل ثقلهم دعما للوزراء المرشحين.

ترشيح الوزراء قمة التدخل الحكومى فى الانتخابات لتشويه النتائج وسقوط الوزير من وجهة نظر الحكومة مسألة مهينة تخل بهيبة الحكم!!

استغلال الوزراء لمناصبهم فى العملية الانتخابية أمر غير مشروع ويطلق عليه قانونا التربح من الوظيفة العامة. وفى المجالين الدستورى والإدارى انحراف بالسلطة وإساءة استعمالها.

بين النظام الرئاسى والبرلمانى

● ترشيح الوزراء لعضوية البرلمان مسألة لها عدة جوانب دستورية وعملية فمن الناحية الدستورية يختلف النظام الرئاسى عن النظام البرلمانى ويوضح الدكتور عاطف البنا رئيس اللجنة الدستورية بحزب الوفد والأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة الفرق بين النظامين قائلا: فى النظم الرئاسية يوجد فصل بين السلطات إلى حد بعيد بحيث لا يكون للبرلمان حق مساءلة أعضاء الحكومة ولا تقديم أسئلة أو استجوابات أو سحب ثقة.. الخ.. وفى المقابل لا يكون للحكومة حق حل المجلس النيابى ويوجد فى هذه النظم رئيس واحد هو رئيس الجمهورية فلا يوجد مجلس وزراء ولا رئيس لمجلس الوزراء وإنما الوزراء تابعون لرئيس الجمهورية ومنفذون لأوامره، وفى مثل هذا النظام لا يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية المجلس لأنه إن حدث يعتبر إخلالا وإهدارا لمبدأ الفصل بين السلطات، والنظم الرئاسية فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها فى الكثير من الدول لا تعرف الوزير عضو البرلمان بمعنى عدم جواز الجمع بين الوزارة والعضوية البرلمانية.

اما فى النظام البرلمانى فهناك تعاون ورقابة متبادلة بين الحكومة والبرلمان فى صورة تقديم أسئلة واستجوابات وسحب الثقة من الوزير أو من الحكومة كلها وتكوين لجان تحقيق برلمانية وفى المقابل يكون للحكومة حق حل المجلس النيابى وهى التى تدعوه للاجتماع أو تفض دورته وللوزراء حتى ولو لم يكونوا أعضاء فى المجلس ان يحضروا جلساته للدفاع عن مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة وللدفاع عن سياسة الوزارة وللرد على الأسئلة والاستجوابات.. الخ.

● النظام البرلمانى هل: يجيز للوزراء أن يكونوا أعضاء فى البرلمان؟

●● يجيب الدكتور عاطف البنا قائلا: وجد هنا رايان احدهما يقول بجواز ذلك كمظهر من مظاهر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. والرأى الآخر يقول: إن الجمع بينهما غير جائز لأن النظام البرلمانى إذا كان يقتضى التعاون وتبادل الرقابة بين السلطتين لكن يجب أن يبقى دائما حد أدنى أو قدر معين من الفصل بين السلطات بحيث لا يجوز أن يكون الوزراء اعضاء فى السلطة التشريعية وعلى اية حال يمكن الأخذ فى النظام البرلمانى بالرأى الذى يقول بجواز الجمع بينهما لأن الفصل بين السلطات فيه ليس مطلقا وإنما هو فصل مع نوع من التعاون والرقابة المتبادلة وهذا ما اخذت به بالفعل الكثير من النظم البرلمانية مثل النظام البرلمانى فى مصر فى ظل دستور ٢٣ والنظام البرلمانى فى فرنسا فى الجمهوريتين الثالثة والرابعة هذا من الناحية العامة. لكن هناك اعتبارات عملية ترجح منع الجمع بين الوظيفتين خاصة إذا اتجه النظام البرلمانى نحو الاقتراب من النظام الرئاسى. فهناك الآن نظم مختلطة تجمع بين خصائص من كل من النظامين الرئاسى والبرلمانى كالدستور الفرنسى الحالى الصادر سنة ٥٨ ـــ اى الدستور الخامس ـــ والذى نص فيه على حظر الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان نظرا لما يؤدى إليه هذا الجمع من مساوىء منها انه ويخشى من عضويته ان تصل إلى سيطرة الوزراء على السلطة التشريعية. وحتى يتحرر الوزراء من ضغوط الناخبين فى دوائرهم مما يخشى معه الا يكون محايدا فى ممارسته لعمله بالوزارة اضف إلى ذلك ان اعباء الوزارة ضخمة وجسيمة ولن يستطيع الوزير أن يجمع بينها وبين واجبات واعباء العضوية البرلمانية ـــ وصاحب بالين كذاب ـــ فالأفضل عدم الجمع حتى لا نحصل على وزير كذاب أو عضو



برلمان كذاب. لكل هذه العيوب وغيرها الكثير والتى تظهر فى حالة الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة ينص كثير من الدساتير على عدم الجمع بينهما.

ويستمر الدكتور عاطف البنا قائلا: الوضع عندنا فى مصر يوجب من باب أولى عدم الجمع بين الوزارة والبرلمان لأن دستورنا إذا كانت فيه بعض خصائص النظام البرلمانى فإن الخصائص الرئاسية فيه أوضح حيث أنه يوجد لرئيس الجمهورية سلطات فعلية وواسعة نص عليها الدستور وهى تصبح فى العمل أوسع وأخطر بعكس النظام البرلمانى التقليدى أو الخالص الذى يكون فيه رئيس الدولة مجرد رمز ويكون الحكم عن طريق وزرائه وإذا كان الطابع الرئاسى لدينا أوضح واشد منه فى الدستور الفرنسى الحالى فيجب من باب أولى أن نحذو حذو الدستور الفرنسى بحظر الجمع بين الوزارة والعضوية علاوة على ذلك فإن للجمع بين الوظيفتين مخاطرة خاصة فى ظروف بلادنا التى لا تحتاج إلى بيان ويكفى أن نشير إشارة عابرة لاستغلال المنصب الوزارى فى الدعاية الانتخابية وفى الضغط من اجل نجاح الوزير المرشح وهذا هو انحراف وإساءة لاستعمال سلطة المنصب الذى تولاه الوزير ليحقق المصلحة العامة والمفروض أنه أمين عليها وليس للقفز إلى عضوية المجلس. ويطلق عليه قانوننا التربح من الوظيفة وهى جريمة يعاقب عليها القانون الجنائى فى حالة ثبوتها وفى المجالين الدستورى والإدارى انحراف بالسلطة وإساءة استعمالها.

الترشيح المشبوه

لو كانت الانتخابات تجرى فى ظروف طبيعية لكان ترشيح الوزراء لأنفسهم إجراء عاديا بل يستحب.. لكن الانتخابات كلها تجرى فى ظروف غير طبيعية ويؤكد عادل حسين الأمين العام لحزب العمل أن الحكومة تستخدم اعتمادات الموازنة العامة كما لو كانت إرثا خاصا للحزب الوطنى فتتحدد المشروعات فى الدوائر المختلفة لتأييد مرشحى الحزب الحاكم والأمر نفسه ينطبق على خدمات المحليات وموظفيها وسياراتها فكل هذا يمثل انفاقا لصالح مرشحى الحزب الوطنى وإذا لم يكف كل ذلك فإن التزوير فى عملية التصويت وفرز الأصوات يتولى باقى المهمة لإنجاح مرشحى الحكومة بالباطل وفى ظل هذا الإطار الزائف من أوله لآخره يكون ترشيح الوزراء ممثلا لقمة التدخل الحكومى لتشويه النتائج. فإذا كان المرشحون العاديون من الحزب الوطنى يلقون دعما من الموازنة العامة وخدمات المحليات وتزوير الأصوات فإن هذا كله يكون مضروبا فى مائة حين يكون المرشح وزيرا أو ما يشبه الوزير.

ويستمر عادل حسين قائلا: لهذا نقول إنه إذا كان ترشيح الوزير فى الظروف العادية وفى الدول التى تجرى انتخابات حقيقية.. نقول إذا كان ترشيح الوزراء فى هذه الظروف وهذه البلاد أمرا متوقعا ومستحبا فإنه فى حالتنا يكون ذروة المأساة وياويل مرشح المعارضة الذى يختار له حزبه دائرة يكون فيها احد الوزراء والكبراء منافسا له وإذا كانت الحكومة تعتبر أن نجاح الحزب الوطنى فى الانتخابات قدر لابد من فرضه على

تحقيق:
سامى أبو العز

الناس بالقوة فإن سقوط الوزير تعتبره الحكومة بعقليتها الضيقة الاستبدادية مسألة مهينة تخل بهيبة الحكم.

إلا أننا رغم وضوح هذه الحقيقة فإن مطلبنا لا يمكن أن ينحصر فى قضية الوزراء وترشيحهم فهذا الأمر جزء من كل وتركيزنا ينبغى أن يكون بالتالى على تغيير كل قواعد اللعبة الانتخابية بحيث تكون انتخابات حرة حقيقية وفى هذه الحالة ستزول أسطورة الوزراء الذين لا يسقطون فى الانتخابات أبدا.

معارك غير متكافئة

من حيث المبدأ لا يوجد ما يمنع الوزير من الترشيح فلا الدستور يمنع ولا القانون يمنع ومن حيث الواقع العملى فى المجلس النيابى لا يمارس الوزير النائب فعليا حقه فى سحب الثقة من الوزراء أو من الوزارة مجتمعة. من هذا المنطلق يؤكد الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع أنه سواء من الناحية القانونية أو العملية لا يوجد ما يمنع أن يرشح الوزير نفسه عضوا فى مجلس الشعب. لكن المشكلة تكمن فى استخدام سلطة الوزير أو وصفه أو مكانته استخداما غير قانونى وحتى فى بلد كالهند أثيرت ضجة كبيرة ضد راجيف غاندى لأنه استخدم سيارة حكومية مخصصة له بصفته الرسمية خلال جولة انتخابية لكن الوضع فى مصر غير ذلك فالوزراء يسخرون علنا إمكانيات وزاراتهم وكل إمكانيات الحكم المحلى فى



المصدر : الوفد

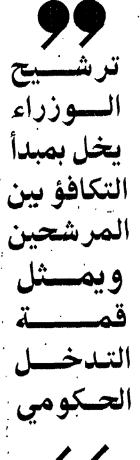
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

معاركهم الانتخابية وهنا تفتقد المعركة التكافؤ وتصبح أقرب إلى المعارك الهزلية خاصة وأن المحافظين يلقون بكامل ثقلهم دعما للمرشحين من الوزراء.

ويوضح أن البعض حاول أن يبرر تدخل المحافظين فى الانتخابات بأن هذا حقهم لأنهم أعضاء فى الحزب الوطنى والرد على ذلك بسيط فلو أن المحافظين منتخبون لكان لهم هذا الحق.. لكن أن يعين الحكم محافظين ليستخدمهم فى معاركه الانتخابية فهذا يخرج عن المألوف ويخل بتكافؤ الفرص المفترض. المشكلة أن الوزراء يدخلون الانتخابات بدعم غير متكافىء مع منافسيهم وهذا إخلال بتكافؤ الفرص وكلما زاد عدد الوزراء المرشحين وكلما زاد التدخل لصالحهم كلما اكتست المعركة الانتخابية بطابع باهت خال من الديمقراطية لأنه خال من التكافؤ.

صراع الوزراء

الوزير يمثل السلطة التنفيذية وعملا بمبدأ فصل السلطات كان من الواجب عدم الخلط بين منصب الوزير وصفة العضوية فى مجلس الشعب لكن الدستور المصرى، كما يشير أحمد عودة «المحامى» هو دستور تفصيل على هوى الحاكم أجاز للوزراء أن يكونوا نوابا فى البرلمان وهنا رأينا أن الوزير يؤدى عمله كوزير فقط ولا يكون له دور كالنائب العادى فى المجلس وأصبحنا أمام ظاهرة التباهى بكثرة الألقاب وكثرة المناصب مثل معالى اللواء الوزير الدكتور المحافظ فلا بأس أن نرى أيضا الوزير النائب وكله على حساب الشعب المصرى



تساؤلات

كثرت تصريحات المسئولين عن نزاهة الانتخابات بمناسبة قرب موعد انتخابات مجلس الشعب وبات المسئولون يرددون كلمات لا يقصدون معناها ويوضح محمد أحمد لبيب محافظ بنى سويف السابق أنهم حين يؤكدون على نزاهة وحيدة الحكومة وأجهزتها فى الانتخابات القادمة نجد أن السيد رئيس الجمهورية لم يكلف نفسه عناء الرد على مذكرة الأحزاب والقوى المعارضة التى قدمت إلى سيادته منذ أكثر من أربعة أشهر وهى المذكرة التى كشفت أساليب التزوير وحددت سبل علاجها لسد الثغرات مع تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية. وبالرغم من قرب موعد الانتخابات إلا أن الحكومة مازالت تخفيه كما لو كان من الأسرار الحربية فهل مثل هذه التصرفات تضمن النزاهة المزعومة فى الانتخابات؟ هل من نزاهة الانتخابات وحيدة الحكومة بأجهزتها إضافة أسماء العاملين فى بعض الوزارات وشركات قطاع الأعمال لكشوف الناخبين فى الدوائر التى يزمع بعض الوزراء وكبار رجال «إقطاعية قطاع الأعمال» ترشيح أنفسهم فيها ويتعاملون مع العاملين بجهات عملهم على أنهم — لا سمح الله — كالقطيع يساق يوم الانتخاب للإدلاء بأصواتهم لصالح وزيرهم أو — أستغفر الله — ولى نعمتهم فى عزبة قطاع الأعمال. هل يمكن لوزير الداخلية والذى يعلن إصراره على نزاهة الانتخابات أن يؤكد لنا بطريقة لا تقبل الجدل ولا الشك أن كل من سجل اسمه كناخب فى مثل هذه الدوائر المشار إليها قد شطب اسمه من جدول الناخبين فى دائرته الأصلية؟ ويستمر محمد لبيب متسائلا هل من نزاهة الانتخابات أن تسلم كشوف الناخبين ومقار اللجان لمكاتب المرشحين من الوزراء والإقطاعيين بقطاع الأعمال وكذا كبار المعارضين شكلا وديكورا المرضى عنهم من الحزب الحاكم وحجب ذلك عن بقية المرشحين؟ هل من نزاهة الانتخابات وحيدة الحكومة



المصدر : الـــــوفـــــد

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرد هذه المساحة فى الصحف والإذاعة والتليفزيون لعرض:

تصريحات ومؤتمرات السيد رئيس الحزب الوطنى وكلها دعاية للحزب الحاكم وذلك دون غيره من رؤساء الأحزاب ومهما قيل فى دوائر المعارضة فإن النظام سائر على طريقة أن الحكم ليس بالدور بين الأحزاب!!

ويضيف قائلا: سيتقدم الوزراء وإقطاعيو قطاع الأعمال للترشيح فى الدوائر التى أعدوا أنفسهم لها فإذا أراد نظام الحكم أن يستر نفسه أمام العالم الخارجى فعليه أن يضع كل اللجان الفرعية فى الدائرة «الوزارية» تحت رئاسة رجال القضاء وحتى يكمل إشراف القضاء على هذه الدوائر فيمكن لمجلس القضاء الأعلى تعيين محاسبين على مستوى عال من الكفاءة ومن المسجلين بالجدول لمراقبة العملية الانتخابية داخل دائرة الوزير ليقدم بعد ذلك تقريره عن التكلفة المالية الفعلية التى تحملها الوزير وهل استعان أثناء هذه الحملة بأحد موظفى الدولة أو استغل إمكانيات وزارته أو الحكم المحلى بأى صورة من الصور حتى يكون هذا التقرير أمام الجهات القضائية التى تنظر أى طعن محتمل ضد انتخابات الوزير أو أحد قيادات إقطاعية قطاع الأعمال



المصدر : وطني

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هموم قبطية

بقلم يوسف سيدهم

الاستعدادات تجرى على قدم وساق لانتخابات مجلس الشعب في أكتوبر القادم . وتموج الساحة السياسية بنشاط متزايد للترتيب لذلك مابين تحديد للمرشحين وتنظيم لصفوف الأحزاب وما يتردد من انباء التنسيق فيما بين البعض منها كصورة من صور الائتلاف لتوحيد الجهود أملا في الفوز بمقاعد المجلس وبشرف التمثيل البرلماني تحت القبة .

وعندما تعرضنا في مقال سابق .. لموضوع الانتخابات والدور الوطني المتوقع من المصريين عموما ومن الاقباط على وجه الخصوص ، حذرنا من مغبة السلبية وعدم المشاركة ودعونا الى ضرورة الفصل بين وجود المرشح القبطي وبين التواجد القبطي في ساحة الانتخاب فهما امران غير مرتبطين ببعضهما البعض ، والواجب على الاقباط أن يبحثوا بتدقيق عن العناصر الوطنية المخلصة بين المرشحين ويناقشوها في برامجها ويتعرفوا على رؤيتها للمشاكل الراهنة وكيفية طرح الحلول السليمة لها حتى اذا ما إطمانوا الى هذه العناصر بادروا بإعطائها اصواتهم الانتخابية ... وبذلك تتحقق المشاركة الايجابية للاقباط كمبادرة اساسية لخلق وزن انتخابي للصوت القبطي يفرز بدوره ترحيبا سياسيا بالمرشح القبطي في المستقبل .

وكما ان الواجب الوطني يقتضي ان يشارك الاقباط في الانتخابات ، فإن الواجب الوطني ايضا يقتضي ان يتعرف المرشحون على مشاكل وهموم اهل دوائرهم الانتخابية ليعملوا على تداركها خاصة اذا كانت هذه المشاكل والهموم نابعة من داخل الدوائر نفسها وناتجة عن امراض اجتماعية محلية تمزق النسيج الوطني وتنخر في عظامه ، وهنا لاتوجد ضرورة لتصدير هذه المشاكل والهموم الى المجلس بل على العكس يكون من المتوقع ان يستشعرها المرشحون ويتصدوا لحلها كاختبار صلاحية لمدى استحقاقهم الاستحواذ على اصوات الناخبين وتمثيلهم في الحياة النيابية .

وإذا استعرضنا بعض الهموم القبطية التي تفيض بها الرسائل التي تصلنا بصفة مستمرة فإننا بجانب توجيهها الى الجهات الامنية والمسئولين في الدولة ، نوجهها هذه المرة الى السادة المرشحين المناط بهم العمل على ترتيب بيوتهم من الداخل قبل خروجهم الى ساحة العمل العام :

○○ الرسالة الاولى صرخة متكررة من اهالي قرى مركز ديروط ـ محافظة اسيوط مؤرخة بتاريخ ٢٥ يوليو الماضي وتستعرض بكل اسى استمرار سطوة الارهابيين في قرى « ببلاو » و « المندرة بحرى » و « الكودية » و « مير » حيث يفرضون الاتاوات على الاهالي وخاصة الاقباط منهم ، ومن لايدفع يكون مصيره الضرب الذي يؤدي الى العجز التام او القتل ، والاهالي يعيشون في حالة رعب فلا تكاد تمر ليلة الا ويسرق منزل تحت تهديد السلاح او يسقط أحد الضحايا من العزل الابرياء .... الاهالي لاينامون تحسبا لمجيء دورهم لمواجهة هذا المصير المحتوم ....

والعجب العجاب اصرار الاهالي على ان هؤلاء المجرمين المسلحين واتباعهم معروفون للجميع بما فيهم المسئولون عن الأمن .

○○ الرسالة الثانية استغاثة مرسلة من احد طلبة كلية الطب جامعة المنيا الى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسيد الدكتور وزير التعليم ومؤرخة بتاريخ ٢٥ يوليو الماضي ، ايضا تتعرض لواحدة من ابشع الجرائم التي ترتكب في حق شبابنا في مقتبل العمر وهي جريمة التعصب الأعمى ، حيث قامت الأستاذة الدكتورة رئيسة احد الاقسام بالكلية بمنح جميع الطلبة المسيحيين بالسنة الرابعة تقدير « مقبول » في مادتها في الوقت الذي حصل فيه هؤلاء الطلبة على تقدير « امتياز » بغية حرمانهم من فرص الدراسات العليا والبحث العلمي .... وهذه جريمة نكراء تتمثل في سرقة كد وتعب وسهر الشباب وتسلبهم قيم الطموح والكفاح والأمل لتستبدل بها مشاعر السخط والاحباط والفشل .

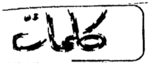
○○ الرسالة الثالثة من احد اهالي مركز « حوش عيسى » بمحافظة البحيرة تشكو من انه كانت بالمركز كنيسة صغيرة يذهب اليها الاهالي الاقباط وابناؤهم للصلاة وانها كانت غير مرخصة ، ولكن الجهات الامنية والمسئولين كانوا على علم بها ـ وفي إغسطس



عام ١٩٩٢ تعرضت هذه الكنيسة للاعتداء عليها وحرقها ونهبها وتم في وقتها القبض على بعض الجناة واعتقالهم لبضعة شهور ثم افرج عنهم ليستمروا في الاساءة الى اقباط والاعتداء عليهم ، وكان من نتيجة ذلك اغلاق الكنيسة ووضع حراسة عليها تمنع اصلاحها واعادة استخدامها في اقامة شعائر الصلاة وبالتالى حرمان مايقرب من عشرة الاف مواطن من ممارسة حرية العبادة :.... بينما كان المامول هو الموافقة على الترخيص بها واصلاحها واستخدامها .

هذه بعض الهموم القبطية .... وبدون ان يشعر الاقباط ان المرشحين في الانتخابات مسلمين كانوا او اقباطا ـ يدركون مدى ثقل هذه الهموم كل في دائرته ويعملون على رأب الصدع وعلاج الداء كيف يمكنهم ان يتفاعلوا بصدق مع العملية الانتخابية ويشتركوا بإيجابية فيها ؟





كلمات

من هنا حتى تجرى الانتخابات العامة لاختيار اعضاء مجلس الشعب الجديد ، نرجو ان تمر هذه المدة فى هدوء وتعقل من كل الجوانب المعنية ، الحكومة وحزب الاغلبية الحاكم والاحزاب المعارضة ، وكل القوى السياسية واصحاب الراى فى شئوننا العامة .

وليس من الملائم ابدا ان ينفخ احد فى النار ، وإن لم تكن امامنا نار يمكن النفخ فيها . لقد نشرت الاحزاب المعارضة نص المذكرة التى قدمتها للسيد رئيس الجمهورية فى منتصف يونيو الماضى . وفى المذكرة مطالب كثيرة تتعلق بضمان نزاهة الانتخابات وكلنا يريد انتخابات حرة نزيهة . ولقد راينا طيلة الاعوام السابقة كيف ان الاتهامات انهالت على كل عملية انتخابية جرت فى الماضى . واذا قيل إن الانتخابات التى اجريت فى عهد المغفور له ممدوح سالم قد خلت من التجاوزات والتدخلات ، فانى اقول ، انها ايضا لم تخل من ذلك . وليست الحكومة وحدها ولا وزارة الداخلية وحدها هى التى تهتم بالتدخل ، فإن بعض الناخبين ، او المرشحين وانصارهم ، يتدخلون ويفرضون بالقوة والارهاب فى بعض الدوائر ، ما يشاءون من فرضه لضمان نجاح المرشح الذى يؤيدونه سواء كان المرشح منتسبا إلى الحزب الحاكم ، او كان تابعا لحزب من الاحزاب المعارضة او لجماعة سياسية تشارك فى العملية الانتخابية تحت عباءة حزب اخر معين ، او تحت عباءة المستقلين من الاحزاب . ولا احد يستطيع ان ينكر ان ذلك يحدث فى كثير من الدوائر وفى كل الانتخابات العامة التى اجريت ، حتى فى ايام ما قبل يوليو ٥٢ .

وليست مصر وحدها هى التى تعانى من هذه الظاهرة المؤسفة ، ظاهرة عدم المشاركة الجدية فى الانتخابات العامة ، وظاهرة الشك فى النتائج واتهامها بالحق او بالباطل بانها مزورة ولا تمثل الواقع . فكثير من الدول وبخاصة دول العالم الثالث او الدول التى نسميها بالنامية ، تعانى من هذه الظاهرة ، ظاهرة السلبية وعدم المشاركة ، وظاهرة التدخلات فى سير المعركة بما يخالف القانون العام . وليس معنى ذلك ان ما يحدث فى بلاد اخرى يبرر حدوثه فى بلادنا . ولكننا نريد ان تكون الانتخابات القادمة بوجه خاص ، انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها اكبر عدد من الناخبين ويحدث فيها اقل عدد من التجاوزات والتدخلات غير القانونية . كما نرجو ان تبادر الاحزاب كلها من الآن بالتدقيق فى اختيار مرشحيها ، بحيث تراعى قواعد الاختيار السليمة المتفق عليها سياسيا ودوليا وبحيث لا يكون الهدف من النجاح فى الانتخابات هو الحصول على الحصانة البرلمانية والحصول كذلك على المنافع والمصالح الشخصية ، التى جرت العادة ان تقوم بتعويض المرشح او النائب عن المبالغ الضخمة التى ينفقها فى المعركة ، والتى تبلغ فى بعض الاحيان ارقاما فلكية ، رغم ان الناخبين هم ادرى الناس بحقيقة الأوصاف التى تناسب المرشح وتلائمه وتحدد صورته الواقعية السليمة فى عيون الناخبين .

اننا باختصار نريد مجلسا جديدا خاليا من الشوائب ، منزها عن العيوب والمطاعن وبذلك نكون قد قدمنا الدليل الحقيقى على اننا نمارس الديمقراطية .

محمود عبد المنعم مراد



كل يوم

يبدو أن احزاب المعارضة المصرية بعد ان قررت او اختارت دخول المعركة الانتخابية البرلمانية المقبلة ، تبحث الآن عن مهرب للخروج من المازق الذى وجدت نفسها فيه .

فاحزاب المعارضة الهشة تدرك ان وجودها فى الشارع المصرى مثل السراب نراه من بعد وعندما نقترب منه نجده اكذوبة .

لذلك حددت هذه الاحزاب شروطها ـ هكذا قالت ـ لدخول الانتخابات وكلها شروط لا تغير من موقفها فى الشارع المصرى او وزنها لدى الجماهيرومن بين تلك الشروط او اهمها فى نظر تلك الاحزاب تنازل الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى ، ظنا منهم ان هذه الخطوة سوف تنقص كثيرا من الحزب الوطنى بقدر ما تضيف لاحزاب المعارضة .

من الطبيعى ان تعتمد الاحزاب ـ فى العالم كله ـ على زعاماتها بالقدر الذى يعتمد الزعماء على احزابهم . وفى معظم دول العالم المتقدم منها والمتقهقر ـ يراس رؤساء الجمهوريات او الوزارات الاحزاب التى ينتمون اليها فالحزب يرشح رئيسه لرئاسة الدولة . والاخر ينفذ برنامج حزبه فإذا نجح كان نجاحه لحزبه واذا فشل كان فشل الحزب امرا لابد منه .

الحزب الوطنى ليس معصوما من الخطا .. ومن الطبيعى ان يكون له معارضون على طول الخط .. ومن الطبيعى ان نختلف معه فى اشياء كثيرة ولكن هذا هو شان كل الاحزاب المصرية ولا يمكن ان نقبل ان يطالب احد مثلا بان يتنازل رؤوس الاحزاب المعارضة عن مواقعهم وإلا إنهارت تلك الاحزاب وجرائدها .

ان الشعب ـ وهو يختار نواب الشعب ـ سيضع فى إعتباره اولا شخصية المرشح وانجازاته . وسيكون الشعب هو السند الرئيسى للديمقراطية وهو المسئول الأول والأخير عن اختياراته .

خالد جبر



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

الطهارة وحسن السمعة شرط لاختيار المرشح

اكد الحزب الوطنى الديمقراطى ان المرشح لانتخابات مجلس الشعب القادمة ينبغى ان يكون متصفا بالطهارة والأمانة وحسن السمعة ..

وتبدأ خلال هذا الاسبوع الامانة العامة للحزب فحص الأسماء الواردة من المحافظات لترشيحات اعضاء الحزب لمجلس الشعب فى الدورة القادمة قبل عرضها على الرئيس حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى قبل الاعلان عنها .

يوميات الأخبار يكتبها اليوم **نبيل زكى**

** قالوا عنى اننى وزير الكانتالوب .. وقالوا عن الدكتور محجوب انه الوزير المبتسم دائما .. ولكننا لانتوقف عند هذا الكلام **

مع .. «قافلة الحوار»

الأحد :

استيقظت مبكرا . فاليوم موعدى مع الدكتور فاروق التلاوى ، محافظ الفيوم ، للمشاركة فى لقاء مع الشباب . وفى الطريق من القاهرة الى الفيوم . لاحظت ان سيارة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة تسبقنى على الطريق .

والمفاجأة التى وجدتها فى انتظارى فى قاعة داخل مبنى محافظة الفيوم .. هى اللقاء والحوار مع اربعة من كبار المسئولين الذين يشكلون « قافلة الحوار » التى تقوم بجولة فى محافظات مصر لعقد اجتماعات مع الشباب .

شعرت فى تلك اللحظة ان الحملة الانتخابية قد بدات . وهاهم اعضاء « القافلة » يجلسون الى مائدة فى انتظار الاجابة على اى اسئلة .

انهم الدكتور يوسف والى ، الأمين العام للحزب الوطنى ، والدكتور محمد على محجوب ، وزير الاوقاف ، والدكتور محمود شريف ، وزير الادارة المحلية ، والدكتور عبدالمنعم عمارة ، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

الواضح انه اجتماع ضيق .. يسبق الاجتماع الشعبى مع شباب الفيوم

الدكتور يوسف والى يجيب على اسئلتى بهدوء شديد وهو - واعضاء قافلة الحوار - تسيطر عليهم حالة من النشاط والديناميكية .. كما انهم متحفزون للرد على اى سؤال ، ويبذلون جهدا واضحا للاقناع .

اثار اهتمامى ما قاله لى الدكتور والى عن نوع الاسئلة التى يسمعها من الشباب فى جولاته وهى :

موضوع الأسرى المصريين الذين قتلهم الجنود الاسرائيليون فى حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ وما الذى ستفعله الحكومة ازاء هذه القضية ، وماهى احتمالات تاثر مياه النيل بالمشكلات القائمة الآن مع السودان ، وموضوع السوق الشرق اوسطيه ، ومأساة البوسنة ، ومسار المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

●●●

الاسئلة كثيرة عن الانتخابات والموقف من الأحزاب السياسية الأخرى . ومحور اسئلتى يدور حول امكانية التنسيق مع الأحزاب السياسية المناوئة للارهاب .

ولكن الدكتور والى ينفى حدوث اجتماعات مع الاحزاب الاخرى ، وينفى وجود اى اتفاقات مع اى حزب ، وهو لايمانع فى التنسيق مع كل الأحزاب ، ولكنه كحزب سياسى - الحزب الوطنى - يريد كل مقاعد مجلس الشعب .

وعندما قلت للدكتور والى ان الحزب الوطنى لايجدد نفسه ، ولايضطلع بدوره ، وليس له اثر واضح فى الشارع .. والمكتب السياسى لايعقد اية اجتماعات .. قال : « المشكلة انك لست معنا لكى تتابع ما يجرى . ولكن يكفى ان اذكر لك انه عندما زار رئيس الحزب الديمقراطى الامريكى .. مصر ، قال لنا ان حزبه لاينشط الا خلال فترة الانتخابات فقط .. اما نحن - الحزب الوطنى - فلابد انك تتذكر يوم اضراب قوات الأمن المركزى .. كانت الدولة بدون شرطة لمدة يومين . من الذى امسك بزمام الموقف فى القاهرة ؟ ومن الذى وضع نظاما فى المدينة ؟؟ انه الحزب الوطنى .

ولكن .. كيف يؤثر الحزب الوطنى فى مجريات الأمور الآن ؟

لم ينفد صبر الدكتور والى ، حتى الآن ، وهو يجيب قائلا :

الحزب وعاء يشمل الوسط واليمين واليسار . وهناك قمم فكرية وثقافية فى اللجان النوعية الحزبية الثمانية عشرة عندنا وعقب كل اجتماع لأى لجنة من هذه اللجان المتخصصة يرفع للرئيس تقرير عما دار فيها من مناقشات وطرح من افكار وهذه اللجان هى التى دفعت الدكتور على لطفى الى منصب رئيس الوزراء بعد أن وجه انتقادات لوزارة الدكتور فؤاد محيى الدين .. وهذه اللجان هى مطبخ الحزب .

وتحدثت مع الدكتور والى عن الانتقادات الموجهة الى الحزب الوطنى والتى تدور حول عدم وجود ديمقراطية فى داخله وانه يضيق بالنقد . قال :

« حزبنا هو الوحيد الذى اجرى انتخابات من القاعدة الى القمة . اما الاحزاب الأخرى فانها ذات طابع عائلى » . وبهذه المناسبة فاننى اؤكد لك انه سيكون هناك تمثيل للشباب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة والمجالس المحلية .

اما عن النقد .. فأنه لم يحدث فى مصر من قبل ان وجدت حرية نقد للحاكم كما يحدث الآن . وهناك تجاوزات كثيرة . ولكننا لانتوقف عندها . لقد قالوا عنى اننى وزير الكانتالوب ، وقالوا عن الدكتور محمد على محجوب انه الوزير المبتسم دائما ، كما تعرض الدكتور محجوب لحملات صحفية ضارية .... » .

ولكن .. ما معنى ان يقول الدكتور والى انه يريد اصوات الفلاحين ؟

انه يجيب بصراحة قائلا : « هل تتوقع أن تلغى الحكومة التوريد الاجبارى من جانب الفلاحين لأربعة عشر محصولا .. ثم لانحصل على اصوات الفلاحين فى الانتخابات ؟» .

ولكنك يادكتور والى تؤكد على شعارات عامة للحزب الوطنى فى الانتخابات ، وهى نفس الشعارات : التنمية والديمقراطية والاستقرار .. ماذا عن البرنامج الانتخابى الشامل ؟ الناخبون يريدون ان يعرفوا موقفكم من هذا الارتفاع المستمر فى اسعار السلع الضرورية ، ويريدون ان يعرفوا ما اذا كنتم ستقفون الى جانب قانون جديد يعطى لملاك العقارات الحق فى القاء المستأجرين الى قارعة الطريق ؟

هنا يقول الدكتور والى . « معك حق . والحزب لا يكره كلمة برنامج كما تعتقد .. فالحزب سيتقدم ببرنامج تفصيلى يتعلق بالقضايا التى تهم المواطنين مباشرة ، وسوف تتشكل فى الحزب مجموعه تتولى اعداد هذا البرنامج المفصل » .

موضوعات كثيرة تطرق اليها الحوار مع الدكتور والى : تقييم اعضاء مجلس الشعب .. وقواعد هذا التقييم .. وازمة الاسمدة وقراره بفصل اربعة من كبار مسئولى بنك التنمية والائتمان الزراعى لتورطهم فى بيع الاسمنت ، فى السوق السوداء ... وحالة محصول القطن هذا العام ، وخطوات الاكتفاء الذاتى من القمح ...

غير ان الحوار مع الأمين العام للحزب الوطنى يحتاج الى جلسات عديدة والى اسئلة اكثر ..

موعد مع التقدم

الدكتور محمود شريف ، وزير الادارة المحلية ، يعلق امالا كبارا على تقريب الموعد الذى لاتستورد فيه مصر



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

قمحا .. خاصة ان الحكومات الخارجية سوف تكف ، خلال سبع سنوات ، عن دعم القمح . ومعنى ذلك ارتفاع اسعاره .

والدكتور محمود شريف يعلق اماله ايضا على التنمية الريفية التى تعنى ان تكون القرى المصرية على مستوى عمرانى واجتماعى واقتصادى يؤهل مصر للقرن الحادى والعشرين .

والتنمية العمرانية - فى راى الدكتور شريف - تستهدف تحويل الريف المصرى الى مكان يحب الناس ان يذهبوا اليه ويعيشوا فيه . وهذا يعنى انه لابد من بيئة نظيفة صحية ، وقرى مخططة ، مبانيها جميلة ، وتحتوى على مياه شرب نقية وصرف صحى وكهرباء .. واشجار والتنمية الاجتماعية - فى مفهوم الدكتور شريف/- هى توفير مكان لكل طفل فى المدرسة ، ومكان لعلاج كل مواطن ، ومسجد وكنيسة ، ومركز للشباب يؤدى كل المتطلبات الثقافية والرياضية والترفيهية للشباب .

اما التنمية الاقتصادية ، فهى التى تحقق زيادة فى دخل كل فرد ، وتكفل فرصه عمل لكل من لاعمل له .

وجهة نظر الدكتور شريف ، واضحة كل الوضوح ، ولامجال معها للتردد .

ذلك انه لن تتحقق تنمية اذا تقدمت المدينة وتخلفت القرية . بل ينبغى ان يكون الريف قاعدة للتقدم القومى كله . فالتنمية والتقدم يجب ان يتحققا على اكتاف القرية . والنهضة المصرية تبدأ من القرية المصرية .

والدكتور شريف يعرف قضيته ويضطلع بمهمته ويؤمن بها ويتقن كيفية ادائها ويسير نحو الهدف بخطى ثابته وواثقة .

وعندما توجهنا الى السرادق ، لحضور الاجتماع الشعبى ، وقف شاب متحمس ليهتف .. اثناء كلمة الدكتور شريف ، قائلا « لا مكان للمعارضة فى الفيوم » . وتصدى له الدكتور شريف معترضا بقوة : « بل ، اننا نريد المعارضة - نريدها » .

هل نهرب ؟

الدكتور محمد على محجوب ، وزير الأوقاف ، يمضى قدما فى خطة ضم المساجد الأهلية الى الوزارة . ويؤكد ان هناك دعاوى ظالمة ومظلمة للنيل من استقرار هذا البلد .. دعاوى تستهدف ضربه وضرب شبابه .. وهناك قوى خارجية تعبث بفكر هذا الشباب .

ويدعو الدكتور محجوب .. الشباب الى تطهير صفوفه ممن اندسوا بينهم من حملة الفكر الدينى « المغشوش والمدمر » الذى ليس له سند دينى او شرعى وكان لابد ان يتطرق الدكتور محجوب لمؤتمر بكين .

ويتساءل الدكتور محجوب متعجبا : « بالأمس اتهمت مصر بانها دولة كافرة .. واليوم يفتحون ملف مؤتمر المراة فى بكين الذى دعت اليه منظمة عالمية جمعت اليه العالم كله .. فهل نتصور انه كان على مصر ان تنعزل ؟» ويعود الدكتور محجوب الى التساؤل : « حين تذهب مصر بوفد رفيع المستوى ليعلن الالتزام الكامل ، فى مجال الأسرة ، بما نادت به رسالات السماء والقيم السماوية وقيم المجتمع المصرى .. ماذا فى ذلك ، وهل كان علينا ان نقاطع ونهرب من مؤتمر بكين ؟» .

كل التحديات

سألنى الدكتور عبدالمنعم عمارة ، رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، قائلا : « لماذا لاتحضر الى مقر المجلس الاعلى .. لتجد الاجابة على كل اسئلتك ؟ » وكان ردى « اننى لست من خبراء النشاط الرياضى ، وخاصة كرة القدم » .

قال الدكتور عمارة « العكس هو الصحيح ، فان المهم عندى الان ليس كرة القدم ، وانما تدريب الشباب وخلق كوادر سياسية قادرة على قيادة هذا الوطن فى السنين القادمة ، ومن هنا الحرص على أعطاء المعلومات للشباب ، وخاصة المعلومات الجديدة والثقافة السياسية وتحريك المياه الراكدة عن طريق الحوار » .

وفهمت من الدكتور عمارة انه يريد تحويل اللقاءات الشبابية بالمؤتمرات والمعسكرات والدورات الرياضية الى مجال للحوار بين الشباب والقيادات

وخطر لى ان ذلك كله رائع بشرط ان يكون الحوار .. حوارا حقيقيا تندلع من خلاله شرارات من الافكار الخلاقة والطليقة والمبدعة ..

واذا كان الدكتور عمارة يعتبر - كما يقول - ان الشباب هم اصحاب الحق فى تحديد صورة القرن الحادى والعشرين بكل ما تحمله من تحديات : تحدى المعرفة والمعلومات والثورة التكنولوجية وتحدى التنمية وكل انواع التحديات الاخرى ... فان الحوار الحقيقى الخصب هو المطلوب قبل أى شىء أخر .



د . نعمان جمعة

الوفد يخوض الإنتخابات فى الدوائر السهلة لن نرشح المطرودين من الحزب الوطنى



د. نعمان جمعة

طالب الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد بالإشراف الدولى على إنتخابات مجلس الشعب لمنع التزوير . واكد إعتزام الحزب خوض الانتخابات فى الدوائر التى لا يوجد بها مشاكل

ونفى ان يكون حزب الوفد بوابة لدخول المطرودين من الحزب الوطنى لترشيحهم فى الانتخابات القادمة واكد التزام الحزب بترشيح الوفديين فقط . واشار إلى انه سيتم الإعلان رسميا عن اسماء المرشحين ، عقب إنتهاء المشاكل الخاصة باعداد قائمة المرشحين فى لجنة القاهرة . التى اعدت قائمة باسماء مرشحيها وأرسلتها إلى فؤاد سراج الدين رئيس الحزب . ويتم مراجعتها حاليا من خلال لجنة تم تشكيلها لحسم بعض المشاكل الخاصة بعدد من المرشحين فى بعض الدوائر وأعلن جمعة إعتزام رئيس الحزب حل الخلافات فى ترشيحات لجنة القاهرة فى حالة فشل اللجنة فى التوصل إلى حل بشأنها جاء ذلك فى الندوة الاسبوعية التى عقدها الدكتور نعمان فى مقر الحزب بالدقى الاسبوع الماضى .

وأعلن فى نهاية ندوته بانه قرر ترشيح نفسه فى دائرة إمبابة ، لأنها دائرة « شديدة » وبها كل نوعيات العمل السياسى والاجتماعى من مختلف الاحزاب والقوى السياسية . واكد رفضه ترشيح نفسه فى دائرة قصر النيل حتى لايغضب منه رئيس الحزب ، ولايضعه فى موقف حرج مع اخيه ياسين سراج الدين الذى إختار هذه الدائرة ليرشح نفسه فيها .



المصدر : السياسى المصرى
التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطب الناصرى فريد عبدالكريم : الناصريون المستقلون

سيدخلون الانتخابات تحت راية الحزب الناصرى

فى حوار صرح مع « السياسى المصرى » .. اكد القطب الناصرى فريد عبدالكريم ترشيح عدد من الناصريين الموالين له تحت راية الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى إنتخابات مجلس الشعب القادمة . ورفض ترشيحهم تحت راية احزاب اخرى .

واكد عجز قادة الحزب عن طرح الفكر الناصرى وإقناع الجماهير به ووصف المرشحين ، الذين يستخدمون اموالهم فى شراء اصوات الناخبين ، بالعجز والافلاس

اجرى الحوار :
فيصل مصطفى

تنافس الناصرين مرفوض

■■ المرشحون الناصريون الموالين لكم هل سيدخلون انتخابات مجلس الشعب القادمة .. تحت إسم الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ام سيدخلونها بوصفهم ناصريين مستقلين .. ام تحت احزاب اخرى ؟

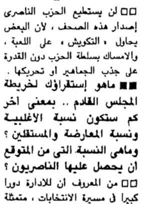
□□ ليس هناك حزب ناصرى إلا الحزب الديمقراطى العربى الناصرى . فكل إنسان يريد ان يخوض الانتخابات تحت راية الحزب فهو وشأنه .. أو يريد ان يخوضها مستقلا ، معتمدا على جهده وشعبيته فى بلده فهو وشأنه ايضا . المهم فى النهاية سيضيف نجاحه رصيدا جديدا للناصريين . لكنى ارفض قيام ناصرى بترشيح نفسه ضد ناصرى اخر او ترشيح نفسه تحت راية حزب أخر غير الحزب العربى الديمقراطى الناصرى من هنا لايوجد شىء إسمه طلعت حرب أو عابدين !

■■ طرحت اسماء مرشحين بالفعل وهم ، محمد عقل (دقهلية) ومتولى النمرسى (شبرا) وعبدالنبى حامد (الحوامدية) وطارق النجدى (المحلة) وعادل عبدالرشيد (المنيا) فى مواجهة عدد من مرشحى طلعت حرب .. فما هو رأيك ؟

□□ لا اوافق على أن يقوم مرشح ناصرى مستقلا كان او تحت راية الحزب بمنافسة مرشح ناصرى اخر .

■■ ماتعليقك حول ما تردد





فريد عبد الكريم

ويشاع حول الإتفاق الذى تم بين الحزب الوطنى والناصرى على ثلاثة مقاعد فى المجلس ، إلا أن الناصرى رفض ذلك ، وطالب بعشرة مقاعد ؟

□□ هذه فضيحة .. إنهم يشترون « كورس » أو « كومبارس » وبالتالى لايستطيعون إصدار قرار أو منع قرار .

تكتيك ناصرى

■■ **هل صدور صحف ناصرية مثل « ٢٣ يوليو » و« الموقف العربى » قبل إنتخابات مجلس الشعب ، يعتبر تكتيكا ناصريا إعلاميا فى مواجهة الاعلام القومى ؟**

□□ لن يستطيع الحزب الناصرى إصدار هذه الصحف ، لأن البعض يحاول « التكويش » على اللعبة ، والامساك بسلطة الحزب دون القدرة على جذب الجماهير أو تحريكها .

■■ **ماهو إستقراؤك لخريطة المجلس القادم .. بمعنى آخر كم ستكون نسبة الأغلبية ونسبة المعارضة والمستقلين ؟ وماهى النسبة التى من المتوقع أن يحصل عليها الناصريون ؟**

□□ من المعروف أن للادارة دورا كبيرا فى مسيرة الانتخابات ، متمثلة فى وزارتى الداخلية والحكم المحلى والمحافظين وبالتالى فنحن لانتوقع أن يخرج من بين المرشحين من المعارضة من لم تسمح لهم الحكومة بالفوز ، مما سيؤدى إلى إفتقاد الناس لقيمة مجلس الشعب . وعلينا إذا كنا نريد الاصلاح أن نتصدى لمحاولات التزوير وإذا ظل الحال على ماهو عليه .. فلن يعترف المفكرون السياسيون بنتائج هذه الانتخابات ، ولن يمنحوها الشرعية .

■■ **ماهى مميزات المرشح الذى يصلح للترشيح من وجهة نظركم ؟**

□□ أن يكون المرشح شجاعا ، ينطق بما يؤمن به وبما يمليه عليه ضميره دون خوف ودون مصلحة ذاتية له .

■■ **كيف ترى صورة النائب فى البرلمان الجديد ؟**

□□ فى الواقع انه لاقيمة لأى نائب لايستطيع تحديد موقفه من القرار الذى يصدر عن مجلس الشعب ، حيث أن هذه القرارات تصدر عن القيادة السياسية . ويقوم النواب بتنفيذها بدون تردد ، اللهم إلا قلة قليلة وبالتالى فإن نائب الحزب الحاكم والنائب المعارض ليس فى قدرته فرض قرار لصالح الشعب وعليك أن ترجع إلى قانون الصحافة والقانون ٢٠٣ ، ٢٣٠ وغيرها من القوانين التى تسلق سلقا .

اعترضت ولم أسافر

■■ **لماذا لم تسافر إلى ليبيا لرئاسة الحوار القومى وحضور إحتفالات الفاتح من سبتمبر ؟**

□□ لم أسافر إلى ليبيا إحتجاجا على ا تصريحات العقيد معمر القذافى الأخيرة ، الخاصة بقضية البوسنة والهرسك ، والتى ألحقت ضررا بالغا بالأمة العربية والعالم الإسلامى ،



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين الحزب بقنا يطالب بإنقاذ قرية «أبنود» ..

ومرشح نجع حمادى يحذر من استمرار فرض ضريبة المبيعات على العسل الأسود

كتب عصام هادى :

انتقد كريم نصر الدين امين الحزب بمحافظة قنا الإهمال الحكومى لقرية «ابنود» وتدهور الخدمات الضرورية بها الى ادنى مستوى رغم كثافتها السكانية الكبيرة مشيرا الى ان القرية تعانى نقصا فى خطوط التليفونات رغم تغيير السنترال اليدوى بها الى سنترال الى !! كما تفتقد القرية المدارس الصناعية والزراعية والتجارية رغم تبرع الأهالى بعدة الاف لبنائها غير ان الحكومة لم تسهم بحصة لبناء هذه المدارس.

اضاف امين الحزب ان قرية «ابنود» تعانى ايضا عدم وجود المياه الصالحة للاستهلاك الآدمى وعدم رصف شوارعها وعدم وجود وحدة اطفاء حريق بها وانتشار عمليات السرقة بالإكراه والسطو المسلح على منازل الأهالى وانعدام الخدمات الصحية بها.

ناشد كريم نصر الدين المسئولين بالمحافظة بسرعة انقاذ ما يزيد على ثلاثين الف مواطن يعيشون فى «ابنود».

من ناحية اخرى هاجم فرج الله عبد الحميد سالم مرشح الحزب فى نجع حمادى بالمحافظة تطبيق ضريبة المبيعات على العصارات التى تنتج العسل الأسود رغم استثناء السلع الغذائية من هذه الضريبة مما هدد بوقف العصارات فى مراكز ابو تشت ونجع حمادى وفرشوط عن العمل وبعضها توقف فعلا بعد فرض ضريبة الـ ١٠٪ على الانتاج رغم ان هذه العصارات لا تحقق ربحا يساوى هذه النسبة وكانت النتيجة انضمام اكثر من خمسة الاف عامل بهذه العصارات الى طابور العاطلين !!

اكد فرج الله سليمان ان الأهالى تقدموا بالعديد من الشكاوى الى المسئولين لوقف العمل بهذه الضريبة ولكنهم بدلا من وقفها استغلوا اميتهم واجبروهم على التسجيل فى دفاتر توريد هذه الضريبة بحد ادنى (٥٤) الف جنيه عن كل عصارة وهو الحد الأدنى للضريبة رغم ان هذا المبلغ لا تحققه اى عصارة !!

وناشد فرج الله المسئولين بوزارة المالية ضرورة الغاء هذه الضريبة على انتاج العسل الاسود اسوة بباقى السلع الغذائية المعفاة من الضريبة.

من ناحية أخرى طالب فرج الله بحل المشاكل التى يتعرض لها مزارعو الأراضى الصحراوية نتيجة ارتفاع ثمن الكيروسين المستخدم فى تشغيل الآلات الزراعية.



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

بعد التحية

نحن نؤكد ان خريف هذا العام سيكون حافلا وساخنا فيه ستجرى إنتخابات مجلس الشعب لدورة تمتد لنهاية هذا القرن وهى ليست كاية إنتخابات سبقتها فجميع الاحزاب ستخوض الإنتخابات بكل إمكاناتها، وستحارب فيها بكل اسلحتها الشرعية طبعا وبعد إجراء الانتخابات ستقدم الوزارة إستقالتها، وكذلك المحافظون اعمالاً لحكم الدستور، ورايى ان تغييرات جذرية ستحدث فى المفاهيم وفى السياسات مما يتطلب اجهزة تنفيذية جديدة وسيكون امام مجلس الشعب الجديد - الذى نرجو أن تدخله وجوه شابة وقادرة ومتمكنة - قوانين هامة كقانون الاسكان وقانون الصحافة وقانون منع الاحتكار وغيرها مما تم تاجيله لحين إنتخاب هذا المجلس الجديد.

الدكتور عاطف صدقى

فى هذا الخريف الساخن سيتم إعداد قانون الصحافة الذى سياخذ نقاشا طويلا وهاما بين اللجنة الرسمية واللجان الشعبية وعلى راسها لجان نقابة الصحفيين التى تعد قانونا نموذجيا يقبل به جموع الصحفيين ويكون امام اللجنة الرسمية التى شكلتها الدولة وبمناسبة الحديث عن الصحافة فلقد نفى سيادة الرئيس فى احاديث صحفية مختلفة فكرة - خصخصة الصحافة القومية - وهو على حق فى هذا وربما يكون فى قانون الصحافة الجديد بعض الحلول لملكية هذه المؤسسات ولقد شكا رؤساء المؤسسات الصحفية للسيد الرئيس فى إجتماعاتهم المختلفة مع سيادته من إختلال الهياكل التمويلية لاكثرية هذه المؤسسات ولقد طلب سيادته من الوزير الاستاذ صفوت الشريف إيجاد حلول لهذه المشاكل وعلى وجه السرعة، وفى إجتماع تم منذ شهور مع رئيس الوزراء ورؤساء المؤسسات الصحفية تم تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور الجنزورى لايجاد حلول جذرية لهذه المشاكل واجتمعت اللجنة ودرست وعلمنا انها وجدت الحلول ولكن شيئا لم ينفذ، وعلا صراخ هذه المؤسسات وما من مجيب، وصحافة مصر الرائدة فى المنطقة العربية والموجهة لاحداث هذه المنطقة، ذات الجذور الضاربة منذ مئات السنين فيها اعظم الكتاب وامهر الصحفيين، واشهر الرسامين.

صحافة مصر درع الشعب والقوة الضاربة لنظام الحكم، لايصح ان تؤخذ شكواها ومطالبها بمثل هذا التاجيل والتسويف وإذا كنا نقول ان الجريدة بالنسبة للشعب مثل رغيف الخبز فلماذا إذن لا تاخذ الوزارة الأمر بجدية اكبر إن صحافة العالم العربى ولانقول الاجنبى اخذت فى ميادين الطباعة باحدث تكنولوجيا ظهرت فى العالم، ونحن مازلنا نلهث وراء هذا التقدم مع اننا نملك القوة البشرية القادرة والمقتدرة.

لقد اعطى الرئيس تعليماته وتوجيهاته فماذا بقى يا سيادة رئيس الوزراء !!

محمد صبحى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

زعماء الإخوان أمام القضاء العسكرى لأول مرة منذ ٣٠ عاما

الهضيبى يتهم الحكومة بمحاولة التأثير على الانتخابات



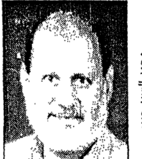
المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

كتب سعيد فرج وكمال ريان:

اكدت مصادر قضائية امس ان نحو ٤٥ من زعماء جماعة الاخوان المسلمين سيحاكمون عسكريا لانتمائهم الى جماعة محظورة ومخالفات اخرى لا تتعلق بالعنف وتعد هذه اول محاكمة جماعية لأعضاء الاخوان منذ عام ١٩٦٥ كما انها المرة الاولى التى تحال فيها قضية سياسية الى محكمة عسكرية منذ عشرات السنين. ومن بين قادة الاخوان الذين تضمهم القضية عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الاطباء وابراهيم الزعفرانى امين عام النقابة بالاسكندرية والدكتور محمد السيد حبيب الاستاذ بجامعة اسيوط ومحمد خيرت الشاطر احد اعضاء مجلس شورى الاخوان. وقد تسلمت ادارة المدعى العام العسكرى ظهر امس ملف التحقيقات مع المتهمين واحراز القضية من نيابة أمن الدولة العليا. ومن المقرر ان يقوم المدعى العسكرى باصدار قرار الاتهام فى القضية خلال اعات. وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت قيادات الاخوان خلال شهر فبراير الماضى واتهمتهم بتكوين مجلس شورى لجماعة محظورة والتخطيط لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة على اعتبار انه لا يحق لأعضاء الاخوان خوض الانتخابات وباسم الجماعة. وأعرب مأمون الهضيبى المتحدث باسم الاخوان


محمد السيد حبيب


عصام العريان

المسلمين عن دهشته للقرار الرئاسى بتحويل اعضاء الجماعة الى القضاء العسكرى وقال: إن هذه الاجراءات تهدف الى تعطيل حركة الديمقراطية والتأثير على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والتى ستجرى فى نوفمبر القادم.

وطلب الهضيبى فى تصريح للأحرار مقابلة الرئيس مبارك او وزير الداخلية لبحث جميع القضايا ومعرفة حقيقة الوضع وأشار المتحدث باسم الاخوان مجددا الى التزام الجماعة بمبادئ الديمقراطية واحترام الدستور موضحا ان عددا من المحالين الى القضاء العسكرى كانوا اعضاء فى مجلس الشعب واقسموا على احترام الدستور والقانون. واوضح الهضيبى ان مسألة الانتخابات امرها متروك للأفراد وليس هناك حجر قانونى على احد فى دخولها وان الاخوان ملتزمون بالدفاع عن انفسهم بالوسائل القانونية فى مواجهة اجراءات الحكومة من جانب اخر وصف المستشار يحيى الرفاعى رئيس نادى القضاة الاسبق هذا الاجراء بانه جريمة دستورية. وقال الرفاعى فى تصريحات للأحرار: إن احالة المتهمين الاخوان الى القضاء العسكرى امر يتعارض مع ابسط مبادئ الديمقراطية والحريات خاصة ان جهات الأمن ومصادر التحقيق لم تنسب الى المتهمين اى تعامل بالقوة او احراز سلاح بل مجرد تهمة التغلغل وسط الجماهير وهو حق دستورى مقرر للكافة وحذر الرفاعى من ان يكون اتخاذ هذا الاجراء مع الاخوان مقدمة لاتخاذ اجراءات مماثلة مع الاحزاب الاخرى خاصة بعد ان حكم مجلس الدولة بمشروعية اغراض جماعة الاخوان ومشروعية وسائلها. كما أكد ان اعتبارات النظام العام نفسها تستوجب اطلاق الحريات وليس مصادرتها مؤكدا ان الاجراء الحكومى يرمى الى التأثير على مسار الانتخابات المقبلة. وكانت الحكومة قد احالت مئات من المتشددين الاسلاميين الى المحاكم العسكرية منذ ٩٣ إلا ان اغلبهم كان متهما بارتكاب عمليات عنف ومن المقرر ان تبدأ محاكمة الاخوان امام القضاء العسكرى خلال هذا الاسبوع.

وفى وقت لاحق اصدر اتحاد الاطباء العرب بيانا ندد فيه باحالة القضية الى القضاء العسكرى وقال ان الاتحاد يستنكر احالة اصحاب الفكر والوطنية والشرفاء الى المحاكم العسكرية بهدف البطش بهم.

كما ابدى البيان اسفه لاستخدام احد فروع القوات المسلحة فى مثل هذه الخصومات السياسية واهاب بالرئيس التدخل لمنع اتمام المحاكمة والافراج عن خمسة



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

من الاطباء المحبوسين على ذمة القضية وطالب المنظمات الطبية فى العالم بالتدخل لدى الحكومة المصرية لوقف هذه الاجراءات.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

ابرزهم عصام العريان وعددهم قد يزيد على مئة

إحالة قادة «الاخوان المسلمين» على القضاء العسكري المصري للمرة الأولى منذ محاكمة سيد قطب

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ دخلت المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة الاخوان المسلمين المحظورة مرحلة خطيرة، اذ اصدر الرئيس حسني مبارك، امس، قراراً باحالة قضية اتهم فيها عدد من قادة «الاخوان» على القضاء العسكري لمحاكمتهم امام محكمة عسكرية. وخول القرار الجهات المسؤولة سلطة احالة اي قضايا اخرى يتهم فيها اعضاء في الجماعة على القضاء العسكري. ويعني هذا القرار ما يزيد على مئة متهم، على راسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لمجلس نقابة الاطباء.

وتعد هذه المرة الاولى التي يحال فيها اي من المنتمين الى جماعة الاخوان المسلمين على القضاء العسكري منذ عام ١٩٦٥، عندما اصدرت محكمة الدجوى في ٢٩ اب (اغسطس) عام ١٩٦٦ حكما باعدام القيادي الاخواني سيد قطب الذي تعد كتبه مرجعاً رئيسياً للجماعات الدينية التي تمارس العنف، وخصوصاً «الجماعة الاسلامية» و«جماعة الجهاد».

وعلمت «الحياة» ان القضية التي تناولها قرار الرئيس مبارك، وهي تحمل الرقم ٩٥/١٣٦، تضم قضايا اخرى اتهم فيها عناصر من الاخوان وهي: قضية «تنظيم سلسبيل»، وقضية عرفت باسم «ملحق قضية سلسبيل»، وقضية لجنة الاغاثة الانسانية.

وقالت مصادر مطلعة ان القضية الرئيسية تنقسم الى قسمين الاول يضم مجموعة الدكتور عصام العريان وعددهم ٢٩ متهما تم القبض عليهم في كانون الثاني (يناير) الماضي، والثاني يضم مجموعة محمد خيرت سعد الشاطر وتضم ١٩ متهما، واشارت الى ان القضايا الاخرى تتضمن وقائع تحتم ضمها اليها. وذكرت المصادر أن المتهمين الذين سيحالون على القضاء العسكري يزيد عددهم على مئة متهم، وفي حال ضم العناصر المفرج عنها يصل العدد الى ١٢٠ متهما. وتسلم المدعي العام العسكري، حتى مساء امس، ملفات ٣١ متهما هم: عصام الدين محمد حسين العريان ومحمد سلامة محمد ابو المكارم، ومحمد عبده ابراهيم علي، ومحمد احمد عبدالغني حسانين، واحمد محمود محمد ابراهيم، ومحمد عوض عبدالعزيز رمضان، ومحمد بيومي حسين، وابراهيم خليل الزعفراني، ومحمد علي بشر، ومحمد طه احمد محمد، ورزق عبدالرشيد رزق يونس، واحمد محمد فرج عثمان، ومحمود علي عبدالحكيم الكيال، ومحمد سيد حبيب، والسيد عبدالمقصود عسكر، وعبدالرحمن عبدالفتاح عبدالله محمد، ورشاد نجم الدين عبدالرحيم، وحسن ابراهيم الجمل، ومحمد خيرت سعد الشاطر، ونبيل يوسف حجازي عزام، ومحمد عبداللطيف طلعت، ومحمد عبدالعزيز الصروي، والسيد نزيلي محمد العوضي، ومحمد حسين محمد حسين، وطلعت محمد الشناوي، ومحمد فؤاد عبدالمجيد

احمد، وامين احمد سعد، وعلي حسن الدالي، وعاشور سليمان عبدالباري غانم، وعيسى عبدالعليم عبدالحميد عبدالعال.

واستغرب المستشار مامون الهضيبي، احد اقطاب «الاخوان»، التطورات الاخيرة وقال لـ «الحياة»: «المسالة هذه المرة واضحة تماماً ولا تحتاج الى اجتهادات، إذ احيل الاخوان على القضاء العسكري لمجرد انهم يعتنقون فكر الاخوان المسلمين، وكما في كل مرة لا توجد ادعاءات بممارسة العنف او قلب نظام الحكم او اتصالات وتنسيق مع جبهة الترابي وهي التهم التي اعتدنا عليها مرارا».

واعتبر ان القرار اراح الحكومة من مهمة النظر في تجديد حبس المتهمين من الاخوان في كل فترة، وقال «في القضاء العسكري لا يكون هناك تجديد حبس او غيره، كما تسقط كل امكانات الدفع بعدم الدستورية، كما هي الحال امام القضاء المدني»، مؤكدا أن اعتبار «الاخوان» جماعة غير شرعية «مسالة فيها كلام كثير وخاضعة للطعون امام القضاء المدني».

واضاف: «ما حدث اخيرا دليل على الديموقراطية التي ترغب الحكومة في تطبيقها في مصر قبل الانتخابات البرلمانية وعلى كل من يرغب في ترشيح نفسه للانتخابات ان يعرف انه معرض للاحالة على القضاء العسكري»، واستدرك: «مع ذلك نحن لن نمنع احدا من خوض الانتخابات فهي ستجري بالنظام الفردي وكل شخص سواء من الاخوان او غيرهم حر في ترشيح نفسه».

ورأى مراقبون ان احالة قادة الاخوان على المحكمة العسكرية للمرة الأولى منذ ٣٠ عاما تقريبا يعد ضربة شديدة تتعرض لها الجماعة قبل الانتخابات وتمثل ذروة للتصعيد الحكومي ضد الجماعة. لكن مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين من «الاخوان» اكدت ان مذكرة ستقدم الى المدعي العام العسكري، الذي باشر التحقيقات مع المتهمين امس، تؤكد ان الجماعة علنية وغير سرية وان مواقفها معلن ولا تلجا الى العمل السري مثل التنظيمات الدينية الاخرى التي تتصارع مع الحكومة. واوضحت المصادر ان المذكرة ستشير الى ان مواد قانون الارهاب لا تنطبق على المتهمين في القضية، اذ ان بعضهم تم القبض عليهم قبل عام من اقرار القانون المذكور، وان قرار القبض عليهم يعود الى اسباب سياسية وليس لاسباب قانونية او قضائية. ولمحت المصادر الى ان هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية تدرس التقدم بطعن الى المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الجمهوري بإحالة قضايا الاخوان على المحكمة العسكرية، استنادا الى الحكم الذي اصدرته المحكمة نفسها سابقاً، وقضى بالغاء قرار جمهوري كان صدر وتضمن احالة القضية الرقم ٨٦/٤١٢ (حصر امن دولة عليا) على القضاء العسكري، وكان متهما فيها عدد من اعضاء تنظيم الجماعة على راسهم محمد احمد السمن.

وفي وقت لاحق مساء امس اصدر المدعي العام العسكري قرارا بتمديد حبس الدكتور عصام العريان و٧ آخرين من الاخوان متهمين في القضية الرقم ٩٥/١٣٦ لمدة ٤٥ يوما على ذمة التحقيق. وكان من المقرر النظر في تمديد حبس العريان والسبعة الاخرين امام محكمة جنايات شرق القاهرة الا ان احالة القضية على القضاء العسكري اتاحت للمدعي العسكري اصدار القرار بدلا من المحكمة.

يذكر ان نيابة امن الدولة العليا وجهت الى المتهمين في القضية اتهامات من بينها: «الانضمام الى جماعة سرية تهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، واستغلال بعض النقابات المهنية في تنفيذ مخططات التطرف والارهاب من خلال اجراء اتصالات وتنسيق مع ارهابيين يقيمون خارج مصر، وتقديم دعم مادي الى المتطرفين تحت ستار التكافل الاجتماعي، والاعداد لمخططات تهدف الى افشال التجربة الديموقراطية في مصر بالتحايل والالتفاف على المبادىء الاساسية للدستور، واجراء انتخابات سرية لمجلس شورى الجماعة في محافظات عدة»، وتضمنت ايضا اتهام الدكتور عصام العريان بحضور اجتماعات تنظيمية خارج مصر للتنظيم العالمي لـ «الاخوان»، تم ضبط اربعة محاضر لهذه الاجتماعات بينها وثيقة بخط يد العريان.



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

الترشيحات النهائية للحزب الوطنى تناقشها الأمانة العامة الأسبوع الحالى

كتب احمد عبدالحكم :

تعقد الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى هذا الأسبوع إجتماعا يتم خلاله استعراض الترشيحات النهائية الواردة من امانات الحزب بالمحافظات ...

علمت السياسى المصرى انه تم حسم معظم الخلافات التى نشبت فى عدد من المحافظات حول تسمية مرشحى الحزب بها .. وستبدأ الأمانة العامة للحزب فى إعداد تقريرها النهائى بأسماء المرشحين ودوائرهم .. ويتضمن التقرير السيرة الذاتية للمرشح وانجازاته والتزامه الحزبى ..

من ناحية اخرى سيتم تشكيل لجنة تضم وزراء الداخلية والعدل وشئون مجلسى الشعب والشورى بهدف وضع القواعد الخاصة بالعملية الانتخابية



د . يوسف والى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

خيار الفشل والنجاح

ليس هناك سوى خيارين ...هما الفشل والنجاح ...الحياة او الموت خيار توهج الحجر بكل ضوئه وحريقه ..او احتضار الرماد بكل انطفائه وانتهائه ..وكلاهما احلاهما (مر لقد انتهى اغسطس بحلوه ومره وانتكاساته .المهم فى هذا كله ان طريق النجاح محفوف بالمصاعب والاحقاد والنفوس الضعيفة كثيرة تحاول ان تقلل من شان الناجحين لانهم اعضاء بارزون فى حزب اعداء النجاح وهو حزب الشيطان.. والمصاعب ايضا كثيرة بعد النجاح وهى مرحلة الحفاظ عليه... اما الفشل فهو اريكة مريحة يستطيع ان يسترخى عليها اناس بعينهم فلابد ان تكون ثريا بعقلك وقلبك وعطائك ..لانهم من المسبوقين من الزمن الذى لم يخلف على وجوههم .سوى تجاعيد الفشل.. ومالهم وحال ميادين النجاح او الركض فى ميادين التفوق... ويظل الحرص على النجاح صعباً واذا لم يتحقق جميعه فمن المؤكد ان يكون هناك شرف المحاولة لمعانقة سنامه واحتضان وسامه ،على المرء ان يسعى الى الخير جهده.. وليس عليه ان تتم المطالب، فانا مثلا كان لى شرف المحاولة فى ترشيحات مجلس الشورى الدورة السابقة ولكنى لم أوفق هل هذا ينقص من قدرى؟ .. كلا والله انها كانت نعم المحاولة الناجحة بان عرفت عدوى من صديقى نعود الى ابنائك يانجوى الذين كانوا يقولون مالا يفعلون وباحساس صادق كنت أرى العذر فى اعينهم دون ان اخبرهم لان هذه سياسة لان الله سبحانه وتعالى خلق العين ويعلم ما هيتها ومدى دقتها ورقتها وحساسية انسجتها لمختلف المؤثرات وكافة العوامل التى تؤثر على سلامتها ...ومن اجل ذلك زود الله عز وجل العين بجهاز امنى على درجة كبيرة من الدقة والحساسية وعلى قدر عظيم من المقاومة والمواجهة وعلى مبلغ رائع من الحماية والوقاية وعلى مقدرة فائقة فى الذود والدفاع عنها ومما هو جدير بالذكر ان كل انسجة العين وملحقاتها تشارك بشكل او باخر فى حماية العين ووقايتها وعلى المحافظة على سلامتها من اى ضرر يلحق بها ليس فقط اثنا النوم ولكن فى اليقظة ايضا... ونحن يانجوى كالعين تماما حريصون كل الحرص ان شاء الله على النجاح فى انتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك لان المعارضة الان لها وقع كبير فى قلوب الناس لمصداقيتها فى كل الامور وموعدنا قريبا ان شاء الله عند فرز الاصوات التى ستنطق حتما بنجاح المعارضة.

حسن رشوان

حسنى رشوان - أمين الحزب بالقاهرة



رأى (وطنى)

انتخابات مجلس الشعب القادمة

اعلنت احزاب المعارضة الاساسية (الوفد) والعمل ، والاحرار ، والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، والحزب العربى الديمقراطى الناصرى) قرارها بخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة التى نتوقع ان تكون انتخابات ساخنة

ولاشك ان قرار احزاب المعارضة خوض الانتخابات والمشاركة فيها يعد امرا صائبا ، ويصحح الخطا الفادح الذى ارتكبته من قبل عندما قررت مقاطعة الانتخابات ، كاحتجاج على عدم وجود الضمانات الكافية وعدم الاستجابة لمطالبها بشان الانتخابات ، فقد عانت كثيرا بسبب قرارها غير المدروس ، وكانت هى نفسها الضحية الاولى لهذا القرار ، فلم تمثل فى مجلس الشعب ، وبالتالى اصبح وجودها هامشيا ، واتسمت ممارساتها السياسية بعدم الفعالية واصيبت فى مقتل لعدة سنوات .

وحسنا فعلت الحكومة عندما اعلنت ان الانتخابات القادمة ستكون ديمقراطية ونزيهة . ولعلنا يمكننا ان نطالبها بالمزيد من الاجراءات العملية التى يمكنها ان تسهم فى تعميق المشاركة الديمقراطية والوعى السياسى ، بان تخصص جزءا من برامج التليفزيون لالقاء الاضواء على الانتخابات القادمة واهميتها ، وعلى مواقف الاحزاب المختلفة من القضايا السياسية الأساسية داخليا وخارجيا ، وبيان اهمية التعددية السياسية فى البناء الديمقراطى للدولة ، ودعوة الجماهير بفئاتها المختلفة للتخلى عن سلبيتها بالمشاركة الواعية المخلصة .

ونرى ان تخصيص ربع ساعة يوميا - من الآن وحتى موعد الانتخابات - لكل حزب من الاحزاب المشاركة فى الانتخابات ليس كثير ، وعلينا الا نخاف من التجربة ، لأن ذلك يمكن الاحزاب المختلفة من ان تاخذ فرصتها فى مخاطبة قطاعات الراى العام المختلفة .

إن الامر جد خطير ، فالانتخابات القادمة سوف تحدد - إلى حد كبير - كثيرا من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية خلال السنوات القادمة وحتى بداية القرن القادم .. فإلى اين تقودنا انتخابات مجلس الشعب القادمة ؟ !



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

المرشد العام للاخوان المسلمين لا يعارض تأسيس حزب للأقباط

أبو النصر لـ "الحياة": لن نلجأ إلى العنف وسنطرح قريباً برنامجاً انتخابياً



⊡ القاهرة - من محمد صلاح:

■ طالب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة في مصر السيد محمد حامد ابو النصر الرئيس حسني مبارك باصدار تشريعات وتعليمات «تضمن نزاهة انتخابات» مجلس الشعب (البرلمان) المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واعتبر ان احالة عدد من اقطاب الجماعة على القضاء العسكري تهدف الى منعهم من المشاركة في الانتخابات او الترشيح لها، لكنه اكد ان «الاخوان» لن يقاطعوا الانتخابات.

واوضح في حديث الى «الحياة» أجري امس ان الجماعة بصدد اعداد برنامج انتخابي، واستبعد تنسيقاً كاملاً بين احزاب وقوى المعارضة السياسية في مواجهة الحزب الوطني الحاكم، لكنه اكد ان التحالف بين «الاخوان» وحزب العمل سيظل قائماً. ونفى ان يكون في نية «الاخوان» اللجوء إلى العنف في حال استمرار الضغوط الحكومية. ورحب بانشاء حزب للاقباط «إذا رغبوا في ذلك».

وهنا نص الأسئلة والاجوبة:

● هل تعتبر احالة مجموعة من المنتمين الى الإخوان على القضاء العسكري ذروة في التصعيد الحكومي ضد الجماعة؟

- هذه المجموعة مكثت في الاعتقال اكثر من ثمانية شهور اي انهم استنفدوا ما جاء به قانون الطوارئ، وما تضمنه قانون الإرهاب عن فترات الحبس الاحتياطي، والاعتقال، ومن ثم يتضح انه ليس هناك ما يبيح تمديد اعتقالهم، او حجزهم خلف الجدران، او يساعد على الحيلولة بينهم وبين الترشيح في الانتخابات او المشاركة فيها، ما يعني ان الحكومة لجأت إلى المحاكم العسكرية حيث لا تتوافر لهم الحقوق التي يكفلها القانون الطبيعي وفي الوقت نفسه يستمر حجزهم ويحال بينهم وبين المشاركة في الانتخابات او الترشيح لها.

● هل تتوقع ان تدفع الاجراءات الاخيرة شباب «الإخوان» الى انتهاج العنف؟

- نحرص على التزام السبل القانونية والدستورية والابتعاد كلياً عن العنف.

تشريعات

● الانتخابات صارت على الابواب واحزاب وقوى المعارضة تستعد. من وجهة نظر «الاخوان»، ماذا يجب على الحكومة ان تتخذه كي يطمئن «الاخوان» إلى سلامة الانتخابات؟

- سبق ان قدمت احزاب المعارضة والقوى السياسية طلبات الى السيد رئيس الجمهورية والى الوزارة لإصدار تشريعات وتعليمات لكفالة نزاهة الانتخابات، ومن أهم ما طالبنا به: التأكد من شخص الناخب او الناخبة بوثيقة تحمل الصورة والاسم تثبت بياناتها بكشف الناخبين فضلا عن توقيع او بصمة الناخب او الناخبة امام رئيس اللجنة، وأن يشرف على كل لجان الاقتراع احد رجال السلطة القضائية، والحق في استخدام وسائل الاعلام في شكل متكافئ وعدم استخدام مراكز الشرطة مقاراً للجان الانتخابية، وعدم تدخل المحافظين ورؤساء المدن وهم جميعاً من اعضاء الحزب الوطني في العملية الانتخابية، والغاء او وقف العمل بقانون الطوارئ الذي يمنع الاجتماعات العامة والتجول والاتصال بالناخبين او اصدار نشرات، ويستخدم لاعتقال الاعوان بل والمرشحين ايضاً. وبالنسبة الى الاخوان المسلمين فإن السلطات بدات في كانون الثاني (يناير) الماضي الزج باعداد غير قليلة من رموزهم في السجون، بادعاءات غالبيتها ملفقة وغير صحيحة وكلها مزاعم قديمة جداً لا تستدعي الحبس الاحتياطي.

● بدات الاحزاب والقوى السياسية تطرح برامجها الانتخابية عبر الصحف التي تصدرها. ما هو برنامج الاخوان المسلمين؟

- اصدرنا خلال العامين الماضيين بيانات مهمة تضمنت مواقفنا من النظام السياسي وتعدد الاحزاب والحياة النيابية، والمراة ووضعها في المجتمع وواجباتها وحقوقها السياسية والاجتماعية وتوليها الوظائف العامة ومشاركتها في الانتخابات كناخبة ونائبة. واوضحنا علاقتنا بمواطنينا الاقباط وبالمجتمع الدولي. ومعلوم ان الشريعة الاسلامية التي ندعو الى تطبيق احكامها تتضمن قواعد اساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل تقرير الزكاة والتكافل ومنع الربا والقمار وتاكيد العمل وحقوق العمال، وللإخوان مؤلفات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة منشورة، وكنا اصدرنا عام ١٩٨٧ برنامجاً انتخابياً، ونحن الآن بصدد اصدار بيان اخر.

● المعارضون للإخوان يقولون إن برنامجكم لا يتناول علاجاً لكل مشكلات المجتمع، ومن بينها المشكلات الاقتصادية.

- نؤمن بان اهم اسباب مشكلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناجم عن بعدنا عن العمل الشامل باحكام ديننا، والله سبحانه وتعالى لم يرسل إلينا الرسل عبثاً، ولم يضع لنا الشريعة إلا لان فيها صلاح احوالنا. والمعارضون لنا يعملون على صرفنا وصرف الناس عن هذا المبدأ العقيدي، وضرورة ان نرجع إلى حكم الله ورسوله. «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله».

نحن نحرص على تثبيت هذا المبدا في العقل والوجدان، ولا نهمل حاجات المجتمع، وأن للعقل البشري والثقافة والخبرة والعلم الدور الأساسي، خصوصا في ما يتعلق بالمسائل الاجتهادية وبتنظيم المباح، وساحة ذلك كبيرة جدا ومهمة.

«حل شامل»

● هل لدى «الإخوان» تصور لوقف العنف المتبادل بين الشرطة والجماعات الدينية، وكيف تقومون الاوضاع في الصعيد، وما وجهة نظركم في معالجة مشكلات العنف والفقر والتخلف هناك؟

- منذ البداية طالبنا بحل شامل لأسباب العنف، يتضمن إطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وإجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية ومحاربة الفساد المادي والمعنوي، وان تتخذ الدولة خطوات جادة نحو الاصلاح الاخلاقي واحترام المشاعر الدينية، وهو ما طالب به ايضا عدد كبير من المفكرين والسياسيين والكتاب. ولكن، بكل اسف، أصرت السلطة على الاكتفاء بالمواجهة الأمنية حتى تمادت وقابلت العنف بالعنف وتكرر القتل الرسمي بمجرد الاشتباه، فتعقدت المشكلة وزادت خطورتها. مع ذلك نرى ضرورة اتخاذ خطوات اصلاحية جادة سياسية واجتماعية واقتصادية، ولا بد من التمسك بالعدل والانصاف وفتح ابواب الحوار الموضوعي في ظروف مناسبة.

● اثير كلام حول وثيقة الوفاق الوطني، والخلافات بين قوى المعارضة حيال التوقيع عليها. فما حقيقة ما حدث؟

- هناك محاولات للعثور على قاسم مشترك بين الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة في مصر وما زال الحوار مستمرا لصعوبة تحقيق اتفاق مع اختلاف العقائد والفكر والمنهج.

● الانتخابات ستتم بالنظام الفردي. كيف تتصورون المعركة الانتخابية وفقاً لهذا النظام؟

- نحن نطلب تقرير الضمانات



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

لسلامة العملية الانتخابية بما يضمن حياد الحكومة ومؤسساتها. فإذا تحقق ذلك بدرجة معقولة تكون هذه الانتخابات انطلاقة مهمة لعصر جديد.

● ما الذي يمكن ان يسفر عنه التنسيق بين احزاب المعارضة عند مواجهة الحزب الوطني؟

- لا اعتقد بإمكان حدوث تنسيق بين كل احزاب المعارضة، واعلن بعضها رفض هذه الفكرة.

● ما مصير التحالف مع حزب العمل في ظل الانتخابات بالنظام الفردي؟

- التحالف قائم نعتز به، وكذلك حزب العمل.

● اذا استمر اعتقال قادة «الاخوان» الذي اعتقلوا في الفترة الماضية حتى موعد الانتخابات، هل يرشحون أنفسهم. وهل يمكن ان يؤدي ذلك إلى نجاحهم ام ان وجودهم خلف القضبان يمثل عقبة أمام وصولهم إلى البرلمان؟

- اعتقد ان غالبيتهم تصر على الترشيح، وهذا حقهم الدستوري والقانوني، وطبعا الافضل ان يكون المرشح حراً لا خلف القضبان.

● نشرت إحدى صحف المعارضة ان «الإخوان» يسعون إلى الفوز بثلث مقاعد البرلمان، فهل هذا صحيح؟

- الفوز الاكبر للجميع ان تكون الانتخابات حرة نزيهة، معبرة بصدق عن إرادة الشعب.

● من اين سيمول مرشحو «الإخوان» حملاتهم الانتخابية؟

- من جيوبهم وحسب امكاناتهم.

«صفقات مشبوهة»

● اثير حديث عن بعض الصفقات الانتخابية. هل يقبل «الإخوان» بان يتركوا بعض الدوائر الانتخابية وعدم ترشيح ممثلين لهم فيها في مواجهة رموز الحزب الوطني الحاكم، في مقابل تعهد الحكومة عدم التعرض لمرشحي «الإخوان» في الدوائر الأخرى؟

- هذه صفقات مشبوهة لا نقبلها.

● الحكومة تلمح الى ان المعارضة بمن فيها «الإخوان» كانت تفضل نظام القائمة لانه سيسمح لها بعدد اكبر من الناجحين في الانتخابات

اهم شيء هو تحقق حرية الانتخابات ونزاهتها وبعد ذلك تاتى المفاضلة بين النظم الانتخابية.

● الحكومة تلمح ايضا إلى ان «الإخوان» يخططون لاستغلال امكانات النقابات التي ينتمون اليها بالغالبية في الانتخابات.

- هذا غير وارد.

● هل تشعرون بالندم لعدم مشاركة «الإخوان» في انتخابات ١٩٩٠؟

- ابدا فلكل قرار ظروفه.

● اكثر من مسؤول وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك بعث ببرقية تعزية بوفاة القطب الاخواني الدكتور سعيد رمضان. هل كنتم تعتبرون ذلك بادرة طيبة وتنتظرون مبادرات حكومية اخرى تجاه «الإخوان» والتيار الاسلامي؟

- المجاملة طيبة ومشكورة، ولكن ليس لها مدلول سياسي.

● يقول المعارضون لكم إن «الإخوان» سيتراجعون عن الديموقراطية في حال تمكنهم من الحكم، فما ردكم؟

- القرآن الكريم ينص بوضوح على أن المجتمع الاسلامي اساسه الشورى لا الاستبداد، فكيف يمكن ان نتراجع في الديموقراطية» هذه اتهامات يراد بها مجرد الطعن والتجريح.

مستشارون من الاقباط

● العلاقة مع الاقباط تشغل بال كثيرين، لدرجة ان عدداً من احزاب المعارضة بدأ يتسابق للحصول على أصواتهم هل تتصورون تعاوناً بين «الاخوان» والاقباط في الانتخابات؟

علاقتنا بالاقباط كانت وما زالت طيبة، وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، منذ نشات الجماعة، لم يقع اي حادث يعكر صفوها، وكان للإمام حسن البنا مستشارون من الاقباط، وكان عدد من الاقباط يحرص على حضور محافل الجماعة، وحين أبعد الإمام البنا إلى قنا كتب القساوسة هناك مذكرات الى الحكومة تنصفه.

● هل توافقون على انشاء الاقباط حزباً سياسياً خاصاً بهم؟

- الحزب السياسي اهم اهدافه الوصول إلى السلطة والحكم بمقتضى منهج، فهل تعتقد ان الاقباط وهم نحو خمسة في المئة من ابناء مصر يسعون الى ذلك» إن مثل هذه الادعاءات ظهر في الفترة الأخيرة لتبرير محاربة الجماعة والواقع يكذب هذه الادعاءات. فمع حرية إنشاء الاحزاب لم يفكر الاقباط في إنشاء حزب في الاربعينات حين كانت الجماعة منتشرة في كل انحاء مصر، ومع ذلك نرحب بحزب للاقباط ان شاؤوا.

● في حديث نشر في «الحياة» اخيراً ذكر وزير الداخلية اللواء حسن الالفي ان هناك علاقة بين «الإخوان» وبعض عناصر الإرهاب، وأن النيابة العامة هي التي قررت حبس من حبس منهم طبقاً للقانون.

- نؤكد أن هذا الاتهام غير صحيح، ولا يوجد في التحقيقات التي اجريت مع المقبوض عليهم اي اتهام بعلاقة مع أحد عناصر الإرهاب، والاتهام الوحيد هو انهم من الاخوان المسلمين.

● اكد وزير الداخلية أيضاً وجود علاقة بين «الإخوان» في مصر وتنظيم حسن الترابي في السودان

- لا توجد أي علاقة تنظيمية بين «الإخوان» وجبهة الدكتور الترابي في السودان (الجبهة الاسلامية القومية).

ولا يوجد اي تنسيق بيننا على الاطلاق، وليس في التحقيقات التي اجريت مع المقبوض عليهم اي ذكر لشيء من هذا اطلاقا واكرر ان الاتهام الوحيد الموجه إليهم انهم من الاخوان المسلمين.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

خرابيش

مساجد الانتخابات

بارك الله فى سيدنا وزير الاوقاف فالرجل-على ما اظن يتصور- ان قبلة المصلين اصبحت بالفيوم.. ولذلك سارع اليها.. واعلن انه اعد عشرة ملايين لترميم مساجد الدائرة الانتخابية للدكتور يوسف والى بالفيوم..

●●●

وجاء قرار الترميم الكبير مصحوبا بقرار اكبر وهو تعيين ٥٠٠ من ابناء الدائرة بالمساجد مع ضم العديد من مساجد الدائرة للاوقاف وربما لان سيدنا الوزير لم ينجح فى فرش الارض بالرمال للدكتور يوسف والى فانه قرر ان يفرش القبلة الجديدة للمسلمين - اقصد مساجد الدائرة الانتخابية- بالموكيت الفاخر.

●●●

ولان معالى الوزير يصرف اموال اوقاف المسلمين التى يتحكم فيها كيف يشاء فلن يستطيع انسان ان يسال معالى الوزير هل حصلت مساجد البحيرة واسوان وغيرها على المزايا والعطايا التى حصلت عليها مساجد الدائرة الانتخابية لابن الحزب الوطنى؟!!

●●●

وهل يجوز ان تستخدم اموال اوقاف المسلمين فى الدعاية الانتخابية للدكتور يوسف والى..

اسامة الكرم



المصدر : العالم اليوم

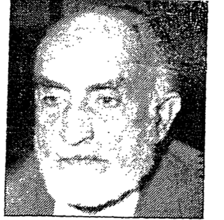
التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

في حديث صريح إلى « العالم اليوم »

مصطفى مشهور: لا علاقة للإخوان المسلمين بـ «مستر فهمي»

نستنكر العنف ونقبل الحوار مع الحكومة المصرية

100 من قيادات الأخوان تخوض انتخابات مجلس الشعب رغم المحاكمة العسكرية



مصطفى مشهور

أجرى الحوار: باسل رمسيس

في لندن صدر مؤخراً بيان باسم «مستر فهمي» يدعو لتشكيل جبهة معارضة في الخارج، وثارت شكوك وتكهنات بأن جماعة «الاخوان المسلمين» وراء هذا البيان الذي وصف شباب الاخوان الحالين للمحاكم العسكرية بانهم «خير شباب الامة»..

● فهل صحيح ان جماعة (الاخوان المسلمين) المحظورة قانونا وراء اصدار هذا البيان؟

طرحنا هذا السؤال على مصطفى مشهور النائب الاول للمرشد العام للاخوان المسلمين، وايضا غيره من الاسئلة التي تتعلق بدعوة ايمن الظواهري للاخوان إلى اتباع طريق «الجهاد»..

□ فقال «سمعت عن هذه الجمعية من خلال الجرائد ولا توجد علاقة تربط جماعة الاخوان بهذه الجماعة».

● ولكن هل انتم مع تشكيل معارضة مصرية في الخارج؟

□ المعارضة المصرية في الخارج يسأل عنها من في الخارج.. واذا كان هناك مصريون يعارضون الحكومة فهم احرار ونحن لا نلزم احداً بشيء.

● ما هو رأي جماعة الاخوان في دعوة ايمن الظواهري للاخوان مؤخراً إلى اتباع طريق «الجهاد» والتخلي عن مهادنة الحكومة؟

□ هذه الجماعات نحن مختلفون معها منذ فترة طويلة فهم يرون ان العنف أسلوب من أساليب الجهاد في سبيل الله، وجماعة الاخوان ترى ان اسلوب العنف اسلوب غير مناسب ولا يؤدي إلى خير. والجماعات ترى كذلك أن امتناعنا عن المشاركة في العنف مهادنة واستسلام وضعف، ولكننا نعتبر طريقنا هو الطريق الصحيح، لان اي عنف سيسيء للاسلام واي عنف ضد النظام الحاكم نرفضه، ونرى ان الجهاد لابد ان يكون ضد عدو خارجي مثل الصهاينة والانجليز وهذا الدور قمنا به قبل عام 1952 حيث اشتركنا في مقاومة الانجليز في منطقة قناة السويس وفي فلسطين ضد قوات الاحتلال الصهيوني. نحن نرفض استخدام العنف والقهر ضد النظام الحاكم اتباعاً لأوامر ديننا. لذا فإن الجماعات الاسلامية الاخرى تتهم جماعة الاخوان بالمهادنة رغم ان الحكومة تحاكمنا وتلقي بنا في السجون، ولكن هذا لا يهمنا لاننا لا نعمل لارضاء احد.

● ولكن ايمن الظواهري يرى ان الاخوان وصلوا إلى درجة مهاجمة جماعات العنف.. واكتفى الاخوان بالديمقراطية العلمانية من أجل استمرار الهدنة مع النظام؟

□ نحن لا نهاجم احداً، ولكننا نستنكر العنف ايا كان مصدره سواء الحكومة او الناس.. هذا هو موقفنا، اما مسألة الديمقراطية فنحن لا نقبلها على علاتها، ولكن نقبلها في اطار الشريعة الاسلامية وفي غير مخالفة لها.. لان الديمقراطية بخلاف ان بها الحرية فان بها كذلك اشياء تتعارض مع جوهر الشريعة الاسلامية.

● وهل تخلت جماعة (الاخوان المسلمون) عن الكثير من ثوابت الفقه لكي يقدموا انفسهم بصورة يرضى عنها النظام والغرب.. كما يقول ايمن الظواهري؟

□ لم نتنازل او نفرط في الفقه، بل نعمل وفق قواعد الاسلام الصحيحة دون افراط او تفريط، ولا يمكن ان يتصور احد ان اناساً مثلنا تحملوا ما تحملناه خلال السنوات الماضية وبعدها يخالفون الاصل بحيث نغير من الثوابت الفقهية، نحن نعتبر ان تمسكنا بالفقه واصول الدين هو الضمان الحقيقي لاستقرارنا برغم تعرضنا لكل هذه المتاعب.

● هل يمكن ان يستجيب الاخوان لدعوة الجماعات الاسلامية الاخرى إلى اتباع العنف ضد النظام الحاكم؟

□ نقبل الاستجابة اذا كانت تتعلق بارتكاب اعمال عنف ضد النظام الحاكم.. ولكننا نتمنى ان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

تجتمع كل الحركات والجماعات الاسلامية على هدف ونهج. وطريق واحد وتزول الخلافات فيما بينهم ويعملون على تكوين قاعدة صلبة.. هذا هو الطريق لاقامة دولة اسلامية، ان تجمع الجميع على الاصول الاسلامية السمحة والصحيحة وهو ما ارشدنا اليه الامام حسن البنا نحن لا نفضل استخدام القوة لتكوين دولة اسلامية.

● يقال ان هناك ثلاثة تيارات داخل جماعات الاخوان تيار يدعو للتفاوض مع الحكومة ومن رموزه سيف الاسلام حسن البنا، وتيار الشباب الذى يطالب بالعمل السرى وتيار التشدد الذى يقوده مصطفى مشهور.

□ لا توجد هذه التيارات.. هناك وجهات نظر ولكل فرد من الاخوان ان يبدى رأيه فى اية قضية، ولكن ليس هناك تيار متشدد او عمل سرى اورغبة فيهما او مجرد التفكير فى هذه الامور.

اما بالنسبة للتفاوض فليس لدينا مانع من التفاوض مع الحكومة اذ هى ارادت بل على العكس ابدينا استعدادنا للتفاوض لكن الحكومة المصرية رفضت.. الاخوان على رأى واحد وهو العمل بالأسلوب المعتدل بعيداً عن العنف ومن خلال القنوات وبما لا يخالف

١٤٥٢



المصدر : الحاكم الموحد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

الدستور والقانون.

● بمناسبة موضوع احالة 49 حالة من قيادات الاخوان للمحاكمة العسكرية..

ما هو موقف الاخوان بعد ان رفضت محكمة الامور المستعجلة طلبهم بخصوص بطلان هذه المحاكمة؟

□ الدعوى حالياً امام محكمة القضاء الادارى ونحن ننتظر هل ستقبل المحكمة دعوى الاخوان ببطلان احالة قياداتهم إلى المحاكمة العسكرية.. لننتظر حكم القضاء الادارى وبعدها ننتظر ما يمكن ان تقوم به هيئة الدفاع، نحن لا نرى ادانة لقيادات الاخوان، كل هذه الاتهامات التى وجهت اليهم «مجرد افتراءات».. وكنا نود ان يحاكم الاخوان امام قاضيهم الطبيعى ليكون لنا فرصة للتفنيد والاستئناف والرد على الاتهامات.. وبالطبع المحاكم العسكرية لا توفر هذه الفرصة.

● لكن هل يمكن ان تؤثر هذه الاجراءات والمحاكمات على اداء الاخوان المسلمين فى معركة انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها خلال شهر نوفمبر المقبل؟

□ لقد قررنا خوض الانتخابات، وسنرشح مائة قيادى من الاخوان فى مائة دائرة انتخابية، وقد قمنا بالفعل باعداد القوائم للبدء فى اجراءات الدعاية الانتخابية.



● وهل تطالبون برقابة دولية على الانتخابات؟

□ جماعة الاخوان لاتطالب بذلك لانــه من الافضل ان تتم الانتخابات بيننا دون تدخل خارجي.. هذا ما نفضله لأن معنى الرقابة الدولية اننا نتوقع حدوث تزوير ونحن نبرأ ان يظهر امام العالم كله ان الحكومة المصرية تزور الانتخابات.. اننا نفضل ان تتم العملية الانتخابية بيننا، وبنزاهة ودون اى تدخل من جهة دولية.

● هل سترشح نفسك فى الانتخابات؟

□ لن ارشح نفسى، لانــه ليس لدى النية او الاستعداد او الصحة.. لذا فانا لست مستعداً للدخول فى مسائل من الواضح انها لن تستحق الجهد الذى على ان ابذله فيها.

● **يقال ان احجامك عن الترشيح راجع إلى انك معروف بانك ابرز صقور الجماعة.. وان هذا سوف يزعج الحكومة.**

□ لا يوجد صقور وحمائم داخل جماعة الاخوان، كل هذا كلام جرائد وكلام ناس مأجورة تد"ته للتشويه والاثارة.

جميع الاخوان على قلب رجل واحد. لأن ما التقينا عليه مبدأ ثابت وطريق الدعوة اليه واضح وهو الاعتدال والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والابتعاد عن العنف.



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

مذكرة رؤساء الأحزاب مجرد وسيلة لتبرير الفشل .. مقدماً

الديمقراطية لا تتحقق بالصوت العالي والمطالب غير الواقعية

لابد من اشراف الأمن على العملية الانتخابية حتى لاتحدث الفوضى

● حملت صحيفة « الوفد » لقرائها تفاصيل المذكرة التى قالت ان رؤساء الأحزاب طالبوا فيها بضمانات جديدة للانتخابات .. وقالت الصحيفة ان هذه الضمانات تشمل تولى السلطة القضائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية .. وتغليظ العقوبات على الموظفين العموميين الذين يرتكبون جرائم انتخابية .. واختيار مندوبى المرشحين ووكلائهم من المقيدين بجداول الدائرة الانتخابية .

● وهذه الضمانات وغيرها من المطالب تنظر اليها الحكومة وتأخذها بعين الاعتبار .. لكن مذكرة الأحزاب - كما قالت صحيفة « الوفد » .. تصل الى مطلبها الأهم وهو تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .

● وتزعم مذكرة رؤساء الأحزاب أنه لا يمكن تصور قيام ديمقراطية كاملة فى مصر فى ظل نظام يجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الحزب الحاكم .

التعليق

● عودتنا أحزاب الأقلية أن تبحث عن شماعة تعلق عليها فشلها كلما أحست أنها مقدمة على الفشل .. وشماعة احزاب الأقلية هذه الأيام هى رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى .. اذ يحاولون ايهام الرأى العام بأن الانتخابات القادمة لن تكون حرة نزيهة ، وأن الديمقراطية التى يريدونها لن تتحقق إلا اذا تخلى الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطنى .

● ورغم أن هذه الدعوة باطلة من أساسها .. ورغم أن الرئيس مبارك كشف زيفها فى أكثر من مناسبة .. إلا أن رؤساء أحزاب الأقلية مازالوا يرددون هذا الهراء .. ويعزفون على ذات الوتر .. حتى يجدوا لأنفسهم مبررا أمام الجماهير اذا ما فشلوا فى الانتخابات القادمة .

● لقد كان يكفيهم - لو صدقت النوايا - أن يعلن الرئيس مبارك تمسكه برئاسة الحزب الوطنى .. اذ ليس من المنطق ، ولا من الديمقراطية فى شئ ، أن يطالب رئيس الجمهورية بالتخلى عن قيادة الحزب الذى اقتنع بمبادئه ، وبادله عطاء بعطاء ، من أجل تنفيذ برامج التنمية وتحقيق الاستقرار التشريعى والتنفيذى على حد سواء .

● دلونا على دولة واحدة تخلى فيها رئيس الجمهورية عن حزبه ، أو طولب بهذا المطلب الغريب الذى ترفعونه بين آن وآخر .

● لقد أثمرت زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطنى ، وكان من نتائجها ذلك النجاح المبهر للاصلاح الاقتصادى وانشاء البنية الأساسية لخدمة الاستثمار وتطوير الأداء الحكومى وتعميق الديمقراطية ، وصدور قوانين مؤثرة كان المجتمع فى أمس الحاجة اليها لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحققت .

● الغريب فى الأمر أن الذين يطالبون الرئيس مبارك بالتخلى عن زعامة الحزب الوطنى لا يرون أى غضاضة فى استمرار زعامتهم هم لأحزابهم لسنوات طويلة طويلة .. رغم أن الزمان قد تغير ، وتغيرت معه أشياء كثيرة .. إلا هذه الزعامات التى مازالت تعيش فى زمن غير الزمن ، وتحارب فى قضايا غير واقعية .

● ولسنا ندرى مبررا معقولا لتخوف أحزاب الأقلية من اشراف جهاز الأمن وأجهزة الدولة على الانتخابات .. ففى كل دول العالم يحدث هذا .. اذ لابد من هذا الاشراف حتى لاتحدث الفوضى وتنهار الانتخابات .. وتنهار معها العملية الديمقراطية بأكملها ، فتقع الفتن الكبرى .. كما حدث فى دول كثيرة قريبة منا .

● على أننا يجب أن نشير هنا الى أن الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات يتحقق من خلال تولى القضاة رئاسة اللجان العامة والاشراف الكامل على اللجان الفرعية التابعة لها .. والاشراف الكامل على عملية فرز الأصوات .. وتلقى أية شكاوى فى نزاهة الانتخابات اذا كانت هناك شبهة تزوير فى أى صندوق ، والتحقيق فى هذه الشكوى .. والتأكد من توقيع رؤساء اللجان الفرعية ومندوبى المرشحين على تقارير الصناديق الانتخابية .. واحالة أى شبهة تزوير الى محكمة النقض للتحقيق فيها وارسال نتيجة التحقيق الى مجلس الشعب للفصل فيها .



● أما فيما يتعلق بالمخالفات التى تقع أثناء عمليات التصويت ، فالمسئول عن ذلك هم المرشحون والناخبون .. يستوى فى ذلك بعض مرشحى الحزب الوطنى وبعض مرشحى المعارضة والمستقلين .. وفى هذه الحالة يكون القول الفصل فى اثبات التزوير للقاضى الذى يشرف على عملية التصويت فى كل مراحلها .. ويحق له أن يهمل الأصوات المزورة اذا ما تأكد له وقوع مخالفات من أى جهة .

● مرة أخرى نؤكد أن الديمقراطية الصحيحة الكاملة لن تتحقق بالشعارات الرنانة والاتهامات الفارغة والصوت العالى .. والهتافات الجوفاء والمطالب غير الواقعية .. ولكن بالعمل الدائب وبسط الجماهير ، والممارسة الجادة ، والرأى السديد المقنع ، والمشاركة الحقيقية فى مسيرة العمل العام .. والحوار البناء من أجل مستقبل أفضل .. فماذا قدمتم فى هذا .. وماذا أنتم فاعلون ؟!



بكرى يتقدم ببلاغ إلى وزير الداخلية ضد شقيق وزير الأوقاف

حسن الالفى

تقدم الزميل مصطفى بكرى ببلاغ الى اللواء حسن الالفى يتهم فيه اسماعيل محجوب شقيق وزير الاوقاف بالتهديد بقتله..وكان اسماعيل محجوب قد نشر اعلانا مدفوع الأجر فى صحيفة حلوان الشهرية يوجه فيه شتائم بالتلميح الى الزميل مصطفى بكرى ويهدده فيه بالقتل.وقد أرفق الزميل بكرى صورة مما نشر فى الصحيفة ضمن البلاغ المقدم الى وزير الداخلية وينتظر ان تبدأ الوزارة تحقيقا مع شقيق وزير الاوقاف فى البلاغ المقدم خلال هذا الأسبوع.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

أعضاء الحزب الوطنى فى الإسكندرية يهددون بالاستقالة الجماعية

الاسكندرية-هشام عياد:

اعلن اعضاء الحزب الوطنى بالاسكندرية احتجاجهم على قائمة المرشحين لانتخابات مجلس الشعب القادمة وهدد عدد كبير من الاعضاء بتقديم استقالة جماعية من الحزب واعلان الاحتجاج الرسمى ومخاطبة رئيس الجمهورية وذلك لعدم وجود اى شعبية للمرشحين علاوة على السمعة السيئة التى يشتهر بها عدد كبير منهم كتجارة العملة والمخدرات والتورط فى صفقات مشبوهة لاهدار المال العام.وكان احمد خيرى الامين العام للحزب الوطنى بالاسكندرية قد اعلن اسماء المرشحين الذين سيخوضون انتخابات مجلس الشعب التى وافق عليها الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب فيما اعترض عدد كبير من الاعضاء وبعض قيادات الحزب على سياسية امين الحزب بالاسكندرية واصراره على ترشيح المشبوهين فى الانتخابات خاصة انتخابات الشورى السابقة.فى نفس الوقت اعترض عدد كبير منهم على ترشيح الدكتور فاروق رخا وكيل وزارة التعليم بدائرة باب شرق فيما اعترض البعض الآخر على مساندة المحافظ واصراره على ترشيح يحيى ابو ستيت المحامى فى دائرة مينا البصل ومصطفى فويدر بدائرة الجمرك وجورج لوقا فى دائرة كرموز

بموجب العقد المسجل وملخصه رقم ٢٩٧لسنة ١٩٩٥ تأسست شركة التوحيد لتجارة زوايا الحديد برأس مال ٦٠٠ جنيه لصاحبتها سهير محمد عبد السميع وشركاها بالقلج قليوبية.



المصدر : الشورى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

بعد انتشار ظاهرة المراكز الاستشارية

مركز استشارى لتخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين

كتب أحمد سيد:

فى كثير من الندوات والمؤتمرات التى تعقد لمناقشة الحياة السياسية فى مصر وتحديد العملية الانتخابية وعناصرها ومايدور فيها كان يطالب عدد غير قليل من الباحثين وأساتذة الجامعات بضرورة ان تتم العملية الانتخابية بأسلوب علمى كما هو الحال فى دول الديمقراطيات العريقة بدلا من القبلية والشللية إلى اخر تلك المظاهر السائدة فى انتخاباتنا البرلمانية.. ولكن هذه القاعدة كسرها أحد المراكز الاستشارية الذى يديره أستاذ جامعى ويقوم المركز بتخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين وتوضيح نظامها وتقديم المعلومات عن تاريخ الانتخابات وحجم المنافسة فى دائرة المرشح وتحديد الخصائص الجغرافية لدائرة المرشح كالنشاط الاقتصادى والبيئة والموقع والعلاقات المكانية.. الخ. كما يتم إعلام المرشح أهم قضايا الجمهور المحلى فى دائرته ووسائل الاتصال المقترحة فيها.. ويقوم هذا المركز بعمل دليل يقود المرشح إلى الفوز كما يوضح له الاجراءات القانونية المطلوب عملها واحاطته بكل اغوار العملية الانتخابية.. ويقول الدكتور السيد عليوة مدير المركز وأول من ابتكر هذه الفكرة ان نظام الانتخابات فى مصر تقليدى مثل كل الدول النامية فى اعتماده على القبلية والعشائر وما إلى ذلك وهذا بخلاف الدول المتقدمة التى يعتمد مرشحوها فى الانتخابات على مناهج علمية وانشأت المركز بعد انتخابات مجلس الشعب الماضية وبعد اشتراكى فى مناقشة العديد من رسائل الدكتوراه المهتمة بالعملية الانتخابية وادركت مدى الهوة بين مايقوله الاكاديميون ومايفعله المرشحون فأنشأت المركز لاطوع هذه الابحاث والدراسات لتكون فى خدمة المرشحين لتتم عملية الديمقراطية كما ننشدها ونصبو إليها.. وأهم ماتلقنه خطة المركز للمرشح ان يضع فى برنامجه الانتخابى ـ الذى ندعمه بكل عوامل القوة ـ مفاهيم معاصرة وحديثة مثل حماية البيئة وتحسين الإنتاجية وحماية المستهلك.. وعن مدى قبول مرشحى الانتخابات لفكرة اللجوء للمركز يضيف د.عليوة ان كثيرا من المرشحين لجأوا إليه خاصة مرشحى المدن الكبرى للقاهرة والجيزة والإسكندرية وبعض محافظات الصعيد الكبرى إلا ان مرشحى الصعيد اقل فى اهتمامهم باللجوء للمركز من مرشحى القاهرة الكبرى نظرا لاعتمادهم على القبائل والعشائر وهذا لايعنى انهم غير متفهمين للعلم الحديث ولكن لكل دائرة خصوصيتها الانتخابية.. ونظام القبلية فى الانتخابات لا اعتبره سيئا كما يذكر البعض بل اعتبره نظاما صحيا وبالتدريج سيتفهم الناخبون ان هناك برنامجا للمرشح بدلا من انتمائه لعائلة أو قبيلة معينة لاختياره ممثلا عنها.. وغالبية من لجأوا للمركز من المرشحين عن الفئات واعتقد انه ان الأوان ان نلغى نسبة العمال والفلاحين لان الاوضاع تغيرت عن ذى قبل وأصبح العامل والفلاح من اساسيات المجتمع المصرى ويحصل على حقه كاملا بالاضافة إلى تنوع طبقات المجتمع عن تلك التى كانت سائدة فى الخمسينيات وهذا لايعنى عدم ترشيح العمال او الفلاحين بل ان روح الديمقراطية ان يرشح الناخبون من يرونه اصلح تمثيلا لهم.. ولكن ينبغى الغاء نسبة الخمسين فى المائة لانها تحديد لامبرر له.. ويضيف الدكتور عليوة ان بعض المرشحات من النساء طلبن المشورة فى حملاتهن الانتخابية وهذا يعنى تزايد وعى بعضهن بأمرين: الاول خوض الانتخابات البرلمانية بما تحمله من مشقة وعناء.. الثانى أنهن يعتمدن على الأسلوب العلمى الحديث فى خوض الانتخابات وهذا شىء جديد على المرشحة المصرية.. لكن لايغيب عن الذهن ان الحملات الانتخابية تدور عادة حول واحد من المحاور التالية: ١-الحزب السياسى ببرنامجه ورموزه وسياساته. ٢-شخصية المرشح بتاريخه وسجله ووعوده. ٣-القضايا القومية التى تمس المواطنين.. لذا أرى الانتخابات القادمة تعد فرصة نادرة لانجاز برنامج وطنى فعال للاتصال السياسى وتنظيم حملة تنوير كبرى حول هموم الوطن وامال المواطن.. هذا باختصار مهمة وهدف المركز الاستشارى الذى يعتبر الأول من نوعه فى مصر..



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

سوف أنتخب مرشح الحزب الوطني

قلت لصديقي جادا سوف انتخب مرشح الحزب الوطنى وسوف اعلن عن رايى فى صحيفة الوفد المعارضة وما اظن ان صحيفة تنادى بحرية الراى لايتسع صدرها لراى يخالف سياستها..

قال لى: وماتبريرك لهذا الموقف غير المتوقع منك..

قلت له: المسالة بسيطة جدا، وقد تقتنع مثلى بانتخاب مرشح الحزب الوطنى، اذا افصحت لك عما بنفسى..

قال لى: معك اذناى وعقلى

قلت له: ان اختيارى لمرشح الحزب الوطنى سيبنى على مواقفه السابقة فى المجالس الشعبية السابقة، فان كان من المحسنين الصادقين العادلين فيكون من حقه علينا ان نحمله على اكتافنا الى ان نجلسه تحت قبة مجلس الشعب.

قال صديقى مقاطعا: وكيف تعرف صدقه وعدله؟؟

قلت: ان التليفزيون والصحافة ومضابط مجلس الشعب هى التى تشهد له او عليه.

قال: أصدقنى القول ماذا تقصد؟؟

قلت له: اما وانك ناشدتني الصدق، فاننى لم اسمع ولم اقرا عن عضو من اعضاء مجلس الشعب المنتمين للحزب الوطنى من قال لا ولو مرة واحدة للحكومة، ولم اسمع او اشاهد عضوا واحدا من حزب الحكومة لم يصفق بحماسة لكل ماتقوله وتفعله الحكومة وكأن الحكومة منزهة من كل عيب، ومبرأة من كل خطأ، وانها «سبحانها» لامثيل ولاشبيه لها، ولا نظير لها من قبل ولا من بعد، وان من يعارضها أثم لاتوبة تقبل منه.

ثم قلت له: هل سمعت عضوا من اعضاء مجلس الشعب الحكوميين قال للحكومة: كفي عن مد يدك بالسلام علي الاسرائيليين الذين لاتزال ايديهم مخضبة بالدماء!! وهل سمعت من عضو شعبى حكومى قال للحكومة: ان الشعب المصرى لايجد له ماوى الا فى المقابر، ولا يستنكف عن مسح الاحذية، والتوسل والاستجداء لمن اثروا من عرق جبينه وكدحه، وان الشعب يعيش فى ضياع ومتاهة وحيرة، وفقدان للذات، وان الشعب مل من الكذب والخداع والنفاق..

ثم قلت له: هل اعترض عضو حكومى علي قانون اعدته الحكومة بليل كقانون الصحافة، واسلافه من القوانين المقيدة للحرية، والمنافية للديمقراطية المعلنة.

قال لى: وماذنب المرشحين الجدد من اعضاء الحزب الوطنى..

قلت له: ان انتماءه للحزب الوطنى الذى اقر القوانين المعيبة يسرى عليه باثر رجعى ولا يبرئه من هذه القوانين الا ان يعلن علي ملأ من الناس انه سوف يعمل على الغاء هذه القوانين.. ثم يعلن عن برنامج اصلاحى يتفق مع آمال الشعب فى الخارج، وآماله فى الداخل..

قال لى محدثى: ولم لاترشح نفسك عن الحزب الوطنى.

قلت: اننى على استعداد ولكن بشروط.. اهمها غسل ايدينا من اتفاقية السلام خاصة بعد ثبوت جريمة قتل اسرانا بيد العصبة التى امضت معنا هذه الاتفاقية، ولا اعنى بغسل ايدينا اننى ادعو للحرب، لان هذه هى امنية الاسرائيليين ولكن ادعو لتجميد كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية الى ان يجلو الاسرائيليون عن الارض التى اغتصبوها ابتداء من عام ١٩٤٨ الى اليوم.. هذا هو شرطى الاول، وشرطى الثانى ان نضع امريكا على قدم سواء من ولاية «موناكو» لان هذا هو حجمها الطبيعى.. اما عن الداخل فان على الحزب الوطنى ان يعلن عن عزمه على اعادة النظر فى الدستور الذى لم يعد صالحا لزماننا، واعادة النظر فى القوانين التى تقيد حريتنا ولو بخيوط من حرير.. بعد ان يعلن الحزب الوطنى عن برنامجه هذا فاننى واثق ان كل مصرى سيقول انا حزب وطنى، وستذوب كل الاحزاب القائمة الآن فى غرام الحزب الوطنى..

قال صديقى: ولا تنسانى..

حسن دوح

أيــــام

«نزيهة».. وانتخاباتها!

بدات معركة انتخابات مجلس الشعب بذلك التاكيد المعتاد من رجال الحكم بان الانتخابات ستكون اخر نزاهة، وان الحكومة لن تتدخل، وعلى المعارضين أن يتوكلوا على الله ويخوضوا المعركة الانتخابية، وسيجدون مايسرهم!

هذا الوعد يتكرر بالطبع فى كل انتخابات، والنتيجة انه فى كل مرة لايجد المعارضون إلا مايسر الحكومة، ويطمئن الفساد، ويجعل المناخ اكثر استعدادا لانتشار الإرهاب!

لكن الأمر يختلف هذه المرة. فالوطن فى ازمة شاملة، والحكم يواجه الأزمة بالهروب منها! وبالإصرار على اضاعة كل فرصة لإصلاح حقيقى، ولعل اخر الفرص الضائعة - وما اكثرها - ستكون هذه الانتخابات نفسها!

ومن الآن وحتى موعد الانتخابات، سوف يستخدم اهل الحكم كل وسائل الخداع لكى يقولوا إننا نعيش فى نعيم لانحس به. وسوف تشارك صحف الحكومة وإذاعتها وتليفزيونها فى «مولد» يغرقون الناس فيه فى الأرقام الكاذبة والاحصائيات التى لا أساس لها من الواقع او الحقيقة والتى لا يمل اهل الحكم من تكرارها عن نجاح «إصلاحهم» الاقتصادى. وسوف تتوالى الاحاديث عن الديمقراطية الرائعة، والعهد الذى لايقصف فيه قلم، مع التنويعات اللازمة والراقصة على انغام.. «اديها حرية»!!

أما الحقيقة البسيطة فيعرفها المواطن فى مصر لانه يعيشها بعيداً بالطبع عن الساحل الشمالى وأهله، وتؤكدها الأرقام التى تقول انه بفضل نجاح (!!) سياسة الإصلاح الاقتصادى لحكومتنا الرشيدة اصبح ٤٩٪ من الأسر المصرية فى المدن و ٦٤٪ من الأسر المصرية فى الريف.. تعيش تحت خط الفقر، ونصفها على الأقل يعيش فى حالة فقر مدقع.. اى لايجد ما ياكل!

لن يقول اهل الحكم شيئاً عن هؤلاء فى «المولد» الانتخابى الذى سيتم نصبه ولن يقولوا شيئاً عن قنبلة موقوتة تتمثل فى اربعة ملايين عاطل، ولا عن قنبلة اخرى تهدد بالانفجار فى وجه الجميع، وتتمثل فى هذا الفساد الرهيب الذى تغلغل فى كل اركان الدولة، حتى اصبح هو الحليف الأساسى للحكم، والمبرر الأكبر لخفافيش الإرهاب!!

وسيدارى اهل الحكم وإعلامهم فى «مولد» الانتخابات حقيقة ان التفاوت بين الطبقات اصبح هائلاً، وانه فى الوقت الذى تعانى فيه الاغلبية من اجل ان تظل فقط على قيد الحياة، تبعثر الاقلية مليارات الجنيهات بصورة تستفز الحجر.. وليس الجوعى والعاطلين!

وسيحاول اهل الحكم فى «مولد» الانتخابات ان يدار واضيقهم بالهامش الديمقراطى الصغير الذى تتنفس فيه الحياة السياسية، وإصرارهم على ضرب هذا الهامش وان تحملوه مجبرين إلى مابعد الانتخابات.

سوف يحاولون اخفاء الحقيقة المرة، وهى ان الحكم بإعدام الهامش الديمقراطى، قد صدر، وان التنفيذ يسير فى طريقه، فالحصار على الأحزاب السياسية يزداد، وقوانين الطوارئ تستغل فى غير ما صدرت من اجله، وجمعيات حقوق الإنسان تتعرض للهجوم، وقانون اغتيال الصحافة مازال قـمـاً ورئيس الجمهورية فى اخر تصريحاته يعطى المبررات لابقائه، فى تحد سافر لمشاعر امة باكملها اعلنت رفضها لهذا القانون الشاذ!

وسيحاول اهل الحكم فى «مولد» الانتخابات اخفاء حقيقة اشد مرارة من كل ماسبق، وهى ان الخوف من المستقبل هو المسيطر على الشارع المصرى، وان العجز عن مواجهة التحديات الهائلة التى تحيط بنا هو السمة الاساسية للنظام، وان الدولة تسير بلا رؤية، واامورها تدار بالقطاعى، وبالبركة، وبفضل دعاء الوالدين!

ولقد كان الكثيرون يأملون ان تكون الانتخابات القادمة باباً معقولاً لعبور مصر إلى المستقبل، وان تكون تتويجاً لعام يعطى فيه النظام للناس ولنفسه.. الفرصة لفرض التغيير المطلوب فى كل المواقع وعلى كل المستويات.

ولكن النظام - كعادته - اجهض كل الفرص.. ليس فقط بالحرب ضد المنظمات المدنية والنقابات المهنية، او تزوير انتخابات مجلس الشورى، او بقانون اغتيال الصحافة، وإنما - قبل كل ذلك وبعده - بالمصادرة على المطلوب، ورفض التغيير، وإنهاء المباراة قبل أن تبدأ!

إن الانتخابات ليست لعبة يمارسها الناس لقتل الوقت، وإنما هى اداة المجتمع للتغيير، ووسيلته لان يكون هذا التغير بالطرق السلمية ولكن الحكم عندنا يعتبر التغيير رجسا من عمل الشيطان، ويتصور ان الاستقرار يعنى الجمود، وانه ليس فى الامكان احسن ولا أعظم مما هو كائن الآن!

وها هو الرئيس مبارك فى احاديثه الاخيرة، يؤكد عدم الحاجة للتغيير، وإذا كان ففى اضيق الحدود، لان وزراءه كفاءات نادرة وخبرات لاينبغى التفريط فيها، ولان هذه الحكومة - كما سبق ان صرح الرئيس - هى احسن حكومة جاءت إلى مصر!

والرئيس يعرف - قبلنا جميعاً - ان مصر تعيش بلا حكومة منذ سنوات! وان عاطف صدقى ليس إلا مديراً لمكتب رئيس الجمهورية لشئون البنك والصندوق الدوليين! وان الوزراء الذين امضوا فى وزاراتهم ما يقرب من العشرين عاماً، قد حولوا هذه الوزارات إلى اقطاعيات خاصة يفعلون فيها ماشاءوا، ويفسدون فيها كما يريدون. او كما يراد لهم! وان نصف الوزراء يخاصم النصف الآخر! وانه فى ظل غياب الرؤية السياسية تحول الجميع إلى مجموعة من الموظفين تعمل بناء على «التوجيهات» وتتفنن فى ارسال برقيات للمبايعة والتاييد.. بمناسبة وبدون مناسبة!

نحن لانملك حكومة بالمعنى الصحيح، وإنما مجموعة متنافرة من الوزراء، يملك معظمهم - كما يقول الرئيس - الخبرة الميدانية القادرة، ولكنهم يفتقدون ما هو اهم.. يفتقدون الحماس والشباب والرؤية السياسية والقدرة على التعامل مع المستقبل.

وهذه اللاحكومة التى تدير الامور فى مصر، نقلت امراضها إلى كل المواقع القيادية فى المؤسسات السياسية والإعلامية والتنفيذية. كلها مصابة بالتخلف ومعاداة التطور و العجز



المصدر : الحزب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

عن فهم الواقع ومواجهة التحديات. كلها تعاني من تصلب الشرايين السياسية، وفقدان الذاكرة الوطنية، وكلها تعرف أن المستقبل ليس لها.. وليس بها!

و.. هذه اللاحكومة هي التي ستشرف على الإنتخابات القادمة، كما أشرفت من قبل على انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٠، وعلى انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية، وكلها - كما تعلمون جميعاً - كانت انتخابات نزيهة بـ ـ نزيهة، وشريفة بنت شريفة!

وستتم الإنتخابات القادمة بنفس القدر من النزاهة (!!) ومن الشرف (!!) أوربما أكثر وسنصل إلى نفس النتائج. وستبقى الأمور على ماهي عليه حتى يصحو الجميع على القارعة!

و. لاعزاء للذين كانوا يأملون ان يكون على ١٩٩٥ هو باب التغيير، وبداية التعامل مع القرن القادم بكل تحدياته، فإذا بنا امام عام من التضييق على الحريات، واغتيال الصحافة، وإفقار الفقراء، وإثراء الاغنياء، ونهب الوطن، ورفض التغيير، ومعاداة الإصلاح الحقيقي.

لاعزاء فيما جرى ويجرى، فنحن امام نظام لايريد أن يفهم ان الاستقرار لايعني الجمود، وأن التغيير قادم بإرادته او بدونها، وان الفرص لن تستمر إلى الأبد تاتي إليه فيهدرها، كما يفعل الآن دون احساس بالمسئولية، ودون ان يتعلم من التاريخ.

جلال عارف



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

انقسامات واستقالات بالحزب الوطنى بالاسماعيلية

يشهد الحزب الوطنى بالاسماعيلية انقسامات واستقالات فى صفوف قياداته قبل عدة أسابيع من انتخابات مجلس الشعب، تقدم عبد الفتاح الباز الأمين المساعد للحزب بالمحافظة باستقالته احتجاجاً على رفع اسمه من قائمة ترشيح الحزب للانتخابات البرلمانية المقبلة، فضلاً عن تجاهل المجلس المحلى للمحافظة لرأى الحزب فى انتخابات الجلسة الاجرائية الخاصة بانتخاب رئيس ووكيل المجلس وتوقعت مصادر بالحزب الوطنى لـ «العربى» ان بعض التغييرات سوف تهب على المكتب السياسى للحزب بالاسماعيلية حيث تتجه النية إلى تغيير أمين الحزب بالمحافظة حسين الأسود، وكذلك الأمين المساعد قبل إجراء الانتخابات وذلك بدعوى عدم قدرتهما على خوض المعركة ولاسيما بعد إعلان عدد من احزاب المعارضة ترشيح قيادات لها تمتلك قبولاً جماهيرياً واسعاً. ابرز مرشحى الحزب لقيادة المعركة الانتخابية حال استبعاد القيادة الحالية صالح فراج المحامى فى موقع الأمين ومحمود المنياوى مدير التليفونات اميناً مساعداً.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

☐ تمهيدا لإعلانها أواخر الشهر الحالي:

مبارك يستعرض ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب منتصف سبتمبر

علم المحرر البرلماني «للأهرام المسائي» ان الرئيس حسني مبارك سوف يستعرض في منتصف سبتمبر الحالي ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي للانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وذلك مع اللجنة الوزارية الخماسية الخاصة باختيار المرشحين، تمهيدا لاعلان اسماء المرشحين بشكل نهائي في الاسبوع الاخير من سبتمبر.

كما علم المحرر انه ستتم اعادة النظر في فكرة الدوائر المفتوحة، بحيث يكون للحزب الوطني مرشحون في جميع الدوائر، بعد ان طالب بذلك اعضاء الحزب في جميع المناطق في اعقاب اعلان الحزب عدم ترشيح اعضاء منه في بعض الدوائر.

ولاتزال الخلافات مستمرة حول الترشيحات في معظم الدوائر والمحافظات خاصة بين امناء الحزب والمحافظين، ومن المنتظر ان تتدخل الامانة العامة لحسم هذه الخلافات، خاصة ان الترشيحات لم تحسم حتى الآن في ٤ محافظات على الاقل.



المصدر : مايو

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس حزب العدالة الاجتماعية :

نخوض الانتخابات .. ولا نعبأ بتهديدات الإرهابيين

اكد د . محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية انه لايعبأ بالتهديدات التى تلقاها عبر الفاكس من الجماعة الاسلامية وتعلن فيها اهدار دمه لأصراره على الاساءة الى الشيخ عمر عبدالرحمن .

قال د . عبدالعال ان هدفهم هو تخويفنا وانا اقول لهم لن نخاف ولانخشى مواجهتكم وسنستمر فى كشف المضللين والمغرضين والمتسترين بالدين الذين يهدفون الى تهديد استقرار الوطن .

من ناحية اخرى اكد رئيس حزب العدالة الاجتماعية ان حزبه مازال يتلقى طلبات الراغبين فى الترشيح لمجلس الشعب وانه قد انتهى مبدئيا من اختيار مرشحين حتى الان هما زوزو رشاد فى دائرة ملوى والمهندس الزراعى محمد ابراهيم الحداد ببندر بلبيس .

اشار الى انه تلقى ١٢ طلبا حتى الان من اشخاص يرغبون فى الترشيح تحت مظلة الحزب



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

د. حلمى الحديدى لايخشى سيف المعز.. ولا يطمع فى ذهبه..

الحكومة تؤكد نزاهة الانتخابات والمؤشرات تقول عكس ذلك!

الدستور يكفل حرية الرأى.. والحكومة تعتبر المعارضة ازدراء!

الشعب المصرى يحارب للحصول على لقمة العيش

دخل الحزب الوطنى أملاً فى الإصلاح وخرج منه لنفس السبب.

وقبل أن يخرج أثار ضجة فى البرلمان، فقد رفض ان يساوم على صحة الشعب المصرى فى قضية «زيت الشلجم» فى منتصف الثمانينيات يومها وقف يوسف والى وزير الزراعية يقول: نحن الذين نقرر ما نزرعه ومالا نزرعه!

فقال له د. الحديدى بغضب: ونحن الذين نقرر ما ناكله.. وما لايجب أن ناكله!

وكان من الضرورى معاقبته.. فهو غير قابل للاستئناس.. وتم تزوير الانتخابات لكى يسقط.. ولكنه رفع دعوى قضائية انتهت بإدانة الحكومة بتهمة تزوير الانتخابات، وقضت المحكمة بتعويضه.

اليوم يعود الدكتور حلمى الحديدى وينزل الانتخابات من جديد فى نفس الدائرة وبدمياط. قرر خوض المعركة الانتخابية برغم التوجس من تزوير الانتخابات.. فكل المؤشرات تؤكد ذلك وعنده من الأسباب مايفيد بأن الحكومة سوف تزور الانتخابات برغم إعلانها عكس ذلك!

وبرغم ذلك يخوض الحديدى الانتخابات من جديد، فهو يعتبر التمثيل البرلمانى شرف لايعادله إلا الشهادة فى سبيل الله وعلى النائب ان يكون صادقاً مع نفسه وضميره والله والوطن فلايخشى سيف المعز.. ولايرغب فى ذهبه.

حوار: ماجدى البسيونى

● سألت د. حلمى الحديدى:

كشف الحكم التاريخى لصالحكم زيف ادعاءات حكومة الحزب الوطنى وما يرددونه من نزاهة الانتخابات وبذلك كان حجم إحراج الحزب وحكومته كبيراً الا يعد هذا من بين سلسلة المعارك بين بعض القائمين على شئون الحزب الوطنى وبينكم منذ استقالتكم من الحزب وحتى اليوم.. وما هى اخر مراحل الطعن؟

☐ لم يكن القصد إحراج أحد.. كان محاولة لاثبات والحصول على هذا الحق، ولايعنينى امام هذا إحراج أو عدم إحراج احد، أردت تأكيد انه لاضياع لحق وراءه مطالب لايفقد الثقة ولايداخله اليأس ولذلك صدر الحكم الذى أجمع كل المحللين على انه حكم تاريخى اهم ماجاء فيه واتمنى ان يؤخذ به فى القوانين المعمول بها، انه لايجب سقوط قضايا التزوير بالتقادم، كما يجب أن يدفع المسئول عن التزوير من جيبه الخاص ما تحكم به المحكمة من تعويض فهذه هى الوسيلة الوحيدة لمنع التزوير بعد ذلك، بالاضافة إلى تغليظ العقوبة وإلا فكيف تزور إرادة الجماهير ثم تتحمل هذه

الجماهير نتاج ضرائب وجباية قيمة التعويض، ما الذى يضير المزور إذن مادام غيره سيقوم بالدفع.. ولذلك اخذت على عاتقى أن تكون قيمة التعويض من حق اهالى دائرتى.

اما عن سلسلة المعارك فليس بينى وبين أحد معارك. لقد قبلت منصب الأمين المساعد للحزب الوطنى املاً فى الإصلاح واستقلت ايضاً املاً فى الإصلاح.. نعم كان هناك خلاف فكرى.. بل كل انواع الاختلافات بينى وبين بعض المسيطرين على الحزب الوطنى ولأننى ممن أخذوا العهد على انفسهم ان يقولوا الحق ولايخشوا إلا الله، فلا يعنينى الموقع ولا المقعد.. نعم انا اقرب إلى المعارض وابعد ما أكون عن نهج الحزب الوطنى، ليس الآن فقط بل وعندما كنت وزيراً للصحة.. الاسباب كثيرة تحتاج إلى مجلدات سيتم الكشف عنها فى الوقت الذى اجد فى مقدرتى حياد التحليل وموضوعيته.

اما عن اخر مراحل الطعن فقد تم شطبه فى ٨/٢ الماضى لتسير إجراءات الحصول على التعويض - كعب دائر - مابين وزارة الداخلية ومجلس الشعب ومحافظة دمياط، متصورين انهم بهذا يكسبون شيئاً، المؤكد عكس ذلك تماماً.

● هل تعتقد ان هناك علامة مابين ما اسميته الاختلاف الفكرى وكل أنواع الاختلافات مع بعض المسيطرين على مقاليد الحزب الحاكم وبين التزوير المتعمد كما اثبت القضاء، ولاسيما وقد اصروا على استبعادكم من قوائم المرشحين طيلة ثلاث دورات منذ ٨٤ وحتى انتخابات ٨٧؟

□ لندع الاجابة على هذا التساؤل للفترة القادمة..!! هناك خطأبين حدث ضدى فى الانتخابات البرلمانية الماضية اظهرته محكمة النقض ثم صححه القضاء ولم يصححه مجلس الشعب ولا الحكومة.. هذا الحكم كان كاشفاً لامور كثيرة.

سيف المعز.. وذهبه

● هل معنى ذلك انكم متواجدون على خريطة الترشيحات القادمة لمجلس الشعب؟

□ يشرفنى ان أكون نائباً عن دائرتى.. وهذا شرف لايعادله إلا شرف الاستشهاد فى معركة وطنية.. النيابة عن الأمة شرف لابد وأن يسبقها

د. حلمى الحديدى

التسلح بامانة المسئولية وصدق الإنسان مع ربه وضميره بلا خوف من سيف المعز ولارغبة فى ذهبه، بل إيمانى بواجبى نحو بلدى وحق أهل بلدى علىّ فى تمثيلهم بشرف وأمانة كل هذا يحتضنه الحب والصدق.

● تشهد الساحة حالياً صراعاً داخل الحزب الوطنى والتكالب على الترشيح باسمه على الرغم من تقاعس اعضائه عن اداء الدور الواجب لنائب الامة.. ماهى الاسباب من وجهة نظركم.

□ المؤكد أن مفهوم نائب الشعب وممثل الأمة اختلف نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى مرت بها مصر فى الفترة الماضية.. فطبيعة المعارك الانتخابية حالياً «مالية» اضف إلى ذلك التكتلات المعروفة وغير المعروفة بالاضافة إلى حرب المصالح الخاصة، كل هذا تجده بداخل الحزب الوطنى.. مفهوم الأنا والمصلحة الخاصة.

● فى الدائرة الرابعة بدمياط - دائرتكم - رغم صغر حجمها إلا ان الصراع حالياً على قدم وساق فبلغ حتى الآن عدد الذين رفعوا لافتات ما يصل إلى العشرين فى حين باقى مايزيد عن الشهر لفتح الباب.. هى محاولة لانشغال الشعب..؟!

□ ربما هذه الظاهرة التى تعم مصر حالياً.. هى ظاهرة - بنت المناخ الحالى - لكن اين المواطن المصرى حالياً.. يقاتل من أجل لقمة العيش.. يكفى أن نعلم أن هناك أكثر من ٤٠٠ ألف أسرة مصرية منشغلة بهموم الثانوية العامة والدفعة المزدوجة.. إلا ان الدافع وراء هذه العجلة يحتاج لدراسة.. هل هى رغبة فى الخدمة العامة والتضحية.. هل هى مصالح خاصة.. أم عدم إدراك لطبيعة مهام عضو مجلس الشعب الحقيقية كل هذا فى حاجة إلى دراسة.. نعم خلق الإنسان على عجل إلا أن الله عز وجل قال



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

«سأريكم اياتى فلا تستعجلون».

المناخ السياسى.. ونزاهة الانتخابات

● وهل تتوقعون تغييرا لاسلوب إدارة الحكومة للعملية الانتخابية القادمة وعدم تدخلها لانجاح مرشحيها فى ظل عدم استجابتها لضمانات الحيدة التى طالبت بها قوى المعارضة والمستقلون..؟

□ ارجو مخلصاً وقد اعلن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ان الانتخابات ستكون نزيهة.. لكن كافة الدلائل تشير إلى عكس ذلك فالانتخابات التكميلية وكذلك انتخابات مجلس الشورى الماضية ودراسة المناخ السياسى العام تضع الشكوك فى نزاهة الانتخابات المقبلة.. مصر فى حاجة إلى انتخابات تليق بها.. انتخابات تحترم الإنسان وإرادته.

● من بين القوانين الاخيرة للدورة التشريعية لمجلس الشعب قانون تغليظ العقوبة على النشر - الازدراء - هل يندرج هذا القانون ضمن نهج إدارة الحكومة للانتخابات البرلمانية المقبلة..؟

□ الحقيقة.. حتى ولو لم يكن فى النية فإنها ستؤثر بالسالب على سريان العملية الانتخابية المقبلة.. فالمرشح المعارض، او المستقل تنتظر الجماهير منه الاجابة على اسباب معارضته للحكومة ومن حقه أن يكشف اخطاء هذه الحكومة وسياساتها مما يعد ازدراء فأين حق الاعتراض إذن وأين حق التعبير الذى كفله الدستور، ولاشك ان تخويف الصحفيين ووضع القيود عليهم سيجعلهم يترددون فى كشف الفساد فى حين ان الصحافة اداة تنبيه حتى ولو لم تمتلك الدليل فكل ما يكتب لابد وأن يكون بلاغاً عاما للنائب العام وعلى الجهات المختصة متابعة ذلك بالتحقيق، أما إرهاب المعارض وإرهاب الصحف والتلويح لهم بعواقب قانون الازدراء سيعطى للفساد وأذياله غطاء للمزيد من التضخم.

● تسجل مضابط مجلس الشعب ردكم - وانت وزيرا للصحة، على دفاع د. يوسف والى وزير الزراعة تجاه انتاج زيت الشلجم.. يومها طالبتم بخطر تحريم إنتاج وتداول مثل هذه الزيوت الضارة على صحة المواطن.. هذه الزيوت حالياً متوفرة بالأسواق ناهيكم عن بعض الامصال التى رفضتم ادخالها مصر.. ماهو تعليقكم؟!

□ هنا اتمثل بقول الله عز وجل للمسيح عليه السلام «أانت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله.. »واتمثل ايضاً برد المسيح «ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به.... وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب»...

عملت ما أملاه على ضميرى - مادمت فيهم - بعد ذلك تقع المسئولية على غيرى ومسئولية الرقابة تقع على مجلس الشعب.. لذلك اقول إذا ماصح العزم من الجهة التنفيذية والجهة التشريعية والرقابية سيتصلح حال مصر.

مفاجأة الأسبوع السياسى :

تنسيق مفاجىء بين الوفد والاخوان

كتب إبراهيم خليل :

انفجرت الاسبوع الماضى مفاجأة كبيرة فى الكواليس الحزبية بين حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، حيث عقد اجتماع بمدينة الإسكندرية ضم فؤاد سراج الدين رئيس الحزب ود . نعمان جمعة نائب رئيس الحزب ، وعن الإخوان مامون الهضيبى ، وجمال تاج الدين مدير العمليات الانتخابية للإخوان ، وتم الاتفاق بشكل سرى على التنسيق بين الطرفين ، وذلك بترك بعض الدوائر للوفد دون ان يقوم الإخوان بالترشيح فيها ، مثل دائرة سمنود ليرشح الوفد بها احمد ابو إسماعيل وزير المالية الاسبق ، وترك دائرة إمبابة للدكتور نعمان جمعة والتضحية بالشيخ جمال قطب نائب الدائرة الحالى ، ودائرة الحوامدية لعلى سلامة سكرتير مساعد الوفد ، وهذه المنطقة كان نائبها حسنى عبد الباقى الذى تولى مؤخراً (احد القيادات الإخوانية) فى مقابل ترك دائرة الدقى للمستشار مامون الهضيبى ودائرة المطرية لمختار نوح عن الإخوان ودائرة الدرب الأحمر لسيف الإسلام .

ويأتى هذا الاتفاق السرى من الوفد لعدم وجود مرشحين له فى كثير من المحافظات ، وفى نفس الوقت يستفيد من اصوات الإخوان ، لوجود خلافات ومشاكل وانقسامات فى عدد من لجان الوفد بالمحافظات كالإسكندرية ، والسويس

يذكر ان حزب الوفد قد اعلن منذ عام رفضه التنسيق مع الإخوان رغم الوساطة التى قام بها صحفى كبير بين الطرفين .

وفى نفس هذا الإطار مازال باب الوفد مفتوحاً للتنسيق مع الحزب الوطنى والقيادات الوفدية فى انتظار عودة الوفد البرلمانى الذى يرأسه كمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب الوطنى لبدء المفاوضات بين الطرفين .■



محمود التهامى

مذكرة المعارضة للرئيس :

اعتداء صارخ على الدستور والقانون !

بدأ التسخين لانتخابات مجلس الشعب المقبلة: بداية غير موفقة .

ويخالجنى شعور قوى بأن الأحزاب جميعها (حكومة - ومعارضة) لا تريد خوض الانتخابات ، تماما كالتلاميذ الذين يحملون همّ اليوم الدراسى الأول بعد اجازة طويلة ممتعة ، او متعبة سواء قضوها على شاطىء البحر أو فى النوادى أو على الأرصفة ، ولعب الحوارى ، ولكنه واجب ثقيل على النفس لابد من أدائه ، وحكم اجبارى لا مناص من تنفيذه ..



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالحكومة مثقلة بالهموم ولا ينقصها هم الانتخابات .. سياسات واعتمادات ومناوشات وإرهاب ، وضغوط اقتصادية ، وخطط تنمية ، ومشروعات وآراء مختلفة ومتباينة ، وبطالة ونقص في الموارد ، وزيادة المصروفات ونمو في السكان ، وتقلص نسبي في الإنتاج ..

مشكلات الحكومة لا تعد ولا تحصى وهى تؤدى وظائفها قدر طاقتها وحسب مواردها ووفق سياساتها ، وفي نفس الوقت لا تسلم من النقد اللاذع والتنكيت والتبكيت .. ألسنة المعارضين طويلة وألسنة المؤيدين أطول .. وهى حالة غريبة تنفرد بها الحكومة في مصر .. فالمعارضة تشاغب في الحكومة لما يبدو أنه أغراض حزبية والأنصار يشاكسونها من أجل الحصول على منافع أكبر .. وإذا لم تتحقق يركبهم الزعل ويفتحون النار ويصبون اللعنات .

في مصر يصعب أن تفرق بين المؤيدين والمعارضين ، فالجميع يتعامل مع الحكومة على أنها مسئولة عن إجابة مطالبهم فقط .. على الحكومة أن تخفض الأسعار وأن ترفع الأجور ، وأن توفر فرص عمل ، وأن تكف عن محاولاتها لتنظيم الأسرة والسيطرة على التضخم السكاني ، وفي نفس الوقت عليها أن تحد من التضخم الاقتصادي .. الشوارع يجب أن تكون نظيفة ، المباني لابد أن تتوافر بها شقق للإيجار الرخيص ، أو بدون إيجار على الإطلاق ، الشوارع تصاب بضيق الشرايين وتتحول إلى جراجات ، كل واحد ينظر إلى الضرر أو المنفعة من زاويته الشخصية ، ولا يهم إذا كان في منفعته ضرر عام أو في ضرره منفعة عامة .

وإذا قالت الحكومة : هذا كثير ، أو ذلك مستحيل ، أو غيره صعب ، يصيح الجميع : « قاعدين ليه ما تقوموا تروحوا » ، وماهو البديل أيها السادة ؟ !

وأقول أنا : لا بديل على الإطلاق .

فالأحزاب القائمة على ساحة المعارضة للحقيقة وللتاريخ أحزاب صحف ، أو قل بعضها أحزاب صحف ، والبعض الآخر لا صحف ولا أحزاب ، وإنما مجرد لافتات مسجلة في لجنة شئون الأحزاب ، ولا يوجد حزب في مصر يستطيع تغطية دوائرها الإنتخابية بمرشحين فضلاً عن مندوبين للمرشحين على صناديق الانتخابات ، ثم يتحدثون عن التزوير وسيطرة الحزب الحاكم .. لا يوجد حزب



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

يستطيع تأليف وزارة ترعى مصالح الوطن ، وتحافظ على مصالح مواطنيه .. لا أقول هذا انتقاصاً من قدر احد ، ولا ترويجاً للحزب الحاكم .. ولكنها الحقيقة ايها السادة وفق ما نعلم من اوضاع تلك الاحزاب ، فالافواه الكبيرة تتحدث بكلام اجوف عن المليارات التى تحصل عليها الحكومة من الضرائب او غيرها .. وتتحدث عن اوجه البذخ فى الإنفاق ، تارة ، والقصور فى الإنفاق تارة اخرى حديثاً لا يطمئن إلى ان هؤلاء القوم يعرفون عن اى شىء يتحدثون .

إن ظروف البلاد فى حال الإصلاح صعبة ، وقد استطاعت الحكومة الحالية اجتياز مرحلة دقيقة بمهارة فائقة ، وباقل خسائر ممكنة ، وكنت اظن ان الخطة الانتخابية ستفتح امامنا طريق الأمل فى استخلاص رؤية افضل لحل مشكلاتنا الكثيرة والمتشعبة ، ولكن « اول القصيدة كان كفراً » كما يقول المثل .. وإن كنت لا احب هذا الوصف على الإطلاق ، فقد بداوا بمخالفة الدستور والقانون .

بدات احزاب المعارضة الشرعية حملتها بالإعلان عن المذكرة المرفوعة من زعماء الاحزاب (كذا) إلى الرئيس .. وقالوا إن الرئيس لم يرد عليهم .

وقالوا ايضاً ان المذكرة تضمنت عدداً من المطالب كان يتعين على الرئيس تحقيقها إذا كان يريد للاحزاب ان تخوض انتخابات حرة ونزيهة .

واقول إن اول القصيدة كفر ، لان المذكرة التى اشاروا إليها تنطوى على مخالفة صريحة وواضحة للدستور والقانون من اللحظة الاولى ، وقد اقحم (الزعماء) معهم فى مذكرتهم الموقرة شخصيات معينة بدعوى تمثيلها لقوى سياسية .. ولست اتحدث عن اشخاص بالطبع فى هذا المقام ، ولكن كيف يتسنى «لزعماء» الاحزاب ان يخاطبوا رئيس الجمهورية ، وهو حامى حمى الدستور بما يخالف الدستور ، كيف يضعون فى قائمتهم تنظيمات غير مشروعة ومحظورة بحكم القانون .

فجماعة الإخوان المنحلة ليست من القوى الشرعية وكذا جماعة الشيوعيين .

فما هو الهدف إذن من دس التنظيمات غير الشرعية فى الخطاب السياسى مع رئيس الدولة ..؟!

اليس فى ذلك تعمد لإعلان الاحزاب عن عدم احترامها للدستور والقانون .

ومن ناحية اخرى ، فإن المطالب الاخرى ، وإن كانت ذات بريق

إلا انها تتجاهل وجود تنظيم قانونى قائم بالفعل ستجرى الانتخابات على اساسه .. ومن غير المناسب او المعقول ان تاتى احزاب المعارضة لتطالب بتعديلات قانونية فى فترة الشهر السابق على الانتخابات .. فضلاً عن الطلبات المهينة لاى حس وطنى، كطلب مراقبة خارجية او الإفصاح عن عدم الثقة بالحكومة لتجرى الانتخابات فى ظلها او المطالبة بإبعاد جهاز الشرطة عن الانتخابات ، وهو دور امنى بحت .. ماذا تريد الأحزاب ؟! هل تريد تكوين ميليشيات لحراسة الانتخابات ام نترك المواطنين تحت رحمة الإرهاب المستتر بالدين ؟!..

إن شرط الثقة المتبادلة فى القانون والدستور وفى اليات النظام الذى يضم الجميع ، شرط ضرورى للممارسة السليمة ، ومحاولة الالتفاف حوله مصيبة كبرى تدفعنا إلى محاولة إصلاح ماهو قائم افضل من التغيير إلى المجهول .

ولست ارى فى البداية المملة إلا عزوفا عن الدخول فى منافسة حقيقية ترفع من إحساس المواطن بالديمقراطية وبجدوى الحياة الحزبية حتى وإن لم تحقق الاحزاب نتائج معقولة ، ولن تحقق ، فالمقدمة السيئة تقول من البداية إن الاحزاب ليس لديها ماتقدمه غير العويل والبكاء على وهم المكاسب التى لم تتحقق .

حزب فقير

- .. مش يمكن ربنا يكرمنا ويطلع فى مقر الحزب بترول

إن احزاب المعارضة عليها ان تخوض معركة قوية ، ولسوف يدعم الراى العام من يشعر بجديته من المرشحين .. ولكن للاسف إننى كفرد من الشعب اشعر بان الاحزاب تريد ان تحصل على مكاسب لمجرد انها احزاب قبل ان تؤدى عملاً نافعاً للوطن ، وخير وسيلة لذلك هو الضغط بالاحتجاج ، وملء الدنيا صياحاً بان الحكومة تخالف الدستور والقانون ، فإذا اقتربنا من الصورة اكثر وجدنا ان الاحزاب هى التى تخالف الدستور والقانون ، وتصر على إشراك تنظيمات غير شرعية فى الخطاب السياسى لرئيس الدولة ولغيره بزعم انها قوى سياسية .

هل هو جهل بالحقائق ، ام انه تهديد وابتزاز !!

هل ننتظر ممن يفعل ذلك ان يحترم الدستور والقانون ، وهل



نامن على بلدنا إذا وقع - لاقدر الله - فى ايدى هؤلاء .. هل نثق بهم او فيهم بعد ذلك ؟!

إن الفكر ينم عن اصحابه ، والمقدمات تجذب مابعدها وتصرفات الاحزاب بداية لا توحى بالثقة ، وبداية الانتخابات فى هذه الجولة تقول إنها ستكون مملة ومضيعة للوقت ، اللهم إلا نشاط الحكومة لعرض إنجازاتها ومحاولتها تحسين لغة التفاهم مع الشعب ، وذلك خير على اى حال . ■



لماذا يتسابقون .. على الترشيح لمجلس الشعب ؟!

ضمانات عصر مبارك .. لم تتوفر فى أى فترة سابقة

مساحة هائلة من حرية الرأى .. والعمل السياسى

علماء الاجتماع والنفس والقانون :

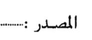
السمعة الطيبة .. القدرة على العطاء التواجد بين الجماهير شروط أساسية

أصحاب الملايين والمصالح الشخصية لن يخدعوا أحداً

سباق الترشيح لمجلس الشعب اصبح محموما.. شخصيات كثيرة تسعى للفوز بمقعد البرلمان، تكتيكات وتربيطات فى معظم الدوائر الانتخابية وكل مرشح يسعى لكى تكون له الغلبة والتأييد.

علماء الاجتماع وعلم النفس ورجال السياسة اوضحوا ان هذا السباق ظاهرة ايجابية فى ظل الديمقراطية التى نعيشها فى عصر مبارك.. وهو أمر يؤكد ارتفاع درجة الوعى السياسى والرغبة فى المشاركة الإيجابية بعيدا عن اسلوب السلبية الذى عانينا منه كثيرا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

ناشدوا الاحزاب ان تضع معايير محددة لاختيار الشخصيات القادرة على العطاء والتواجد الفعلى بين الجماهير والابتعاد عن الشخصيات التى تسقط على الدوائر الانتخابية بالبراشوت.

اعربوا عن املهم فى ان تفرز هذه الجولة النواب الاصلح خاصة ان الجماهير اصبحت واعية تماما ولديها القدرة على التفرقة واختيار الاصلح لتمثيلها فى مجلس الشعب.

تقول د. كاميليا عبدالفتاح استاذ علم النفس بجامعة عين شمس إن ظاهرة تسابق الناس للترشيح لمجلس الشعب تدل على ارتفاع الوعى السياسى عند المواطنين وهو أمر محمود يجب تشجيعه لانه يخدم الوطن ويتيح الخيارات أمام الناخبين لاختيار الاصلح لتمثيل الشعب فى المجلس النيابى.

أوضحت أن بعض المواطنين لديهم ثروة مالية كبيرة ويريدون دخول مجلس الشعب حبا فى الظهور والتباهى والتمتع بالحصانة البرلمانية ويبالغون فى الدعاية الانتخابية للحصول على هذا المركز الاجتماعى بأى ثمن متناسين ان مهمة النائب شاقة وهى تكليف من الشعب وليست مجرد وسيلة للظهور والتباهى!!

دعوة للاحزاب

ويرى د. أحمد المجدوب الخبير بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ان لعبة الانتخابات لها بعض الظواهر السلبية فهناك بعض المرشحين يهدفون الى تحقيق المكسب المادى والحصانة البرلمانية والمزايا الاجتماعية بعيدا عن المصلحة العامة وخدمة المواطنين.. ولاشك ان الناخب المصرى أصبح واعيا للذين يهدفون لتحقيق مصالحهم الشخصية بعيدا عن مصلحته!

ناشد كافة الاحزاب ان تضع معايير موضوعية عند اخيبار مرشحيها فى الدوائر الانتخابية ليكون على اساس الثقل الجماهيرى والسمعة الطيبة وأن يكون المرشح من القادرين على العطاء وبذل الجهد والوقت للمصلحة العامة.

تعثر فى الديمقراطية

ويقول د. حمدى عبدالرحمن استاذ القانون بجامعة عين شمس ان تسابق المرشحين للانتخابات هذا العام يرجع الى ماأعلنه الرئيس حسنى مبارك من كفالة نزاهة العملية الانتخابية ووضع الضمانات الكاملة لدخول جميع الاحزاب والمستقلين الى حلبة المنافسة وهو أمر لم يتحقق فى عصور سابقة.

أكد ان المسيرة الديمقراطية تتطور تدريجيا وتكسب ارضا جديده فى طريق أكتمال الديمقراطية وقد تأكد هذا المعنى خلال السنوات الماضية حيث شهد المجتمع المصرى مساحة هائلة من حرية الرأى وحرية العمل السياسى وحرية المعارضة وهى من السمات الرئيسية فى التطور الديمقراطى.

أوضح ان مجلس الشعب فى الدورة الماضية قد حقق نجاحا ملحوظا فى العمل التشريعى ومراقبة الحكومة وقد ظهر ذلك فى كم القوانين والتشريعات التى صدرت فى السنوات الماضية وكذلك فى عدد الاستجوابات وطلبات الاحاطة والاسئلة التى وجهها نواب الشعب للحكومة.. وعموما فإن هذا التسابق ان دل على شىء فانما يدل على ثقة المتقدمين فيما وصلت اليه الديمقراطية فى مصر ويؤكد استمرار الامل فى المستقبل.

أما دخول البعض من غير الجادين فهى ظاهرة طبيعية تحدث فى جميع الاوقات وجميع الانظمة السياسية ولاضرر منها لأنها فى نهاية المطاف لايبقى فى حلبة المنافسة إلا من كان جادا ويسعى الى المصلحة العامة فعلا.

مآرب اخرى

وتوضح د. إنشراح الشال أستاذ الاجتماع بكلية الاعلام أن بعض المرشحين يظهرون اهتماما وقتيا بمشاكل الناس ولكنهم يخفون وراء ترشيحهم مآرب اخرى لكن الجماهير اصبحت واعية لكل هذه الالاعيب مهما انفق المرشح من أموال.

قالت: إن مهمة النائب التعبير عن مصالح الشعب بصورة مباشرة ومناقشة القضايا الوطنية فى مجلس الشعب بالشكل الذى يعود بالخير على المواطن فى كل مكان.

ويقول د. مصطفى الفرماوى استاذ تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية ان اقبال قطاعات عريضة من الجماهير للترشيح فى المجالس النيابية يؤكد ان قضية الوعى السياسى داخل المجتمع لم تعد قاصرة على فئات معينة وانما اصبح هناك وعى جماهيرى على نطاق وأسع لماتقوم به الهيئات التشريعية.

أشار الى ان غالبية المرشحين يرغبون فى المشاركة فى صنع القرار والمساهمة فى دفع عجلة التنمية وطرح الافكار والرؤى من أجل الوطن بالاضافة الى الدوافع الاخرى للبعض لتحقيق قدر من المكانة داخل الدائرة ودوافع اقتصادية مرتبطة بالتسهيلات التى يمكن ان يحصل عليها!

البقاء للاصلح

أما د. إبراهيم زهران مقرر لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطنى فقال إن التسابق للترشيح لمجلس الشعب ظاهرة إيجابية فى الحياة السياسية والانتخابات ستفرز الاصلح وأصحاب القواعد الشعبية والمبادىء والذين يهدفون الى المصلحة العامة وخدمة القضايا الوطنية.

اشار الى ان الجماهير اصبح لديها قدر كبير من الوعى الذى سيمنعهم من الاختيار الصحيح كما ان عهد الاثراء

على حساب مصلحة الوطن قد انتهى ولن يكون هناك اى إمتيازات أو استثناءات للنائب إلا فى حدود القانون.

أوضح ان بعض المرشحين قد يقدمون أوراقهم لتشتيت الاصوات أو للمنظرة الاجتماعية وهذه ظواهر سلبية فى لعبة الانتخابات ولكن المرشح الجاد هو الذى سيستمر ويحصل على شرف تمثيل الامة.

ظاهرة صحية

وتذهب د. سامية خضر أستاذ الاجتماع بكلية التربية بجامعة عين شمس الى ان تهافت المرشحين هو نوع من المشاركة السياسية وهى ظاهرة صحية وإيجابية ففى ظل الديمقراطية يسعى الناس دائما الى التعبير عن ارائهم.

اشارت الى ان تصريحات القيادة السياسية المتتالية بأن الانتخابات ستكون نزيهة ١٠٠٪ تشجع المرشحين لتجربة حظهم بعيدا عن احتمالات الفشل أو النجاح لقياس ثقلهم فى الشارع والاستعداد للجولات السابقة.

أوضحت ان الحماس للترشيح يؤكد



وعى الجماهير فى مصر ونضج النظام الديمقراطى الذى تأخذ به مصر.

اما د . صلاح الجندى عميد كلية التجارة بالمنصورة فأوضح ان ظاهرة كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب تؤكد حرص الجميع على المشاركة السياسية وحل المشاكل المحلية لابناء الدوائر والاقسام المختلفة وهذا شىء يحسب للنظام الديمقراطى فى مصر وللرئيس حسنى مبارك الذى يرعى المسيرة الديمقراطية ويدعمها .

قال ان الانتخابات ستفرز اصحاب الثقل الجماهيرية واصحاب السمعة الطيبة الذين اثبتت الايام حرصهم على المصلحة العامة والقادرين على التضحية وحل المشاكل واصحاب الايادى البيضاء والذمة المالية النظيفة والذين يمتلكون قدرا كبيرا من الثقافة العامة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

كلمات

المطلوب اذن هو ان تحسن الاحزاب اختيار مرشحيها فى الانتخابات القادمة وان يراجع المرشحون المستقلون انفسهم مراجعة متانية . حتى لا ينساق احد منهم الى الترشيح دون ان تكون لديه من المبررات ما يدعوه الى ان ياخذ المسالة ماخذ الجد . ومن ناحية الناخبين ، مطلوب ان يحسنوا الاختيار . فليس هناك مهمة اكثر خطورة وجدية من مهمة النيابة عن الامة فى المجلس النيابى الذى يختص بالتشريع والرقابة وهما قوام العمل السياسى وتسيير دفة الامور جميعا فيما يهم المواطنين جميعا .

ومطلوب قبل هذا وذاك ، ان تصر احزاب المعارضة على خوض المعركة . مهما يكن رايها فى ضمانات حرية الانتخابات . ونحن نعرف ان للمعارضة فى هذا الصدد مطالب نشرتها فى الصحف الحزبية منذ ايام . وسواء قبلت الحكومة او السيد رئيس الجمهورية هذه المطالب كلها او بعضها او جزءا يسيرا منها ، فالامر لايستدعى فى جميع الاحوال ان تقاطع الاحزاب السياسية هذه الانتخابات .

واذا كنا من حين لآخر ، نحب ان نتوقف قليلا عند نقطة معينة من مسيرتنا القومية ، ونقول ، اننا نواجه مرحلة جديدة نسميها بالمرحلة المقبلة ، فان هذا الوصف نكاد لاينطبق الا على مرحلة اجراء الانتخابات العامة القادمة وما يتلوها من اجراءات وخطوات سياسية . فهذه الانتخابات بالذات سوف تحدد اتجاه مسيرتنا وسوف تاتى بالجديد فى حياتنا العامة ، لامن حيث الاشخاص الذين سيتولون مسئولية النيابة عن الناخبين فى مجلس الشعب الجديد ، ولكن ربما يحدث تغيير شامل ايضا فى السلطة التنفيذية أى فى المناصب الوزارية ، ومايتبعها من مناصب المحافظين وغيرهم من كبار رجال الدولة .

المهم ان تشارك كل الاحزاب فى المعركة الانتخابية مهما تكن الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية . والمهم كذلك ان يشارك اكبر عدد من الناخبين فى الادلاء باصواتهم . ولعلها فرصة طيبة مبشرة بالخير ، ان يرتقى الوعى العام . عند كل الاطراف ، بحيث لايتقدم للترشيح من الحزبيين او المستقلين ، الا المشتغلون فعلا بالعمل العام ، ونتخلص من العناصر التى تدخل المعمعة ، بحثا عن الابهة والمظهر او عن المنصب والسلطة ، او عن المال والتربح من عضوية المجلس النيابى ، او التستر وراء الحصانة البرلمانية لممارسة اعمال غير قانونية وغير اخلاقية . ومن سمات المعارك السابقة التى دخلها واشترك فيها رجال المال والمصالح الخاصة ، انها كانت تحول المعركة السياسية الى مولد تنثر فيه الاموال ذات اليمين وذات الشمال ، وتباع فيه الاصوات بورقة نقد تقطع نصفين ، احدهما يدفع مقدما والآخر بعد التصويت ، كما كان يخوض المعركة نفر من البلطجية والفتوات واصحاب العضلات الجالسين على المقاهى يبيعون اصواتهم واصوات اتباعهم بقليل من المال ، او بالوعود الكاذبة .

وان الاوان لان نتطهر من هذه المظاهر المؤسفة المتخلفة ؛ آن الاوان كى لايتصدى للعمل العام سوى الواعين المنزهين عن الاغراض الشخصية والمصالح الخاصة وهواة المنظرة والابهة ، والباحثين عن ساتر من الحصانة البرلمانية يمارسون وراءه اعمالهم المنافية للقانون والاخلاق الفاضلة .

محمود عبدالمنعم مراد



الأزمة تشتعل .. بين الوفد والاخوان

تصاعدت حدة الازمة بين حزب الوفد والاخوان المسلمين بعد قيام حزب الوفد بالاعلان عن ترشيح د. نعمان جمعة نائب رئيس الحزب بدائرة امبابة وهى نفس الدائرة التى يشغل موقعها حاليا الشيخ جمال قطب والذى اعلن عن ترشيح نفسه للمرة الثانية بها.

يدرس الاخوان حاليا الرد على هذا الاجراء بترشيح احد اقطابهم وهو المهندس ابو العلا ماضى فى دائرة قصر النيل ضد ياسين سراج الدين وكذلك ترشيح احمد سيف الاسلام حسن البنا فى دائرة الدرب الاحمر.

كانت الوفد قد شنت هجوما شديدا على الاخوان المسلمين منذ فترة قصيرة واتهمتهم بانهم يسعون لافساد المعركة الانتخابية القادمة لمجلس الشعب لتقليل فرص فوز قيادات المعارضة بمقاعد المجلس.



استعدادا للانتخابات : فشل التنسيق الانتخابي بين أحزاب المعارضة واستبعاد الأحزاب الصغيرة

كتب محمد الضبع :

كشفت مصادر حزبية ان الاتصالات التى تمت بين احزاب المعارضة للتنسيق حول انتخابات مجلس الشعب لم تصل إلى اى اتفاق رسمى ، وان الاتصالات تناولت إمكانية إخلاء الدوائر لبعض رؤساء الاحزاب او اتساع هذا ليشمل بعض قيادات ورموز المعارضة والشخصيات البرلمانية المستقلة .

واكدت المصادر ان اللقاءات ركزت على التنسيق السياسى من حيث التشاور حول مواجهة عمليات التدخل من جانب الحكومة وموقفها من احزاب المعارضة ، وإيجاد مواقف مشتركة ، منها المطالبة بإجراء الانتخابات على عدة أيام حتى يمكن التغلب على مشكلة عدم وجود قضاة يشرفون على الانتخابات فى يوم واحد ، وتبادل الإمكانيات وتنسيق الحملة الانتخابية ، ولم تشمل الاتصالات التى تمت ، الحزب الوطنى والاحزاب الصغيرة .

وكان حزبا التجمع والناصرى عقدا ٥ اجتماعات : اثنان منها بالتجمع ، و٣ بمقر الحزب الناصرى .. من خلال لجنة مشتركة ضمت خالد محيى الدين ، ود . رفعت السعيد ، ومحمد خليل ، وحسين عبد الرازق من التجمع ، وضياء الدين داود ، وفتحى محمود ، واحمد حسن ، وعبد العظيم المغربى ، وحامد محمود من الحزب الناصرى - إلا ان إعداد بيانات الدوائر والمرشحين ادت إلى عدم انتظام اللقاءات ، ومن المتوقع ان تستانف اللقاءات فى وقت قريب لتحديد الدوائر الانتخابية .

وعلى الجانب الاخر ، لم تسفر اتصالات حزب العمل مع التجمع والناصرى عن اية نتائج ، وكان لقاءان عقدا بين حزبى العمل والناصرى بالمقر الناصرى ■



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

شباب سوهاج يطالب بضمانات أوسع للانتخابات

التقى عصمت سليم أمين الحزب الناصرى بسوهاج بشباب جامعة سوهاج فى معسكر على طريق البحر الاحمر وداز حوار موسع حول الارهاب واخطاره على الفرد والمجتمع والدولة.. ودور الحزب الناصرى فى توعية الشباب للعمل من خلال القنوات الشرعية.. وطالب الشباب... بضرورة وضع ضمانات اكبر للعملية الانتخابية..حتى يتم منع التسوية والتزوير والبلطجة وأن يأتى مجلس الشعب القادم معبرا عن نبض الجماهير... مدافعا عن حقوقه. حضر اللقاء أمين شباب المحافظة الحسن حماد وأمين شباب مركز المراغة عادل عبد المولى وقيادات الحزب بمركز المراغة ومحافظة سوهاج.



القضاة الذين شاركوا فى انتخابات سابقة يؤكدون :

لم نتلق يوما تعليمات .. بمجاملة مرشح على حساب آخر

نحن أصحاب رسالة .. هدفنا تحقيق العدالة وتطبيق روح القانون



المصدر : مايو

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواطن عادى فاز على وزير فى المعادى ونائب محافظ خسر المعركة بمصر الجديدة

المستشار فاروق وشاحة :

لا مجال للمزايدة العالم كله يتحدث عن نزاهة القضاء المصرى

المستشار أبو العلا سعد الدين :

.. والسلطة التنفيذية لاتتدخل مطلقاً



أكد القضاه الذين شاركوا فى انتخابات سابقة انهم لم يتلقوا اية تعليمات او توجيهات لمجاملة مرشح على حساب اخر .. وان القضاء المصرى نزيه وبعيد عن الشبهات .

تحدثوا عن تجاربهم السابقة مع الانتخابات .. وساقوا بالأدلة والبراهين عدالة القضاء وعدم مجاملته لأحد .

قالوا ان فوز مرشح عادى فى الانتخابات السابقة لمجلس الشعب على منافسه الوزير بالمعادى .. وفوز اخر على منافسه نائب محافظ بمصر الجديدة هو خير دليل على سلامة ودقة وحيدة الاشراف القضائى .

اضافوا ان الجهات التنفيذية لم ولن تتدخل بحال من الاحوال فى الانتخابات .. وهو امر غير قابل للتشكيك او المناورة او المزايدة من احد .

رســـــالة

يقول حسين نعمان ـ نائب رئيس محكمة النقض إن القضاء المصرى بشكل عام لايخضع لأى توجيهات وجميع القضايا تصدر احكامها مجردة من اى اعتبار الا العدالـة والقانـون سواء كانت انتخابات او غيرها .

اضاف النا أصحاب رسالـة والعدالـة هى الفـيصل وروح القانون وليس نصه .. ونعلم ان القاضى ولى الله فى الارض فكيف يجامل احدا على حساب اخر .

وعموما فاننى لم اتلق يوما توجيها او تكليفـاً بالتـدخل او مجاملة ناخب على حساب اخر .

ويقـول عبدالعظيـم راضى ـ رئيس نيابات الاسماعيلية شاركت فى ثلاثة انتخابات لم يحدث فيها اى تدخل اطلاقا ولم اتلق اى تعليمات لمجاملة احد على حساب اخر والدليل على ذلك اننى كنت رئيسا للجنة المعادى فى الانتخابـات السابقة ونجح فيها احد المرشحين على منافسه وزير الانتاج الحربى وعندما كنت رئيسا للجنة مصر الجديدة ونجح فيها مرشح عادى على منافسة نائب المحافظ فبالله عليكم اذا كانت هناك ادنى مجاملة كيف يحدث ذلك .

الكل ســـواء

تساءل : لمصلحة من نجامل أحداً على حساب الاخر .. فكل المرشحين سواسية امام القضاء .

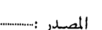
اضاف ان العملية الانتخابية بشكل عام تتم تحت اشراف محكم وليس هناك اى مجال للتلاعب .. حيث تحرز الصناديق وتنقل فى حضور المندوبين وتفـرز ايضا باحكام .

لامجـــــاملة

وقـال الـمستشار فاروق وشاحة ـ رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقا ـ طالما ان هناك اشرافا قضائيا فلا يستطيع احد ان يعطى تعليمات او توجيهات لان الاشراف القضائى لايمكن اختراقه والانتخابات عمل يتولاه القضاء وبالتالـى لايمكـن ان تتخللـه المجاملات او المزايدات .. والعالم كله يعلم ويتحدث عن نزاهـة القضاء المصرى .

قال ان القضاء سلطة مستقلة والانتخابات قضية عامة ومن واقع تجاربـى الشخصيـة فى الاشراف على الانتخابـات ثلاث مرات عندما كنت رئيسا لمحكمة الاسماعيلية ومحكمة الجيزة أؤكد اننـى لم اتلق ايـة تعليمـات او توجيهات بمجاملة ناخب علـى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

حساب اخر .. وكان دورى هو بحث مشاكل المرشحين والنقل الى الدوائر فى حالة حدوث اية تجاوزات او مشاكل لبحثها وحلها فورا .

رقابـــــة !

قال ان رجل القضاء غير سياسى ولاينتمى لاى حزب والمفترض فيه النزاهة والعدالة فلا يعنيه اى حزب من الاحزاب وانما يعنيه ان تنجح الانتخابات طبقا للقانون الانتخابات ورصد اى مخالفة طبقا للقانون .

والمقصود من الاشراف القضائى هو الرقابة وليس مجاملة احد على حساب اخر بل الحيدة والعدالة هى الفيصل فلا مجال هنا للمزايدة .

وقال المستشار ـ مصطفى الكومى ـ نائب رئيس محكمة الاستئناف لايوجد ادنى تأثير على رجل القضاء من قريب او بعيد فى ممارسته الاشراف على العملية الانتخابية سواء فى اللجان الفرعية او اللجان العامة .

اضاف اشرفت على لجان الانتخابات اكثر من مرة سواء كرئيس لجنة عامة او لجان فرعية .. ولم يحدث اطلاقا اننا تلقينا اوامر للتأثير على سير العملية الانتخابية لان رجل القضاء لارقابة عليه فى عمله سواء فى المحكمة او اللجنة الانتخابية سوى ضميره فقط .. وأؤكد انه لم يحدث بأى صورة من الصور أن تدخلت الحكومة او الوزارة او اى جهة من الجهات المسئولة للتأثير على القاضى .

تطبيق حاسم للقانون

وقال المستشار فاروق سلطان رئيس محكمة استئناف القاهرة اشرفت على انتخابات عديدة والاشراف الكامل للقضاء هو مطلب ينادى به الكافة لثقتهم الكاملة فى أن القضاه يطبقون القانون على جميع المواطنين فى مساواة كاملة ولاسلطان عليهم فى تنفيذ مايوكل اليهم وتطبيق القانون الا الله سبحانه وتعالى وحكم القانون ويشهد بذلك الجميع بكافة المستويات منذ قديم الازل وحتى الان ولامصلحة لهم الا تحقيق العدل بين المواطنين والمساواة بينهم .

اكد ان رجال القضاء يطبقون القانون لأن القضاء سلطة مستقلة تماما تباشر مهامها التى توكل اليها فى حيدة تامة ونزاهة كاملة وعدالة مطلقة .. ولاترعى فى ذلك الا وجه الحق وتحقيق العدل .

مستقل وغير موجه

ويؤكد المستشار حسنى حمادة رئيس محكمة الاستئناف ان القضاء فى مصر مستقل وغير موجه اطلاقا ولايتلقى تعليمات او توجيهات من احد وفقا لما ينص عليه الدستور .

اضاف ان دور القضاء هو مراقبة العملية الانتخابية والتأكد من سلامتها واعلان النتائج على ضوء ماتسفر عنه عملية فرز صناديق الانتخابات . والتحقق والتأكد من نزاهة الانتخابات وانها تتم بالطرق التى رسمها القانون .. المهم أن يكون هناك الوعى الانتخابى وترشيح من يستحق فعلا بغض النظر عن دعايته الانتخابية .

اضاف من واقع تجاربى فى الاشراف على الانتخابات لم يحدث أن مورست علينا ضغوط بأى حال من الاحوال .

نقـــــة

وقال المستشار ابوالعلا سعد الدين الامين العام السابق لمجلس الدولة ان نزاهة القضاء المصرى ليس محل جدال او نقاش ولايستطيع احد ان يشكك فى نزاهته وعدالته .. وجميع فئات الشعب تثق به ثقة كاملة انطلاقا من احكامه ناصعة البياض .

اضاف ان القضاء مهنة لها حصانتها واستقلاليتها التى تضمن لها ان تصدر احكاما مجردة بعيدا عن اية تأثيرات او ضغوط .

اضاف : اشرفت على الانتخابات عدة مرات ولم يحدث أن وجهت الينا توصيات لمجاملة مرشح على حساب اخر ولم تتدخل السلطة التنفيذية اطلاقا على سير العملية الانتخابية



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

منشورات وبيانات سرية في المعركة الانتخابية بالمحافظات

كتب أحمد نجم وناصر أبو طاحون:

فى محافظة الغربية خرجت بيانات من الحزب الوطنى تهاجم بعض مرشحى الحزب وخاصة فى مدينة طنطا، ومن ناحية أخرى تأخرت المحافظة حتى الآن عن ارسال قائمة باسماء مرشحى الحزب وذلك حسبما علمت «العربى» نتيجة للخلافات بين المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية، ونبيل منسى أمين الحزب الوطنى بالمحافظة، وبهذا أصبحت الغربية المحافظة الوحيدة التى لم ترسل مرشحيها للامانة العامة للحزب الوطنى حتى الآن، وفى هذا الخصوص صرح مصدر بالحزب الوطنى لـ «العربى» ان هزيمة الحزب متوقعة فى الغربية بسبب الاسلوب الخاطئ فى اختيار المرشحين طبقا لمعايير غير موضوعية لا علاقة لها بشخصية المرشح، وعلى سبيل المثال هناك اهتمام بترشيح اصحاب الاموال والمليونيرات واستبعاد الكوادر الحقيقية والفاعلة.

وفى بور سعيد **كتب مراسلنا السعيد السويركى:** انتشرت ظاهرة البيانات الموقعة بتوقيع رمزى، ومنها بيان بامضاء «هاتا شاما» وهى اسم لمنظمة تشكلت عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى ويقول البيان إن بور سعيد ظلت دائما تعطى اصواتها لغير ممثلى الحكومة بنسبة لاتقل عن ٧٥٪ من مجموع المقاعد، ودعا البيان الى تصويت الاهالى لصالح أولئك الذين لم يتلوثوا بالدفاع عن اخطاء المسئولين التنفيذيين، ولم يطلقوا الوعود الانتخابية فى الهواء، وهاجم البيان الوجوه البرلمانية الموجوده ووصفها بأنها مهزوزة لانهم صمتوا عن مناقشة هموم ومشكلات محافظة بور سعيد.

وفى المنوفية **كتب مراسلنا رجب خضر:** اشتعلت المعركة مبكراً ودخل الخلاف بين قيادات الحزب الوطنى مرحلة جديدة بعد اعلان قائمة الترشيحات واستبعاد بعض الاسماء التى رشحت نفسها كمستقلين.

حدث هذا الاسبوع الماضى حيث قرر يحيى حسنين امين مساعد الحزب الوطنى باشمون ترشيح نفسه مستقلا على مقعد العمال احتجاجا على استبعاده من قوائم الحزب، وقام بعقد مهرجان كروى لاستقطاب شباب المدينة حضره عدد من نجوم الكرة منهم جمال عبد الحميد وطاهر ابو زيد وربيع ياسين، ويأتى ذلك كرد فعل على مؤتمر رياضى كبير لمرشح حزب وطنى ايضا حضره يوسف والى وزير الزراعة ومحمد على محجوب وزير الاوقاف وعبد المنعم عماره وزير الشباب ومحافظ المنوفية.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

حول المعركة الانتخابيه:

الرئيس والمعارضة..

والاخوان المسلمون ؟!

قرات عريضة زعماء احزاب المعارضة الى الرئيس حسنى مبارك بشان ضمانات الانتخابات القادمة.. وهى مطالب كلها معقولة.. ومفروض ان اى حزب حاكم فى اى بلد ديمقراطى يطبقها دون حاجة الى دعوة من أحد.. إلا موضوع تخلى الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى.. فهذا مطلب يثير جدلا طويلا فهناك حجج وجيهة تبرر استمرار حسنى مبارك رئيسا للحزب.. ففى كل الدول الديمقراطية التى ينتخب رئيس جمهوريتها انتخابا مباشراً.. يكون رئيس الحزب هو مرشحه لرئاسة الجمهورية.

ثم ان رئيس الجمهورية يجب ان يكون مستندا الى «قاعدة جماهيرية» وبصرف النظر عن جماهيرية الحزب الحاكم.. او عدم جماهيريته.. فهو حزب قائم وله لجان ومنظمات.. بل يسيطر معظم اعضائه على مقدرات الحياة الاقتصادية فى مصر..

ويملك مسئول التنظيم مثلا السيد كمال الشاذلى النفوذ والسيطرة على السلطة التشريعية (مجلسى الشعب والشورى).. وعلى اعضائه من كبار رجال الدولة ولديه ملفات عن كل عضو فى الحزب..

لكن على اى حال ان الفائدة الرئيسية لمذكرة احزاب المعارضة.. هى فتح باب الحوار حول الانتخابات القادمة.. وضماناتها.

وانا سأتناول هنا ملاحظة هامة ارجو أن تضعها احزاب المعارضة فى تقديرها وهى تناقش الاوضاع السياسة فى مصر.. والانتخابات المقبلة.. هذه الملاحظة تتلخص فى ان الحزب الوطنى لايلجأ الى الحلول السياسية فى مواجهة ما يواجهه أو يواجه الحكومة من مشاكل وإنما يلجأ الى الاجراءات واصدار القوانين توفيرا للجهد واختصارا للوقت!.

ورغم عقم هذا الاسلوب وفشله.. كما يتضح مثلا فى موقف ذلك الحزب من النقابات المهنية.. اذ ان كل ما اصدره من قوانين وما اتخذه من اجراءات ومناورات وحركات النفاق.. لم يؤد الى انهاء سيطرة خصومه على تلك النقابات بل زاد من مكانتهم.. بحيث لو اجريت اى انتخابات حرة فى اى واحدة منها لفازوا بالاغلبية.. ذلك لأن الحزب الوطنى لم يقدم البديل السياسي.. ولم يحاول ممارسة اى نشاط سياسي داخل تلك النقابات لكسب ثقة اغلبية اعضائها.

وها نحن نرى نفس الموقف فى المعركة الانتخابية اذ يواجه الحزب خطر فوز عدد كبير من تيار الاخوان المسلمين او ما يسمى بتيار الاعتدال فى الحركة الاسلامية.. فى الانتخابات، نقول يواجه ذلك الخطر بتلك القضايا التى لاتنتهى ضد اعضاء تلك الجماعة وهى قضايا من شانها ادخالهم فى السجون..

وكل القوى السياسية بل والناس العاديون يتكلمون علنا ان الهدف من هذا هو عرقلة اشتراكهم فى الانتخابات.

وهى كما نرى اجراءات ادارية وبوليسية وليست عملا سياسيا بحال من الاحوال.. وهذه الاجراءات لن تنتهى بادانة احد أو الحكم عليه.. فيبدو مما ينشر حتى الآن ان جوهر الموضوع هو ان الاخوان كانوا يحاولون تنظيم صفوفهم لدخول المعركة الانتخابية.

ولكن مالا يدركه الحزب الوطنى.. انه من الممكن لأى شخص يرتدى عباءة تيار الاسلام السياسى ويكون مجهولا فى الاصل لدى سلطات الأمن.. وينزل المعركة الانتخابية فيجد انصارا كثيرين يصوتون فى صالحه.

ذلك لأن هذا التيار له وجود فى الشارع المصرى.. يزكيه ويدعم السياسات الخاطئة التى يتبعها الحزب الوطنى لا فى مجال ادارة شئون البلاد فقط وانما فى علاقته بسائر القوى والاحزاب السياسية وموقفه مما تثيره من قضايا يتعلق بالديمقراطية ومسار العملية الانتخابية ذاتها.

ولقد نبهنا ونبه عشرات الكتاب غيرنا.. الى ان مواجهة مثل ذلك التيار تاتى عن طريق احداث تغييرات جذرية فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتبعة.

ودعونا الى نوع من التفاهم والتقارب بين الحزب الوطنى وسائر الاحزاب المصرية الحريصة على الديمقراطية.

بل وقدمنا مشروعات عديدة لنقاط



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالستار الطويلة

التقاء فى المعركة الانتخابية.. ولاقت تلك الدعوة تأييدا بين قطاعات من الحزب الوطنى.. لكن الاتجاه السائد رفضها.. وكان مبعث الرفض.. هو الخوف من ان يفقد الحزب الوطنى بضعة مقاعد فى البرلمان القادم.. بينما هناك طابور طويل من اصحاب المنافع يتلمظ على الحصول على مقعد فى البرلمان ليلحق بطبقة السراة الجدد.. وإلا فقولوا لنا كيف يحدث ان ينفق نائب نصف مليون جنيه فى المعركة الانتخابية دون أن يحاول استردادها بعد النجاح.. ولو اننا نشرنا كشفا يقدم فيه مجلس الشعب جداول بالتطور الذى حدث فى ثروة الكثيرين من اعضائه خلال مدة عضويته.. لرأينا العجب العجاب!

كيف إذن يوافق مثل هؤلاء على اى نوع من الاتفاق يؤدى الى تنازلات متبادلة؟.

بل حتى الحد الادنى المطلوب للتفاهم غير موجود حتى الآن.. فمذكرة احزاب المعارضة بشأن اقتراحاتها عن ضمانات الحرية الانتخابية.. لم يناقشها اى مسئول كبير فى الحزب الوطنى معها..

من الممكن تصور ان رئيس الحزب مشغول باعتباره رئيسا للبلاد فى نفس الوقت.. لكن الحزب الوطنى له امين عام ومجموعة قيادية من الامناء.. يمكن لأى منهم عقد اجتماعات مع زعماء احزاب المعارضة لمناقشة اقتراحاتهم تلك.. ومثل تلك الاجتماعات كفيلة بمسح جراح الماضى التى احدثتها معركة قانون الصحافة الردىء التى كانت تعنى ضربة فى الصميم لنشاط الاحزاب المعارضة بل وكل المصريين فى التعبير عن آرائهم والمعركة الانتخابية على الابواب.. اى باختصار الكف عن نقد أحد مرشحى الحكومة فى الانتخابات.

وهذه نقطة يعيها الحزب الوطنى جيدا.. نقطة ادراك الجماهير لانتشار نفوذ مافيا الفساد فى البر والبحر كما يقولون! ولم يكن الحزب ليريد ان تصبح المعركة الانتخابية ساحة وفرصة لفضح تلك المافيا بعد تجربة الفضح عن طريق الصحف طوال السنوات الماضية، وستكون الصورة سيئة جدا اذا ما دخلت الاحزاب المعركة الانتخابية والاوضاع كما هى عليه اليوم.. بل اننا نقطع بأنها لن تكون حرة.. وستصبح تصريحات الرئيس حسنى مبارك عن حريتها المتكررة وتعهدات رئيس الوزراء ووزير الداخلية مجرد امنيات طيبة لا اكثر ولا اقل.. لن تجد لها مكانا فى التطبيق العملى.

وارجو القارىء ان يعود الى مقال الاستاذ جمال بدوى رئيس التحرير منذ شهرين تقريبا عن التركيبة الجديدة والتطور الذى تطور اليه الحزب الوطنى وسيطرته وتلاحمه فى نسيج الدولة واجهزتها.. وسيطرته الاقتصادية وعلى الحكم المحلى.. لنرى كيف ستكون الصورة..

ان هناك اجهزة الحكم المحلى ابتداء من المحافظ حتى الوحدات الفردية.. وهناك العمد المعينون واتباع الحكومة.

وهناك المراكز الاقتصادية والمالية التى تنفق بسخاء.. وهناك ذلك النوع من العصابات الذى ظهر اخيرا.. مجندا فى خدمة من يدفع كما فسر الكثيرون الحملة البربرية ضد الزميل جمال بدوى تبرئة للحكومة من ارتكابها.. وهذه العصابات لها نفوذ فى الريف كبير.. ومسلحة ليس بالهراوات فقط وانما بالاسلحة النارية.. وستضع نفسها تحت تصرف مرشحى حزب الحكومة اساسا.

ثم هناك نظم الانتخابات ولجانها المهترئة والمشبعة بموظفى الدولة الذين لا حول لهم ولا قوة فى غيبة الرقابة المباشرة من القضاء.



أضف الى ذلك الحظر الاجباري المفروض على احزاب المعارضة ونشاطها.. فهي من اليوم تتوعدها الحكومة بعدم عمل سرادقات في الشوارع.. فمن باب أولى حرمانها من تنظيم اى مسيرة احتجاج على اعتداءات عصابات المرشحين وتدخل رجال الحكم المحلي او حتى تزكية مرشحيها!

وطبعا كل هذا سيؤدي الى عزوف ملايين الناخبين عن الانتخابات.. وستنشأ معارك وصدامات يجري خلالها التزييف المطلوب.

ويكتشف المعارضون ان تصريحات القيادة السياسية كانت فعلا مجرد امنيات طيبة لا اكثر ولا اقل، إذن ما العمل.. العمل سهل جدا.. نقترح ان يجتمع الرئيس بزعماء المعارضة ويناقش معهم الامر بالتفصيل.. وهذا الاجتماع نفسه يؤكد لكل اجهزة الدولة انه رئيس كل المصريين ولأحزاب المعارضة كل احترام واعتبار..

ثم يدور الاتفاق حول تفاصيل ضمانات حرية الانتخابات.. أما التيار الاخواني فأمره سهل.. جدا لو اردتم.. اتفقوا مع كل الاحزاب الديمقراطية اتفاقا ملزما واضحا واتكلوا على الله!



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرشحو حزب العدالة الاجتماعية فى انتخابات مجلس الشعب القادم

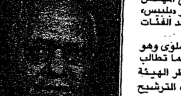
محمد الحداد عن دائرة بلبيس وزوزو رشاد عن ملوى

وافقت الهيئة العليا لحزب العدالة الاجتماعية على ترشيح المهندس الزراعى محمد ابراهيم الحداد فى مقعد العمال عن دائرة بندر «بلبيس» كما وافقت على ترشيح السيدة زوزو رشاد امام عن مقعد الفئات بالدائرة العاشرة ومقرها مركز ملوى بمحافظة المنيا.

وتتبنى السيدة زوزو رشاد مطلباً شعبياً وجماهيرياً فى ملوى وهو رفع حظر التجول المفروض على المدينة منذ عدة شهور كما تطالب بتعويض الفلاحين الذين اضيروا فى عمليات المواجهات الامنية للارهاب.

وتعد السيدة زوزو رشاد من ابرز الشخصيات السياسية بمحافظة المنيا وتتمتع بشعبية جماهيرية رفيعة.

من ناحية اخرى تنظر الهيئة العليا للحزب فى طلب الترشيح المقدم من الاستاذ محمد توفيق عبد الوهاب والذى طلب ترشيحه عن دائرة التحرير الجنوبى بمحافظة البحيرة.





محمد ابراهيم الحداد
مرشح العمال عن دائرة بلبيس



زوزو رشاد امام
مرشحة الدائرة العاشرة بملوى



المصدر : الوفد

 التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

أخبار الحزب

اليوم .. ندوة عن انتخابات مجلس الشعب

تعقد اللجنة العامة لحزب الوفد بالجيزة ندوة فى الثامنة من مساء اليوم بمقر الحزب الرئيسى حول الإعداد لانتخابات مجلس الشعب. يتحدث فى الندوة على سلامة سكرتير عام مساعد الوفد ورئيس اللجنة العامة بالجيزة. يدير الندوة خالد الصاوى رئيس لجنة الوفد بقسم بولاق الدكرور.



جبهات واستبعادات

وصل الخلاف بين أمانة الحزب الوطني بالدقهلية ومحافظ الإقليم حول انتخابات مجلس الشعب المقبلة إلى درجة خطيرة، فشلت معها محاولات د. يوسف والى -أمين عام الحزب- فى احتواء الموقف، حيث تصر كل جبهة على ترشيح عناصرها، وعلمت «أخبار الكواليس» أن النية تتجه إلى ترشيح أكثر من فرد فى بعض الدوائر، واستبعاد بعض العناصر التى ثبت تورطها فى قضايا، أو ضدها أحكام يمكن الطعن فيها من قبل المنافسين سواء من داخل الحزب أم من خارجه.

أحد الأعضاء المعروفين بوسط المنصورة يهدد -فى حالة استبعاده من ترشيحات الحزب- بترشيح نفسه مستقلا ضد مرشح الحزب.

من ناحية أخرى.. يحاول المسئولون بالأمانة تخصيص عدد من الأماكن بالمحافظة لعدد من النواب الذين يهدفون إلى إبعادهم؛ بهدف احتوائهم.

نائب العمال

رئيس لجنة نقابية بإحدى الشركات بنايى زعبل ويشغل منصبا كبيرا بالاتحاد العام لنقابات العمال وعضو مجلس شعب، يسعى إلى ترشيح نفسه فى الدورة القادمة للمجلس بكل ما يملك للحصول على الحصانة؛ لإخفاء فضائحه واختلاساته التى يعلمها الجميع وكشفتها تقارير الرقابة الإدارية العديدة.

النائب يدعي أنه المتحدث الرسمي باسم اتحاد العمال نيابة عن بعض من الشرفاء، الذين يرفضون كل انحرافاته، كما يرفضون تمثيله.

تصدق مين؟!

تصريحات د. يوسف والى المتتالية تؤكد وجود فائض فى إنتاجية القطن هذا العام رغم ما لحقه من هجوم الدودة وغيرها. فى الوقت نفسه أكد د. عاطف عبيد -وزير قطاع الأعمال- فى تصريحه لصحيفة أجنبية رفضه عدم التعاقد على تصدير القطن المصرى هذا العام، وأضاف: إن الحكومة تعاقدت على شراء ما يقرب من ١,٥ مليون قنطار طن أمريكى قصير التيلة لسد الاستهلاك المحلي.



فكــــرة

قالت جريدة «الاخبار»: إن الدكتور عاطف صدقي -رئيس مجلس الوزراء- أكد «أن الحكومة قد وضعت كل الضمانات اللازمة لكفالة نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وبإشراف كامل للقضاء. وقال: إنه لا مصلحة لاحد في نجاح مرشح معين، وما يعنينا هو ثقة المواطنين باختيار العناصر القادرة على العطاء والبذل من أجل خير مصر».

وقالت جريدة «الاحرار» -لسان حال حزب الاحرار-: «إن الدكتور عاطف صدقي تعهد امس بحيدة ونزاهة الانتخابات القادمة، وإن الحكومة تضمن نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها على وجه الإطلاق».


مصطفى أمين

وقالت جريدة «الجمهورية»: «أكد الدكتور عاطف صدقي أن الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ستجرى في جو من الحيدة والنزاهة الكاملتين، وأن الحكومة لن تتدخل فيها على الإطلاق، وأنها تضمن نزاهة هذه الانتخابات».

ونحن نصدق الدكتور عاطف صدقي ونتمنى أن يصدق المحافظون ورجال الإدارة هذه التصريحات، خاصة أن الكثيرين منهم أداروا الانتخابات السابقة وأشرفوا بأنفسهم على كل تدخل وتزوير وضغط وتزييف. فهل من المعقول أن يفعلوا في الانتخابات القادمة غير ما فعلوه في الانتخابات السابقة، وأن تسمح ضمائرهم بالعدل والحيدة والنزاهة بما لم تسمح به في الانتخابات السابقة؟ وهل يضمن رئيس الوزراء أن أحدا لن يتخطاه ويصدر أوامر وتعليمات تخالف أوامر وتعليمات رئيس الوزراء؟ وماذا يحدث لو أن محافظا خرج على تعليمات رئيس الوزراء وأطاع تعليمات أخرى. هل سيرفته رئيس الوزراء أم سيصر آخرون على ترقيته إلى محافظة أكبر تقديرا لشجاعته وجرأته وإخلاصه للحزب الوطني؟!

إننا من كل قلوبنا نتمنى أن يستطيع رئيس الوزراء تنفيذ أوامره وتعليماته، وأن يخضع جميع المحافظين لهذه التعليمات ولا يتمردون عليها، ونتمنى أن يجيء اليوم -لأول مرة منذ قيام الثورة- الذي تجرى فيه انتخابات نزيهة فعلا، وقد أجرينا مرة واحدة هذه الانتخابات الحرة في عهد ممدوح سالم في جميع الدوائر، ما عدا دائرتين اثنتين تدخلت فيهما الدولة من وراء ظهر ممدوح سالم، ونتمنى أن يتفوق الدكتور عاطف صدقي على ممدوح سالم ويجرى انتخابات حرة في جميع الدوائر الانتخابية، بحيث نسمع صوت الأمة، ولا نسمع صوت رجال الإدارة، وبحيث لا نسمع أحدا يطعن في الانتخابات كما كان يحدث في كل الانتخابات التي جرت بعد ٢٣ يوليو.

من حق المصريين أن يشهدوا انتخابات حرة نزيهة، تشترك فيها كل الأحزاب ويشرف عليها القضاء.

مصطفى أمين

الاخبار ٩٥/٨/٢٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الطعن فى قرار إحالة قيادات الإخوان الى المحكمة العسكرية

وزير الداخلية ينفى علاقة القرار بالانتخابات القادمة ويؤكد نزاهتها

كتب عماد ناصف:

قررت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية امس تقديم طعن ضد قرار رئيس الجمهورية باحالة قيادات الاخوان الى محكمة عسكرية. ومن المقرر ان يقوم الدكتور «محمد سليم العوا» باعداد مذكرة قانونية لتقديمها امام القضاء الادارى خلال ساعات وتحوى المذكرة شقا مستعجلا لتحديد جلسة خلال اسبوع ووقف تنفيذ القرار. وكانت لجنة التنسيق بين النقابات قد عقدت اجتماعا امس لمناقشة القضية وقررت إرسال مذكرات عاجلة لرئيس الجمهورية ورؤساء مجالس الوزراء والشعب والشورى تطالب فيها بوقف القرار الجائر. وأصدرت اللجنة بيانا نددت فيه بقرار احالة المتهمين إلى القضاء العسكرى واعتبرته اغتصاب للقضاء واعتداء على الديمقراطية خاصة وان التحقيقات التى استمدت ثمانية أشهر مع المتهمين لم تصل إلى دليل يدينهم. وناشدت لجنة التنسيق مجلس القضاء الاعلى باعمال سلطاته لوقف قرار الاحالة على اعتبار أنه اغتصاب للسلطات القضائية وزجا للقوات المسلحة في القضايا السياسية واعلنت اللجنة انها في حالة انعقاد دائم لمتابعة ازمة المحالين إلى المحكمة العسكرية وتواصلت امس حملة استنكار قرار احالة المتهمين من جماعة الاخوان الى القضاء العسكرى ووصف بيان اصدرته نقابة المهندسين الاجراء بانه السابقة الاولى من نوعها على مدى اكثر من ثلاثين عاما كما انه يعود بمصر الى عصور القهر والظلام واتهم بيان النقابة الحكومة باتخاذ اجراء غير دستورى لمجرد وجود خصومة سياسية والرغبة فى تعويق بعض الشخصيات العامة عن الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة. وناشدت نقابة المهندسين رئيس الجمهورية بالغاء القرار كما ناشدت القوى الوطنية والمنظمات التى تنادى بالحرية وحقوق الانسان الدفاع عن المتهمين المظلومين والسعى لالغاء القرار كما اعلن مجلس نقابة الاطباء دهشته الشديدة من القرار خاصة ان المتهمين يحقق معهم فى قضايا سياسية لا علاقة لها بعنف او ارهاب وناشدت الرئيس التدخل لالغاء القرار حتى لا تصاب الديمقراطية بنكسة ونحن على ابواب انتخابات مجلس الشعب. وفى وقت لاحق نفى اللواء حسن الالفى وزير الداخلية وجود علاقة بين إحالة عدد من قيادات الاخوان والانتخابات . اكد الالفى ان الاخوان جماعة منحلة وتم ضبط مستندات وادلة بحوزتهم تشير الى ارتكابهم عدة جرائم وقد تم التحقيق معهم واحالتهم الى المحاكم العسكرية لسرعتها. واوضح الوزير ان المحاكم العسكرية منصوص عليها فى الدستور والقانون وتكفل امامها جميع حقوق المتهمين. وقال: ان الامر لو كان صداما مع الاخوان بسبب الانتخابات لتم اتخاذ قرارات ادارية باعتقالهم او اجراءات استثنائية وقبلهم وردا على سؤال للأحرار حول انتخابات مجلس الشعب فى الدوائر المرشح بها وزراء .. اكد الالفى ان الانتخابات ستجرى في نزاهة تامة وهناك تعليمات مشددة من القيادة السياسية بذلك. واعلن الوزير ان اجهزة الامن لن تتدخل لصالح اى مرشح مهما كانت انتماءاته او مواقعه وسيقتصر دور الشرطة على حفظ الأمن والنظام وسيمنع دخول رجال الأمن الى اللجان الا بأوامر من رؤسائها. وقال الالفى: انه على استعداد لتلقى اية شكاوى تتضمن معلومات اووقائع محددة عن وجود حالات لتدخل الشرطة وسيتم التحقيق فيها فورا ووصف ما تردده المعارضة حول نية تزوير الانتخابات القادمة بأنه افتراءات وأكاذيب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الجماعة ستطعن في قرار احالة قضيتها على القضاء العسكري

الألفي يؤكد وجود أدلة تثبت تورط الاخوان المسلمين

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تفاعلت الازمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، واكد وزير الداخلية اللواء حسن الالفي «ان اجهزة الامن لديها كل الادلة والقرائن والمستندات التي تؤكد تورط الجماعة في اعمال تتنافر مع القانون والشرعية».

وفي تطور جديد قررت هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية رفع دعوى قضائية اليوم امام محكمة القضاء الاداري لإلغاء قرار رئيس الجمهورية احالة قضية «الإخوان» على القضاء العسكري. وكانت الهيئة عقدت اجتماعا امس حضره عدد كبير من المحامين المنتمين الى التيار الاسلامي من بينهم الدكتور محمد سليم العوا ومختار نوح ومنتصر الزيات ومامون ميسر وعاطف البنا وسيد جاد الله وعبدالمنعم عبدالمقصود وخالد بدوي وجمال تاج الدين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تقديم عريضة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لطلب وقف القرار بصورة عاجلة استنادا الى كون جماعة «الاخوان المسلمين» جماعة سلمية لا تمارس العنف او الارهاب وعدم مناسبة القرار لظروف الدعوى.

وقال الالفي في تصريح امس، ان جماعة «الاخوان المسلمين» سبق حلها، وان وجودها غير قانوني وغير شرعي واجرى اعضاؤها بعض الاتصالات والاجتماعات التي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وبناء على ذلك تم استصدار اذن من النيابة وضبطت في حوزة المتهمين مستندات وادلة تؤكد خرقهم للقوانين». واشار الى ان نيابة امن الدولة العليا «فحصت الادلة ووجهت تهما تستوجب احالتهم على المحاكمة».

واعتبر الالفي ان احالة المتهمين على القضاء العسكري هدف الى «سرعة الفصل في القضايا التي تتعرض لامن البلاد واستقرارها». وقال ان عرض مثل هذه القضايا على المحاكم العادية يستغرق سنوات للفصل فيها نظرا لحجم القضايا الهائل امام تلك المحاكم.

واكد الالفي نزاهة العملية الانتخابية والحياد الكامل للشرطة، وقال: «إن اجهزة الامن لا دخل لها من قريب او بعيد بالعملية الانتخابية ولا مصلحة لها في ذلك (...) وان القيادة السياسية اصدرت تعليمات واضحة بالحياد الكامل».

وشهدت سراي نيابة امن الدولة شرق القاهرة امس استنفارا امنيا اثناء النظر في امر تمديد حبس عدد من اعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» متهمين في قضيتين لم تحالا على القضاء العسكري، الاولى الخاصة بمحافظة كفر الشيخ، والثانية الخاصة بمنطقة العامرية في الاسكندرية. واصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا قرارا بإطلاق متهمين في القضية الاولى بضمان محل اقامتهما لظروفهما الصحية السيئة.

كما اصدر المستشار سرايا قرارا بتمديد حبس ٨ متهمين في القضية الثانية لمدة ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات. ووجهت النيابة للمتهمين في القضيتين تهم «اعادة تشكيل تنظيم سري غير مشروع ...».

الاخوان يتجهون الى الطعن في قرار الاحالة على القضاء العسكري

مصر: الألفي يؤكد وجود أدلة تورّط «الجماعة»

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ تفاعلت الازمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، واكد وزير الداخلية اللواء حسن الالفي «ان لدى اجهزة الامن كل الادلة والقرائن والمستندات التي تؤكد تورط الجماعة في اعمال تخالف القانون والشرعية».

وفي تطور جديد قررت هيئة الدفاع عن المتهمين رفع دعوى امام محكمة القضاء الاداري لإلغاء قرار رئيس الجمهورية إحالة قضية «الإخوان» على القضاء العسكري. وكانت الهيئة عقدت اجتماعا امس حضره عدد كبير من المحامين المنتمين الى التيار الاسلامي، بينهم الدكتور محمد سليم العوا ومختار نوح ومنتصر الزيات ومامون ميسر وعاطف البنا وسيد جاد الله وعبدالمنعم عبدالمقصود وخالد بدوي وجمال تاج الدين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تقديم عريضة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لطلب وقف القرار بصورة عاجلة استنادا الى كون جماعة الاخوان المسلمين جماعة سلمية لا تمارس العنف أو الارهاب وعدم تناسب القرار مع ظروف الدعوى.

وقال الالفي، في تصريحات ادلى بها امس، أن جماعة الاخوان المسلمين «سبق حلها»، وان وجودها «غير قانوني وغير شرعي، وقام اعضاؤها ببعض الاتصالات والاجتماعات التي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وبناء على ذلك تم استصدار اذن من النيابة، وضبطت في حوزة المتهمين مستندات وادلة



تؤكد خرقهم للقوانين». وأشار الى ان النيابة العليا لأمن الدولة «قامت بفحص الادلة ووجهت تهما تستوجب احالتهم على المحاكمة». واعتبر الالفي ان احالة المتهمين على القضاء العسكري تهدف الى «الاسراع بالفصل في القضايا التي تتعرض لأمن البلاد واستقرارها»، مشيرا الى ان عرض مثل هذه القضايا على المحاكم العادية «يستغرق سنوات للفصل فيها نظرا لحجم القضايا الهائل امام تلك المحاكم»، واستغرب الانتقادات التي وجهت الى الحكومة ولقرار الاحالة على القضاء العسكري، ولفت الى ان الاحالة «منصوص عليه في الدستور».

ونفى الالفي ان يكون التطور الاخير يهدف الى منع الاخوان من المشاركة في انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر)، المقبل، وتساءل: «كيف يكون ذلك وهناك ادلة ومستندات تدين تلك الجماعة وتحقيقات استمرت لأكثر من ستة اشهر؟» واكد «نزاهة العملية الانتخابية والحياد الكامل للشرطة»، وقال إن اجهزة الامن «لا دخل لها من قريب او بعيد بالعملية الانتخابية ولا مصلحة لها في ذلك»، مشيرا الى «ان القيادة السياسية اصدرت تعليمات واضحة بالحياد الكامل»، واعتبر ان ما يشاع عن وجود تزوير في الانتخابات هو من قبيل «الاشاعات والكلام الذي لا يستند الى وقائع محددة». وشدد على ان دور الشرطة يقتصر على «حفظ النظام خارج اللجان الانتخابية ولا علاقة لها بعمليات فرز الاصوات التي تخضع لسلطة القضاء».

وشهدت نيابة امن الدولة في شرق القاهرة، امس، استنفارا امنيا اثناء النظر في تمديد حبس عدد من اعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» اتهموا في قضيتين لم تشملهما الاحالة على القضاء العسكري، الاولى خاصة بمحافظة كفر الشيخ، والثانية خاصة بمنطقة العامرية في الاسكندرية. واصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول للنيابة العليا لأمن الدولة قرارا بإطلاق متهمين في القضية الاولى بضمان محل اقامتهما لظروفهما الصحية السيئة: وهما موسى ابو الوفا موسى، واحمد عبدالرحمن الرفاعي عطا الله، وشمل القرار ايضا تمديد حبس سبعة متهمين في القضية نفسها لمدة ثلاثين يوما. كما مدد حبس ٨ متهمين في القضية الثانية لمدة ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات،. ووجهت النيابة للمتهمين في القضيتين تهم: «اعادة تشكيل تنظيم سري غير مشروع على غير الاسس التي حددها القانون والدستور بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وكان الارهاب من الوسائل المستخدمة في ذلك وترويج افكار التنظيم وحيازة مطبوعات تحض على كراهية نظام الحكم والازدراء به».

وعلى صعيد التحقيقات في القضية الرئيسية (٩٥/١٣٦)، التي باشرت النيابة العسكرية التحقيقات فيها حصلت «الحياة» على قائمة باسماء ٤٨ متهما في القضية، تسلم المدعي العام العسكري ملفاتهم. ومن المنتظر ان يصدر المدعي العام العسكري في وقت لاحق قرارا بالقبض على اكثر من ٣٥ اخرين من «الاخوان» سيتم ضمهم الى القضية نفسها.

وتواصلت ردود الافعال حول قرار إحالة قضايا الاخوان على القضاء العسكري، فانتقد السيد خالد محيي الدين احالة قضايا تتعلق بتنظيمات سياسية على المحاكم العسكرية، وقال لـ«الحياة»: «انا من انصار ان تحال مثل هذه القضايا على القضاء المدني وليس القضاء العسكري، خصوصا انه لا توجد فيها جرائم ارهابية، وموضوعها متعلق باقامة تنظيمات سياسية، وينبغي ان يكون مجال نظرها امام القضاء المدني».



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

«الألفي» يؤكد حياد الشرطة في الانتخابات القادمة

كتب ـ محمد زكي :

أكد اللواء حسن الألفي وزير الداخلية، أمس حياد الشرطة الكامل خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب. أشار «الألفي» في تصريحات صحفية بأكاديمية الشرطة، إلى إصدار تعليمات واضحة ومحددة من القيادة السياسية بالحياد والنزاهة خلال إجراء الانتخابات. وأكد قصر دور الشرطة على حفظ الأمن والنظام داخل اللجان الانتخابية. وأشار إلى قيام السلطة القضائية بتولي الإشراف الكامل على الانتخابات. وأعلن وزير الداخلية، الانتهاء من عمليات تنقية الجداول الانتخابية، وإعداد كشوف الناخبين على الآلة الكاتبة بخط واضح لمنع التشكيك في صحة أسماء الناخبين.



